الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- جامعة باتنة-1-.
- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- قسم التاريخ.
- رقم التسجيل: ....
- الرقم التسلسلي: ....

عنوان البحث:

المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

(1830 - 1954 م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر.

إعداد الطالب:
محمد الحاكم بن عون.

إشراف:
د. جمعة بن زروال.

أعضاء لجنة المناقشة:

تاريخ المناقشة:
2019/10/17.

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
لمياء بوقريوة.	أستاذة التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة-1-.
جمعة بن زروال.	أ. محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة-1-.
ليلى تيتة.	أ. محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة باتنة-1-.
أحمد صاري.	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
صالح حيمر.	أ. محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة العربي التبسي- تبسة-.
جمال بلفردي.	أ. محاضر (أ)	عضوا مناقشا	المركز الجامعي بريكة.

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2018- 2019 م.


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

إلى روح أستاذي الجمعي خمري الطاهرة –جعل الله مثواها الجنة- وأرجوا من العلي القدير أن يجعل من هذا البحث ما ينتفع به، وأن يتقبله مني صدقة جارية تزكّي أعمال أستاذنا المرحوم بإذن الله.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا وأخص بالذكر عبد الخالق وأنس وهبة الرحمان.

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا على كل نعمه. . .

وبعد فالشكر لأستاذي الكريم الدكتور الجمعي خمري – رحمه الله – الذي كان لي نعم المشرف والموجّه في مراحل البحث الأولى.

وتعجز الكلمات عن شكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة جمعة بن زروال، التي قبلت أن تكون مشرفا على هذا البحث بعد وفاة أستاذي المحترم "الجمعي خمري" تغمّده الله برحمته الواسعة؛ فكانت نعم الناصح والموجِّه والمساعد، فلها مني جزيل الشكر، وأرجوا من الله العلي القدير أن يجعل ما قدّمَتْه في ميزان حسناتها يوم القيامة–آمين يا رب العالمين–

ثم الشكر موصول إلى كل من مدّ لي يد العون والدّعم، وأخصّ بالذكر منهم: الأستاذ الدكتور جمال بلفردي، ورشيد قسيبة، والأساتذة: أحمد بالعجال، وإسماعيل عريف، وعبد السلام بالعجال، وزبير بعلي، وإلياس بن سديرة، والطيب بن عون. . .

قائمة المختصرات*:

1-العربية

- ش.ر.: شارل روبير .

2-الفرنسية

- A.N.T :Archives Nationales Tunisienne
- B.A.M: Bureau des Affaires Musulmanes.
- Bull : Bulletin
- C :carton
- C.A.O.M : Centre des Archives d'outre- Mer.
- C.R.N-A : Le Comité du Rassemblement Nord- Africain
- D: dossier.
- G.G.A : Gouvernement General d'Algérie.
- M.C : Ministère des colonies.
- O.P.F : Office des Publications Français.
- O.P.U : Office des Publications Universitaires
- R . A : Revue Africaine
- S : série.

---

*لم ندرج المختصرات المعروفة(ج، ص، ط،loc.cit ،...)، فقد ركزنا فقط على المختصرات الجديدة المتعلقة بهذا البحث.



مقدمة

التعريف بالموضوع وأهميته:

إن اشتداد الحركة الاستعمارية الأوربية في القرن التاسع عشر على قارتي إفريقيا وآسيا، وتنافس أطرافها على نهب خيرات الشعوب المستضعفة، وهو ما شجّع الاستعمار الفرنسي لاحتلال بلدان القارة الإفريقية وخاصة الجزائر المسلمة سنة 1830م، دفعته في ذلك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، طاغية عليه الدوافع الدينية، ذات الشحنة الصليبية.

واجه الشعب الجزائري العدوان الصليبي الفرنسي بمقاومة رسمية وشعبية؛ دفاعا عن أرضه ودينه، فأدركت فرنسا أن مستقبلها في الجزائر مرتبط بإخماد هذه المقاومة، وعن أهم العناصر الفاعلة فيها، فراحت تجسِّد سياسة دينية، بغية تحقيق غاياتها، الذي أردنا تسليط الضوء حولها؛ باعتبارها أشد الأبعاد الثقافية التصاقا بالفعل التاريخي البشري، فجاء العنوان موسوما ب: "**المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830 – 1954م)**"؛ أي منذ سنة الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830) حتى اندلاع الثورة التحريرية عام 1954م.

جاءت هذه الدراسة لتسلِّط الضوء على المسألة الدينية إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر، فجلُّ الدراسات ركّزت عن تسلط الاحتلال الفرنسي على الجانب المادّي في الجزائر، مهملة الجانب الروحي المتمثل في عقيدة أغلب الشعب الجزائري (الإسلام)، وتكمن أهمية البحث في ما يلي:

- ✓ إبراز نظرة الاحتلال الفرنسي للإسلام والمسلمين الجزائريين ومدى تطبيقه لعلمانيته التي يتشدَّق بها في الجزائر؛ أي وضع علمانية فرنسا في الميزان.
- ✓ إبراز مساعي الاحتلال في القضاء على الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- ✓ دراسة الاتجاهات الدينية (المرابطين وشيوخ الزوايا), والدور الذي لعبته أثناء فترة الاحتلال وإظهار طبيعة العلاقة بين الطرقيين والاحتلال الفرنسي.
- ✓ إماطة اللثام عن طبيعة العلاقة بين الإصلاحيين والطرقيين، وتتبُّع دور الاحتلال ومعاونيه في محاولة إطفاء النور الإصلاحي.
- ✓ التعريف بالدور الذي لعبته الحركة الإصلاحية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في النهضة الجزائرية واستعادة الشخصية الجزائرية، وعلاقة الإصلاحيين بالاحتلال الفرنسي.

دوافـع اختيـار الموضـوع:

دفعتنا إلى اختيار موضوع " **المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830 – 1954م)** "، والذي سنركز من خلاله عن سياسة المحتل الفرنسي تجاه الدين الإسلامي؛ بإعتباره معتقد أغلب سكان الجزائر، عدة دوافع أهمها:

- الميل الشخصي للمواضيع الفكرية والتاريخية.
- كوني تطرقت للسياسة الفرنسية مجملة وقطرية أثناء تحقيقي لمخطوط أخبار وأيام وادي ريغ للشيخ محمد الطاهر بن دومه فأردت التركيز على السياسة الدينية منها.
- الرغبة في تسليط الضوء على السياسة الفرنسية الدينية في الجزائر، والتي حاولت محو الشخصية الوطنية الجزائرية.
- رأينا أن هذا الموضوع لم يأخذ نصيبه من الدراسة التاريخية، ماعدا بعض الدراسات مثل مؤلف خديجة بقطاش"الحركة التبشيرية في الجزائر1830م.
- تبيين نظرة الفرنسيين للإسلام والمسلمين الجزائريين، وكيف قاوم الشعب الجزائري لاسترداد هويته التي حاول المحتل محوها.
- إماطة اللثام عن علاقة سلطة الاحتلال بالطرقيين، وعلاقة الطرفين الأخيرين بالإصلاحيين، وبالتالي سنحاول إيجاد حل للقضية الجزائرية –علاقة الجزائريين ببعضهم البعض–أثناء فترة الاحتلال.
- إبراز دور جمعية العلماء المسلمين في نهضة الجزائريين، والمحافظة على الشخصية الوطنية، والدفاع عنها منذ نشأتها.
- محاولة إثراء المكتبة الوطنية، ببعد أساسي يعتبر ركيزة الهوية الوطنية والموحّد للشعب الجزائري مهما كان تنوعه الثقافي.

إشكاليـة البحث:

يتناول هذا البحث في الأساس طرفي صراع فرنسي صليبي ضد طرف جزائري أغلبه مسلم، فانبثق عن هذا الصراع أربعة عناصر تتمثّل في:الاحتلال، الطرقيين، موظفي السلك الديني، الإصلاحيين، متفاعلة بينها مكوّنة مشهدا دينيا تتعاقب أحداثه على الشعب الجزائري، الذي انعكست عليه هذه التفاعلات والمواقف؛ فالدين كان مستغلا وموظفا في نصّه ورجاله في خدمة الاحتلال الفرنسي وتأييد وجوده من جهة، وحاضرا لخدمة قضية التحرر من جهة أخرى، واستنادا إلى ذلك

نطرح الإشكال الآتي: ما مدى توظيف الدين ورجاله في خدمة الاحتلال الفرنسي؟ وفيم تتمثل أهم المواقف وردود الفعل على ذلك؟ وهناك أسئلة فرعية وهي في مجملها مكملة للتساؤل الرئيسي، وتصب في محور هذا البحث للوصول إلى غايتنا والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تتمثل في:

- ✓ ما الطرق والوسائل التي استخدمتها فرنسا في سياستها التنصيرية؟
- ✓ ما مدى تطبيق فرنسا لعلمانيتها على الجزائريين؟
- ✓ فيم تتمثل السياسة المستخدمة من قبل سلطة الاحتلال على الاتجاهات الدينية في الجزائر (طرقيين وإصلاحيين)؟
- ✓ ما موقف كلا من الطرقيين والإصلاحيين من السياسة الدينية ؟وما طبيعة الصراع بينهما ومجالاته؟.
- ✓ الاحتلال والطرق؛ تدجين أم تحالف؟
- ✓ فيم يكمن دور الديني في الدفاع عن الهوية والذات الجزائرية المسلمة؟

مناهج البحث:

للإجابة على التساؤل المحوري وتفريعاته سنكون مدعوين –منهجيا– إلى استخدام بالمنهج التاريخي المتكوّن من ثلاث مراحل، فأول مرحلة تتمثّل في جمع ورصد وعرض المادة التاريخية المتعلّقة بالموضوع، ثم نتتبّعها بالتقصّي والسّرد والنّقد في المرحلة الثانية للتحقّق من صحّتها وصدقها فنكون في هذه المرحلة مستنجدين–ضرورة– بالمنهج التحليلي للخطاب الديني الصّادر من طرفي الصراع وكذا المقارن بين مرتكزات كل العناصر الفاعلة في هذا الصراع، وتوجْنا العمل في آخر مرحلة ببناء موضوع البحث ووضعه في تاريخيته بترتيبٍ منطقيٍ كرونولوجي، بربط أحداثه وتفاعلاتها مع بعضها البعض.

وصف لأهم مصادر البحث ومراجعه:

لإنجاز هذا البحث سنعتمد على كم هائل من المصادر والمراجع المتنوعة بين الصحف، والكتب، والقواميس، والمناجد، والموسوعات... ونستطيع تقسيم هذه البيبلوغرافية إلى:

أولا:المصادر

1– الوثائق الأرشيفية: اطّلعنا على مجموعة معتبرة من العلب والملفات التي جلبها الزملاء الأساتذة– على رأسهم الأستاذة المشرفة– من المركز الوطني الفرنسي لأرشيف **ما وراء البحار "اكس– أون– بروفنس**(Aix-en-Provence)، التي تحوي ملفات عن أهم القوانين والمراسيم والمراسلات المتعلقة

بالاتجاهات الدينية؛ فالتعليم العربي(53H16)، وعن الطرق الصوفية كمراسلات التجانية بين زواياها(تملاحت–قمار) ومراسلاتها مع الحاكم العام (50H16).

الأرشيف الوطني التونسي(A.N.T) وخاصة المتعلق بعلاقات شيوخ الطرق الصوفية فيما بينها وكذا علاقتها مع سلطة الاحتلال الفرنسي وهو ما نجده في السلسلة "D"، كالطريقة القادرية– مثالا – في العلبة(Carton) 97 الملف(Dossier) الثالث.

2–الكتب: تنوعت هذه الكتب المصدرية لتشمل أحداث الموضوع نذكر منها:

– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، الذي عرّبه وقدّمه وعلّق عليه محمد بن عبد الكريم، وأفادنا في معرفة الوضع الديني بدايات الاحتلال، فهو مصدر يبين ما آل إليه الشأن الديني، وما طرأ عليه من اللاحترام، فكان صاحب هذا المؤلف من الشخصيات التي حاورت سلطة الاحتلال وقدّمت عرائض وتقارير له لكن دون جدوى فقد استمر النهب والسلب والحرمان ولم تكن اتفاقية الاستسلام إلا حبرا على ورق.

–أرنست مرسيي، الوقف أو الحبوس (قواعده وأحكامه) الذي قامت بتعريبه الأستاذة أمينة كواتي، فهو مصدر يغطي في ظاهره الاستشراقي المسائل الفقهية والاجتماعية التاريخية للشعب الجزائري، ولكن باطنه وغرضه الحقيقي هو تنظير وتقنين للمسألة الوقفية التي تندرج ضمن سلسلة الاستيلاء على أوقاف الجزائريين وتصفيتها لصالح سلطة الاحتلال الفرنسي.

– ادوارد دو نوفو(Edward de neveu) في مؤلّفه "الإخوان "دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند المسلمين في الجزائر، الذي قام بترجمته الأستاذ كمال فيلالي(2003)، واهتم الكاتب بالمرابطين والإخوان ومكانتهم في المجتمع الجزائري، ورأى أن عامل الدين عنصرا أساسيا في مقاومة الجزائريين لفرنسا، لكن ما يعاب على هذا الكتاب هو اختلاف أيديولوجية المؤلف ذو النية الاستعمارية؛ وهو ما يعني عدم الاحتكام إلى الموضوعية في تقريره الذي يدرس المجتمع الجزائري من الداخل ويمكن الاحتلال من فرض هيمنته على الجزائريين.

وكذا لويس رين Luis Rinne, Marabouts et Khouans

ألّف كلا من أوكتاف دوبون(Depont_Octave) وإكزافي كوبولاني(Coppolani Xavier) كتاب سنة 1897م حول الطرق الدينية في الجزائر" Les confréries religieuses musulmanes en Algérie"؛ لمعرفة مدى نجاعة السياسة الفرنسية تجاهها، ولزيادة السيطرة عليها من خلال الإحصاءات التي قدماها والتطرق لعلاقاتها بالمناطق المجاورة للجزائر الشرقية والغربية، وهو ما يبين

تطلّع سلطة الاحتلال لتحقيق استقرارها في محمياتها (تونس) والزيادة من توسعها ونفوذها–خارج الجزائر– من خلال الطرقيين.

اعتمدنا على شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير(القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، وكذلك ش.ر. أجرون "تاريخ الجزائر المعاصرة(1871–1954)الذي قام بترجمته كلا من محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، والذي جاء في جزأين، الأول منهما كان طيلة الحكم العسكري؛أي من 1830–1871 والثاني واصل فترة الحكم المدني، وما تخلّلته من تغييرات حتى اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر؛ أي من 1871–1954م.

وحول الحركة الإصلاحية التي اخترنا مثالا عنها جمعية العلماء اعتمدنا على مصادرها المتمثلة في:

- "سِجِل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، الذي يبين حالة المجتمع الجزائري قبل وبعد تأسيس الجمعية ومواقفها من خصومها.
- "حقائق وأباطيل" للشيخ عبد الرحمان شيبان، يبين فيه رئيس جمعية العلماء المسلمين، مسار العلماء ومواقفهم، ويرد على الأباطيل التي ألحقت بهم.

واعتمدنا على مؤلفين لمستشرقين لإظهار حقيقة الأحداث التاريخية التي مرت بها جمعية العلماء؛ الأول لأندري ديرليك "André DERLIQUE"(باحث كندي) موسوم ب:"عبد الحميد ابن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1889–1940)"، الذي قدّم له وترجمه الأستاذ مازن مطبقاني، والذي احتوى على عديد الشهادات حول جرائم فرنسا وجهودها في فرض الفرنسة على الهوية الجزائرية الإسلامية وإبراز الفكر الإصلاحي لدى الجزائريين ومرتكزاته والذي تزعم حراكها الشيخ عبد الحميد بن باديس، فهي اعتراف من مؤلف ينتمي إلى الفكر الفرنسي بمدى تسلّط الاحتلال خاصة في المجال الروحي وإنصاف للحقيقة للدور الذي قامت به الحركة الإصلاحية وزعيمها ورد الفعل على محاولات محو الهوية الإسلامية من الجزائر. والثاني لجاك كاري"Jacques Carret"؛ الكومندان التابع للمديرية الفرعية للشؤون الإسلامية العامة، الذي قدّم تقريرا في 1958/05/17 حول "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"أمام الضباط المتربصين، فرغم أنه خارج فترة الدراسة إلا أنه يبين في الصفحات الأولى من التقرير(ص ص41–70) الأسس التي قامت عليها الجمعية وخلافاتها مع خصومها ونشاط الحركة الإصلاحية واستماتتها في الدفاع عن الهوية.

3-الصحف: بالنسبة للصحف اعتمدنا خاصة على الجرائد العلمائية(التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين) لطبيعة الموضوع وتفاعلاته بين الإصلاحيين والطرقيين من جهة، وبين الإصلاحيين وسلطة الاحتلال من جهة ثانية؛ نذكر منها السنّة، الشريعة والصراط(1933-1934) والشهاب والبصائر، هذه الأخيرة التي توالت مقالاتها طيلة ترأس الابراهيمي للجمعية حول مسألة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية.

ثانيا:المراجـع اعتمدنا على أصناف عديدة من المراجع في إنجاز هذا الموضوع نذكر منها:

1-الكتـب: التي ستفيدنا في إنجاز هذا البحث كثيرة ومتنوعة نذكر منها:

صادق سلّام، قرن من السياسة الإسلامية(1895-2005)، ترجمة الأستاذة زهيدة درويش جبور(لبنانية)، الذي صدر عام 2012، صاحبه متخصص في المسألة الدينية وأفادنا في الكثير من جوانب الموضوع كمسألة فصل الدين عن الحكومة الفرنسية، وتحدث عن إشراف سلطة الاحتلال عن الإسلام وعدم التفريط في التمسّك به.

- معركة الإسلام والصليبية في الجزائر لصالح عوض وتحدث فيه عن الدافع الصليبي وراء احتلال الجزائر ومراحل المقاومة الجزائرية بشتى أطيافها، لكنه لم يشر إلى سلبيات الطرق الصوفية في تثبيطها.

-كميل ريسلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر(أهدافها وحدودها (1830-1962)، تر:نذير الطيّار، التي يعتبر كتابها هذا شهادة أخرى لا تقل أهمية عن مواطنها أندري ديرليك السالف الذكر، فقد ركّزت على الجانب الثقافي، وما يميز هذا الكتاب هو الدقّة في المعلومات، واستفدنا منه في عديد المواضيع خاصة في إحياء الإرث الروماني، بغرض محو آثار الفتح الإسلامي للمنطقة وصولا لتنصير الجزائريين.

-فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر1837-1937، وهو كتاب تحدّث عن التدرج في السياسة الثقافية في الجزائر فبدا المحتل بالحديث عن تشريح المحتل لثقافة المجتمع الجزائري وهدم مقوّماتها وصياغة الهوية التي يريد إحلالها في المجتمع الجزائري، مشيرا إلى الوسائل والاستراتيجيات المستخدمة في ذلك.

-خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)، فلا يستطيع أي باحث في تاريخ الجزائر "التنصيري" الاستغناء عن هذا المرجع، للتوثيق والدقة الموجودتين فيه.

-التليلي العجيلي، المعهد الإسلامي وجامع باريس،(1920-1939)، الذي جاء مفصّلا وموضحا إشراف فرنسا على الإسلام في عقر دارها مما يبين استراتيجيتها في استعطاف المسلمين، واستفادتها من هذا المشروع في استغلال أبناء المستعمرات الإسلامية، خاصة المغاربيين، والمداخيل والعطايا والانتعاش الاقتصادي الذي سينجرّ عنها، وهو ما يفسر تناقض لائكيتها والدوس عليها بإجماع برلماني سنة 1920م، وقد اقتبسنا منه بشكل خاص في الفصل الثاني من البحث.

-عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، بيّنا من خلاله النظرة التجهيلية التي استخدمتها إدارة الاحتلال تجاه أبناء الجزائر من خلال طمس هويتهم وثقافتهم ومحدودية تعليمهم مقارنة بمستوطنيهم، الذين(المستوطنين)ساهموا في نشر الجهل حفاظا على مصالحهم.

-أبو القاسم سعد الله، واعتمدنا بالأخص على "تاريخ الجزائر الثقافي" بأجزائه العشر(خاصة الجزء الرابع) المتعلق بمضمون البحث (الطرق الصوفية، الإصلاح..)، وكذا الحركة الوطنية الجزائرية.

كما اعتمدنا على بعض المراجع بالفرنسية أهمها كتاب علي مراد: "Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940" كتب بعد الاستقلال مباشرة، أبرز فيه صاحبه الجوانب المختلفة للإصلاح في الجزائر، ورجالاته، وعوامل ظهوره، وهذا الكتاب يعده الكثيرون الموجه الأول لدارسي الحركة الإصلاحية الجزائرية، لأنه يعتمد على المصادر الأساسية لهذه الحركة، ثم إنه أول دراسة من نوعها في هذا المجال، وقد ترجمه محمد يحياتن.

-عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية(1931-1945) وهو كتاب كان عبارة عن أطروحة جامعية، بيّن فيها الأستاذ (رحمه الله) دور الجمعية في وحدة الحركة الوطنية وفي ضمّها للشعب الجزائري(خاصة حزب الشعب) وعلاقتها بكافة أطيافها.

2-المقالات: اعتمدنا على مقالات محكّمة ومتنوعة في هذا البحث نذكر منها:

-عبد العزيز شهبي،سياسة الاستعمار تجاه الطرق الصوفية بالجزائر أواخر القرن ال19.

-ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي صدر عن مجلة الأصالة.

-عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن ال19"، المجلة التاريخية المغاربية، في العدد الأول، عام 1974.

-رمضان بورغدة: جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر (1830-1892م)مقال منشور في العدد الرابع من مجلة جامعة محمد خيضر -بسكرة-.

كما استعنا بالعديد من المعاجم والموسوعات والقواميس نذكر منها معجم الأفكار والأعلام لهتشنسون سميث (Hutchinson.s)الذي ترجمه خليل راشد الجيوسي .

3-الرسائل: اعتمدنا على عديد الرسائل الجامعية في الدكتوراه والماجستير،والتي ساهمت في توليد أبعاد جديدة للمسألة الدينية، من أهمها:

- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-1939م)، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس-، 1992، لنيل دكتوراه وكانت باشراف الأستاذ الهادي التيمومي، أفادتنا في الجانب الطرقي المشترك بين الجزائر وتونس في المسألة الطرقية، واستراتيجية العدو الفرنسي في التعامل معها.
- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، والتي أفادتنا في سياسة تسلُّط سلطة الاحتلال على العقّار الديني، بمختلف الأساليب والوسائل.

هيكل البحث:

تسمح لنا المادة الخبرية المتوفرة لدينا أن نقسم هذا الموضوع إلى مقدمة، وأربعة فصول؛ ونهاية كل فصل قدّمنا ملخصا، وأنهينا متن البحث بخاتمة دوّنا فيه أهم النتائج الممكن استخلاصها، وقوائم للبيبليوغرافية، وفهارس للأعلام والأماكن، والمنظمات والهيئات والمراسيم والقرارات والقوانين، والمواضيع.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع، ودوافع اختياره، والإشكالية المراد مناقشتها، والمناهج التي اتبعناها، ثم قدّمنا وصفا لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، وأخيرا تطرقنا إلى الصعوبات التي اعترضنا خلال إنجازنا لهذا البحث.

الفصل الأول الموسوم ب"الأبعاد الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر"، قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول خصّصناه للشحنة الصليبية التي تمتعت الحملة العسكرية لاحتلال الجزائر سنة 1830م، والذين أرادوا تجسيدها في الواقع الجزائري، ضاربين باتفاقية الاستسلام عرض الحائط، مما يؤكد الدوافع الحقيقية وراء الاحتلال مبيّنين في المبحث الثاني مصير المؤسسات الدينية من دور للعبادة والأوقاف التابعة لها ومؤسسة القضاء الإسلامي، الذي عاث فيها الاحتلال الصليبي فسادا

بالهدم والاستيلاء وإفراغها من محتواها، وجاء المبحث الثالث حول سياسة فرنسة واحتواء الاحتلال للمؤسسات الإسلامية التقليدية؛ لإحلال دينه المسيحي الكاثوليكي"تنصير المسلمين"، هادما للتعليم الديني والعربي، متخذا سياسة التقرُّب من الزعامات الدينية وحظوتها لتثبيط المقاومة والحفاظ على سياسته في تقبل الاحتلال ولتجسيد أهدافه الخفية.

الفصل الثاني فقد خصصناه لتبيين "مدى علمانية الاحتلال الفرنسي"، والذي جاء في ثلاثة مباحث؛ تحدثنا في أول مبحث منها عن صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة في 1905م وهو تاريخ إعلان فرنسا لائكيتها في باريس، فأرادت تجسيد قانون الفصل هذا عام1907م على باقي مستعمراتها، غير أن مجال تطبيقه لم يكن للمسلمين حظ فيه مما يبين تناقضها العلماني وتمادت في ذلك من خلال الاستمرار في التدخل في الشأن الديني، وهو ما أوضحناه في المبحث الثاني المعنون بالوظيفة الدينية الرسمية والذي تحدثنا فيه عن استخدام فرنسا للموظفين الدينيين الذين سمّتهم بالرسميين تمييزا لهم عن العلماء الأحرار والموظفين غير المأجورين،أما المبحث الثالث فتكلمنا فيه عن جهود الجزائريين لتحقيق فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.

الفصل الثالث، الذي عنونّاه ب"سلطة الاحتلال الفرنسي والإسلام الطرقي" أردنا من خلاله التوغل بالتحليل حول دور الطرقية في الجزائر، فقسمناه إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تحدثنا عن " أهم الطرق الصوفية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي"؛ أي الموروث الطرقي التي خلّفته السلطة التركية-التي شجّعت على انتشارها في الجزائر- فاحصينا كرونولوجيا أصول هذه الطرق مبينين منبعها الأصلي وقِدَمها من حداثتِها، وجاء المبحث الثاني حول "موقف الطرقية من الاحتلال الفرنسي"، فتصدّت له، في بدايات الاحتلال بالمقاومة المسلّحة، ومواقف سلبية لبعض الطرق، غير أن جميعها تراجع في المقاومة المسلحة مع بدايات القرن العشرين، مما يبين وجود عاملِ"سلطة الاحتلال" الذي أدى إلى إختراق حصونها، وهو ما بيناه في المبحث الثالث، سياسة سلطة الاحتلال تجاه الطرق الصوفية، مبينين تجنيد كل الوسائل والأساليب التي فعلا أدّت إلى تدجينها مما أدى إلى بروز قوّة جديدة ستدفع بالشعب الجزائري إلى التحول عن هذه الطرق وستقود حربا ضد الاحتلال وأعوانه.

هذه القوة تتمثل في الحركة الإصلاحية والتي تحدثنا عنها في الفصل الرابع تحت عنوان " الإسلام الإصلاحي وسياسة الاحتلال الفرنسي" الذي قسّمناه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث بينّا في أولها نشأة الحركة الإصلاحية في الجزائر وغاياتها ووسائلها، والمبحث الثاني أبرزنا فيه

"موقف الحركة الإصلاحية من الاحتلال وأعوانه"، واتخذنا مثالا لهذه الحركة ألا وهي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ باعتبارها المدافع عن الدين في الحقل السياسي، من خلال قانون الفصل فتصدّت للاحتلال الفرنسي وأتباعه الطرقيين وأذنابه أعضاء السلك الديني، اللذين ساهما في مساندة الاحتلال في التضييق على العلماء وهو ما جاء في المبحث الثالث "التضييق على نشاط جمعية العلماء "، لأنّها استماتت في الدفاع عن الهوية الإسلامية وكان هذا في عهد الرئيس الأول "الشيخ عبد الحميد بن باديس" أو في عهد "الابراهيمي"الذي غلب على عهدته التحوّل السياسي.

أنهينا البحث بخاتمة، رصدنا فيها أهم النتائج التي توصّلنا إليها، كما زوّدناه البحث بمجموعة من الملاحق، التي تبرز العلاقة بين الأطراف الدينية الفاعلة في الساحة الوطنية، وفي الأخير سهّلنا من مهمة القارئ بوضع قائمة بيبليوغرافية، ومجموعة من الفهارس التوضيحية، وفهرس عام للمواضيع.

الصعوبات:

أما الصعوبات التي واجهتنا في مسارنا البحثي فيمكننا تقسيمها إلى قسمين، فالصعوبة الأولى تكمن في المجال الزمني الشاسع، فمن غير الممكن رصد كل حيثيات المسألة الدينية مما اضطرّنا إلى التركيز على أهم الأحداث والتفاعلات الدينية، المتعلّقة بالشعب الجزائري المسلم، والصعوبة الثانية تكمن في طبيعة الموضوع كما أشار إلى ذلك أجرون في قوله:"ليس ثمة موضوع يصعب (على الباحث)تناوله مثل محاولة البحث في المسألة الدينية المتبعة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي تجاه المسلمين الجزائريين"[1]؛ فشحُّ الوثائق، لا يوفر للمؤرخ ما يبتغيه من المعطيات الكافية على أوجه السياسة الدينية التي انتهجتها مصالح الادارة[2]،وإن وجدت فيصعب التحقق من صدق الاحصاءات فيها، فقد جمعتُ مئات الوثائق من الأرشيف الوطني التونسي(A.N.T) والزملاء الأساتذة مشكورون على منحي وثائق أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M)وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة على الموضوع، غير أن هذه الوثائق ينتابها أحيانا الغموض من مصدر التصوير مما يعيق رصد محتواها.

[1] ش.ر .أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا،تر:حاج مسعود، ع.العربي، ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص539.

[2] ش.ر .أجرون، المرجع السابق، ص539.

❖ الفصل الأول: الأبعاد والدوافع الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 .

- تمهيـــــد
- المبحث الأول: الروح الصليبية للحملة العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزائر سنة 1830.
- المبحث الثاني: سياسة فرنسا تجاه المؤسسات الدينية ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي .
- المبحث الثالث: سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية .

❖ **تمهيــــد:**

كثيرة هي الكتب والمقالات التي أرّخت للاحتلال الفرنسي للجزائر، غير أنها ركّزت على الدوافع الاقتصادية والسياسية لاقترانها بخيرات الجزائر ومسألة الديون من جهة وإمكانية حلّ المشاكل السياسية في هذه الإيالة العثمانية من جهة أخرى، وللبرهنة على الدوافع الحقيقية لاحتلال الجزائر؛ ركزنا في هذا الفصل على "الأبعاد والدوافع الدينية لهذا الاحتلال"، فقسمناها إلى ثلاثة مباحث.

سنكشف عن مظاهر الروح الصليبية للحملة الفرنسية، التي لم تكن لدى رجل الدين الكاثوليكي فحسب، فتشبّع بها الساسة والجنود العسكريون، وسنحاول قراءة مضمونها إتفاقية الاستسلام التي وقِّعت بعد سقوط نظام الدايات(1830/07/05)، حتى نتمكّن من معرفة ما إذا كانت بيانا تثبيطيا للمجاهدين من الشعب الجزائري، وهل ستحترم سلطة الاحتلال محتواها، وخاصة ما تعلّق بإحترام الدين الإسلامي، وهوما سنكشف عليه في المبحث الثاني.

تضمّن المبحث الثاني صيرورة المؤسسات الدينية التي تمثّل قوام الدين الاسلامي، وسنبين مصيرها؛ وكيف حاولت سلطة الاحتلال القضاء عليها؛ فسنتطرق إلى المؤسسة الوقفية، ذات الأهمية البالغة للمجتمع الجزائري؛ التي كانت بمثابة السند الاجتماعي للطبقة الهشّة في المجتمع الجزائري، والاستثمارا في الاقتصاد الخيري، والرافد للتعليم في العهد العثماني، وسنبين كيفية استلاء إدارة الاحتلال على هذه المؤسسة بشتى الأساليب والوسائل وسنتحدث عن الانعكاسات هذه السياسة على الشعب الجزائري في شتى المجالات، خاصة في المجالين الاجتماعي والثقافي، ولم تتوقف هذه السلطة "الصليبية" عند هذا الحد، بل أقدمت على مؤسسة القضاء الاسلامي، وسنبين مآله والتضييق عليه وتجزئته عرقيا ومذهبيا وفرنسته وجعلت، وسنوضح صليبية الاحتلال الفرنسي من خلال سياستها التنصيرية، وكيف حاولت ردّ المسلمين عن دينهم الاسلامي بشتى الأساليب والوسائل الممكنة، ولتحقيق الهدف التصيري، عرّجنا للمبحث الثالث.

في المبحث الثالث حلّلنا سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التعليمية التقليدية وزعاماتها، في محاولتها لمحوالتعليم الديني والتضييق عنه، وطمس لغة القرآن التي تجمع الأمة الجزائرية المسلمة.

➢ المبحث الأول: الروح الصليبية للحملة العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزائر سنة 1830.

كانت العلاقة بين أوربا والإسلام، علاقة تاريخية قديمة تعود للقرون الوسطى؛ انبثقت من الاختلافات العقائدية بين دولة إسلامية عظمى في المشرق وإمارت أوربية متشرذمة يسيطر عليها رجال الدين المسيحيين؛ الذين كانوا حاجزا في وصول نور الإسلام للفرد الأوربي؛ مما نجم عنه حالة التوتّر والتّعصب، التي أدت إلى حروب صليبية بقيت عالقة بين الطرفين، التي خاضها المسيحيون ضد شعوب العالم الإسلامي؛ والتي لم تسعف أوربا بالسيطرة على هذه الشعوب ولم تصل لا إلى الناصرة* ولا إلى بيت المقدس؛ نظرا لقوة الدولة الإسلامية آنذاك، إلا أنّها وضعتها وجها لوجه مع الإسلام وحضارته، ورغم أن أوربا حدثت فيها ثورات أدّت إلى تراجع هيبة الكنيسة وأفول نجمها خاصة مع قيام الثورة الفرنسية، غير أنها(أوربا) بقيت ذات هوية مسيحية في ظل القوانين الوضعية.[1]

المطلب الأول:دور الكنيسة في الإعداد للحملة العسكرية

أحدثت الثورة الفرنسية قطيعة مع الكنيسة ورجالها؛ الذين عانوا من المطاردة والقتل وتعرّضت ممتلكاتهم للحجز وتعاليمهم للنّبذ[2]، وتركت آثارا ايجابية لدى الرأي العام الفرنسي خاصة لدى الطبقة المثقفة، فحتى بعد نهاية الحروب النابليونية(1789-1815م)، واسترجعت أسرة آل بوربون(Bourbon)** الحكم في فرنسا، وجدت معارضة داخلية؛ مما

---

* الناصرة بلدة بفلسطين والتي بدأت فيها دعوة المسيح عليه السلام لذلك تلقب الديانة بالنصرانية، وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط(الأسباط جمع سبط، وهوالفريق من اليهود، يقال للعرب قبائل، ولليهود أسباط) ينظر: أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان-2005، ص ص168-169.

[1] آمنة محمد علي، " أوربا والإسلام...إختلاف الرؤى والمفاهيم العقائدية وانعكاساتها على الموقف الأوربي من الإسلام"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص ص 1-2.

[2] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)، ط1، منشوات دحلب، الجزائر، 2007، ص13.

** أسرة آل بوربونBourbon: وهي عائلة ملكية أوربية وذات نزعة مسيحية كاثوليكية.للمزيد ينظر:
Durant Will and Durant Ariel: The story of Civilization, Part xl, The Age of Napoléon newyork,1975,p731

أدى بها إلى أن تشدّ عضدها بالاكليروس وتعيد الاعتبار للدين المسيحي الكاثوليكي، المرتبط بروما مقر البابوية "الفاتيكان"؛ فنشطت الجمعيات والإرساليات التبشيرية*، وتم إنشاء حزب لهذا الاكليروس(Parti-Prater) في عهد لويس الثامن عشر(1757–1824)، والذي أرادوا من خلاله إسترجاع مكانة الكنيسة في وسط الفرنسيين، والذي لم يصل إلى مُراده إلا في عهد الملك شارل العاشر(1824–1830)[1].

إزدادت حظوة رجال الدين في فترة حكم شارل العاشر؛ وأبدى تعاطفه معهم؛ حتى يستمر استقراره في الحكم، وكثيرا ما كان يصرح أنه من سلالة الملك الصليبي "سان لويس"(Saint-Louis) الذي لقي حتفه على السواحل التونسية(دفين قرطاج)؛ أثناء غزوه لها**، وجُعل على رأس الشؤون الدينية القس فريسنوس"Frayssinos"؛ الذي سعى إلى نشر المسيحية، عن طريق مراقبة التعليم، وتشجيع الجمعيات التبشيرية، والمؤلفات الممجدة للمسيحية.***

فالنشاط المتزايد للأسطول الجزائري خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أدى إلى تخوف الدول الأوربية منه، وراحت تعد العدة للقضاء على– ماسمّته– القرصنة البحرية الجزائرية، وذلك عقب تخلصها من الحروب النابليونية(1789–1815).[2]

---

* ينظر: خريطة تبين الإرساليات التبشيرية"الأباء البيض–أنموذجا" في كل من الجزائر وتونس في الملحق 1 رقم ص347.

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص13.

** أبرم القنصل الفرنسي ماتيودوليسبس (Mathieu de Lesseps) (والد فرديناند)–بأمر من شارل العاشر– معاهدة مع باي تونس يوم 1830/08/08 تنص في الفصل السري منها، على تنازل –الأبدي– الباي حسين للملك الفرنسي على ربوة بيرصا (قطعة أرض بقرطاجنة) لتخليد ذكرى وفاة سان لويس التاسع مما يؤكد بعثه للدين المسيحي داخل فرنسا وخارجها، لكن هذا التنازل لم يتم لوجود المقاومة الجزائرية(الأمير عبد القادر)ضد الاحتلال الفرنسي، واعتلاء باي أخر عرش تونس.ينظر: نفسه، ص16.وكذلك عبد المجيد الشرفي، "الحركة التبشيرية في تونس"، **حوليات** الجامعة التونسية، ع8، أول يناير 1971، ص ص133–134.

*** ألف فريسنوس"Frayssinos" كتابا حول الدفاع عن المسيحية، ومن الطبقة المثقفة ألف شاتوبريان(**Château briand**) كتاب عبقرية المسيحية؛ الذي يراها المستقبل الأمثل للعالم. ينظر: خديجة بقطاش، نفسه، ص14.

[2] عمار حمداني، حقيقة غزوالجزائر،ت لحسن زعرار، دار تالة للنشر، 2008، ص205.

وبعودة العلاقات الأوربية إلى التوافق عقدت الأنظمة الرجعية الأوربية عدة مؤتمرات؛ طرحت فيها مسألة "الجهاد البحري الجزائري" أهمها مؤتمر فيينا 1815، الذي خلص إلى تحميل الاستانة مسؤولية ما يحدث من استرقاق للمسيحيين[1]، وضروررة إبطال دفع الضرائب السنوية بتنظيم حملة عسكرية لكسر شوكة الأسطول الجزائري المحرك للايالات الثلاث.[2]

أما مؤتمر إكس لاشبيل (1818/09/18)، فقد كان عمليا بتجهيز أسطولين بحريين بقيادة كلا من فرنسا وبريطانيا، ومن هنا ندرك التنافس بين فرنسا والانجليز للظفر بالإيالات المغاربية وخاصة إيالة الجزائر من جهة، والتحمّس لقيادة حرب صليبية أوربية من جهة ثانية، ونجم عن التوتر الحاصل مع الأوربيين والجزائر؛ نتيجة رفض الداي حسين قرارات المؤتمر، وإضعاف الأساطيل المغاربية، ومنع التبادل معها أو تزويدها[*] بالمواد الاستراتيجية، والمؤن الحربية من سفن وأسلحة[3]؛ مما نتج عنه توتر بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

سعى مقر البابوية في روما "الفاتيكان"، إلى أن يحيك مؤامرة ضد الجزائر؛ للتمكين للمسيحية في إفريقيا بافتعال حادثة المروحة(1827/04/30م) الذي قام بتمثيلها بيار دوفال(Pier du val)[**] مع الداي حسين[***]، هذا ما أشارت إليه الصحافة اليسارية الفرنسية[4]، وهي من أوعز إلى فريسنوس–المقرب من الملك– تحريض شارل العاشر

---

[1] حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815 – 1830، ط1، دار اليدى، الجزائر، 2007، ص 11.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 208 – 209.

[*] كانت تهدى هذه المؤن الحربية لدايات الجزائر فترة قوتها.

[3] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 14–15.

[**] بيار دوفال Pier du val قنصل فرنسا لدى الجزائر فترة حكم الداي حسين، هوالذي أحدث إستفزازا للداي حسين في مسألة الديون الجزائرية، فأشار إليه بمروحته يوم 1827/04/30.ينظر:حنفي هلايلي، نفسه. وجمال قنان، نفسه. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المــرآة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، د ت،ص 146.

[***] آخر دايات الجزائر،تولى الحكم سنة1818م، اتصف بالعلم والحكمة، وقعت في عهده حادثة المروحة مع القنصل الفرنسي(بيار دوفال) والحصار سنة1827م، ثم الاحتلال سنة1830م. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، نفسه.

[4] Michel Habart. Histoire d'un parjure.éditions de minouit 7 rue Bernard-palissy Paris-6e.1960. pp9-10.

بتقرير حملة عسكرية دينية لغزوالجزائر، وهوبدوره أراد توجيه أنظار المعارضة إلى الجزائر وهذا ما صرح به دوماس(Dumas) قائلا:"...في هذه الأثناء(شدة المعارضة)، أقدمنا على إحتلال الجزائر؛ معتقدين أن حملة كهذه، ستحول نظر الرأي العام وتعيد لأصدقاء العرش القوة والاتحاد"[1]وأبان عن أهدافه في خطابه قائلا:"إن مرادنا أن نقيم صلوات في جميع الكنائس وتطلبوا من الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر"[2]، "إن العناية الإلهية تدعوللانتقام لدين الملك شارل العاشر وللإنسانية ولإهانات المسيحيين...إنني أتوسل إلى جلالتكم باسم أغلى مصالح الوطن أن تعزموا على الانتقام للمسيحية..."[3].

إن الملكية الأوربية وخاصة الفرنسية منها قد أحيت المسيحية وشجّعت على تأجيج الروح الصليبية لدى العسكريين، فقد رافق الحملة العسكرية على الجزائر عدد كبير من القساوسة من رجال الدين المسيحي؛ بلغ عددهم ستة عشر قساً، الذين كان لهم دور كبير في تحريض وشحن همم العسكريين وتثبيتهم؛ لكي لايتولوا ولا يتوانوا في الدفاع عن دينهم المسيحي[4]، واعتبار من يموت من الجنود في أرض الجزائر، قد وطّد بدمه دعائم الكنيسة المسيحية، وقد دعا لويس التاسع بتعويض روحه التي أزهقت من أجل المسيحية.[5]

وصرّح وزير الحربية كليرمون تونير(Clérmont-Tonnérre) بأن الحرب الصليبية على الجزائر ضرورية وممكنة التحقق؛ لتوجيه أنظار المعارضة، من خلال شحذ الروح

أما خديجة بقطاش فأحالت إلى المصدر –سهوا– إلى الصفحة 260 بينما عدد صفحات الكتاب 112صفحة فقط، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص33(هوامش الفصل الأول)

[1] عمار حمداني، المرجع السابق، ص205.

[2] محمد الهادي الحسني، "الحركة التبشيرية في الجزائر رائده الاستعمار"، **جريدة** الشعب، ع5802 جوان 1982م، ص5.

[3] عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن ال19"، **المجلة** التاريخية المغاربية، ع1، تونس، 1974، ص13.

[4] عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من الاحتلال وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان–، 1997، ص86.

[5] أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1،ج1، دار الآداب، بيروت، 1969 ، ص ص79–80.

الصليبية المهيجة داخل فرنسا، قائلا:" إنها حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والانسانية (المسلمين)".[1]

وقبل مغادرته لميناء طولون، قام قائد الحملة دوبرمون (De Bourmont)* ، بتحضير النداء الذي سيوجهه إلى الشعب الجزائري؛ مما يدل على الثقة القوية في احتلال الجزائر، والتحضير الجيد للخطة العسكرية، وعندما انهى تونير كتابة البيان أعطاه إلى المستشرق دي ساسي(De Sacy)**[2] لكي يصوغه باللهجة العربية الجزائرية، وقد جاء فيه:"...سنضمن احترام أموالكم ودينكم المقدس"، لم يتقبل رجال الدين، ولا الأوساط اليمينية، هذه الصياغة إذ رأوا أنها لا تخدم الكنيسة، ولا الهدف الذي جاءت من أجلها الحملة؛ لأنها منحت الدين الإسلامي صفة القداسة، وأعابوا على قائد الحملة عدم تفطنه لذلك، ورأى الملك أن هذا المنشور لا يتناسب مع رغبته، وراسل بوليناك"وزير الحكومة" بضرورة حذف هذه الصياغة؛ مما يؤكد على الروح الصليبية السائدة لدى الملك ورجال الدين وفريق الحكومة.[3]

ويذكر السيد نيتمو(Nitmout) الذي ألف كتابا عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي كان معاصرا للحملة، أن هذا البيان قد وُزِّع في جميع أنحاء الجزائر بعناية دي

---

[1] صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر(1830–1962)، ط1، ج1، الزيتونة للاعلام والنشر، باتنة–الجزائر–، 1989، ص65.

*دوبورمونDe Bourment هوأول عسكري فرنسي يقود حملة عسكرية فرنسية لاحتلال الجزائر 05 جويلية 1830م، للمزيد ينظر إلى جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الجزائرية، ط1، الجزائر، 1987، ص278.

** دي ساسي(De Sacy)(1758–1838): مستشرق فرنسي، أتقن العديد من اللغات الشرقية، وتفوق –على أقرانه الأوربيين–في اكتساب علم العربية والفارسية ، ساهم في تطور وازدهار الدراسات الاستشراقية، ألف عدة بحوث حول تاريخ العرب قبل الرسول (ﷺ)، والنحو العربي والشعر العربي والفارسي، كلف بكرسي اللغة العربية(1795)، وعضوا مؤسسا للجمعية الآسيوية، لم ينقطع ع تدريس حتى وفاته، فخلّف يلا من المستشرقين كلانجلس(LANGLES) وشيزي(CHEZY) وجوردان (JOURDAIN). ينظر: محمد العربي معريش، الاستشراق الفرنسي في المغرب والمشرق من خلال المجلة الآسيوية(1822-1872)،دكتوراه(منشورة)، إشراف: أبوالقاسم سعد الله،ط1، دار الغرب الإسلامي،تونس، 2009، ص ص96-101.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص16–17.

ليسيس(De Licice) المبعوث الفرنسي في تونس ورينبر(Renbro) ودوبييوز(De biyoz) وجيراردان(Jirardan) هؤلاء الذين بعثتهم المخابرات الفرنسية إلى الجزائر ليقوموا بهذا الدور.[1]

يقول بوجولا(Poujoulat):"الإله سمّى نفسه بإله الجيوش وإله المعارك، فالمجتمعات لا تمشي إلا من خلال الدم والآلام، إن غاية حربنا في الجزائر أسمى وأشرف من كل ماطمحت إليه حروبنا الأوربية؛ ذلك لأنها تتعلق بقضية الحضارة المقدسة، القضية الخالدة للفكر المسيحي الذي وعده الاله بمملكة العالم وأوكلت العناية الالهية شرف القيام بعمله إلى العبقرية الفرنسية".[2]

إن الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830 كانت منذ بداية التحضير لها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية عسكرية وإقتصادية وكان الهدف الديني حاضرا؛ الذي يتعلق بتدمير بنية المجتمع الجزائري وتحطيم ركائزه الأساسية من عادات وتقاليد ولغة بصفة عامة، والدين الإسلامي بصفة خاصة، باعتباره العمود الفقري لبنية هذا المجتمع، وذلك عن طريق محاولات القضاء عليه من جهة، ومحاولات تمسيح المجتمع الجزائري من جهة أخرى.[3]

ومن جملة تلك الدوافع نتناول الدوافع والأسباب الدينية للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م والتي يمكن حصرها في العناصر التالية:

- الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية، الذي انعكس على الجزائر، لأن الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية امتداداً للأسطول العثماني الذي كان يسيطر على منطقة الشرق العربي

---

[1] ش. ر.أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، تر:م.حاج مسعود وأ.بكلي، دار الرائد للكتاب في الجزائر، ج1، 2007، ص 16.

[2] خديجة بقطاش، نفسه، ص15.

[3] إبراهيم لونيسي، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال"، **مجلة** الحوار المتوسطي، ع1، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، ربيع الثاني 1430الموافق مارس 2009، ص103.

ومما لاشك فيه أن التعاون الوثيق بين الخلافة العثمانية الإسلامية والإيالة الجزائرية المؤيدة هدفه الدفاع عن حوزة الإسلام[1].

وهذا ما جعل الدول الأوروبية المسيحية تتعاون فيما بينهما لضرب المسلمين في الجزائر واسطنبول، بل وتتنافس فيما بينها في القضاء على الأسطول الجزائري، حيث كانت فرنسا تشعر بأنها الحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها[2]، ومن جملة الدوافع الدينية ما يلي:

- التعصب الديني لدى المسيحيين ضد الإسلام والمسلمين وخاصة أعضاء حكومة آل بوربون ذات النزعة المسيحية الكاثوليكية.
- تطلع فرنسا إلى تكوين زعامتها للكنيسة الكاثوليكية؛ باعتبارها البنت الكبرى للكنيسة الكاثوليكية وأنها حاميتها الأولى.
- الثأر لملكها التاسع الذي هلك أثناء قيادته الحملة الصليبية الثامنة على تونس سنة 1270م ومحاولة التعويض وردها بحملة صليبية أخرى على الجزائر سنة 1830م.[3]
- الحقد الصليبي الذي يكنه العالم المسيحي وعلى رأسه فرنسا للعالم الإسلامي والمسلمين ككل وهذان الأخيران جعلا فرنسا تحتل الجزائر بمساندة العالم المسيحي من أجل القضاء على الدين الإسلامي والمسلمين وخلق كيان أو مملكة مسيحية تابعة للكنيسة الكاثوليكية بإفريقيا، [4] أعلن شارل العاشر عن هذا الاتجاه في سنة 1830م قائلا:"إن التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه هوالثأر لشرف فرنسا أن يتحول بمعونة الله لصالح فرنسا".

---

[1] أرجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 ـ1847م)، نقلة عن التركية عبد الجليل التميمي، ط2، 1974 تونس، ص80 –81.

[2]. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص86.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، دار المعرفة، ط1 ، الجزائر، ج1، 2006، ص47.

[4] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مؤسسة وطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1983، ص51.

- نشر المسيحية في الجزائر، فقد كان الاحتلال الفرنسي حلقة من سلسلة الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا المسيحية على العالم الإسلامي.[1]

وهذا ما كان محل اتفاق لدى جميع الكتّاب المتخصصين في تاريخ فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

لقد أكدت هذه الدوافع السابقة كل من التقارير والخطابات المكتوبة من طرف الحربية الفرنسيون أنفسهم والدالة على مطامع فرنسا في أن تجعل من إفريقيا مملكة مسيحية وردها للكنيسة الكاثوليكية، نذكر منها تقرير دي كليرمون تونير(Klirment Tuner) الذي يثبت ذلك من خلال تقديمه لملكه تقريرا بتاريخ 14 أكتوبر1827م وهوما لا يترك مجالا للشك في نوايا فرنسا الطيبة حيث قال:"...مولاي لعله ليس من الاحتمال في شيء وليس بدون أهداف خاصة أن تنادي العناية الأهلية أن القديس ليأخذ بالثأر وليختص للدين للإنسانية للإهانة التي لحقته هوبالذات...".[2]

أضف إلى ذلك أن الجنرال دي بورمون (De Bourmont)، الذي جاء للجزائر قائداً عاما يقول في خطابه الموجه إلى الوعاظ من رجال الدين المسحيين المرافقين للجيش في إحدى المناسبات الدينية "لقد جئتم لتعيدوا معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا أننا نأمل بأن تعود إليها (يعني عودة المسيحية إلى إفريقيا) قريبا لتعمل من جديد على ازدهار المدينة التي انطفأت".[3]

ونذكر أيضا من جملة الدوافع، القيام بإحياء المسيحية في إفريقيا كما كانت أيام القديس أوغسطينوس(Saint Augustinnus) ، والقديس سيبريانوس(Saint CyPrinanus) ، وذلك ما أوردتها تصريحات وتقارير قادة فرنسا السياسيين والدينيين عشية الغزو، من ذلك تعبير وزير الحرب كليرمون تونر(Klurment Tunier) في تقرير للحكومة سنة1827م، معبرا عن آماله في تنصير الجزائر بقوله: "يمكننا في المستقبل أن نكون

---

[1] عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص ص 86-87.

[2]جمال قنان، العلاقات الفرنسية–الجزائرية (1790–1830)، منشورات متحف المجاهد، ط1، الجزائر، 1999، ص359.

[3]. بشير بلاح : مرجع سابق، ص48.

سعداء ونحن نمدّن الجزائريين، وأن نجعلهم مسيحيين لنحقق بذلك نصرا يبدوأن العناية الإلهية تعدّه لنا...".[1]

وتصريح **الملك شارل العاشر** في خطاب يوم 02 مارس1830م؛ والذي يقول فيه:"إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها"، ويورد في خطاب آخر –بعد توقيع معاهدة الاستسلام– إذ يقول:"يجب أن يكون هناك حسن تدبير في العمل على تنصير العرب".[2]

وما قاله الجنرال دوبرمون (De Bourment) في خطبة صلاة أقيمت بالقصبة بعد احتلالها في جموع الجيش ورجال الدين المرافقين للحملة :"لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لإفريقيا ونتمنى أن يعيد ذلك بعث الحضارة التي انطفأت...".[3]

هذه الدوافع مجتمعة، مع أرضية الضعف التي أتاحت لفرنسا إحتلال الجزائر سنة 1830م، بعد إنزال في سيدي فرج ومقاومة (1830/06/19)حاولت رد المعتدين؛ ولكن سقطت العاصمة في يد الجيوش الفرنسية وتم توقيع إتفاقية الاستسلام مع الداي حسين.

المطلب الثاني: وثيقة الاستســـــــــلام(1830/07/05)*

إن الظروف التي مرت بها القارة الأوربية خلال القرنين 18 و19 جعلت من دولها قوى متنافسة على المستعمرات في قارتي إفريقيا وآسيا (التي تمثل العالم الإسلامي الذي كانت تقوده الدولة العثمانية)؛ والتي كانت تمر بالضعف والوهن مما جعلها لقمة سائغة في أيدي هذه الدول ومن بينها الاستعمار الفرنسي الذي احتل أرض الجزائر متحججا بعدة مبررات–حسب تفكيره– من بينها :

- أنهاـ الجزائر ـ لم تكن في يوم من الأيام أمة وليس لها تاريخ ولا هوية.
- شعبها همجي يجب تحضيره إذا قبل الإدماج وإبادته إذا رفض.

[1]بشير بلاح، مرجع سابق، ص50.

[2] نفسه.

[3]. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص85.

* ينظر: نص وثيقة الاستسلام، في الملحق رقم 2، صص 348-349.

- اعتبار الشعب الجزائري عنصر غير قابل للتحضر حسب الأنا الغربي ـ الفرنسي ـ الذي أصدر حكما على الجزائري العربي الإسلامي الذي يمتاز بالخشونة والتخلف.
- أن أرض الجزائر منطقة شاغرة انتقلت من مستأجر إلى آخر.
- أنهم قدموا ـالفرنسيون ـ لتخليص الجزائريين من الحكم التركي.
- جاءوا لإعادة بعث الحضارة الأوربية والديانة المسيحية (يفتخرون بالقديس أوغسطين ممثل المسيحية في إفريقيا).

هذه الحجج الواهية التي قصد من خلالها المحتل الفرنسي؛ تمجيد حضارته، وضرب الشعب الجزائري وهي التي ستعتمد عليها لتطبيق سياسة الأرض المحروقة في الجزائر[1]، وأثناء هذا الحصار وجهت السلطات الفرنسية بيانا للشعب الجزائري.

أولا: بيان* الحملة العسكرية

يحتوي هذا البيان؛ على تعهدات أستلهمت من الوعود التي قطعها نابليون بونابرت سنة 1798م، على مشائخ الازهر في حملته على مصر[2]، مما جاء فيه:"إننا نحن أصدقاؤكم الفرنسيون نتوجه الآن نحومدينة الجزائر...إننا لن نأخذ المدينة منهم (الأتراك) لكي نكون سادة عليها، إننا نقسم على ذلك بمبدئنا وإذا انضممتم إلينا، وإذا برهنتم أنكم جديرون بحمايتنا، فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق وستكونون السادة مستقلين في وطنكم..."هذا البيان قصدت من ورائه السلطة الفرنسية تثبيط(إيقاف)

---

[1] عبد الله بوقرن، الهوية في الفكر الجزائري الحديث، (رسالة ماجستير في الفلسفة)، جامعة قسنطينة، 1998- 1999، ص78، 112.

* هذا التصريح الوحيد الطرف الموجه علنيا للشعب الجزائري، وللمجموعة الدولية في نفس الوقت فإنه يكون مصدرا ملزما في القانون الدولي وعليه فإن فرنسا ملزمة بإحترام لسيادة الشعب التي أقسمت في تصريحها بأن تحميها .

ينظر :بوسلطان وبكاي، القانون الدولي العام، ص113 . وينظر بيان الحملة الموجه من قائد الحملة(دوبرمون) إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل، المعرب وكذا المنقول من العربية مباشرة، في الملحق رقم3، ص ص 350-353.

[2] صادق سلام، قرن من السياسة الإسلامية(1895-2005)، تر:زهيدة درويش جبور، ط1، كلمة، أبوظبي-الامارات العربية المتحدة-2012، ص161.

المقاومة الجزائرية لعلّها تجد من الجزائريين الحاقديين على السلطة التركية من يكون في صفّهم وتكسب الوقت في عملية الغزو، لكن هيهات أن يتعاون الشعب الجزائري مع عدو كافر .

وبعد نزول الحملة الفرنسية في سيدي فرج، وبعد عدة معارك منها معركة سطاوالي في 1830/06/19، التي تجند لها الشعب الجزائري؛ المدافع عن أرضه. بقيادة إبراهيم آغا*، سقطت العاصمة، وجرت مفاوضات بين حسين باشا والكونت دي بورمون (قائد الحملة) انتهت باتفاق يعرف باتفاقية الجزائر.[1]

ثانيا: قراءة في اتفاقية الاستسلام(1830/07/05)

يبدو أن اتفاقية الجزائر لم تكن في الواقع أكثر من اتفاقية تسليم عسكري بين غالب ومغلوب وفقا لما جاء في البند الأول منها عند الساعة العاشرة من صبيحة يوم الخامس من جويلية سُلَّم إلى الجند الفرنسي حصن القصبة وسائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر أو مرسى هذه المدينة.[2]

وهنا تتضح نية فرنسا المبيتة في الظفر بموقع استراتيجي يتمثل في مدينة الجزائر كمرحلة أولى للتوغل في أرجاء الجزائر، ومنها إلى إفريقيا فلو كانت نيتها تأديب الداي لأخذت الداي حسين (حاكمته، أعدمته، سجنته...) وتخلّص الجزائريين من هذا الاحتلال؛ فلا نجد بند يعزَّر فيه الداي أو يحيله إلى المحاكمة لأنه قام بإذلال بيار دوفال، فقد أحترم الداي وأسرته وتعهدا له بحماية السلطان لشخصه وماله وأفراد أسرته.[3]

*يرجع بعض المؤرخين سبب الهزيمة إلى عدم خبرة إبراهيم آغا الذي وصل إلى هذا المنصب؛ لأنه صهر الداى بدلا من أحمد باي الذي منح إبراهيم خطة مفادها أن الجيوش الجزائرية تسحب إلى الخلف كي لا تعطي للجيش الفرنسي الذي سينزل إلى البر فرصة لحرب الميدان وان يهجم على العدومن الخلف ينظر :أرجمند كوران، المرجع السابق، ص80–81.

[1] صادق سلام، نفسه.

[2] أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص19.

[3] المهدي بوعبدلي، "الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي"، **مجلة الاصالة**، ع8 (ماى جوان)1972، ص306.

أكرمت فرنسا الداي حسين وسمحت له بأن يبقى في الجزائر معززا مكرما أو يختار أي وجهة يذهب إليها؛ لسماحه لهم-بعد تنازله في إتفاقية الاستسلام- بأخذ شيء ثمين يتمثل في سلطة الجزائر.

ليس الداي لوحده من يتمتع بهذه الحقوق بل كل جنود الأتراك يتمتعون بها أيضا[1]، ومن بين أهم البنود الستة (06) لهذه الاتفاقية؛ البند الخامس منها والذي ينص على احترام الدين الإسلامي:" تكون إقامة الشعائر المحمدية والدينية حرة، ولا يقع المساس بحرية السكان في مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجاربهم ولا لصناعتهم، فتحترم نساؤها، ويقدم القائد العام بذلك عهد شرف والمحافظة على حريته كما يحترم حرية جميع طبقات السكان دياناتهم وأموالهم (الممتلكات، التجارة، الصناعات)[2]واحترام كامل للمرأة الجزائرية وعلى أن لايؤذن للجنود الفرنسيين بدخول المساجد الجزائرية".

قد تعهّد دوبرمون شرفه بهذا الالتزام، وهكذا وعدت فرنسا الجزائريين بحرية الدين واحترام المرأة والممتلكات والتقاليد، والتي لاشك أنها شملت اللغة والرموز الوطنية للبلاد بإنشاء السيادة.[3]

تتضمن وثيقة الاستسلام المفروضة على الداي حسين من طرف دي بورمون تتضمن الشروط التالية[4]:

- ✓تسليم قلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس من يوليو.
- ✓يُتعهد بحفظ حياة الداي وممتلكاته الخاصة.

في هذه الحالة كُرّم الداي ولم يُهن فقد حُوفظ على حياته؛ بدلا من إعدامه أو سجنه أو نفيه أو وضعه تحت الإقامة الجبرية.

[1]المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص306.

[2] نفسه.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج1، المرجع السابق، ص22 .

[4] نص المعاهدة منشور باللغة العربية في **المجلة الافريقية**، مج 6، 1862، ص ص 153-156.

- ✓ يُخيّر بعد ذلك؛ بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره، وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام، أو أن يرحل ومن معه.
- ✓ هنا يتضح أن نية فرنسا إبعاد السلطة الحاكمة، لكي يتسنى لها فعل ما تشاء، ولم تحرمه من أمواله رغم أنها جاءت لتأديبه- بل جعلته يختار الوجهة التي يرغب فيها أو يرضى بالوضعية الجديدة.
- ✓ كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية.

من هنا يتضح جليا إرضاء السلطة العثمانية من خلال عدم المساس بالأتراك الموجودين في الجزائر كي تبقى بعيدة الموقف من إحتلال الجزائر، وتقلل من عزيمتها في استرجاع إيالتها.

- ✓ إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة، ولايقع أي مساس بالحقوق وبحرية السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم وصناعنهم وتحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهد بذلك عهد شرف.

وقّع كل من الداي حسين ودي بورمون هذه الوثيقة يوم 1830/07/05م قبل الساعة العاشرة وفي الحال يتسلّم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدينة[1]، "وقدمت روسيا وهولندا والولايات الايطالية، والولايات المتحدة تهانيها لفرنسا على الخدمة التي أسدتها للبشرية"[2]، بعد هذا، هل يا ترى ستفي فرنسا بما عاهدت به -خاصة بما يتعلق بالدين الإسلامي- أم أن ذلك كان مجرد إستغراق للوقت، حتى تطبق سياستها -التي جاءت من أجلها- والمتمثلة في فرنسة الشعب الجزائري وطمس شخصيته؟

1-توزيع البيان:

لقد وُزِّع هذا البيان بطريقة محكمة، ليصل إلى طمأنة الساكنة في الجزائر وإلى الجارة تونس؛ حتى لا تكون ردود فعل مؤازرة من التونسيين للمقاومة الجزائرية(الرسمية،

---

[1] محمد العربي الزبيري، "المقاومة في الجزائر (1830-1840)"، **مجلة الأصالة**، عدد 29، 1979/01/30م.

[2] ش.أ.جوليان، المصدر السابق، ص104.

الشعبية)؛ وبالتالي ضمان حياد باي تونس وشعبه، فوُزِّع في العاصمة التونسية؛ وأثار موجة شجب قوية؛ لكن ثبُطت هذه المقاومة بطمأنة باي تونس* وإغرائه بتولي جزء من الأراضي الجزائرية(الشمال الشرقي)؛ وهذه استراتيجية ذكية من العسكريين؛ فبدل أن يكون هذا الباي داعما للمقاومة؛ بفتح الامداد اللوجستي وايصال العتاد الحربي من جهة الدولة العثمانية، جعلته حليفا لها؛ فقدم تسهيلات لدعم الحملة الفرنسية بالمواشي وأدخلته أو جعل نفسه –لضعفه–في صراع مع أحمد باي؛ فقد منع الاتجار بالبارود بين طبرقة وقسنطينة، وقدمت التهاني التونسية بعد انزال القوات الفرنسية لدوبورمون[1]. وهنا تظهر المصالح الضيقة التي تنتاب الأمم والامارات الضعيفة، وجعْل بايات تونس–في بونة ووهران– مجرد موظفين دون سلطة أو استقرار، بمجرد إحكام فرنسا سيطرتها على الجهة الشمالية (شرقا وغربا)، واعتبرت كل المعاهدات المبرمة مع بايات تونس لاغية ورجع التونسيون إلى بلادهم في 1831/6/05.[2]

ثالثا:نقض المعاهدة:

1–سياسيا:

أكد "دوبورمون" لجميع السكان؛ أن وجود الجيش الفرنسي بالجزائر، لن يبق بعد ستة أشهر هناك؛ وهي نية الحكومة الفرنسية–كما قال–، وأنه سيجلي جيشه عن الجزائر، ويحكمها أعيانها ونبلاءها[3]، إن هذه البنود وجّهت من جهة للأتراك؛ لتهدئة النفوس وطمأنتهم للخروج من الجزائر؛ والذين لم يسلموا من الخطف والنفي– عكس ما تضمّنته المعاهدة –والتفريق بينهم وبين أهاليهم، زيادة على ترويج إشاعة وبثها في صفوف

* لم يكن يود مساعدة جاره الداي في استرجاع حكمه بل تمنى أن يحصل لأخيه– بمساعدة القنصل ليسبس(Lesseps)– على خلافته(الداي)، لتوسيع نفوذه وأراضيه غربا؛ وبالتالي كان حليفا استرتيجيا لدى قوات الاحتلال. ينظر: ش. ر.أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص105.

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص ص144–145.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتقديم وتعليق وفهرسة:محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي، الجزائر، 2017، ص169.

السكان، وهي اتهامهم بالتدبير لمؤامرة ضد الفرنسيين[1]، ومن جهة أخرى إرضاء للشعب الجزائري- خاصة الناقمين منهم على سياسة التمييز التي قامت بها السلطة التركية في الجزائر- مما يجعلهم يسارعون للتقرب من سلطة الاحتلال، كما يقول حمدان خوجة:"أصبح كثير من السكان يطمحون إلى الرفعة، وأمسى هدفهم الأوحد الوصول إلى إعتناق الحكم"[2]فتضمن (فرنسا)-من خلال هذا الطمع والتودد للسلطة والكيد والوشاية بالأخيار- تمزيقا لوحدة السكان وكبح المقاومات وتمهيدا للتوسع.

2-دينيا:

أ/الروح الصليبية المجسدة واقعيا:جاء في المعاهدة "أن السلطات الفرنسية ستحترم الأملاك والنساء والديانة"[3]، لكن تمّ نقضها من طرف دوبرمون نفسه، بعد سقوط العاصمة، ففي يوم 06 يوليو1830 نصب الصليب[4] وأقام الصلاة مع الجيش ورجال الدين ثم خطب فيهم قائلا:" لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لأفريقيا، ونتمنى في القريب أن نعيد الحضارة التي إنطفأت فيها منذ زمن طويل".[5]

ب/هدم الممتلكات الدينية:

إن هذه المعاهدة بقيت حبرا على ورق؛ لأنه تم خرقها من قبل الجيش الفرنسي بإستلائهم على الممتلكات الدينية من أماكن للعبادة والزوايا* والأوقاف، وحتى الأموات لم تسلم مدافنهم وقبورهم من النبش بحجة التوسعة أو مد بنى تحتية؛ فقد أمر الدوق دوروفيقو جيش الاحتلال سنة 1832م بفتح طريق بين ضاحية باب عزّون وحصن

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص179.

[2] نفسه.

[3] R.A. pp153-156.

[4] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار هومة، 1998م، ص12.

[5] Gabriel Esquer.Laprise D ALGER; Paris.1921. p320.

نقلا عن خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص17.

*ينظر زوايا مدينة الجزائر ومصيرها خلال الاحتلال الفرنسي ، في الملحق رقم 4 ، ص354.

الامبراطور؛ فدمرت مقبرتين دون مراعاة لمعتقدات السكان ومشاعرهم[1]؛ نبش القبور، ليس بغرض مدَّ الطرق والبناءات لصالح الساكنة؛ وإنّما هواستفزاز لمشاعر المسلمين وانتهاكا لحرمة الانسان المسلم، وهذا ما ولد شعورا بالسخط لدى الجزائريين، فصرح حمدان بن عثمان إلى بيشون (Pichon) قائلا:"قريبا لن يمكننا أن نعرف أين نعيش وحتى أين نموت"[2]، وكذلك استخراج مواد البناء من الحجارة والآجر، وصناعة السماد[3]، وتداول حديث؛ على أن هذه العظام تستخدم لصناعة السكر الأبيض[4]، وهو ما أكده بيربروجر(Berbrugger)* ؛ حتى أن الأمير عبد القادر أفتى في سنة 1838م، بتحريم استعمال السكر حينما أبلغه بوضربة**بذلك.[5]

وقد اعترف لامورسيير (La Mourcier)*** بما قام به الجيش الفرنسي من تدمير واستيلاء وتحويل للممتلكات الدينية التعليمية التي تناقض شعارات ومبادئ الثورة الفرنسية، قائلا: "حللنا بمدينة الجزائر فاتخذنا من المدارس مخازنا، وثكنات واصطبلات، واستحوذنا

---

[1] نفسه، ص18.وكذلك ش.أ.جوليان، المصدر السابق، ص159.

[2] ش.أ.جوليان، المرجع السابق، ص104.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص17.

[4] وهو ما أكده طبيب وصيدلي وأحد المفرغين لحمولة في ميناء مرسيليا؛ في مارس1833، من جماجم وأفكاك...مصدرها مدينة الجزائر تعود للجنس البشري، وقد أخرجت من التراب حديثا. ينظر:ش.أ.جوليان، نفسه، ص ص159-160.

*بيربروجر(Berbrugger) من الكتاب الفرنسيين الذين ألفوا عن تاريخ مدن الجزائر في المجلة الافريقية.ينظر: تقرير المجلة الآسيوية، 1872، ص 42 نقلا عن محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص ص337-338.

** أحمد بوضربة: من طبقة الحضر الأرستقراطية الأندلسيين، التي استقرت أسرتها من عقب سقوط غرناطة(1492)، من الشخصيات التي اشتغلت بالتجارة الخارجية (مرسيليا...)، أواخر العهد العثماني، من الطبقة الثرية التي سكنت العاصمة ولها أراضي زراعية شاسعة، ينظر: عمار حمداني، حقيقة غزوالجزائر،ت لحسن زعرار، دار تالة للنشر، 2008، ص205.

[5] ش.أ.جوليان، نفسه، ص ص159-160.

*** لويس لامورسيير(Luis.La Mourcier) (1806-1865) حاكم عسكري خلف بيجو كحاكم عام في (1845/09/1-1847/7/6).

على أملاك المساجد والمدارس، وكنا نعتقد أننا سنعلم الشعب العربي، مبادئ الثورة الفرنسية، ولكن – مع الأسف– أن المسلمين رأوا في ذلك ضربة للدين والعقيدة".[1]

إن ضعف إيالة الجزائر الداخلي، أسال لعاب فرنسا للظفر بها، ودفعتها لذلك عدة دوافع أهمها الدينية؛ التي جسدت الروح الصليبية للفرنسيين، وبالفعل سقطت الجزائر؛ وأبرم رأس نظامها السابق إتفاقا(الداي حسين)، مع قائد الحملة(دوبرمون)؛ أقل مايقال عنه أنه بين غالب ومغلوب؛ ومن أجل كسب الوقت، وكبحاً للمقاومة؛ قامت إدارة الاحتلال بتوزيع بيان، أهم مافيه هوحماية الانسان الجزائري وعدم التدخل في ممتلكاته ودينه، لكن هذا مالم يقع؛ فنقض قائد الحملة وجيشه هذا الاتفاق في الأشهر الأولى، فكيف كان مصير المؤسسات الدينية؟.

[1] ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة–المدارس والممارسات الطبية والدين–(1830–1880)، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة–الجزائر–2005، ص119.

➢ المبحث الثاني: السياسة الفرنسية تجاه المؤسسات الدينية ومحاولة القضاء على مقومات الدين الإسلامي

أخذ الفرنسيون منذ غزوهم الجزائر يحتلون الأراضي "الذي لم يعرف توقفا في أي لحظة"[1] يطمسون المعالم العربية الإسلامية الشرقية ويحلّون المعالم الفرنسية"الرومانية" بدلها[2]؛ فاستولوا على العقار الديني، وتصرفوا فيه تصرفا ينافي وعد جويلية[3] في احترام الديانة الإسلامية، فقد حولت الكثير منها إلى كنائس على غرار جامع كتشاوة[*]، وإلى مراكز طبية وإدارية، وثكنات عسكرية وحمامات[4]، وبيعت أضرحة للأوربيين[5]، ومنها ما تعرض للهدم من أجل توسيع الطرقات وإنشاء الساحات العامة؛ مثل جامع السيدة، ويفسر هذا الاستهتار بالعقار الديني والقيم الإسلامية بالتعصب والانتقام للهزائم الفرنسية وأوربا المسيحية، من الإسلام أو "انتقام الصليب من الهلال".[6]

---

[1] عبدالله العروي، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، تر: ذوقان قرقوط، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت–لبنان–، 1977، ص300.

[2] سعد الله، الحركة ...، ج1،المرجع السابق، ص66.

[3] فالمادة الأولى من الاتفاقية تنص على أن" كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة، والتي كانت مداخيلها موجهة بأي عقد كان إلى مكة والمدينة والمساجد أوأي جهات خاصة أخرى، ستسير وستؤجر من طرف إدارة الاملاك العمومية التي سوف تقبض المداخيل ثم تقدم تقاريريها إلى الجهات المختصة".ينظر: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830–1930)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر –باتنة–2013–2014، ص36.

[*] ينظر :صورة المسجد بعد تحويله إلى كنيسة، في الملحق رقم 5، ص.355.

[4] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص24.

[5] سعد الله، الحركة ...، ج1، نفسه.

[6] نفسه.

المطلب الأول:مصادرة الأوقاف والاستيلاء على العقار الديني

أولا: أوقاف المؤسسات الدينية قبل الاحتلال

الوقف يعبر عن إرادة الخير لدى الانسان المسلم في كامل ربوع العالم الإسلامي، فلا يعد واجبا دينيا؛ بل هوعمل فردي احتسابي، من أجل التسامي ورجاء الآخرة، فضلا عن وعي بالحاجات الاجتماعية والانسانية.[1]

وهومن شيم المجتمع الجزائري الذي أقبل عليه بجميع شرائحه ومختلف طبقاته، قبل تواجد العثمانيين في بلده(1515م)، فأوقفوا ممتلكاتهم وأموالهم؛ خاصة أواخر العهد العثماني(عهد الدايات؛ 1771- 1830م)، فبلغت المساحات الموقوفة خمسة أعشار الأرض الجزائرية(2% المساحة الكلية)[2]، وقدرت مداخيلها بنصف مداخيل الأراضي الزراعية[3]، مما جعلنا نبحث عن الدوافع التي أدت إلى الإقبال عليها في هذا الوطن؛ وهي[4]:

- التقرب إلى الله؛ ورجاء الثواب الأخروي؛ فتعتبر الأوقاف صدقة جارية ينتفع بها المسلم في حياته وبعد مماته.
- الثناء الدنيوي؛ فكثيرا ما يكون التنافس للحصول عليه؛ رغبة في الشهرة وتخليدا لذكراه بعد فنائه.
- السلطة التركية التعسفية كانت دافعا للجزائريين على وقف ممتلكاتهم؛ هروبا من التظلمات؛ نظرا لقدسية هذه الأملاك فلا تستطيع السلطة التدخل فيها بالحيازة أو الملكية أو إستغلالها إلا بوجه شرعي.
- الوقف يجعل العقار محافظا على وحدته غير قابل للتجزئة من قبل الورثة.

---

[1] رضوان السيد،"فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية"، **مجلة المستقبل**، ع 274، ديسمبر 2001، ص78.

[2] Emile larcher. Traité élémentaire de législation Algerienne.tome3.2eme édition Adolphe Jourdan. ALGER.1911.p7.

نقلا عن صالح حيمر، المرجع السابق، ص26.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص53.

[4] صالح حيمر، نفسه، ص35.

انتشرت الأوقاف في ربوع الوطن، وكانت أهميتها في المدن أكثر منها في الأرياف؛ لبعد الريف عن السلطة من جهة،؛ كما أن ساكنة الريف كانوا ينفقون من ممتلكاتهم على مؤسسات دينية أخرى كالزوايا من جهة أخرى[1]، فوصل تعداد الأوقاف في مدينة الجزائر فقط إلى 2600 ملكية[2]، وكانت العملية الوقفية تابعة لمؤسسات منظمة تنظيما إداريا وقانونيا كما يلي:

1– مؤسسة الحرمين الشريفين : شكلت هذه المؤسسة أغلب الأوقاف الخيرية؛ إذ قدرت نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع (4/3) الأوقاف[3] الموجودة آنذاك[4]، وترسل هذه المؤسسة نصف مدخولها السنوي لإعانة فقراء الحرمين الشريفين عن طريق مبعوث شريف مكة أو بواسطة أمير ركب الحج[5] والتي تصل إلى 15000 فرنك، أما النصف الآخر فيتصدق به على فقراء مدينة الجزائر.[6]

2 – مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم : لعب الجامع الأعظم دورا هاما في الحياة الثقافية والدينية، إذ بلغت أوقافه ما يناهز 548 ملكية[7] شملت المنازل والحوانيت والبساتين وغيرها، ووتعود ادارتها للمفتي المالكي، ويساعده في ذلك ثلاثة وكلاء.[8]

3 – مؤسسة أوقاف سبل الخيرات : أسس هذه المؤسسة " شعبان خوجة " عام 999هـ/1584م، وكانت الإدارة في هذه المؤسسة تدار بطريقة جماعية تشرف على جميع

---

[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص26

[2] خديجة بقطاش، أوقاف مدينة الجزائر...، **مجلة الثقافة**، ع62، مارس–أفريل، 1981، ص77.

[3] للمكانة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر البقاع المقدسة بالحجاز، مما يبين إرتباط الجزائري بدينه وأمته.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، **مجلة الأصالة**، ع 90/89، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1981، ص 92.

[5] Busson jensens contrubution letude des habus biblique Algerienne.these doctorat.ALGER.1950.p27

نقلا عن ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية...، ص 84.

[6] محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص196.

[7] موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص74.

[8] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته...، نفسه، ص 93.

الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنيفي من مدارس ومساجد وموظفين وفقراء حيث كانت تدير ثمانية مساجد حنيفية [1]من بينها : الجامع الكبير، مسجد كتشاوة، كما كانت تقوم بإدارة وتثمير الأوقاف التي كانت تقبلها والموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة والمقعدين.[2]

4 – أوقاف أهل الأندلس : ظهرت هذه الأوقاف عام 1601م، بفحص مدينة الجزائر، .بمبادرة من أغنياء الجالية الأندلسية؛ الذين أوقفوا أملاكهم لصالح اخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الاسترداد المسيحي في الاندلس(بعد سقوط غرناطة سنة 1492م)، حتى بلغت حسب بعض الإحصائيات ستين (60) ملكية، ووصل دخلها السنوي إلى 5000 فرنك[3]، أما ادارتها فأسندت لموظف خاص يعرف بـ " وكيل الأندلس".[4]

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الوقفية وجدت مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها؛ كمؤسسة أوقاف الأشراف والزوايا والأولياء التي خصص لها الحكام بعض الأوقاف لرعايتها، والتي كان يُعيَّن لها وكيل وقفي بحيث لا يتدخل نقباء الأشراف في إدارتها بل يجتمعون مع وكيل الأوقاف كل سنة للوقوف على أحوال الوقف، وإليها تضاف مؤسسة أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة الأخرى كالعيون والسواقي والأبار وقد خصص لكل هذه المرافق " وكيل خاص " يرعى أوقافها ويتعهد شؤونها.[5]

تبين هذه المؤسسات –رغم استقلاليتها– مدى حرص الأتراك، على قدسية الوقف، وتطبيق مقاصد الشريعة فيه، وتبرز التعايش الموجود بين المذهبين المالكي والحنيفي؛

---

[1] Albert Devoulx. Notes historique sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger. R.A.volume 5. année 1861.p 390.

[2] كمال منصوري، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف – دراسة حالة الجزائر –، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص .227

[3] Aumerat. La propriété urbaine à Alger. in R.A. volume 41. anneé1897.p 328.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر هجري إلى الرابع عشر هجري (16م / 20م)، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 237.

[5] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته...، المرجع السابق، ص95.

وتدلُّ على المستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع الجزائري، وكفاءة رجاله ومثقفيه، فكان لها دور في ترقية هذا المجتمع في شتى المجالات.[1]

لم تستمر وضعية الوقف على حالها، بعد الاحتلال الذي شنه المستدمر الفرنسي على الجزائر ابتداء من سنة 1830 م، الذي أراد طمس الهوية الإسلامية في هذا البلد، وكان له موقف حازم تجاه المؤسسات الدينية كالقضاء وأماكن العبادة...، وضرب أهمها لمعرفته بالدور الفاعل الذي تلعبه؛ ألا وهي المؤسسة الوقفية، فقام بتقويضها وهدم معالمها، باعتبارها حاجزا لتوسعه، ولفرنسة أبناء الجزائر،؛ فكيف كانت نظرته للمؤسسة الوقفية؟وما هي الوسائل والآليات التي استخدمها التعامل معها؟وما مصيرها؟

ثانيا:مصادرة الأوقاف إبان الاحتلال

1-أسباب المصادرة

إن الاستقلال الذاتي للمؤسسة الوقفية، أقلق السلطة الاستعمارية الفرنسية، ولم يطلق يدها في التوسع والسيطرة؛ فكان هوسبب التوتر المستمر بين الدين والدولة، وحتى تتحقق لها السيطرة لابد من انهاء مصادر الوقف؛ فيصبح المسجد والمدرسة والمحكمة الشرعية أدوات في يد الإدارة الاستعمارية، بما فيها من موظفين تابعين لها.[2]

وسبب ذلك أن هذه الأوقاف– في نظر المستدمر الفرنسي– تعتبر:

- مانعا لتوسعه؛ لما لها من صفة الاستقلالية؛ لأنها لم تكن تابعة للإدارة التركية حتى يتسنى له السيطرة عليها.
- استمرارية للمجتمع الجزائري وهويته؛ في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة؛ لأن الجزائري لا يتأثر بالمستعمر الذي لم يتدخل في شؤونه، وسيبقى يستفيد من ريع–

[1] للاطلاع أكثر على دور الأوقاف في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ينظر:محمد الحاكم بن عون، مسألة الوقف أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع13، جوان 2017، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–، ص215- 216.

[2] Doutté_Edmond l'islam Algérienne _en_l'an_1900. pp 127-128

وينظر :أندري ديرليك،عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1307-1358هـ/1889-1940م)، تقديم وتر: مازن بن صلاح مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص124.

مداخيل- الأوقاف وخيراتها، في مختلف مجالات حياته، وبالتالي سيحبط مخطط هذا المستعمر.

- ذات نظام تسييري- إسلامي- خاص يختلف عن نظامه الرأسمالي الموجود في فرنسا؛ فهواشتراكي في استغلاله من قبل الطبقة الضعيفة في المجتمع، ورأسمالي في استثمار هذه الممتلكات الوقفية، ليس ابتغاء للربح المادي بل بغية الأجر الأخروي.
- رابطا وثيقا وصلة ممتدة بين الجزائري واخوانه في العالم الإسلامي؛ فلا يستفيد منها الجزائري فحسب، بل تصل إلى كافة الفقراء والمساكين الأجانب-خارج الجزائر-فتصل إلى الفلسطنيين وسكان الحرمين الشريفين وغيرهم من المسلمين في العالم الإسلامي.
- أساس الاقتصاد الذي يعاني من الركود والانكماش، في وجود المؤسسة الوقفية؛ وللأسف هناك من الباحثين من سار في فلكهم، ويرُدُّ الأستاذ فارس مسدور على هذه النقطة قائلا: "...إن النتيجة التي توصل لها الأستاذ سعيدوني في أن الوقف أدى إلى الانكماش والجمود الاقتصادي قد جانبت الصحة...؛ لأن الوقف لم يكن محصورا على الاستغلال المباشر من الواقف إلى الموقوف له، وانما كان متنوعا فقد أشرف على مد الطرق والجسور؛ وهي البنية التحتية لقيام التجارة من المنتج إلى المستهلك، كما أشرف على انشاء دكاكين ومحلات تجارية، بل سير القطاع الخدماتي من فنادق ومرافق عامة، كما أشرف على تعليم أبناء الجزائر مما أدى إلى تحريك القطاع الاقتصادي"، ويرى أن الأستاذ سعيدوني محق في حالة الوقف الذري الذي أدى إلى ضياع الأراضي الزراعية وإهمالها.[1]

---

[1] فارس مسدور، المرجع السابق، ص70.

2-أهداف إدارة الاحتلال من مصادرة أوقاف المؤسسات الدينية

عمدت فرنسا إلى إخضاع النظام الوقفي؛ محاولة هدمه وتصفيته؛ فحاربته لتحقيق غايات دينية وثقافية وسياسية واقتصادية.*

أما الهدف الديني فتسعى من خلاله إلى ضرب الدين الإسلامي وتفريغه من محتواه متحكمة في موظفيه وشعائره الدينية؛ منشئة إسلاما جزائريا** مخالفة لمبادئها "العلمانية"مؤكدة لصليبيتها، ممهدة لتنصير الجزائريين؛ ؛ لأن المشروع الفرنسي أضعف المؤسسات الدينية التقليدية في الجزائر، من خلال تصفية الأوقاف التي كانت تغذيهم.[1]

أما الهدف الثقافي فيتمثل في تجهيل أبناء الشعب الجزائري، بوضع يدها على التعليم العربي؛ مما يسهل لها عملية الالحاق والادماج، وإنشاء طبقة تؤمن بالفكر الغربي.

ويتمثل الهدف السياسي في إضعاف الزعماء المحليين وشيوخ الزوايا، وتحقيق الوصاية عليهم[2]؛ لأن تمتعهم بالقوة المالية والسلطة النافذة؛ هومصدر الخطر، والمحرض على المقاومة ضد الفرنسيين.

وأما الإقتصادي فيكمن في تقويض دعائم نظام الوقف ونزع الحصانة منه[3]، وبالتالي تحرير التعامل التجاري، وتسهيل نقل ملكية العقار للأوربيين؛ مما يسهم في التوسع

*تعرض الدكتور صالح حيمر لهدفين (الاقتصادي، السياسي) وأغفل الجانب الديني والثقافي اللذين يعبران عن صليبية المحتل الفرنسي وسياسته التجهيلية، ينظر صالح حيمر، مرجع سابق، ص34.

**ورد هذا المصطلح لدى عدد من الكتاب، على رؤوسهم ش.ر.أجرون، والبشير الابراهيمي؛ ويقصد به خلق إسلام كما ترتضيه السلطة الفرنسية العلمانية!، التي تتحكم وتسير طقوسه من هياكل وشعائر وموظفين، من أجل إفراغ لإسلام من روحه وتمهيدا للارتداد عنه إلى المسيحية.

[1] أندري ديرليك، المرجع السابق، ص ص122-123.

[2]كميل ريسلر، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، ط1 ، أوت 2016، ص ص87-88.

[3] وزارة الشؤون الدينية،"وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. http://www.marw.dz تاريخ الزيارة 2017/03/13 الزمن 20:30.

الاستيطاني من جهة؛ كما قال"Seyes":"إن الأوقاف تحدّ من السياسة الاستعمارية"[1]، وتفقير وتشريد الجزائريين من جهة أخرى.

ومنذ السنوات الأولى –بل الأشهر الأولى–من احتلال الجزائر، عمدت فرنسا إلى نقض معاهدة الاستسلام بإلغاء الأوقاف؛ التي تعتبر حاجزا منيعا ضد توسع وهيمنة الفرنسيين، وإذلال الشعب الجزائري؛ مستخدمة في ذلك عدة آليات ففيم تتمثل هذه الآليات؟

3–آليات مصادرة أوقاف المؤسسات الدينية: جندت السلطة الاستعمارية في سبيل مصادرة الأوقاف عناصر العنف الثلاثة؛ والتي تمحورت في:

أ/العنف بقوة السلاح:

قمعت من خلاله كل حركات المقاومة وفرضت هيمنتها على البلاد(تقتيل، انتهاك الحرمات..)فهدمت ونهبت العديد من الممتلكات الوقفية، وأضافت إليه العنف[*] القانوني؛ من قرارات ومراسيم قننت عملية الاغتصاب؛ فهي صادرة من غالب تساهل وأطلق يد القوة العسكرية في تنفيذها على الضعيف المغلوب، الذي جرد من حقه في التمتع بحياة كريمة، والعنصران السابقان أساسيان في انتاج عنف من نوع ثاني.

ب/العنف الاقتصادي[2]:

الذي حوّل النظام الإسلامي الاشتراكي، إلى تجزئي رأسمالي سهل من انتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوربيين، فأفقر الجزائري وحرمه من حقّه، خادما بذلك مصالح المحتل للبقاء واستنزاف خيرات المغلوب.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني:دراسات...، المرجع السابق، ص252.

[*]لا يكون العنف جسديا فحسب، بل كل ما يؤدي إلى الألم والأذى للإنسان المعنف يعتبر عنفا من انتهاك لعاداته والاستهزاء بمقدساته واحتقار لدينه.

[2] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج3، ص151.

ج/العنف القانوني:

إن سنَّ القوانين؛ هوالجانب النظري الذي فرضته السلطة الفرنسية على الأمة الجزائرية، والذي يدل من جهة على التخطيط والتناسق؛ رغم اختلاف السياسات وتنوع الأشخاص، وتعاقب الجنرالات، فالتشريعات الصادرة عن الإدارة الكولونيالية، تهدف إلى القضاء على وقف الممتلكات لاستعمالات خاصة[1]؛ وتدل من جهة أخرى على أن الفرنسيين وجدوا صعوبة في فهم مسألة الوقف؛ ونظروا للممتلكات الوقفية، كنظرة الثوار لممتلكات الكنيسة إبان الثورة الفرنسية(1789م)، وسنعرض في ذلك أهم القوانين والمتمثلة في:

- **مرسوم " دي بورمون " 08 سبتمبر 1830:**لم يمض شهران فقط عن إبرام الإتفاقية، حتى نكث دي برمون نفسه العهد الذي قطعه للشعب الجزائري؛ بإصداره لمرسوم يوم 8 سبتمبر 1830م، القاضي بمصادرة ممتلكات موظفي الإدارة التركية السابقة بما فيها أوقاف مكة والمدينة والاستيلاء عليها، لتصبح ممتلكات خاضعة لإدارة الاحتلال[2].

وأصدر دي برمون بعد يوم واحد فقط قرارا ثانيا؛ يكفل لنفسه حق التصرف في الأملاك الدينية، وتوزيعها بالتأجير والكراء، باعتبار أن الحكومة الفرنسية هي التي حلّت محل الحكومة الجزائرية في إدارة هذه الممتلكات[3]؛ فحتى الجانب القانوني–الذي تدعي فرنسا احترامه–يرفض الاستيلاء على ملكية، هي في الأصل ليست ملكا للسلطة التركية، بل مستقلة عنها.

[1] صادق سلّام، المرجع السابق، ص163.نقلا عن بيليسيه دوراينو، ص121.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص 68.

[3] وزارة الشؤون الدينية، المرجع السابق.

وقد لقي هذا القرار احتجاجا من طرف رجال الدين وعلى رأسهم ابن العنابي* وأعيان يقومون بالسهر على الأوقاف ومواردها سميت باللجنة الخيرية للغوث وكانت مؤلفة من تسعة أشخاص[1]، فحال دون استيلائهم عليها(أوقاف مكة والمدينة)، وهذا يدل على مقاومة الأهالي للمحتل؛ ولأن فرنسا كانت في حالة توسع؛ فمن صالحها التهدئة وليس تأجيج العداء؛ لأن الوضع لم يستتب لها بعد، ولم تتوقف الإدارة الاستعمارية عند هذا القرار؛ بل أصدر عقبه كلوزيل(Clauzel)* قرارا آخر.

- **قرار كلوزيل07 ديسمبر1830:**في قراءة لمواد هذا القرار[2] يتبين أنه أخطر قرار صدر؛ فضمت من خلاله إدارة الاحتلال كل الممتلكات الوقفية الدينية إلى أملاك الدولة؛ وامتدت حتى لأوقاف المساجد؛ ويحق لإدارة الأملاك العمومية(Domaine)** وحدها، التصرف في هذه الممتلكات؛ والتي بدورها

*ابن العنابي(1189-1267هـ/1775-1850م) هومحمد بن محمد بن حسين بن محمد، الشهير بابن العنابي(نسبة إلى عنابة) ، رغم أن مولده كان بمدينة الجزائر ، قاض، باحث، من فقهاء الحنيفية، كتب للداي أحمد باشا، وسفير إلى سلطان المغرب من قبل الداي عمر باشا(1816م) أثناء حملة اللورد اكسمأوث (Exmouth)، رحل إلى المشرق بعد سنة 1235هـ ، وحج منها وعاد إلى تونس وعاد للجزائر قبل ابتلائها بالاحتلال الفرنسي(1830) بسنة، نفاه الفرنسيون سنة 1831إلى مصر واستقر بالاسكندرية، فولّاه محمد علي باشا الافتاء على المذهب الحنفي حتى وفاته بها، من آثاره "السعي المحمود في نظام الجنود"و"ثبت الجزائري"و"شرح الدر المختار"و"الجوهر الفريد في علم التجويد".ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر(من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر)،ط2،دار الوعي، الجزائر،2017، ص ص325-326. سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ابن العنابي(ت1850)، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990،ص ص5-6.

[1]بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية، في الجزائر، (1830-1930) دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 ، ص 91.

*الجنرال كلوزيل(Clauzel) (1772-1843): هوبرتران كلوزيل عين حاكما عاما خلفا لدوبرمون، وكان ذلك في أوت 1830 وبقي في هذه القيادة حتى شهر فيفري 1831م، ورجع إلى الجزائر كقائد للجيش في جويلية 1835وتم عزله بعد فشله في حملة قسنطينة الأولى 1837م، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص35(هوامش الفصل الأول). وكذلك أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1،دار الغرب الإسلامي،1992،ص44.

[2] خديجة بقطاش،نفسه، ص ص20-24.

** الدومين(Domaine): مصطلح يطلق على جميع الأملاك والأموال التي تمتلكها الدولة أوهيأتها العامة تستخدم للصالح العام، قد تكون مجانية أومحل إستثمار(كراء، إيجار..)مثل مد الطرق والجسور والمرافق العامة الترفيهية والثقافية(الحدائق والمتاحف والمدارس..)..ينظر: حسن سرى، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2004،ص 36.

ستوزعها على المستوطنين[1]؛ تشجيعا لعملية الاستيطان واستخلاصا لمداخيلها، وهوما إستنكره جانتي دوبوسي"Genty de Bussy"[*]، وما قاله حمدان خوجة:"إنهم فعلوا ذلك للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة...ولوعلى حساب الإنسانية وشرف الأمة...لافتتان الأنفس وترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالايالة"[2]، ودفعت للأهالي-في المادة الثالثة- بالتصريح بالممتلكات (المؤجّرة، المكتراة) في أجل أقصاه ثلاثة أيام؛ وهي مدة غير كافية لوصول فحوى القرار؛ فما بالك بتنفيذه، والمادة الرابعة هددت بتغريم كل من لم يصرح بملكية على الجزائريين، بل ورغبت في الادلاء بهذه الممتلكات بتحفيزات مالية يسددها المغرّم(تشجيع الوشاية)؛ ومما سبق يتبين لنا أن هذا القرار ارتجالي غير ملامس للواقع في ظل ترحيل الموظفين الأتراك المسجلين لهذه الممتلكات، مما جعله يحاط بالرفض ثم الفشل.

أدى هذا القرار إلى تولد صراع بين "المعتدلين" من أصحاب المقامات الدينية والسلطة العسكرية؛ مما جعل هذه الأخيرة تدعي أن البند الخامس من الاتفاقية لا يطبق إلا ضمن أسوار مدينة الجزائر فقط[3]، فطبق هذا القرار في كل من مدينتي وهران وعنابة فقط؛ وتم الاستيلاء على واحد وثمانين وقفا (81 وقف) منها 55 تابعة لمؤسسة الحرمين و11 وقفا تابعة للمسجد الأعظم والباقي مخصصة للمرافق العامة، والتي جعلت تحت وصاية جهات فرنسية أخرى على النحوالتالي[4]:

- أوكلت أوقاف العيون والسواقي لمهندسين فرنسيين.

---

[1] مسدور فارس، المرجع السابق، ص71.

[*]جانتي دوبوسي"Genty de Bussy" هوخليفة البارون بيشون، كان يرى أن الدين المحمدي موجود في عادات وقوانين وتشريع سكان الإيالة

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص276.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 22، 36. وينظر: صادق سلّام، المرجع السابق، ص163

[4] وزارة الشؤون الدينية، المرجع السابق.

- أوقاف الطرق لمصلحة الجسور؛ بحجة ضعف أمنائها وعجزهم عن تسييرها.
- مصادرة أملاك الجيش الانكشاري؛ بحجة أنها عثمانية؛ فلوبقيت في أيدي الجزائريين لأدت إلى ثورة.
- مصادرة أملاك مكة والمدينة؛ بحجة أن أملاكهما ضائعة؛ لأنها تنفق على الاجانب خارج البلاد؛ في إشارة لفقراء مكة والمدينة، ومنعت ارسال الجزء المخصص لشريف مكة؛ حتى لايحرّض-تموين واشعال- للثورات على الفرنسيين.[1]

عورض هذا القرار من قبل العلماء من قضاة ومفتين، كابن العنابي، وابن الكبابطي[*]، ومن شخصيات وطنية-لقربهم من المستعمر؛ بحكم المناصب التي يشغلونها-كحمدان خوجة، وأحمد بوضربة، بتقديم العرائض والشكاوي إلى السلطة الحاكمة؛ فابن العنابي، اعتبره كلوزيل من محرضي السكان على الثورة فسجن ثم نفاه؛ أما الشيخ الكبابطي فقد نفي إلى جزيرة كورسيكا؛ بسبب رفضه تسليم الإدارة صكوك أملاك الأوقاف، المصادق عليها من قبل كاتب العدل ثم نفي نهائيا إلى الاسكندرية سنة 1848م[2]، وسي عثمان خوجة؛ كان محل وساطة بين السلطة الحاكمة وقادة المقاومة بدايات الاحتلال، إلا أنه لم يكن متسامحا فيما ارتكبه الجيش الفرنسي وقادته من تجاوزات حول الممتلكات الدينية.[3]

يعتبر أسلوب الشكوى والتذمر، ومخاطبة الرأي العام، التي تكشف عن مساوئ الاحتلال الفرنسي في الجزائر، بدايات النشاط السياسي، الذي قادته هذه الطبقة؛ والتي

---

[1] خالد رمول، المرجع السابق، ص 14.

[*]مصطفى بن الكبابطي المفتي المالكي الذي تم ابعاده إلى مصر عام1848 م، فعين من قبل محمد علي (حاكم مصر)مفتيا على الاسكندرية، ويحمل أحد شوارع الاسكندرية اسمه، ومن أحفاده الشيخ عبد الحميد بن سماية (ت1932م) فهومن المحافظين، كان أستاذا في المدرسة الثعالبية ينظر:الجمهورية الجزائرية، النصف الثاني، أفريل، 1954.

[2] R.A.n°234.p1 .

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص25-26.

نفي أغلبها خارج الوطن وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة الذي نقل هذه العرائض إلى السلطة مما أدى إلى إنشاء لجنة تحقيق زوّرت الحقيقة ورسّمت الاحتلال الفرنسي في الجزائر.[1]

لا ننفي وجود معارضة من المسؤولين الفرنسيين أنفسهم حول هذا القرار؛ مثل برتوزان (فيفري 1831- ديسمبر 1831م)؛ الذي فكر في إرجاع -على الأقل-أوقاف مكة والمدينة؛ ليس لأن هذ الحجز مخالف للاتفاقية فحسب، بل لارتباطهما-في نظره-بمكانين مقدسين في الإسلام لدى المسلمين، وأرسل الوكيل بيشون هوالآخر، برسالة إلى مجلس الوزراء يوم 1831/11/11 طالبا فيها فسخ القرار بسرعة؛ لتليين وضع السلطة العسكرية مع القبائل؛ التي وجدها ساخطة على هذا القرار، ومن بينها شكوى الحاج محي الدين آغا العرب التي طلب فيها من بيشون إرجاع أوقاف مكة والمدينة وإعادة المساجد إلى أصلها.[2]

أما جانتي دوبوسي"Genty de Bussy" فقد كان أقسى من سابقيه؛ وانتقد بشدة السياسة الاستعمارية والممارسات الجائرة، التي أدت إلى التلاعب واللأخلاق، بمصادرة الملكيات الدينية التي بدونها لا يستطيع المسلمون آداء طقوسهم الدبنية؛ وتعطيل الوسيلة التي يحفظ من خلالها الواقفون كرامة المجتمع والقائمين على شؤونه، من أجل جني أموال على حساب دين المغلوبين التي وعدت باحترامه، وهذا ما لا يليق بفرنسا ومبادئها، قائلا:"...لقد وعدنا أن نحترم ديانة المغاربة، لكننا استولينا على الأملاك التي بها وحدها تستطيع هذه الديانة أن تحافظ على طقوسها، لقد وعدنا المغاربة بإحترام ديانتهم، لكننا حرمنا هذه الديانة من كل الوسائل التي تحفظ لها كرامتها وتمكنها من دفع أجور مشايخها، وتقديم المساعدة للفقراء، لقد سمحنا لها بالحفاظ على الشعائر لكننا انتزعنا منها الموارد...إن الكنوز التي تجنى من انتهاك الدين لا تساوي الاحترام الذي

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية-مصر-، 1999، ص53.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25.

نجنيه من الحفاظ عليه...إننا هنا نترك للمغاربة معابدهم وتكاياهم من غير أن نترك لهم وسائل صيانتها؛ فيحل بها الخراب؛ ويصاب الدين بالوهن، ثم نقول اننا نحترم الدين".[1]

وهناك عدة أسباب أدت إلى فشل التجسيد الفعلي لهذا القرار وهي[2]:

- استنكار الساكنة الجزائرية على هذا القرار، ورفضهم المساس بممتلكاتهم الدينية؛ مما أدى إلى تخوف السلطة من تحوله إلى حرب مسلحة.
- قرار تسرّع في اتخاذه؛ ولا توجد خطّة مدروسة لتحقيق غاياته.
- تغيّر الإدارة العسكرية؛ فاستبدل كلوزيل بالجنرال برتوزان* الذي كان مخالفا لسياسة سابقه؛ فهومن معارضي القرار والسياسة الاستدمارية المخالفة للاتفاقية.
- فترة التردد الوجود الفرنسي في الجزائر(1830-1834)، وعدم وجود قرار رسمي يفصل في بقاء الفرنسيين في الجزائر، أو التخلي عنها.

إن المقاومة الشعبية التي واجهت فرنسا جراء استفزازها للجزائريين من خلال هذه القرارات أذعنتها إلى انتهاج أسلوب آخر للاستيلاء على الأوقاف، من خلال التدخل في تسييرها.[3]

- **المخطط العام لنزع الحصانة وتصفية مؤسسات الأوقاف(1832-1848)**
- التصرف في الأملاك الوقفية؛ فتحولت بذلك سلطة التصرف بكل حرية في ألفي وقف موزعة على 200 مؤسسة خيرية سنة 1832م، تتصرف فيها لصالح المؤسسة العسكرية، وحتى الكاردينال أخذ نصيبه منها (ثلاثين ألف فرنك سنويا)

---

[1] صادق سلّام، المرجع السابق، ص164.نقلا عن جانتي دوبوسي، في إقامة الفرنسيين في الجزائر الواقعة تحت الوصاية، ج 2، باريس، 1833، ص ص76-80.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25. وكذلك ينظر :ناصر الدين سعيدوني:دراسات...، ص251.

*بيار بيرتيزان(1775-1847) جنرال فرنسي عُين في منصب الحاكم العام خلفا لكلوزيل(1831/02/21)

[3] ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته...، المرجع السابق، ص 101.

- سعت إلى تحرير الاملاك الوقفية شرعيا عن طريق مراسلة (سنة 1833م) إلى كل من وكيل أوقاف مؤسسة الحرمين وكذا المفتي المالكي، لكن إجابتيهما في عدم التصرف في هذه الممتلكات لم ترض السلطة.
- إنشاء مكتب المراقبة في 1836/01/01م، حيث أصبحت كل المداخيل والمصاريف الخاصة بالأملاك الوقفية تسجل في دفاتر، وأصبحت الإدارة الفرنسية تتصرف في المؤسسات الوقفية لمعرفتها بكل مايتعلق بها(إحصاء، طبيعتها، وضعيتها، كراء...).[1]
- قرار 31 أكتوبر 1838م؛ الذي جعل الأملاك الدينية الإسلامية تحت إدارة وتسيير الإدارة المالية.
- قرار 1835/09/17م: الذي كان في 25 أكتوبر 1835م وضعت سلطة الاحتلال الفرنسي، من خلاله؛ مخططا عاما لتنظيم الوقف الجزائري تقدَم به جيرار دان؛ المدير العام لأملاك الدولة، إلى المقتصد المدني، يهدف إلى وضع الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية.
- مرسوم 31 أكتوبر 1838م : جاء هذا المرسوم للتمييز بين الممتلكات؛ وكما جاء في تصريح فرنسي جاء فيه:"اننا قد ضممنا إلى ممتلكات الدولة سائر عقارات الأوقاف الإسلامية"
- مرسوم 01 أكتوبر 1844م : ينص هذا المرسوم على أن الوقف لم يعد يتصف بالحصانة مهما كانت المؤسسة التابعة له، لإدخالها في القانون الفرنسي الخاص بالمعاملات العقارية لإيجاد صيغ جديدة لانتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين، وبموجبه تلغى قانونية شراء الأرض بالطرق السابقة وكل الإشكاليات والنزاعات المترتبة عن انتقال الأرض ما بين (1830 – 1844).[2]

---

[1] يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1959)، دار المعرفة، القاهرة، د س، ص 223.

[2] خالد رمول، مرجع سابق، ص 15.

- قرار 03 أكتوبر 1848:به ثلاث مواد تنص على أن البنايات التابعة للممتلكات الخاصة كالمساجد والزوايا والقباب والأضرحة تنزع من الوكلاء لتكون تحت إدارة أملاك الدولة، وفي مادتها الثانية ألزم الوكلاء بجلب كل التقارير عن المداخيل والمصاريف والوثائق في أقل من عشرة أيام؛ أي أن تحصيل المداخيل أصبح محليا تُعنى به"البلدية"فهل ستتكفل الادارية بالتعويض والنفقات على التعليم والمساعدات الاجتماعية والصيانة؟ على العكس تماما فقد أُهمل التعليم وازداد الفقراء فقرا، وتداعت المساجد نتيجة عدم الاعتناء بها وصيانتها.
- قانون 30 أكتوبر 1858م : جاء هذا القانون ليُخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وسمح لليهود وبعض المسلمين امتلاك الاملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف"[1].
- القرار المشيخي"Sentus Consult"22 أفريل1863م*:كان اغتصاب الأوقاف في البداية يشمل الأملاك الحضرية،ولكنه منذ القرار المشيخي وضعت مصلحة أملاك الدولة يدها على كل الأوقاف الريفية أيضا، حتى أنه لم يعد في مناطق التل والهضاب العليا أوقاف على الإطلاق؛ بل كلها أصبحت ضمن أملاك الدولة.[2]
- مشروع وارني"warnier" 26 جويلية 1873م**: جاء هذا القانون لفرنسة الأراضي الجزائرية، والتضييق على الثائرين(المقراني والشيخ الحداد1871م) جاء في مادته الأولى "إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للممتلكات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي"،هذا

[1] يحي جلال، المرجع السابق، ص 242.

* ينظر: نص قانون 22 أفريل 1863م، في الملحق رقم6، ص ص356-358.

[2] أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائرالثقافي،ج5، مرجع سابق،ص 178.

** ينظر: نص قانون وارني 26 جويلية 1873م، في الملحق رقم 7، ص ص359-360.

المشروع هوجزء من المخطط الفرنسي المبيت نحونظام الوقف،حيث ألغى مبدأ عدم التصرف في الوقف الأهلي، وأنتزع من القاضي المسلم حق الحكم في المجال العقاري، وبالتالي أصبحت أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوربي في الجزائر، ودعم قانون وارني بقانون أخر صدر 28 أفريل 1887م لكي يعمم فكرة الفرنسة بما فيها فرنسة الأملاك العقارية بصفة واسعة.[1]

4-المستشرقون ودورهم في تصفية المسألة الوقفية(أرنست مرسييي "Ernest Mercier"* **أنموذجا):**

نورد هذه الشخصية الاستشراقية، لا بغرض الحشو؛ ولكن للدّور الفاعل الذي لعبته في الحطِّ من قيمة الشريعة الإسلامية؛ لتهكمة بها ووصف المسلمين بالمتحايلين والجهلة و...من جهة، وقد أوضح للإدارة كيفية التعامل مع هذا المقدس الديني؛ بإعطاء صيغ قانونية لإدارة الاحتلال في مهمتها لإبطال ثم الاستيلاء على الممتلكات الوقفية من جهة ثانية.

فقد استنكر مرسييي الوقف قائلا:"لم تنجح أي حيلة أخرى تستّرت بستار الورع والتقوى سوى الوقف"[2]ويعود سبب استنكاره؛ لكون الوقف يتناقض مع القانون الفرنسي، بل ويصف الواقف بعدة أوصاف مثل: المخادع والمنافق في قوله:"فأصبحت الحبوس مجرد

---

[1] خالد رمول،مرجع سابق ص16.

*أرنست مرسيي Ernest Mercier ولد في 17 سبتمبر 1840م في La Rochelle في لاروشيل، من أسرة مثقفة، فبعد نجاحه في مسابقة المترجمين العسكريين باشر عمله في سبدوبالغرب الجزائري ثم الحروش، وتنس وأخيرا إلى قسنطينة أين استقر فيها نهائيا في سنة 1873 وهي السنة نفسها التي تزوج فيها في بلدة والديه في مونبيليار Monbéliard وتزوج بماري أرنستين دوستيكس Marie-Ernestine de Styx وكان له خمسة أولاد وتوفي في قسنطينة في 16 ماي 1907 ترك العديد من المؤلفات منها تاريخ قسنطينة، الوقف أوالحبوس.ينظر:عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الاداريون في اقليم الشرق الجزائري أرنست مرسيي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف:مصطفى حداد(رحمه الله)، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة محمد منتوري –قسنطينة–، 2007-2008، ص ص41-42.

[2] أرنست مرسيي، الوقف والحبوس قواعده وأحكامه، تعر: أمينة كواتي، بن مرابط للنشر، الجزائر، 2014، ص ص55-56.

خداع ونفاق تضحي باسمه مصالح الفقراء والمساكين خدمة للمصالح الشخصية والدنيوية"[1]؛ أي أن الوقف يخدم مصالح الواقف وذريته ولا يخدم المستحقين الحقيقيين من فقراء ومساكين.

كما يصفه بالمتحايل عن القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية في قوله:"إن مفهوم الحبوس للأسف تعرض للعديد من التشويه الذي حاد عن الهدف المرغوب فيه وجعلته مجرد وسيلة للتحايل على القانون وعلى الشريعة"، فالتحايل المقصود هوأثناء التأسيس فقد يحرم أولاده من ميراث العقار، مع منحهم حق الانتفاع بالثمار العائد له، لكن هذا الوقف صحيحا كما يراه الفقهاء في الشريعة الإسلامية لغاياته الخيرية؛ أكان في عقد الوقف وسيطا ذريا أم لم يكن فلا يحرمون من خير الوقف.

ويرى بعدم إلزاميته، فيقول:"الابقاء على هذه الأوقاف التي فيها الكثير من المِرَاءِ والنفاق، هي محاولة يائسة للحفاظ على مصالح الفقراء والمساكين" فيعتبر مرسيبي نفسه مدافعا على مصالح الفقراء والمساكين؛ الذين ازدادوا فقرا بعد دخول المحتل إلى بلدهم، ولكن خدمة لمصلحة بلده –ولوكانت على حساب الجزائريين–

إن السبب الحقيقي وراء تحامل المستشرق الفرنسي أرنستمرسيبي واستنكاره، هوايجاد صياغة قانونية لإلغاء هذه الأوقاف التي لاتتوافق مع مصالح السلطة الاستعمارية، حتى تتوسع وتملك الأرض، وهذا ما جاء في قوله:"فبإلغائهم لهذه الأوقاف التي تعبر عن النفاق وتتستر بغطاء التقوى فهم يقدمون خدمة جليلة؛ لأنهم سيرجعون الأمور لنصابها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ووضع حد للغصب والنّهب"[2] فيا ترى هل إلغاء الأوقاف يعد نصرة للشريعة الإسلامية–الذي يتهكم به–؟؛ وهذا الحكم –الخاطئ–من المستشرق، يجعلنا نعود إلى تأسيس الوقف الذي لم يكن إعتباطيا؛ بل كان وفق شروط الشريعة الإسلامية، وبحضرة علماء مشهود لهم بالكفاءة –كما أسلفنا–.

[1] أرنست مرسيبي، مرجع سابق، ص64.

[2] نفسه، ص ص88-89.

بل يوظّف أرنستالعديد من العبارات في الوقف الذرّي مثل: –حرمان الورثة – التمييز بين المستحقين للوقف – الخلط بين الهبة، والوقف، والميراث؛ والغرض منها التشكيك في الشريعة وفي العلماء؛ بل سيحفز المتلقي لهذه الأحكام وخاصة من الورثة مما يجعلهم يوافقون على تقسيمه بينهم؛ أي إلغاء حصانة الوقف واستمرارية عطائه.

لم يكتف أرنست بتشويه صورة الوقف الجزائري بل نظَر لإلغائه، وبين للقاضي الفرنسي كيف سيتعامل مع القضايا المتعلقة بالأوفاف، وأشاد بأنّه–القاضي الفرنسي– سيطبق الشريعة الإسلامية! قائلا:"...يطبق قضاتنا الشريعة الإسلامية إما ابتدائيا أو عند الاستئناف".[1]

ومن بين نظرياته التي أخذ بها القضاء الفرنسي في محاكمه ما يلي:

أ–إن العقود الوقفية غير صحيحة وللقاضي الحق في إبطالها تحت طائل القانون؛ مع حفظ المصلحة المادية؛ أي استرداد الملكية بتوزيعها على الورثة أو يلغي بوضعها تحت تصرف أملاك الدولة.

ب–عرض بعض القضايا التي من خلالها سيحكم القاضي الفرنسي ببطلان الوقف مثل:

"يبيع مستفيد حائز على حق الانتفاع والإدارة، الموقوف، ويرفع ورثة الواقف دعوى لإبطال الوقف والمطالبة بالثمن"؛ فمن المفروض أن البيع باطل –من وجهة نظر الشريعة الإسلامية–لأنه تنازل عن ملك الغير، لكن بعد صدور مرسومي 1848 وكذا 1858م؛ اللذين سمحا لكل من الفرنسيين والمسلمين بالبيع، رأى أرنست ببيع الوقف ويعاد ثمنه للورثة، والهدف من هذا هوابطال حصانة الأوقاف مما يسهل تحويلها إلى المعمرين مباشرة عن طريق الشراء، ورأى ضرورة توثيق البيع مع ضرورة طلب حكم قضائي، وهذا انتهاك للشريعة الإسلامية وليس تطبيقا لها؛ وسيسن الفرنسي قوانين تمنع شراء المسلم لأراضيه مهما كان ثراؤه[2].

[1] أرنست مرسيي، المصدر السابق، ص202.

[2] نفسه.

"بانقضاء المستحقين الوسطاء، تستولي مصالح أملاك الدولة على الموقوف، الذي كان سيوجه لسبل الخير، أو المنفعة، هنا يطالب ورثة الواقف بملك الرقبة، ويطالبون رفع اليد من طرف أملاك الدولة ومنح الإدارة للمتولي"؛ فلقد استولت السلطة الفرنسية على أملاك الوقف بحجة أنها "لامالك لها"، وكذا بحجة أنها المسؤولة على صيانة المؤسسات الدينية كالمساجد؛ لذلك دمّرت الأوقاف، وصف مرسييي هذه الحالة بالخطأ الذي لابد على القاضي تجنبه، وذلك بقبول الدعوى مع تكفل المتولي بتسليم العائدات الصافية لأملاك الدولة؛ وهذا انتهاك حقيقي للشريعة الإسلامية فمن جهة تم قبول دعوة باطلة من طرف ورثة لاحق لهم في التصرف في الصدقة الجارية التي صرّح بها الواقف، ومن جهة أخرى بأي حق تأخذ أملاك الدولة العائدات التي يدرها هذا الوقف؛ فالمستحق يأخذ مباشرة حقه فخزينة الدولة ليست وصية عليه؛ لأنها ستوجه هذه العائدات وفق ماتريده هي؛ وليس كما يريده الواقف.، بل لأن الوقف يؤول إلى الملكية الأبدية- إلى الله-من جهة والشرع لم يحرم استفادة الذرية منه خاصة إذا كانوا من ذوي الحاجة فقراء غير ملتزم بالشرع القرآني -يحرم بعض الورثة أو يميز بينهم وخاصة الأنثى.

إن تنظير أرنست مرسييي للمسألة الوقفية،وما سبقه ولحقه من مراسيم وقرارات أدى إلى تصفية أملاك الوقف، وإخضاع أملاك المسلمين الجزائريين إلى الملكية العقارية الفرنسية[1]، ،حيث يذكر "آجرون " أن فرنسا كانت عازمة على تسيير الإسلام كدين لا يمارس بكل حرية"[2]،مما أدى إلى انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري.

5-انعكاسات السياسة الوقفية الفرنسية على الجزائريين

إستفادت إدارة الاحتلال من مداخيل هامة لخزينتها، وألحقت الضرر بالمؤسسات العلمية والدينية التي كان الجزائريون يرتادونها ويسيرونها، فلا نستطيع وصف الحالة "الكارثية" التي آل إليها المجتمع الجـزائـري، جــراء هــدم مؤسسـة الوقـــف؛ التي

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 448.

[2] Charle robert Agéron, histoire de l’Algérie contemporaine(1871-1954)p2 ,paris ,1979,p272 .

أثــرت على جميع الأصــعدة الاقتصــادية والاجتماعيـــة والثقافية وسنكتفي بإيراد أهمها:

- تجهيل المجتمع الجزائري؛ ويوضح هذه الوضعية تقرير شاهد عيان، إذ يقول:"...إننا قد جعلنا المجتمع الجزائري، أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...؛ لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات(الوقفية) حيثما وجدت؛ لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة بها فقمنا بتقليص عدد المنشآت الخيرية وتخلينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين لقد إنطفأت الأنوار من حولنا...أي أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا".[1]

فإذا كانت هذه شهادة الجلاد المتورط في هذا البؤس -والتي لاتخلوا من الذاتية- بهذا الشكل فكيف ستكون شهادة الضحية "الشعب الجزائري"؛ التي أفقرت أرضه، وهجّر علماءه، وجهّل أبناؤه؛ فأصبحوا يتعلمون خفية كأنهم اقترفوا جرما، وحل بينه المستوطن الذي استولى على أنفس أراضيه، ورجل الدين المسيحي؛ الذي سلَمت له الإدارة الفرنسية المستحقات الوقفية لتنصير الجزائريين.

-استيلاء إدارة الاحتلال على العقار الديني من مساجد* وزوايا وأضرحة ومدارس قرآنية، وتصرفها فيه وفق غاياتها الاستيطانية الصليبية بالبيع والعطاء والتأجير كما عطّلت

---

[1] الغالي غربي وآخرون:المرجع السابق، ص10.

* فمن بينها مسجد السيدة الذي تحدث هايدوالاسباني وديفوكس عن أهميته وجماليته بالنسبة لمساجد العاصمة، ويعود تاريخ بنائه إلى 1564م، يقع قرب قصر الدايات، تعرض لمعأول هدم الفرنسيين، سنة 1830م؛ بحجة توسيع المكان لانشاء ساحة عمومية، وهذا مالم يفكر فيه أثناء الهدم يقول أوميرا، والمبرر الحقيقي هوخشية الإدارة الفرنسية من استخدامه كمركز تجتمع فيه الزعامات، التي تحرض على المظاهرات، مما يهدد استقرارها الأمني والسياسي، ويعبر عن صليبية المحتل الفرنسي؛ فكلا من أوميرا وديفوكس نفيا الروح الصليبية للهدم، فاستدل الأول بضرورة إقامة ساحة حرة مقابل مقر الحكومة، بينما تحجج الثاني بعدم إنتفاضة السكان على هذا الهدم، بل كل ما استطاعوا فعله هوترديد عبارة "مكتوب، مكتوب" فإذا انطلقنا من أن المسجد لم يكن بعيدا من مقر الحكم، فإن الساكنة إما استشهدت وإما رحّلت(الأتراك) أوهاجرت خارج العاصمة للتجمع والمقاومة، ورد حمدان واضحا في العريضة التي استنكر فيها المساس بالأماكن المقدسة التي كان وعد جويلية قد حفظها للمسلمين.رأى دوفوكس أن هذا القرار بقي حبرا على ورق، ومن نقل عنه على غرار الدكتورة خديجة بقطاش التي أشارت إلى محدودية تنفيذه وفشله وهومافنّده أبوالقاسم سعد الله؛ الذي أكد على أن القرار نفذ بحذافيره ينظر: سعد الله، تاريخ الجزئر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص14.

بعضها وهدمت وحوّلت الكثير منها؛ فقد أشار تقرير سنة 1839؛ إلى هدم أكثر من نصف البنايات التابعة وحولها إلى المصالح العامة[1]، كل هذه العمليات التعسفية تمت دون منح أدنى تعويض لأصحابها[2]؛ مما أثر على التعليم الديني، وفي محاولة لإخراج المسلمين من دينهم الإسلامي إلى المسيحية أو اللادينية.

تجاه الأملاك الدينية، وتعيين موظفين(وكلاء)* على بعض المؤسسات الوقفية قائلا:"...فقد وضعت الإدارة يدها بمقتضاه على كل شيء في الأملاك الدينية، سواء كانت خاصة أو عامة، فمن جهة نفذت الإدارة عملية المصادرة ولم يقع بشأنها أي تراجع، ومن جهة أخرى وضعت الوكلاء تحت الرقابة الادارية الضيقة..."[3]؛ أي أشرفت مباشرة على الأملاك العامة** ذات الدخل الكبير، وجعلت الوكلاء يشرفون على المساجد والقباب والاضرحة ذات الدخل الضعيف[4].

ورغم كل هذه السياسات فقد حافظ المسلم الجزائري على هويته ببقاء أوجه الحبس –رغم ندرتها–موجودة؛ في ظل الفرنسة والتضييق، وبقي مساهما واقفا لأمواله وممتلكاته.

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزئر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص165.

[2] Aumerat. La propriété urbaine à Alger. in R.A. volume 41. anneé1899.p 188.

* الوكلاء المعينون من قبل الإدارة؛ هم من يحصل على مداخيل هذه البنايات وفق تقارير ترسل إلى إدارة الدومين ولا يحق لهم صرف شيء منها لصالح هذا المسجد؛ لصيانته أوالتكفل بشؤون التعليم الذي يشرف عليه، إلا بعد الحصول على تأشيرة مكتب المراقبة؛ أي أن شؤون التعليم والعبادة والعدل أصبحت تحت مسؤولية مكتب المراقبة؛ الذي يمنع أويقتر عليها كيفما يشاء. سعد الله، نفسه.

[3] نفسه، ص163.

** ماعدا المدرسة الثعالبية التي تعتبر من الأوقاف الخاصة وضمتها الإدارة لضخامة دخلها. ينظر: سعد الله، تاريخ الجزائر (المرجع السابق)، ج5، ص165.

[4] نفسه.

6-نماذج عن الأوقاف الجزائرية إبّان الحقبة الاستعمارية:

أ/وقف الإسلام الجزائري*(المكتب الخيري) :

بموجب قرار إمبراطوري صادر في 05 ديسمبر 1857م، أوكلت رئاسته لمستشار فرنسي الجزائريين والفرنسيين، للمكتب حسب القوانين الفرنسية تمثلت مهمته في إدارة الأوقاف؛ ومن صلاحياته قبول الهبات والتبرعات من الجزائريين والفرنسيين على حد السواء، وكان الغرض من إنشاء هذا المكتب، تعويض الأضرار التي ألحقتها الدولة الفرنسية بالجزائريين بعد مصادرة الاملاك الوقفية، لكن دافع الفرنسيين كان سياسيا وهو حرمان المسلمين من سلاح المال[1]، من جهة، وتوجيه هذه الأموال والممتلكات وفق ما يخدم مصالحها، من جهة أخرى.

ب/وقف* الشيخ محمد الهاشمي** – أنموذجا-:

بعث أبناءه إلى جامع الزيتونة، وأوصى بأن يخلفه في الزاوية -بعد وفاته-من له إجازة التطويع من هذا الجامع؛ مما يدل على انفتاح الشيخ وعدم تعصبه للطريقة القادرية؛ لأن معظم الطرق الصوفية كانت ترى في جامع الزيتونة مناهضا لها؛ وداعيا إلى التجديد والإصلاح السلفي، وأدرك الضعف العلمي التي تعاني منه زاويته، وبلده الجزائر؛ وضرورة إصلاحه، لتحقيق النهضة والتي لا تكون إلا بالعلم.

---

* الإسلام الجزائري: هو مصطلح أطلقه الكاتب الفرنسي ادموند دوتي المقصود به تكوين فرنسا "المسيحية" إسلاما من نوع خاص؛ تشرف على تسيير شؤونه؛ حتى تضمن تفريغه من محتواه الحقيقي من جهة، ويتماشى مع مصالحها من جهة أخرى.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)، عالم المعرفة، ط1، ج1، 2009، ص 545.

*ينظر: نص وقف الشيخ محمد الهاشمي، في الملحق رقم 8، ص ص361-365.

**الشيخ سيدي محمد الشريف:ولد بنفطة بالجريد التونسي عام، أمه سوفية_(أم هاني) وابوه) ابراهيم)شيخ الطريقة القادرية بالجريد التونسي، حفظ القرآن وتلقى العلوم على يد شيوخ الزاوية، عاد إلى الوطن1886في وادي سوف بقرية البياضة1892م)حيث أسس زاوية بعميش، ونفته السلطة الفرنسية بعد أحداث 15/11/1918 مدة سنتين-15/07/1918) جويلية(1920 ، توفي في 23/09/1923 ودفن بزاوية البياضة، ينظر:رشيد قسيبة، موقف الطرق الصوفية من الاستعمار الفرنسي بوادي سوف(الطريقة القادرية أنموذجا(1962-1917)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر02-أبو القاسم سعد الله-2015-2016، ص ص101-102 .

وفعلا خلف الشيخ ابنه عبد العزيز، كونه توفرت فيه وصية أبيه؛ الذي انشغل باستثمار الوقف؛ وتنصيب خيرة العلماء الجزائريين للتدريس بالزوايا القادرية-المذكورة في نص الوقف- المنتشرة بالجزائر؛ مثل محمد السعيد الزاهري الذي عين مدرسا عام1926م بالأغواط؛ وكذلك العالم مبارك الميلي الذي درس بالزاوية نفسها؛ والصديق بن عريوة بزاوية تقرت[1].

بل حدد الشيخ عبد العزيز في 1937م، موقفه من الاتجاه الاصلاحي الجزائري بانضمامه ومساندته لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ ولزعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس، بتبرعاته (25000 فرنك)[2]؛ خدمة للعلم والفكر الإصلاحي لنشر الوعي في كامل البلاد، وإزالة الصراعات الضيقة- طرقي إصلاحي - التي كانت سببا في استمرارية المستدمر الفرنسي.

المطلب الثاني: التضييق على القضاء* الإسلامي

أولا:القضاء ابان العهد العثماني

يعتبر منصب القاضي**، منصبا ساميا، فيقوم على أساس الدراية والعدل، وأضاف إليه الأتراك شروطا*، أخرى كالتضلّع في الأحكام الشرعية وكذا النزاهة مع العفة

[1] موسى بن موسى:مرجع سابق، ص ص59-61.

[2]نفسه، ص ص62-63.

* **لغة** : بمعنى الحكم على الشيء، وله معاني أخرى، كالفراغ والانتهاء، والقتل، والأداء، والأمر، والخلق مع الاتمام، وبلوغ الشيء' و**اصطلاحا**: يقول الجرجاني القضاء هو عبارة عن الحكم الكلي الالهي عن كل الموجودات من الأزل إلى الأبد والتسليم به من الإيمان أما القضاء على الغير، فإلزام أمر لم يكن لازما قبله.أما ابن خلدون فيعرِّفه بأنه : منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسما للداعي وقطعا للتنازع...بأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة. وهو ذلك الحكم الصادر قولا أوكتابة أوإشارة من خلال شريعة أو قانون وضعي، يلزم من صدر فيه الحكم، وينفذ، ينظر: علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات(باب القاف، فصل الضاد)، ضبط وتعليق: محمد علي أبو العباس، ط2، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2014، ص176.

** حكمه في الشريعة الإسلامية هو: فرض كفاية، وله أحكام أخرى، كالوجوب، والمباح، والمستحب، والمكروه، والحرام، على أساس علم القضاة، ووجودهم في البلد، ، وبيّن الرسول(ﷺ) غرض طالب هذا المنصب ومآله؛ في قوله:"من طلب قضاء المسلمين حتى يناله، ثم غلب عدله جوره فله الجنة، ومن غلب جوره عدله، فله النار" رواه أبو داوود.

وعدم الطمع في أموال الناس(الرشوة...)؛ لكن رغم حرص العثمانيين على أخلاقية هذا المنصب إلا أنه انتابه الفساد؛ قبل اعتلائه، وأثناء تأدية عمله، الذي يتقاضى عنه أجرا.

لا يأخذ القاضي أجره من المتنازعين وانما يتقاضى راتبه من بيت المال[1]، وتوكل إليه عدة مهام دينية؛ فهو يطبق الأحكام التي نصّت عليها الشريعة الإسلامية مما يحقّق طمأنينة المجتمع، لقوله قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٧٩﴾ سورة البقرة: 179، ومهام اجتماعية؛ فهو يفصل في الخلافات وينظر في الاحتجاجات[2]، والجانب السياسي قليل-رغم مكانتة لدى الحكام-كالاشراف على الأحباس وكتابة المواثيق والعهود، فتجلى دوره، في حفظ حقوق الناس، وتحقيق الأمن العام(قلة الانحرافات والجرائم كالقتل والسرقة...).

إذن ضمن القضاء الإسلامي في الجزائر العثمانية، العدل لجميع أفراد الرعية، باختلاف مذاهبهم ودياناتهم؛ فالقاضي المالكي للمسلمين الجزائريين، والقاضي الحنيفي للأتراك، أما أهل الذمة فيتحاكمون إلى رؤساء ملّتهم، وإذا كان النزاع بين مسلمين مختلفين في المذهب فإنّهما يتقاضيان لدى المجلس الأعلى**، أمام الحاكم(باشا، آغا، داي)، وفي حالة وجود خصم من أهل الذمة، فيحكم المجلس أيضا؛ لكن يخرجون لساحة المسجد-احتراما لدين الكتابي والمسلم - ثم يتم الفصل فيها.[3]

ينظر: أبي داوود(202-275هـ)، سنن أبي داوود، كتاب الأقضية، الباب الثاني والثالث، الحديث3575، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ج4، ط1، دار ابن حزم، بيروت-لبنان-، 1997 ص9.

* من الشروط المتفق عليها في المذاهب الأربعة فهي :البلوغ، العقل، الإسلام، الحرية، سلامة الحواس، العلم بالأحكام الشرعية؛ أما المختلف فيها فهي:الاجتهاد، العدالة، الذكورة.ينظر :الأمير بوغدادة:نفسه.

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق ص423.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2008، ص82.

** يضم علماء المذهبين، يجتمع كل خميس في المسجد العتيق بالجزائر العاصمة؛ بمثابة محكمة استئناف، فيستمعون للقضية، وللحكم الصادر فيها، وإذا كان مخالفا للشرع فينقض، ولا ينفذ.

[3] الأمير بوغدادة:المرجع السابق، ص80.

تميزت أحكام القاضي المسلم بالنفاذ مباشرة(لا إرجاء ولا تأجيلا...)، وأنها غير قابلة للطعن؛ وانما تعرض القضية على المجلس العلمي الأعلى في حال استصعاب القاضي أمرها، وسريعة؛ لأن الحكم يتم –بعد الاستماع لطرفي النزاع وعرض الشهود–وفق الشريعة الإسلامية، ومجانية؛ فلا توجد فيها رسوم ولا ضرائب على المتخاصمين، لا لصالح أفراد القضاء ولا لبيت المال، إلا ما يفرضه القاضي لاسترجاع حق المظلوم فقط، فهل ستبقى المؤسسة القضائية الإسلامية قائمة، أم سيضيق على عدالتها ويهان ويدجن رجالها ويعبث بأحكامها؟

ثانيا:الاحتلال الفرنسي والقضاء الإسلامي الجزائري

ما إن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، حتى وقفت أمام خصوصية الشعب الجزائري والذي معظمه يدين بالإسلام، وأن التشريع الإسلامي كان المصدر الرئيسي لسير تنظيم الجهاز القضائي(خلال العهد العثماني)، وعملت سلطة الاحتلال على الإلغاء التدريجي للقضاء الإسلامي؛ بتجاهل مقاصد الشريعة الإسلامية واحتقار الدين الإسلامي في القضاء وإهانة وتدجين القائمين عليه، ساعية لتجريد القاضي المسلم من صلاحياته وجعله منفِّذا لأحكام الغالب؛ ولو تعلق الأمر بشريعته؛ فقد فصّل انفونتان في كيفية التدرج لتطبيق القانون الفرنسي واخضاع العدالة الإسلامية؛ عن طريق جملة من المراسيم والقرارات والقوانين التنظيمية، قائلا: " تطبيق قانون سياسي من صنيعنا على العرب الخاضعين؛ ويكون تعبيرا عن فعل الخضوع، ثم علينا غزوالعائلة أو القبيلة للاتجاه نحوالقانون المدني، بعدها ننشغل بغزوالأفراد؛ وبذلك نطال القانون الديني؛ الذي يربط الفرد بالعائلة والوطن والانسانية"[1]، ويقول هوغوس:"...إن استبدال قانون الأحوال الشخصية بالقانون المدني الفرنسي سيتأتى مع الزمن، سيحدث ذلك دون شعور بتحول الأفكار والعادات والوصول إلى إدخال الأفكار الفرنسية في أذهان المسلمين... وعلى

[1] Albert HUGUES.pp113.123.

نقلا عن فريد حاجي ، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر(1837–1937)، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة –الجزائر–، 2013، ص205.

المحاكم أن تلعب دورا كبيرا في تحويل وعي الأهالي وتطوير مفهوم العدالة لديهم وابرازه على أنه الأكثر قانونية ومساواة من قوانينهم"[1]؛ والتي كانت ممنهجة ومدروسة خطوة خطوة، والتي سنرتبها كرونولوجيا كما يلي:

1/ التهدئة(1830-1841):

تميزت سياسة السلطة الفرنسية بالجزائر في المجال القضائي بالتردد طيلة الفترة الممتدة بين (1830-1841)،وذلك لجهل قادة الحملة الفرنسية بطبيعة النظام القضائي الذي كان سائدا في الجزائر، ومنظومة القيم والأعراف التي كانت تحكم المجتمع الجزائري،بحيث بادرت سلطات الاحتلال في البداية إلى وضع أسس الوحدة القضائية بين جميع سكان الجزائر.[2]

قامت سلطة الاحتلال كأول خطوة في السياسة القضائية بإلغاء المجلس الاعلى، ويعلّق حمدان بن عثمان عن هذا في قوله:"إن إلغاء مجلس المحكمة الحنيفية غلطة لا تغتفر وشيء مضاد لما يقتضيه نظام شريعتنا وقوانينا؛ وهناك مادة من مواد معاهدة التسليم، تؤكد الحماية والاحترام، وعدم التعدي والانتهاك، إذن فإلغاء مجلس هذه المحكمة يعتبر تصرفا مخالفا للعقود الأساسية المبرمة بين الجزائر وفرنسا".[3]

قرار1830/09/09: الذي أصدره الحاكم العام وتم من خلاله إنشاء محكمة من قضاة فرنسيين وعندما يكون أطراف أخرى في القضية كالمسلمين واليهود يضاف إليهم قضاة مسلمون، أو أحبار[4]؛ مما يبين مدى احترام خصوصية الديانات الموجودة في الجزائر بداية الأمر؛ فليس من صلاحيات المستعمر التفريط في المسألة الدينية المتعلقة بالنظام القضائي ولم يستتب له الأمر بعد؛ فهوفي بداية التوغل، وفي حاجة ماسة لفرض

---

[1] فريد حاجي ، المرجع السابق، ص205.

[2] فريد حاجي ، المرجع السابق، ص205.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص192.

[4] Bontens cloude manuel des institutions des algériennes de la domination turque a lindependance.tom1.édition cyas.france.s.d.p371

. نقلا عن رمضان بورغدة،"جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر 1830م-1892"،**مجلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية** ع 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009،ص2.

الاستقرار، والذي لن يكون بإقصاء ديانة الشعب المستعمر، لكن هذه المحكمة لم تدم طويلا فقد ألغيت–ولم تصدر سوى 13 حكما فقط – بقرار أكتوبر 1830.[1]

قرار1830/10/22:هذا القرار الذي ألغى المحكمة السابقة والذي بقي محافظا على خصوصية الطوائف الدينية، غير أن كلا من القاضي المسلم واليهودي، لا يحق لهما تنفيذ حكم الاعدام، رغم صدوره منهما، في بعض القضايا؛ إلا بعد موافقة الحاكم العام كما ورد في المادة 12 من هذا القرار:"كل أحكام الإعدام لا يمكن تنفيذها إلا بعد أن يصادق عليها الحاكم العام"[2]؛ أي أن أحكام القضاة أصبحت محل ستئناف؛ مما يعني بداية التدخل في الشؤون الدينية للجزائريين.

2/التأسيس للقضاء الفرنسي(1841–1870):

هذه المرحلة جاءت نتيجة توسع النفوذ الفرنسي وإمتداد سلطته على أغلب المسلمين الجزائريين، وهوما دفع بالحكومة الفرنسية إلى إعادة التفكير كليا في شكل التنظيم القضائي الذي يجب العمل به في الجزائر، وهكذا بدأت مرحلة جديدة اتسمت بتراجع سياسة الإدماج مؤقتا،حيث أصبحت العدالة الإسلامية تتمتع بما يمكن اعتباره استقلالا ذاتيا،وفي المقابل بدأت مرحلة التأسيس للعدالة الفرنسية في الجزائر.[3]

قرار 1834/08/10: وهوقرار يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي[4]، كما فرض عليه الاحتفاظ بوثائق وأحكام القضايا المعروضه؛ للتأشير عليها من قبل الهيئة الوصية(الوكيل، الحاكم العام)[5]، كما قسّم محاكم البلاد إلى ثلاث(إبتدائية، تجارية، عليا).[6]

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص3.

[2] Collot cloude Les institutions de l algerie Durant la period colonial(1830-1962) edition CNRS.paris.1987.p p169-170

. نقلا عن رمضان بورغدة ، نفسه.ص 4.

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق،ص 7.

[4] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ص53.

[5] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 425.

[6]Collot cloude.OP.CIT.P.171.

نقلا عن رمضان بورغدة ،المرجع السابق، ص8.

ويعتبر هذا القرار بداية التضييق على القضاء الإسلامي، الذي كان حرا لا يرتبط بسلطة؛ إلا الشريعة الإسلامية، فأصبحت أحكامه غير نافذة، وغير نهائية رغم فصله في القضايا المعروضة عليه من خلال النصوص الشرعية التي اعتاد أن يحكم بها، فلا بد على المتخاصمين الرضوخ للقوانين الوضعيه الفرنسية، لدى مجلس الاستئناف، أي بدية إحلال القضاء الفرنسي محل الشرع الإسلامي، ولم تكتف بهذا بل أصدرت أمرا آخر يبعد المسلم عن شريعته.

قانون 1834/08/19" إن المحاكم الفرنسية تعالج كل القضايا التي تقع بين الأهالي بغض النظر عن دياناتهم(المادة 27)، ولم يتوقف عند هذا الأمر، بل منح للمتقاضي المسلم، حق خيار التقاضي لدى العدالة الفرنسية، أو لدى القاضي المسلم؛ مما قلل من شأن القضاء الإسلامي، واحتقره، لكن هل سار المسلمون الجزائريون وفق هذا الخيار؟

يجيبنا عن هذا أرنست مرسيي(Ernest Mercier) في قوله:"يجب القول إن المترافعين المسلمين لم يستعملوا أبدا خيار التقاضي"[1]، "وأنّى للخصماء الاختيار في التحاكم إلى الجوج والقاضي الذي نصفه أو ثلاثة أرباعه فرنساوي"[2]؛ مما يدل على وعي الجزائريين المتشبثين بالدين الإسلامي، وبأحكام شريعته.

3/ القاضي المسلم أداة منفذة لأحكام الفرنسيين:

إن أمرية 1841/02/28*: التي صدرت في عهد بيجو"Bugeaud"، من أجل قمع الثورات والتضييق على المقاومين والقضاء عليهم؛ الذي نزع من سلطة القاضي المسلم

---

[1]ERNEST MERCIER: LALGERIE et les questions algérienne et colonieles.paris1883.p470

نقلا عن رمضان بورغدة، نفسه، ص8.

[2] أبو يعلى الزواوي، جماعة المسلمين، منشورات الحبر، بني مسوس–الجزائر، 2006، ص ص21.

*هناك من يعتبره التاريخ الرسمي لتأسيس العدالة الفرنسية بمختلف أنواعها لأنه بعد قانون الالحاق وبعد سقوط قسنطينة ولوجود مختلف أنواع المحاكم (درجة أولى، جماعية، استئناف) التي تعالج مختلف القضايا.

أحكام الجنايات**والجنح*** وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسي[1]، واستمرار في جعل أحكامه محل استئناف لذلك الغرض، فيقول بيجو"Bugeaud" :"بما أن السيطرة العسكرية على افريقيا تستوجب اللجوء إلى أساليب حربية مختلفة عن الأساليب المطبقة في أوربا فإن الهيمنة السياسية عليها بحاجة إلى تنظيمات وإجراءات مغايرة"[2]، وفعلا سنّت عقوبات لم تكن موجودة من قبل (المحتشد، النفي، التغريم، الاعدام، مصادرة الممتلكات...).[3]

من هذا يتّضح التدخل الصارخ للسلطة الفرنسية في القضاء الإسلامي، وإلغاء أهم صلاحياته التي يقوم عليها حفظ أمن وأمان المجتمع الجزائري ألا وهوالقصاص، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ البقرة:179، وترتّب عن ذلك عدة انعكاسات ونتائج سلبية نوردها فيما يلي:

- تغير حياة المجتمع الجزائري بفساد أخلاقه.
- تصفية الأحرار –الثائرين–من أبنائه؛ لأن الحاكم الفرنسي يرى في الجزائري–المدافع عن أرضه وعرضه–خارج عن القانون.
- اهانة القاضي المسلم المعيّن(من قبل الحاكم العام)*؛ فأنّى له النطق بأحكام الشرع الإسلامي، بل يحتكم إلى القانون الفرنسي.

** الجنايات: جمع جناية وهي كل فعل محظور، يتضمن ضررا على النفس أوغيرها.ينظر: الجرجاني، المصدر السابق، (باب الجيم، فصل النون)، ص85.

*** الجنح: هي جمع جنحة وهي الجريمة التي يُعاقِب عليها القانون أَساسًا بالحَبْس مُدَّةً تزيدُ على أَسبوع ، أوالغرامة، فهي في مرتبة وسطى بين الجناية والمخالفة ، من حيث الخطورة وجسامة العقوبة المقرّرة لها.ينظر: معجم المعاني الجامع(مادةجنح)، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar تاريخ الزيارة:2016/05/13 على الساعة:23:30.

[1] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص53.

[2] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص380.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص433.

* يعين من قبل الحاكم العام، وهنا نتساءل، على أي أساس يتم اختيار القاضي المسلم؟ هل لعلمه بأحكام الشريعة–التي لم يبق من معلميها إلا القليل–، أم لمدى قربه وخدمته للمستعمر، فيه خدمة للمستعمر؛ لذلك كان تعيينا ولم يكن مسابقة–إلا بعد تأسيس المدارس الشرعية الثلاث(1850)–.

- التضييق على أحكام العدالة الإسلامية، وحصرها في الأحوال الشخصية والميراث.

قرار 1842/08/20:الذي فصل بين جهاز العدالة الفرنسي الذي أصبح تابعا لوزارة العدل وجهاز العدالة الإسلامي الذي يتبع وزارة الحربية؛ مما أفقد القاضي المسلم هيبته، فجرّد من الحكم في القضايا الجنائية من جهة، ووضعت أحكامه رهن الاستئناف أمام المحكمة الفرنسية من جهة أخرى.[1]

قرار 1842/09/26: يتجلّى من خلاله مظاهر إدماج العدالتين الفرنسية مع الإسلامية؛ والذي نص على أمرين :

الأمر الأول: يتمثل في إنشاء مساعدين للقضاة الفرنسيين(من مترجمين وقيمين على الأملاك الشاغرة...)؛ لكن لقلة المتخرجين من التعليم التقليدي-المحاصر-ولعدة عوامل أخرى قل تعداد القضاة(هجرة، استشهاد، نفي...)؛ لذا فكرت الإدارة الاستعمارية في إنشاء مدارس شرعية، مهمتها تخريج موظفين في المجال الديني كالعدالة والعبادة والتعليم العام، فقال راندون(Randon)* يوم 1850/01/24 في هذا الصدد:"فمن هذه المدارس يتخرج الموظفون الاداريون والقضاة وبكلمة أعم الشخصيات والعناصر التي لها تأثير على السكان؛ حتى لا يفلتوا من قبضتنا"[2]، إذن حاولت الإدارة تقديم مفهوم جديد للإسلام؛ أي ما يعرف "بالإسلام الجزائري"**، الذي لا يتعارض مع وجودها ومصالحها، في شمال إفريقيا.[3]

---

[1] شارل روبير أجرون:الجزائريون..، ص203.

*جاك لوي راندون(J.L.Randon)(1795-1871) حاكم عام للجزائر في الفترة الممتدة من 1851-1858(11ديسمبر 1851-1858/08/31)..

[2] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر 2010، ص66.

** ورد هذا المفهوم لدى بعض المؤرخين ومن ش.ر.أجرون وادموند دوتي وكذلك البشير الابراهيمي.

[3] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث(1850–1851)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف:أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة–2007–2008، ص 76.

إن إنشاء مدارس شرعية*، وفق مرسوم 30 سبتمبر 1850**، والذي من خلاله تظهر للرأي العالمي، مدى تقرب الإدارة الفرنسية، واهتمامها بالأهالي الجزائريين يعدّ ضربة للقضاء الإسلامي، والتي تفطن لها الأهالي، من خلال قلة تعداد الملتحقين بها، فمثلا في قسنطينة لم يتجاوز تعدادهم 28 طالبا (1850)، الذين لم يبق منهم سوى 9 طلبة (1854م)؛ لكن ندرة الالتحاق هذه، هل تعود لرفض الأهالي لهذه المدارس ؟ أم تعود إلى ما فرضته الإدارة الاستعمارية من شروط قاسية للالتحاق بهذه المناصب النوعية ؟

إن الدخول لهذه المدارس كان مشروطا، ببعض الشروط؛ كما أشار إلى ذلك الفريد بيل (A.Bel)**عندما قال:"يجب أن لا تستقبل هذه المدارس، إلا النخبة المثقفة من السكان المسلمين، ويجب تحديد بدون تردد كل من لا تتوفر فيه شروط الأمانة والصدق والشعور الحسن إزاءنا"[1]، إذن، لم يكن الباب مفتوحا لجميع الأهالي للولوج في هذه المدارس، بل لابد من شروط الولاء للسلطة الفرنسية، وفي الوقت نفسه رفضها الأهالي لأنهم يرونها تسيطر عليهم وعلى دينهم.

ورغم هذا الاعداد للمتمدرسين؛ لتخريج قضاة يحكمون – باسم فرنسا – وفقا لخدمتهم إياها، غير أن الناجحين في مسابقة الالتحاق بمنصب قاضي وباش عدل وعدل، لم يكن أغلبهم من هذه المدارس بل كان من الزوايا، وهوما تبينه هذه الاحصائية:

1/القضاة:

الجزائر:07 كلهم من الزوايا.

---

* أنشأت هذه المدارس في كل من المدن التالية:- قسنطينة –المدية –تلمسان ينظر: كمال خليل، نفسه، ص72.

**ينظر: مرسوم تأسيس المدارس الشرعية الثلاث، الملحق رقم 9، ص ص366-368.

** الفريد بل(Alfred.Bel) (1873-1945) مستشرق فرنسي ، شغل مدير مدرسة تلمسان، ودرّس تاريخها وجغرافية المدينة وآثارها.ينظر: الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص171.

[1]عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 138.

وهران*:18 تلميذ 14 من الزوايا و04 من المدرسة.

قسنطينة:17 تلميذ 11 من الزوايا و06 من المدرسة.

2/باش عدل وعدل:

الجزائر:11 تلميذ 05 من الزوايا و06 من المدرسة.

وهران:16 تلميذ 08 من الزوايا و08 من المدرسة.

قسنطينة:31 تلميذ 15 من الزوايا و16 من المدرسة.

إن قراءة مجملة في هذه الإحصائيات تبين أن الناجحين في مسابقة الالتحاق بمنصب قاضي وعدل وباش عدل من الزوايا والمدارس الشرعية الثلاث فقط، رغم وجود مرشحين من مدارس حرة، فلم لم يكن النجاح من نصيبهم؛ فهل لعدم كفاءتهم، أم لعدم توفر صفات الولاء للسلطة فيهم ؟ والملاحظة الثانية هي أن أغلب الناجحين بمناصب القاضي كانوا من الزوايا مما يبين ضعف مستوى المدارس الشرعية؛ "لأن فرنسا لم يكن همّها تعليم هؤلاء، بقدر ما كانت تفكر في رفع مستواهم فقط قصد تقديمهم لوظائف معينة لا يتجاوزونها لذا بقي مستواهم العلمي أقل مما هوموجود في المدارس الحرة".[1]

فرغم الأهداف التي سطرتها الإدارة الاستعمارية من هذه المدارس، غير أنها رفضت من طرف المعمرين؛ لأنهم رأوا فيها مساواة مع الأهالي[2]، بل واستمرارية للجنسية العربية.

الأمر الثاني: تم فيه إلغاء القانون الجنائي الإسلامي- بشكل نهائي-بالنسبة للقاضي المسلم، وانتزعت صلاحية مهمة من القضاء الإسلامي والمتمثلة في النظر في القضايا الجنح، فما الشيء الذي تسبب في إلغاء القانون الجنائي الإسلامي نهائيا؟

السبب يكمن في أن الإدارة الفرنسية-كما يقول أجرون-تتمتع بمؤسسات قضائية (محاكم من الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف)، كان لها صلاحية البت في القضايا

* نقلت المدرسة الشرعية من المدية إلى وهران.

[1] كمال خليل، المرجع السابق، ص ص102-103.

[2] نفسه.

التي تهم جميع الفئات السكانية في الجزائر، والنظر في جميع الجرائم والجنح والنطق فيها وفقا لأحكام القانون الجزائي الفرنسي.

محرم على القاضي المسلم إصدار حكم في القضايا الجنحية، بل وأحكامه القضائية الأخرى محل إستئناف، مما جعله منفذا لقرارات القاضي الفرنسي لا أكثر[1]؛ مما أفقده هيبته كما يصف حاله، أجرون، قائلا:"بما أن أحكام القاضي المسلم لم تعد نهائية...في الأمور الجنائية فقد ضاع منه جانب كبير من صيته ووقاره اللذين كانا يميزانه في مجتمعه".[2]

4-عصرنة القضاء الإسلامي(التمييز+الادماج)

أ/ تنظيم وفرنسة القضاء

في 1854/10/01 حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي؛ ممثلة في نابليون الثالث -الذي كان يطمح لإنشاء (مملكة عربية)- إعادة بعض الصلاحيات للمحاكم الإسلامية التي جرّدت منها*؛ قصد عصرنه القضاء الإسلامي حتى يتم تمييع (أحكامه، المشرفين عليه...)؛ فأسس راندون(Randon) دوائر قضائية من الفئة الأولى**، أما الفئة الثانية فقراراتها نهائية مكونة من محاكم تشريعية بها مجلسا شرعيا(أعلى)*** ينظر في دعاوى الاستئناف، المتعلقة بالدين الإسلامي.

لكنه عُورض بشدة من طرف السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر خوفا من تقلص سيطرتها على الجزائريين وإفلاتهم من الرقابة القضائية وتحصينهم من مطامع

---

[1] LION.H ,Le cadi juge mosulman et les question algérienne et coloniales.pris.1883.p470.

نقلا عن رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص9.

[2] ش. ر. أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 381.

*ينظر: المرسوم الإمبراطوري الصادر في 1854/10/01م، في الملحق رقم10، ص 369.

** تعتبر قراراتها نهائية مالم تتجاوز أحكامها 200 فرنك.، ينظر: ش. ر. أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص382.

*** فهو مكوّن من قضاة ومفتين مسلمين معينين تحت إشراف رئيس فرنسي؛ مما يجعلهم تابعين للإدارة الفرنسية، فتدفع رواتبهم، ويكونون تحت المراقبة. ينظر: نفسه.

الكولون التوسعية[1]، فأعادت الحال إلى ما كانت عليه بموجب مرسوم 1859/12/31؛ مما يبين أن المعمر هوالسيد وأن السلطة تراعي وتحفظ مصالح شؤون مواطنيها، ولوكانت على حساب المسلم الجزائري؛ الذي أرهقه هذا المرسوم، لا في أحكام دينه التي خُيِّر في التقاضي عندها، والتي أصبحت أحكامها محل استئناف، ولا لأخذ حقه؛ الذي يتطلب منه اختيار محام فرنسي يرافع عنه في المحكمة الفرنسية، لكن تمسك الجزائري بدينه جعلته لا يفكر في مبدأي الخيار البتة[2]؛ مرتبطا بعدالته الإسلامية التي بها القاضي المسلم ولوكان معينا من قبل الفرنسيين.

وصدر قانون تنظيمي شبيه بالسابق، لكن يختلف عنه من حيث الفروع، والمكونات وكان هذا سنة 1866: الذي ينص على تشكيل غرف إسلامية –فرنسية – إسلامية- تساعد المجالس الاستشارية في مجاله استئناف القضايا المطروحة وكذا تشكيل مجلس إسلامي أعلى مكون من خمسة علماء مهمته الفصل في المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية.[3]

ويتضح من خلال هذا التنظيم العصري للقضاء في الجزائر التدخل الصارخ في القضاء من حيث التعيين وكذا نقطة ثانية بم سيحكم هؤلاء.. هل باسم الدين الإسلامي أم باسم الملك ؟

ومما زاد الطين بلّة إصدار مرسوم يقلل من شأن الشريعة الإسلامية ويدمجها ضمن فكر غربي فرنسي في1866/12/13:مرسوم ينص على أحقية المسلم التقاضي أمام قضاة الصلح الفرنسين.[4]

وهنا نطرح عدة اسئلة من يكون قاضي الصلح(juge de paix) ؟وهل يعرف اللغة العربية وتشريع الدين الإسلامي؟ وبم سيحكم؟

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص53.

[2]ش. ر. أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص282.

3 ش. ر. أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص50.

[4] E.Lourdau, La justice musulmane en ALGERIE, TTR0GBAPB1E ET LITHOGRAPHIE A. BOUYER23, rue BaB-Azoun,23.1884, ALGERIE, p p184-185.

قاضي الصلح من الشباب القرنسيين الذى لا يفقه شيئا عن لغة الجزائريين ولا عن دينهم، وقد يكون من القضاة المتقاعدين الذين لا يفقهون شيئا عن الدين الإسلامي؛ ويردّ فلاندان(1901) متهكّما على إرسال هؤلاء القضاة الذين لا يعرفون شيئا–سوى القانون الفرنسي– قائلا:"لن تتخلى وزارة العدل أبداً عن عاداتها في إرسال الفواكه الجافة كمستخلفين والذين يوصلها النواب لهم".[1]

رغم أن المنظّرين الفرنسيين اشترطوا في القضاة معرفة اللغة العربية وتقاليد الشريعة الإسلامية الذين سيحكمون على الأهالي المسلمين بها[2]، غير أن إحصاءات سنة 1903م، أكدت أن سبعة(07) قضاة فقط من مجموع 300 قاضيا يقبضون علاوات مالية نظير تعلّمهم اللغة العربية[3]، وهورقم زهيد، يبيِّن مدى جهل هؤلاء القضاة بالقضايا التي تعرض عليهم، وعدم فهمهم لها، ناهيك عن الفقه بالشريعة الإسلامية، حيث يقول أجرون:"كان قضاة الصّلح... يتخلّصون من القضايا التي لا يفقهون فيها شيئا ويصرفونها محلّ سخرية وتهكّم بالمسلمين"؛ إذ أنّه ظالم لأنّه يحكم على شيء يجهله؛ لذلك لجأت سلطة الاحتلال إلى إصدار مرسوم يلزم قضاة الصلح بحيازة شهادت حول الشريعة الإسلامية؛ مما يجعل هذا المرسوم حكرا على طلبة الجزائر فقط؛ حيث تدرّس فيها التشريع الإسلامي أما طلبة باريس فلا يستطيعون إلى ذلك سبيلا.

ولم تكن صعوبة اللغة والفقه الإسلامي المحيطة بقاضي الصلح فحسب، بل لا بد عليه الفصل في العديد من القضايا الأخرى فهوقاضٍ للشرطة ومكلف بالنظر في مخالفات قانون الاهالي ومختص في الجنح، وحتى الجنايات وقاضي للتحقيق –من 3500 إلى 40000 ساكن –ثم لم يكن لديهم إلا مساعدا واحدا.[4]

---

[1] ش. ر. أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص316.

[2] نفسه.

[3] ش. ر. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق،ص50.

[4] نفسه، ص117.

قلّة من المسلمين الجزائريين الذين عرضوا قضاياهم، على قاضي الصلح الفرنسي؛ وهو ما يؤكده أجرون في قوله: " إنّ المسلمين كانوا يأبون أنفسهم أن يذهبوا إلى عرض خصوماتهم أمام قضاة الصلح الفرنسيين"[1] فلم يعرض قضيته إلا 420 شخص خلال سنة 1878م، و120 سنة 1879م، و146 شخص 1880[2]، وهي إحصائيات زهيدة تدل على رفض المسلمين وعدم تقبلهم للقضاة الفرنسيين، فلم يا ترى؟.

هناك عدة أسباب كانت وراء عدم عرض المسلم الجزائري قضيته، على قضاة الصلح الفرنسيين أبرزها:

1 - فقدان المسلم الجزائري ثقته في قضاة الصلح؛ فهم[*] لايحكمون وفقا لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية.

2- اعتمادهم على الترجمان[**]؛ والذي لا يكون صادقا في أغلب الأحيان، فيغير المترجم من فحوى القضية؛ فقد يزوّر الحقائق ولا يجري الصدق بين المخاصم المسلم والقاضي الفرنسي؛ مما انجرّ عن ذلك ابتزاز المال من المدّعي، فصار المترجم أكثر سلطة من القاضي.

3- يفصل قضيته باسم الشعب الفرنسي، لا باسم الشريعة الإسلامية.[3]

---

[1] والأسباب تتعلق بالدين الإسلامي الذي لا يفقهه إلا القاضي المسلم، إضافة لأسباب أخرى(الانتظار نتيجة الترجمة، تكلفة التنقل ذهابا وإيابا...) ينظر: ش. ر. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 53.

[2] نفسه.

[*] اعترف رئيس محكمة الإستئناف بمحكمة الجزائر فشل قضاء الصلح قائلا : لم يقدم قضاة الصلح الخدمات المرجوة منهم لأنهم:

- صغار السن لنقص الخبرة والتجربة.
- إضهار الشريعة الإسلامية.

ينظر: نفسه، ص 55.

[**] أغلب الذين امتهنوا هذه الوظيفة، هم اليهود؛ بحكم قربهم من إدارة الاحتلال؛ الذين لم يفعلوا خيرا تجاه المسلم الجزائري؛ فوصل تديهم إلى التهديد بعددم ذكر الحقيقة والسب والشتم، وقد تصل إلى الضرب.ينظر أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص 21.

[3] ش. ر. أجرون، نفسه، ص 319.

5–تعاظم دور اليهود بعد تجنيسهم(هيئة المحلَّفين):

بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا –قائدة الوحدة الألمانية–في الحرب السبعينية، ظهرت عدة قوانين تدخّل في وضعها اللوبي اليهودي كقانون 28 أكتوبر 1870م، الذي يقرّ بتشكيل هيئة محلّفين في محكمة الجنايات؛ التي تتكون من فرنسيين سواء كانوا مسيحيين أو يهود؛ لأن اليهود منحوا حق التجنيس(قانون كريميو*)، أو كانو مسلمين ويعلق دوغيدون ويصفها بالهيئة المزورة في قوله" إن المسلمين القاضيين من قبل هيئة المحلفين دون أن يقبلوا كمحلفين **لا يحاكمون من قبل أقرانهم**...لاسيما أن اليهود هم اليوم من المحلفين "؛ إن التزوير الذي يقصده دوغيدون يكمن في كون هذه الهيئة تعمل في صالح المعمرين والتى تزيد من سيطرتهم ونفوذهم من جهة، والمستوطن لا يرضى أن يقاضيه مسلم – حتى إذا وجد ضمن هيئة المحلفين– من جهة ثانية، وكذا المسلم لا يتقاضى لدى قاض خارج ملته وخاصة إذا كان يهودي متجنس، من جهة أخرى.

وجورُ هذه الهيئة واضحاً في أحكامها بالإعدام على المسلمين، في أغلب القضايا المعروضة عليها؛ وهوما تبيّنه هذه الإحصائيات :72 إعدام في 620 قضية سنة 1872؛ أي يحكمون على الجزائري المسلم بالإعدام مهما كانت براءته، وهوما جعل شانزي(Chanzy)** سنة 1874م، يطالب بإلغاء هذه الهيئة؛ لأنه يرى من حق الجزائري المسلم التمتع بالنزاهة الفرنسية[1]، لكن هذا مالم يقع.

---

* أدولف كريميو(Adolphe CRIMIO)، سياسي فرنسي يهودي ساهم في تمكبن اليهود وبسط سلطتهم على المسلمين الجزائريين بعد سنّه لقانون الجسية الفرنسية لهم في 1870/10/24، للتفصيل أكثر ينظر ش.ر.أجرون، المرجعين السابقين، ج1. سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج1.

** الفريد شانزي(Alfred.Chanzy)(1823-1883) حاكم عام للجزائر في الفترة (1873/6/10-1879/03/15)

[1] ش. ر. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص.51.

6-ضرب وحدة القضاء الإسلامي

أ/تشتيت وحدة القضاء الإسلامي:

ولم تكتف السلطة الفرنسية بهذا التمييز بين المستوطنين والأهالي بل حاولت إلغاء وحدة القضاء الإسلامي في الجزائر بين الأهالي، فجعلت منه أحكاما زجرية*؛ مرتبطة بالعرف والمذهب وهوعلى أربعة أنواع :

1القضاء الفرنسي في المناطق المدنية.

2 القضاء العرفي** في بلاد القبائل (احتكم فيه للعرف والجماعة فترة ثم القضاء الفرنسي).

3 القضاء الإباضي في منطقة وادي ميزاب (احتكم فيه للمذهب الإباضي).

4 القضاء في مناطق الجنوب الخاضعة للحكم العسكري.[1]

---

*هي جملة الأنظمة والقوانين الرهيبة الجائرة التي يطلق عليها قوانين الأنديجينا التي ضيقت الخناق على هذه الأمة ينظر : أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص303.

**القضاء العرفي يكون في الغالب في الأرياف والبلدان؛ لأن الناس يتحاشوْن الذهاب إلى المحاكم الشرعية أو الرسمية، لأنه تطيب صدورهم إلى الأحكام الصادرة عن قضاتهم المعروفين، وفق ما تعارفوا عليه في نظامهم المجتمعي (يصرح في كل قضية بقوله:الحكم في عرفنا) ومن خصائص هذا القضاء ما يلي:

– قاضي العرف ليس متفرغا لمهنة القضاء، بل يمارس نشاطه وحياته مع مجتمعه؛ مما يمنحه مجالا أرحب لمعرفة طبائع البشر، ودقائق الأمور وما إعتاد عليه الناس.

–الحكم بما ألفه الناس؛ ولوكان مخالفا للشريعة.

–القضاء يتم في بيت شيخ –قبيلة–مشهور وإمام، بحضور الكفلاء الذين يتعهدون بتنفيذ الأحكام الصادرة.

–الأحكام تصدر شفاهة غير أنها تحفظ وتطبق من قبل الكفلاء، مما يدل على نفاذ هذه الأحكام، وقد يعود عدم التدوين لندرة القراءة والكتابة، وفي ظل إنتشارهما صارت الأحكام تدوّن ويعطي القاضي نسخة للخصمين مع الإحتفاظ بنسخة لإمكانية الرجوع إليها.

–تقتصر العقوبات العرفية على الغرامات النقدية والإجراءات المعنوية، فلا يوجد الإعدام، أوالسجن أوالقصاص البدني، وإن قبلت في المجلس يستعاض عنها بالمال

–قد يتعدى الحكم أحد أقاربه، خاصة إذا تعلق الأمر بدفع الدية أوالغرامات الناجمة عن القصاص.

ينظر :عبد الكريم الحشاش، قضاء العرف والعادة، ط1، د.نا، د.م،1991 ، ص ص.6-5

[1]سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر" المقاومة والتحرير 1830-1962"، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص75.

"...وكذلك تحاكم المسلمين الذين في غير الحجاز واليمن إلى قوانين أفرنكية وإلى عادات عرفية أو القضاء الناقص ولا سيما الذي على يد حكومات الاستعمار؛ فهوباطل شرعا ومحرم عليه قبوله، وكل ذلك مخالف للشريعة الإسلامية؛ فتعمده والرضاء به والتسليم إليه فيه ما فيه".[1]

ب/ردود الفعل الجزائرية حول ما آل إليه القضاء الإسلامي:

سنعرض في هذه الجزئية ردود فعل المسلمين الجزائريين؛ التي حاول المحتل التمييز بينها(عرفي، لا شرعي، ميزابي)؛ من خلال عرض بعض الشخصيات التي ادلت بدلوها في الجانب القضائي، كما يلي:

- **أبويعلى الزواوي**[2]

أفتى أبويعلى الزواوي بحرمة وبطلان التقاضي لقضاء تحكمه فرنسا؛ لأنه مخالف للشريعة الإسلامية "إن بعض قبائل البربر مثل الزواوة–الذين منهم هذا العبد(لله) المستفتي– امتنعوا من التحاكم إلى القاضي أيا كان".[3]

الأنثى لا تورّث بسبب الوباء وكثرة الوفيات ولفقدان أهل العلم –المصحيحين والمؤصلين لهذه المسائل–ووجود المستدمر الفرنسي والطرق الصوفية ساعدهم في التمادي في أكل مال اليتيمات.[4]

"...وبالأخص القضاء فإن التحاكم إلى غير الشريعة الإسلامية، هوالتحاكم إلى الطاغوت، فهوردة" مستدلا بالحديث النبوي الشريف في باب قتل من أبى قبول الفرائض ومن نسبوا إلى الردة".[5]

---

[1] أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص ص9–10.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

[5] نفسه، ص11.

حيث يلجأ صاحب القضية إذا كان القضاء عرفيا أو فرنسيا والقاضي معين من فرنسا؟؛ فيرى أبويعلى الزواوي، أنه وفي هذه الحالة، لابد من اللجوء إلى جماعة المسلمين (أكثر من إثنين)، العاملة بدينها وشريعتها والتي تتوفر فيها شروط أهمها العلم والعدل والثقة حتى لاتعطّل أحكام الشريعة، لكن هل يجوز تولية القاضي من قبل غير الحاكم؛ هذا الخلاف وقع فيه ابن فروخ (العربي)، وابن غانم (الفارسي)؛ فالأول قال بأن القاضي لا تصحّ ولايته إذا ولاّه غير الأمير، أما الثاني فقال بصحتها، وعرض هذا الأمر على الإمام مالك فقال بصحتها؛ أي صواب ابن غانم، وتأكيدا لجواز تولية غير الأمير للقضاء؛ لقول الرسول (ﷺ):"إنا والله لا نولّي هذا العمل(القضاء) أحدا سأله أو أحدا حرص عليه".[1]

ويبين أبو يعلى الزواوي، الحالة التي آل اليها سلك القضاء من فساد في أحكامه وطريقة التحاكم وفي تغير عادات القاضي، إبان الاحتلال الفرنسي قائلا:"...فماتت العربية وفسد القضاء بل اضمحل فإن أكبر قاض...يكون تحت تصرف وليد فرنسي يسمى "جوج" وترجمانه اليهودي ويهدد ويوبخ ويشتم وقد يضرب ويعزل، أي شيء بقي للقضاء في الجزائر، ...أي شيء بقي للقضاء في الجزائر غير هذا العار والدنس حتى صار إن من القضاة من يشرب الخمر علنا ويحلق اللحية ويلبس البانطلون وربما لبس البرنيطة؛ وأما العمامة–والعمائم تيجان العرب–فلم ترقط على رأسه".[2]

[1] أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص15.

[2] نفسه، ص21.

- **المكي بن باديس***

صوّر لنا المكي ابن باديس من خلال مخطوطته**؛ التي قارن فيها وضعية المؤسسة القضائية إبان العهد العثماني وما آلت إليه نتيجة الاحتلال الفرنسي، في إحدى القضايا التي أرقته وأثرت في مجتمعه الجزائري؛ ألا وهي جريمة السرقة، فقرر أن الأحكام الشرعية التي كانت سائدة قبل الاحتلال والتي مصدرها الشريعة الإسلامية، تجعل المقبل على هذه الجريمة يخشى العقاب الذي يصل إلى القتل أو قطع الأعضاء والضرب والسجن، ولايعود الفاعل لفعلته مما يحفظ الأمن ويستتب الأمان، وساء الأمر عندما نزعت الأحكام الشرعية؛ من القاضي المسلم في قمع الجرائم، واستبدلت بمحاكم الجنايات الفرنسية، مما يجعل السارق يعود لفعلته؛ كما يقول المكي بن باديس:"...وكان أولئك السراق زمن ولاية الإسلام تجري عليهم العقوبات الشديدة من قتل وضرب وسجن وقطع أعضاء فكانوا مرعوبين من تلك العقوبات...ولما ارتفعت عنهم تلك الحكومة وصاروا لا تجري عليهم إلا الأحكام الشرعية المفررة في كتاب شرائع الجنايات التي يحكم بها مجلس طريبنال (tribunal)؛ أي المحكمة، ومجلس لاكور(la cour)؛ أي محكمة الجنايات،

---

*المكي بن باديس(1235–1316هـ/1820–1899م): هو المكي بن محمد كحول بن علي النوري بن محمد بن محمد بن عبد الرحمانبن بركات بن عبد الرحمان بن يحي بن حميدة بن يحي بن أحمد(حميدة)بن باديس، حدث في عصره سقوط الجزائرعلى يد الفرنسيين ومديمنه التي ولد وتوفي بها (قسنطينة)في 1837/10/13م، وتدهورت وضعية المجتمع الجزائري إقتصاديا وإجتماعيا وروحيا فقد سُلبت أوقافه ودمرت أماكن تعلمه وحتى مؤسسة القضاء تراجعت قوتها وصارت ضد المسلمين، مع إطلاق يد المستوطنين في الاستيلاء على الأراضي وقهر الجزائريين حتى من بني جلدتهم، لذلك خط تقريره في 1874/04/14م الذي بين أيدينا. شغل عدة وظائف: عين كمساعد للقاضي "محمد بن عيسى الشاذلي" في جويلية 1844، ثم خلفه على القضاء سنة 1845م في قسنطينة، وعين مستشارا بلديا سنة 1847 ، ثم قاضيا عام 1851 في الإدارة الإقليمية لشؤون العربية في قسنطينة، ثم مساعدا في المكتب العربي ()1870–1871وبقي في سلك القضاء حتى 1882م، من مؤلفاته: شرح قواعد ومحاكم الشريعة، وكتيب نشره مع "أحمد بن سليمان" إحتج فيه عن العقوبات الجماعية،؛ الذي ترجمه أرنست مرسي إلى الفرنسية(1881)ينظر: المكي بن باديس، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، تحق: عبد المالك حداد، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص3–44.

** ينظر: الصفحات الأولى والأخيرة من مخطوط المكي بن باديس(قاضي قسنطينة) الملحق رقم11، ص ص370–372.

صاروا لا يبالون بأفعالهم الخسيسة وصاروا آمنين على أنفسهم مما كانوا يخافون حتى أن الرجل يجري عليه الحكم بالسجن المرة بعد الأخرى ومهما تم أمد سجنه وخرج منه رجع لفعله الأول...".[1]

ولم يكتف بالمقارنة فحسب بل سرد النتائج المترتبة عن الوضعية التي أصبح عليها المجتمع الجزائري نتيجة القضاء الدخيل من:

-انتشار جريمة السرقة

-انتشار القتل

-اللأمن لدى الجزائريين والمعمرين مما يجعلهم في حالة توتر وخوف دائمين.

-إمتلاء السجون مما ينجر عنه كثرة مصاريف الدولة على المحبوسين.

-كثرة المتابعات والمحاكمات مما أتعب البوليس والحكام.

وما نستنتجه من هذا أن المكي بن باديس حاول علاج ظاهرة إجتماعية متفشية* في المجتمع القبلي الجزائري، وهي قضية لصوصية سكان البوادي، مبينا الجوانب الشرعية من خلال أقوال العلماء والفقهاء والتي كتبها في تقرير 1875/07/14م؛ مطالبا الحكومة الفرنسية بإرجاع القضاء الإسلامي وتطبيقه حتى تزول هذه الجريمة قائلا:"والذي يظهر لنا أن هذا الفساد العظيم والضرر الجسيم لايزول إلا إذا جعلت الدولة قانونا شرعيا خاصا بلصوص البوادي الذين يأتون للسرقة من جهة وللقتل من أخرى..."[2]أننا عندما نعود إلى الظرفية التي كان يعيشها القاضي المسلم وإلى الصلاحيات الموكلة إليه، نجدها محدودة، بل وخاضعة لقاضي الصلح الفرنسي؛ لأن "الحكم على سراق البوادي بما ذكرنا هوالذي ينفع فبهم ويكفهم، وهو الذي كان يجري عليهم زمن ولاية الإسلام، وهوالموافق

[1] أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص15.

* رأى المكي ابن باديس أن سبب انتشار هذه الجرائم هوفساد القضاء، وانحرافه عن الشريعة الاسلامية لكن توجد أسباب أخرى كالسياسة الفرنسية في تفقير المجتمع الجزائري، مما يجعله في أمس الحاجة للغذاء ومتطلبات الحياة

[2] المكي بن باديس، المصدر السابق، ص55.

لمقتضى شريعة الإسلام، التي هي جزء من دينهم بل يكون فيه احترام وتوقير لشريعتهم بالحكم عليهم بما يوافق شريعتهم...".[1]

3-ابن علي مسعود (الاباضي):

أما بنوميزاب فقد رفضوا ما جاء في مقترح مشروع موريس فيوليت (1925-1927)، وهوما جاء على لسان القاضي" ابن علي مسعود" ردا على الرسالة التي بعثت له من قبل رئيس الجمهورية في 1929/02/09"إنكم أمرتموني أن أتأمل في مسائل مجلة الأحكام الشرعية الإسلامية، وأعطي لكم فيها نظر، أخبركم انني تمحصتها...فوجدت مسائلها متطابقة لغير مذهبنا، وعلى هذا أخبر سيادتكم بأن لا نظر فيها...واما نحن الاباضية فإن فتوانا تصدر بحسب ما في كتاب النيل* والمنهاج** والتاج...وعلى هذا مطلوب من الدولة الفرنسية احترام ديننا وعوائدنا كما وعدتنا وتبقينا على الحال التي نحن فيها لا تبديل ولا تغيير".[2]

7-حصر صلاحيات القاضي المسلم في الأحوال الشخصية:

كان لقرار 1873م الذي جاء بعد ثورة المقراني والشيخ الحداد؛ وألغى أيضا حق القضاة المسلمين النظر في قضايا الاستئناف والملكية، وكذا قرار 1888م الذي من خلاله أصبح قاضي الصلح يصدر أحكاما في قضايا المسلمين، وقرار 1892م، حيث جرّد القضاة المسلمون من كل صلاحياتهم عدا الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الميراث) وإذا زاودت تركة الميراث عن 500 فرنك أو تدخّل بيت المال في الموضوع، فإن القضية تحول على القضاة الفرنسيين.[3]

---

[1] أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص23.

* كتاب النيل وشفاء العليل: من أمهات كتب المذهب الإباضي، مؤلفه الشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني(ت1223هـ)، شرحه الشيخ محمد بن يوسف اطفيش(رحمه الله).

** كتاب المنهاج هو من مصادر السادة الاباضية.

[2] C.A.O.M.17^{H}52-57.Mahkama du cadi de la calle à MR le juge de paix de la calle le03/03/1929

نقلا عن حاجي فريد، المرجع السابق، ص221.

[3]سعد الله ، خلاصة...، المرجع السابق، ص75.

قرار26 جويلية 1873 الذي نزع من المسلمين حق النظر في الملكية والإستحقاق[1]، جاء هذا القانون لتوطين القادمين من منطقتي الألزاس واللورين في الجزائر بعد الهزيمة الفرنسية؛ أي من خلال هذا القانون سيتم مصادرة أراضي المسلمين الجزائريين-المشاركين في ثورة المقراني والشيخ الحداد- وبالتالي نزعت صلاحية ومهمة القاضي المسلم في النظر في قضايا الملكية؛ حتى يتم لهم مصادرة وشراء-بمبالغ زهيدة- العديد من الأراضي؛ لتوطين أكبر عدد ممكن من "المهزومين"؛ وجعلهم في مناطق سهلة العيش لجني الثمار؛ في وقت زمني قصير؛ لذلك لم يوطّنوفي المناطق الجبلية والصحراوية.[2]

أراد المعمر إلغاء وحدة القضاء في الجزائر بجعل القبائل وبني مزاب تحكمهم محاكم خاصة فالأولى أصبحت تحكم بالعرف أما الثانية بالمحكم الإباضي وهوما جاء في قانون 28 أوت 1874 الامر الذي يتعلق بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل[3] لكن في مرسوم 29 أوت 1874 يتبين أن القاضي المسلم لم يعزل نهائيا بل بقي يمارس نشاطه الخاضع لقانون الإدارة الفرنسية حيث حصر في تحرير العقود والاحوال الشخصية والتركات بينما تداول العقارات تبقى حكرا على القانون الفرنسي مما يبين مدى حرص السلطة الفرنسية على العقار وضمان تسيره وفق مصلحتها.[4]

فمن خلال هذه القرارات، التي أضعفت سلطة القاضي المسلم بحيث أصبحت أحكامه لا تتجاوز الأحوال الشخصية المحدودة، بينما أعطت القاضي الفرنسي حق الحكم في الجنايات والمعاملات الأخرى وبالتالي تعاون القانون مع القوة المادية ليفرض إرهابا ماديا وفكريا على المجتمع الجزائري[5] وأصبح القاضي المسلم منفذا لأحكام القضاة الفرنسيين، فلا يحق له الفصل في قضايا الجنح والجنايات ولا الملكية، وتم حصر وتحديد

[1] صالح عوض، المرجع السابق، ص207.

[2] الطاهر ملاحسو، التوثيق في ظل الإحتلال الفرنسي (1830 -1962)، ملتقى حول القضاء إبان الثورة التحررية، جامعة الامير عبد القادر يوم 16 -17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص ص 16-17.

[3] صالح عوض، نفسه.

[4] الطاهر ملاحسو، نفسه.

[5] عبد الله الركيبي، الشعر الديني الجزائري الحديث، ط1، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص25.

أحكامه في المسائل الشخصية، والتي قد يشاركه فيها قاضي الصلح، إذا لجأ إليه المتخاصمون، وأصبح القضاء الإسلامي بعد الاستيلاء على مشمولاته مسخرا لخدمة المصالح الفرنسية.

لكن هل هذا النفور، أدّى إلى وجود محاكم–ولو خفية– تخص المسلميين؟! إعترف الحاكم العام ليتوlutaud * في تقرير قدمه بتاريخ 1912/02/28؛ إنحيازه على بقاء الأمور على حالها بأن :"الاهالي يريدون أن يقاضيهم رجال من بين جلدتهم ودينهم ولغتهم ويتمتعون بالعادات الذهنية نفسها"[1] فعلا حولت هذه الخلافات إلى رجال الصلح وتحكيم محليين فهي بمثابة القضاء الموازي الذي يخفى على السلطات الفرنسية، فهل انتشرت هذه المحاكم الخفية –الخاصة بمن فروا بدينهم –في كامل التراب الوطني ؟!

فعلا لقد تنامت هذه المحاكم في ظل العدالة الفرنسية التى لم تعرف التكيف مع حاجات المسلمين، والتى كانت ترفض مطالب المسلمين؛ عدالة إسلامية يصدر احكامها قضاة حقيقيون.[2]

عادة ما كان يحكم مابين الفلاحين والخماسيين أعضاء محكمة التحكيم العمالي المكونة من أفراد محليين لديهم علم بالمسائل العرفية والدينية، ويذهب الأهالي كذلك إلى الصلحاء من قومهم؛ لعلمهم ونزاهتهم، الذين غالبا ما يمثلهم المرابط الذي يتدخل حتى في المحاكم القانونية، "لقد كان عدد من المرابطين يحكمون استئنافا؛ فيؤكدون أو حتى يرفعون الأحكام الصادرة عن قضاة الصلح، كما كان بعض المعمرين والضباط يلجاون إليهم ".[3]

* شارل ليتو (Charles Lutaud)(1855-1921) حاكم عام للجزائر في الفترة الممتدة من (1911/05/22-1918/01/29).

[1] ش. ر. أجرون :المرجع السابق، ص 315.

[2] نفسه، ص 320.

[3] نفسه.

انتهجت الإدارة الفرنسية، التدرج في إحكام سيطرتها على القضاء الإسلامي، ممهدة بالابقاء على القاضي المسلم؛ كمظهر من مظاهر "احترام الإسلام"؛ لكسب المسلمين واستمالة زعمائهم في مرحلة التهدئة، ثم وضع أسس العدالة الفرنسية لمزاحمة والتضييق على العدالة الإسلامية والقاضي المسلم؛ من استئناف لأحكامها وتعيين من همّه منصبه وليس دين شعبه، وفي مرحلة الحكم المدني زاد من ادماج القضاء الإسلامي؛ بادخال عناصر جديدة تقرر أحكامه من محلفين يهود ومسيحيين؛ بل أصبح المسيحي يحكم باسم الشريعة الإسلامية "قضاة الصلح"، بل وتفريق القضاء الإسلامي القبائلي والاباضي، وأخيرا أصبح القاضي المسلم –المرتكب الموبقات– منفذا لأحكام القاضي الفرنسي، حرت أحكامه في الأحوال الشخصية والميراث فقط.

المطلب الثالث: تشجيع حملات التنصير

إذا كان التضييق قد حلّ بالكنيسة والاكليروس الديني داخل فرنسا إبان ثورتي 1789م وجويلية 1830م، فإن نشاطاتها خارج فرنسا كانت محل تشجيع من قبل الساسة الفرنسيين بعد احتلال الجزائر1830؛ فتوافدت العديد من الجمعيات بمختلف أطيافها ومسمياتها ومذاهبها، لكن هدفها واحد؛ ألا وهورد المسلمين الجزائريين عن دينهم؛ وجعلهم مسيحيينن، بمختلف الوسائل وشتى الأساليب، وقبل أن نتحدث عن أهم الحملات المشجعة من قبل هرم الدولة الفرنسية لا بد أن ندقق في مفهومي التنصير والتبشير.

أولا–مفهومي التنصير والتبشير:

1/التنصير

أ/لغة: من فعل نَصَّر، يُنَصِّر، تنصيرا، ونَصَّره؛ أي جعله نصرانيا، والتنصير؛ هو الدخول في النصرانية[1]، وأصلها من لفظة الناصرة[*] المكان الذي بُعث فيه المسيح (عيسى عليه السلام)؛ أي تنسب إلى المكان الذي انطلقت منه دعوة المسيح[2]، وهو ما جاء في

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت، 4(مادة نصر)، ص648.

[*] سبق شرح هذا المكان في ص20، من هذا البحث.

[2] انجيل لوقا الاصحاح 4، الفقرة 16.

قوله تَعَالَىٰ: الآية[1]﴿ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ﴾المائدة:82.

ب/اصطلاحا: التنصير حركة دينية سياسية استعمارية ظهرت بعد فشل الحملات الصليبية(1095-1276م) تهدف إلى نشر النصرانية في أوساط الأمم المختلفة عامة وخاصة المسلمين، لإحكام السيطرة عليهم.[2]

2/التبشير:

أ/لغة: من فعل بشَّر، يُبشِّر، تبشيرا؛ أي أخبره بما يفرحه، وورد البشر في القرآن الكريم للتهكم بالكافرين ليزيدهم عذابا إلى عذابهم في قوله تَعَالَىٰ:﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢٤﴾ الانشقاق:24. والبشارة يقصد بها الإنجيل الذي أنزله الله على المسيح عليه السلام، وهوالخبر السّار المفرح.[3]

ب/اصطلاحا: التبشير هودعوة المبشرين إلى الديانة المسيحية؛ بين الأمم والشعوب والتبشير بها.[4]

بعد تعرّفنا على مفهومي التنصير والتبشير يتضح لنا استخدام مفهوم الحركة التبشيرية*؛ والتي مهمتها تكمن في إبعاد الأمم عن دينهم كمرحلة أولى ثم غرس المسيحية فيهم؛ وهوما جاء في تصريح كبير المبشرين –زويمر– إذ يقول:"إن مهمّة التبشير التي ندبَتْكم الدول المسيحية للقيام بها في البلاد(الإسلامية) ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية؛ وانما مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام؛ ليصبح مخلوقا لا صلة له بالله وبالتالي لا صلة له بالأخلاق...، وبالتالي تكونون أنتم بعملكم هذا طلائع الفتح

[1] الآية كاملة قَالَ تَعَالَىٰ:﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ٨٢﴾ المائدة:82.

[2] عبد العزيز العسكر، التنصير في الخليج العربي، ط3، الدار العربية للموسوعات، 2007، ص ص18-19.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة(بشر)، مج1/ج4، ص287.

[4] محمد الشتري، التنصير في البلاد الإسلامية، دار الحبيب، الرياض، 1418هـ، ص15.

* وهو ما ذهب إليه الكثير من المؤلفين المغاربة على غرار خديجة بقطاش، وبلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى.

الاستعماري في الممالك الإسلامية، وهذا ما قمتم به خير قيام"[1]، ونتبين من خلال هذا الخطاب أن أول خطوة في التبشير هي إخراج المسلمين من دينهم الإسلامي؛ أي تفريغه من محتواه بتشويهه فيصبح فلكلور وموروث شعبي فيفقدوا الصلة بالله؛ أي يراقب الناس أكثر من مراقبة الخالق وتذهب أخلاقهم وبالتالي يسهلون للمستعمر بسط نفوذه واستقراره في البلدان الإسلامية، فالتبشير مرتبط بالاستعمار ارتباطا عضويا فهومجند لخدمته وهوعونه وطلائع، وأكد لورانس براون:الذي يعد من أقطاب التبشير :"إن الإسلام هوالجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوربي"[2] ولأنه مفهوم لا ينطبق على عمل رجال الدين في الجزائر؛ الذين لم يصلوا إلى تنصير للمجتمع الجزائري؛ إلا بصورة ضعيفة، لكن كان لهم تأثير في دينه الإسلامي، وما يهمنا في هذا الجانب هوهل شجعت السلطة الفرنسية"اللائكية" هذا النشاط في الجزائر؟ وما موقفها منه؟

ثانيا: سياسة التنصير

1-أهم الأسباب المستغلّة في تنصير الجزائريين:

سنركز على أهم الأسباب التي استغلها رجال الدين المسيحي والتي جعلت جعلت المسلم الجزائري يتحوّل عن دينه الفطري.*

- الفقر وحاجة بعض الجزائريين الماسّة إلى الغذاء(المجاعة)، في ظل سياسة فرنسا القائمة على تفقير المسلم الجزائري وحرمانه من أرضه.
- الجهل؛ لأن سلطات الاحتلال منعت أبناء الأهالي من تعليم عربي أصيل ورمت بهم إلى أحضان المبشرين.
- الضعف أو القصور؛ لأن أغلب الذين تنصروا كانوا أطفالا صغارا يتامى جيء بهم بطرق مختلفة وتم تنصيرهم وتنشئتهم تنشئة مسيحية.[1]

---

[1] أنور الجندي، تصحيح المفاهيم في ضوء الكتاب والسنة، ص23.

[2] عبد الرحمان حسن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة، ص67.

* لقول الرسول (ﷺ): "يولد المرء على الفطرة(الإسلام) فأبواه يهودانه أوينصرانه أويمجسانه" أخرجه البخاري (1385) في الجنائز، ومسلم (2658) في القدر.

لذلك سيعمل الاحتلال على إستغلال هذه الظروف الصعبة الطبيعية والمفتعلة*؛ لتنصير أبناء الجزائر، الذي لم يدخر جهدا في إضعاف المتلقي للساسة التتصيرية ودعم المبشر بكل ما أوتي من قوة مادية ومعنوية؛ فاجتمعت ضد المسلمين الجزائريين قوتين– الاحتلال والمبشرين– لإخراجه من دينه؛ وإحلال النصرانية في أبنائه.

2–استراتيجية التنصير:

كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يهدف إلى غايتين أساسيتين :غزوالأرض ثم الغزوالفكري وقام بتنفيذ الغرض الأول العسكريون بينما أسند الغرض الثاني لرجال الدين، ولم تقتصر عملية التبشير على رجال الدين وحدهم وإنما كان بمساعدة عدد من السياسيين والعسكريين من المتحمسين لها؛ فاستحضار مثل هذه النظريات لعسكريين وسياسيين مختلفين إلا أنهم متفقون على غرض واحد وهومحاربة الإسلام الذي له أكثر من معنى، فبعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الوطنية

اشتدت الحركات التبشيرية الإرسالية فوجدت الباب مفتوحا على مصراعيه، والتشجيع الكامل من العسكريين الفرنسيين الحاقدين على الإسلام والعروبة ومن أمثال ذلك ديقون وغيره فاحتضنت فرنسا سياسة تبشيرية واسعة النطاق لتنصير الجزائريين، رغم أنها دولة لائكية (علمانية) كما ينص دستورها.

وتعاونت تعاونا كبيرا في هذا المجال مع الهيئات التبشيرية المسيحية من مختلف أنحاء العالم للقضاء على الإسلام الذي منع اختراقها للمجتمع الجزائري فبعد سقوط نابليون في 1870م الذي تعاطف هوالآخر مع المبشرين، تولى المدنيون السلطة بالجزائر وراحوا يتبنون سياسة تنصيرية وتبشيرية منظمة ورسمية ضد سكان الجزائر.[2]

---

[1] محمد السعيد الزاهري، ألف وسبعمائة مسلم يرتدون عن دينهم الحنيف...، **الشريعة**، المصدر نفسه، ص 6.

* الطبيعية كالمجاعات الناجمة عن الجفاف أوالكوارث الطبيعية؛ مثل مجاعة(1867م) أما المفتعلة؛ فهي بفعل المحتل من الاستيلاء على الأراضي–بشتى الأساليب والوسائل– وتفقيرهم.

[2]عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص66- 69.

تتمثل هذه السياسة في أشكال مختلفة، منها الوسائل السلمية كتحبيب السيد المسيح وتقربه إلى النفوس بالتعليم واقامة المستشفيات، وفتح الملاجئ وتوفير الخدمات الإنسانية ومنها الوسائل غير السلمية وتتم عن طريق القوة مثل خطف الأطفال وتمسيح الوسط قبل تمسيح الروح.[1]

وفي عهدهم انتشر التبشير انتشارا واسعا بتأسيسهم للمدارس الدينية وخاصة في عهد الحاكم دوقيدون، وكان هذا الأخير يحقد على الإسلام؛ ويُعد وراء كل الإنتفاضات والثورات المنظمة وغير المنظمة التي عرفتها الجزائر خاصة في القرن ال 19 ولهذا السبب أكثر من هجوماته على الإسلام والجيش العربي بشكل عام، وعزز سيل المبشرين ونشطت وفودهم تحت رعايته أو في الحقيقة أنه كلما جاء حاكم جديد ازداد في تلقين الجزائريين أنواعا من الاستغلال والإهانة والمسح العقائدي ولم تكن سياسة الحاكم العام شانزي تختلف عن سياسة ديقون في تنصير الجزائريين وتحويلهم عن دينهم ففرض هوالآخر رقابة شديدة على رجال الدين الإسلامي لإعطائها الطابع الفرنسي المحض، ولم يكن يسمع لأي كان أن يفتح مدرسة قرآنية دون موافقة الوالي أو رئيس البلدية وعلاوة على دعم الحاكم لحركة التبشير والتنصير في الجزائر

فإن الجمعيات الدينية قامت هي الأخرى من جهتها (بواجبها الديني) فعندما رفض الكولون والنواب تقديم القروض إلى المدارس الدينية التي أقامها الكاردينال لافيجري(Lavigerie)* والمبشرون، طالب هذا الأخير المساعدات من الكاثوليك الفرنسيين والأجانب فاستجاب لذلك أحدهم ميلو"l'abbe' milot" مصرحا أمام جمعية الكاثوليك الفرنسيين أن سياسة التنصير هي وحدها الكافية لإدماج الجزائريين، والواقع أنه منذ بداية

---

[1]خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص27 .

*شارل لا فيجري "الكاردينال" (Lavigerie) (1825–1883): من أشد المتعصبين للمسيحية، اعتبر لإسلام والقرآن بصفة خاصة من أشد أعداء المسيحية، كان أسقفا لكنيسة قرطاجنة، وهوالذي دعا إلى عقد المؤتمر الإيفخاريستي بتونس سنة 1930، للمزيد ينظر: غوستاف لوبون، روح السياسة، تر، محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، مصر، (د.ت)، ص 169.عبد الله بوقرن، المرجع السابق، ص 58. وبقطاش، المرجع السابق، ص ص 105–112. والعزوي، المرجع السابق، ص ص 86–88.

سنة 1873م بدأت المدارس الدينية الحرة تنتشر في الجزائر لتضاف إلى المدارس الحكومية وخاصة بعض المناطق التي كان من الصعب تأسيس المدارس الرسمية بها كمنطقة الصحراء، وإذا كانت الجهود الأولى للمبشرين تركزت في منطقة القبائل منذ السبعينات، فإن المحاولات التبشيرية والتنصيرية التي تلتها بدأت في التوسع لتشمل مناطق أخرى كمنطقة الأوراس مابين 1893و1900 ووصلت حركة التنصير- أواخر القرن 19- إلى مناطق الصحراء مثل مدينة ورقلة والأغواط، إلا أن مجهودات المبشّرين في هذه المنطقة كانت فاشلة خاصة في مدينة غرداية نظرا لتمسك السكان الشديد بدينهم الإسلامي(ثورة أولا سيدي الشيخ)، ولم يلتحق بالمدارس المسيحية إلا الأطفال اليهود في هذه المدن.[1]

3-أهم البعثات التبشيرية* المرسلة إلى الجزائر

سنركز على أهم الجمعيات التبشيرية والمجهودات الفردية التي وجدت دعما ماديا ومعنويا من طرف الساسة الفرنسيين من ضباط ومقتصدين وأساقفة وملوك على هرم السلطة؛ مما يبين التعاون بين السياسي والاكليروس الفرنس وكذا البابوي ونيتهم المبيتة في إحلال المسيحية ورعاية نشاطها في الجزائر.

[1]عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص70، 71.

*هناك العديد من الفرق والجمعيات الدينية التي انتشرت بالجزائر مثل:اخوان القديس جوزيف دوماسن تولوا إدرة المدارس البلدية التى بها 270 تلميذ في كل من عنابة، سكيكدة، وهران 1843 -1844:

-**الراهبات الثالوثيات** -استقروا بوهران سنة 1840 م -فتحوا مدرسة وملجأ - أقاموا مدرسة داخلية ودارا للأيتام و160 تلميذا -إنشاء مؤسسات وملاجئ ودور للأيتام في كل من قسنطينة وسكيكدة وعنابة بها 220 تلميذ -قدموا خدمات للمرضى وأنشأن ورشة صناعية خيرية

-**سيدات القلب المقدس** :-فتح مدرسة للفقراء وأخرى لمصطفى وأن نظام داخلي بها 90 طفلا في سنة 1842 م

بنات الإحسان (للقديس فانسان دي بول) سنة 1842.- توزعن الخدمات بالمستشفى المدني - تأسيس دار للرحمة.- ورشات صناعية خيرية - دار لليتامى لمصطفى الأعلى تضم 570طفل

-**راهبات باشور** :في مجال الطب استقررن سنة 1842 - أسسن مأوى يضم 30 التائبات

-**راهبات الأتراك** -أقامت دير مريم العذراء بسطأوالي - إقامة مؤسسة زراعية نامية

أ/فرقة العزّاريين: أختيرت هذه الفرقة في نوفمبر 1833 لتعزز نشاطها في الجزائر، لتجربة[1] أعضائها، واحتكاكهم بالمجتمع الإسلامي ومعرفة لغة التواصل معه، وكان من المفترض أن تترأس الشؤون الدينية بالجزائر، غير أن الظرفية السيئة واللاستقرار في الوزارة الحربية، وكذا سوء التفاهم الذي وقع بين الملك لويس فيليب والبابا غريغوار ال16، حول من يكون النائب البابوي للفرقة، جعل المشروع لا يتحقق واقعا، لكن ما نستطيع استنتاجه هووجود مشروع تبشيري بدايات الاحتلال يتمثل في الدعم السياسي –رغم الخلاف الدائر بين السلطة والكنيسة(ثورة جويلية 1830)–بصدور إقتراح من وزير الشؤون الدينية(غاريبالدي)والذي وافق عليه وزير الخارجية (دوبروغلي) بمباركة البابا في روما(غريغوار ال16)؛ مما يؤكد النية في تنصير الشعب الجزائري المسلم من جهة، وسعي السلطة إلى تهدئة الجبهة الداخلية بمعية الكنيسة من جهة أخرى، فهل سيتجسد هذا المشروع التبشيري واقعا؟

ب/فرقة اليسوعيين:

رغم أن فرقة اليسوعيين كانت منبوذة داخل فرنسا؛ لتدخلها في السلطة، إلا أن فرنسا أنفقت عليها آلاف الفرنكات للتبشير بالمسيحية في أوساط المسلمين الجزائريين، وتمركزوا سنة 1840م*، في كل من قسنطينة والجزائر ومعسكر، وعملت على إعادة بعث المسيحية في الجزائر؛ بإحياء ما يتعلق بالقديس أوغسطين وسبيريان، وكان لها دور في مواجهة التأثر الإسلامي لبعض العسكريين[2].

قُدم لهذه الفرقة الدعم المادي والمعنوي من شخصيات دينية وسياسية (الاساقفة، المقتصد المالي، بوجو، رئيس المحكمة)؛ وخصصت لها إعانات مالية من ميزانية

[1] فقد كان تواجدهم فيي شمال إفريقيا منذ مائتي سنة.ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص42.

* بعد المراسلات التي تمت بين روما ومدينة ليون في 1839/04/15 بخصوص إرسال فرقة اليسوعيين؛ بدء بارسال الأب بلانتشي إلى قسنطينة في 1839/08/08م، لكنه لم يستقر؛ فأرجع من طرف الإدارة العسكرية؛ فعاد إلى ليون، ولم تستقر هذه الفرقة الا سنة 1840. ينظر: نفسه.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص48.

الشؤون الدينية؛ وهوما أشار إليها ريغو(رئيس الفرقة)، والمقدرة ب2000 فرنك لكل مبشر يسوعي، ركز أعضاء هذه الفرقة على التنصير الجماعي؛ بإقامة ملاجيء للأطفال سنة 1840(بوفاريك، بن عكنون)، وبلغ عدد المستقبلين فيهما إلى 317 طفل؛ ولم ينصر منهم سوى ثمانية فقط.[1]

4-الأعمال الخيرية والتبشير:

غيرت الكنيسة من استراتجيتها في الدعوة للمسيحية من الأسلوب الدعوي المباشر إلى تركيز جهودها على الأعمال الخيرية كإنشاء مستشفيات ومراكز طبية؛ ووضع شعار الطب في خدمة التبشير، وإنشاء المدارس تدعيما لثقافة المستعمر[2]، وإقامة مأوى الأيتام والأطفال لاستيعاب الصغار وتنشئتهم على المسيحية.

ومن المبادرات الفردية، التي تستحق تسجيلها في تاريخ الحركة التشيرية في الجزائر، كانت لأول معمر في لجزائر، وهوالقديس أوغسطين دوفيلار، الذي تمكن من شراء أراضي في مدن جزائرية، وأسس مركزا طبيا "بوفاريك"*في مارس 1835م، وبغرض طلب الدعم المادي والمعنوي توجه بنداء إلى الفرنسيين جا فيه:"...إن مثل هذه المؤسسة–المركز الطبي–يجب أن يلقى في فرنسا كل التشجيع؛ لأن عمل الخير يتغلب على الالآم، وهذا نصر على الأراضي الافريقية"[3]، فوصله الدعم المالي من الملك وزوجته(لويس فيليب وايميلي) بمبلغ قدره 1500 فرنك، كما قدمت أخنه إيميلي فياالار في 1835/08/10 مع مجموعة راهبات لتمريض ساكنة الجزائر، فساهمت روحيا وماديا في تحسين صورة المسيحيين لدى المرضى المسلمين، والنقطة التي تهمنا في هذا العمل "الخيري" التبشيري، هل وجد مساندة من الطبقة الحاكمة أم تمت مراقبته ومنعه؟

---

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص56.

[2] العلاقة بين التبشير والاستعمار تكاملية فالتبشير هوالنبتة التي أثمرت الاستعمار، والتبشير يستمد قوته من الريادة الاستعمارية، ينظر: بلقاسم الحناشي، الحركات التبشيرية في المغرب الأقصى، ص179.

* لم يكن بناء المركز الطبي اعتباطيا، بل كان استراتيجي لموقعه الوسط بين مدن الجزائر ولقربه من سهل متيجة الزراعي والسوق؛ ولكثرة مرض الملاريا في هذه المنطقة.، ينظر خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص44-45.

[3] Gatéran Bernoville. Emilie de Vialar.Paris 1953. P230.

لقد وجد هذا النشاط استحسانا؛ بسكوت السلطة العسكرية على هذا العمل التبشيري، ولقي مؤازرة وتشجيعا سواء من الأساقفة أو الجنرالات؛ فصرح غوالي(أسقف مدينة فاياك) منوها بالدور الذي يمارسه وجود أخوات القديس جوزيف لصالح الدين الكاثوليكي على المسلمين واليهود، وتعجب الجنرال كلوزيل من حجم النفقات المالية التي بذلتها لصالح التطبيب*، واعدا إياها بالمساعدة[1]، ووجدت تأييدا من الأسرة الملكية الحاكمة، وهوما صرحت به ايميلي في رسالة كتبتها لعمتها قائلة:"أن أعمالي يلحظها الجميع بعين الاعتبار، وأن لي علاقة طيبة مع القوى الحاكمة بالجزائر"[2]

زادت فرقة القديس جوزيف من نشاطها ليس في مجال الطب فحسب؛ بل تعداه إلى ميدان التعليم (فتح مدرسة للبنات) سنة 1836م، وملجأ لتعليم الأيتام، وبقدوم الأب بورغاد "Bourgade" سنة 1838؛ الذي سمحت له السلطة بذلك ممثلة في وزير الحرب والحاكم المدني بالجزائر، فاتخذته ايميلي مرشدا لها مما وسّع نشاط هذه الفرقة، ونال عطف الماريشال فالي؛ الذي منحه مسجدا يقيم فيه.[3]

رغم كل هذه النشاطات وتواطؤ السلطة بالسكوت عنها، والتشجيع والدعم المعنوي والمادي غير أن عملية التبشير كانت بطيئة؛ لأن إسلام المنطقة متأكد في نفوس السكان؛ وهوما قالته ايميلي نفسها في تقرير مرسل إلى البابا غريغوار ال16"يشرفني أن تتلقى زنجية التنصير والأخرى التعميد، ولكنهما أخطأتا حينما إرتدتا وعادتا إلى ديانتهما الأصلية"، والغريب في الأمر أن سوء العلاقة بين دبيش"Dupuch" وايميلي؛ بسبب الرغبة في ضم فرقتها إلى الفاتيكان، والذي رفضته، مما جعلها تطرد من الجزائر عام 1841م، مستقرة في تونس؛ لتواصل نشاطها التبشيري هناك.[4]

---

*أنفقت 20 ألف فرنك –من مالها الخاص– لشراء الليمون تخفيفا من آلام المرضى المصابين بداء الكوليرا. ينظر:خديجة بقطاش، نفسه، ص46.

[1] نفسه.

[2] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص46.

[3] نفسه، ص47.

[4] نفسه، ص48.

5-تأسيس أسقفية الجزائر

لم يهدأ بال المسيحيين لمصير الاحتلال، فبالرغم من الخطوات التي قطعها التوسع الاستعماري بعد مرور ثماني سنوات على احتلال الجزائر إلا أن المسيحية لم تتمركز فيها وبصفة مستقرة، وهذا ما جعل المسيحيين الطيبين يتألمون لحالة الديانة المسيحية بالجزائر ويتحسرون على هذه النزعة اللادينية التي سادت الوسط العسكري، من ذلك أحدهم كاتب وزير الحربية يشكو إليه هذا الوضع قائلا : "منذ حوالي ثماني سنوات والعلم الفرنسي يرفرف فوق سواحل إفريقيا، ولم نقم حتى الآن بأي شيء من شأنه أن يساعد على انتشار الدين ونفوذه . . . "، إن نظرة سريعة علي الوضعية المؤلمة للدين المسيحي في هذه المناطق المنكوبة الحظ تبرهن على ضرورة الاهتمام بتطبيق أسرع

والشعور نفسه كان لدى أسقف مدينة مرسيليا مازينوالذي تألم لهذا الوضع فناشد الملك لويس فيليب على وضع حد لذلك بتأسيس الأسقفية، إن مثل هذا النداءات عجلت بإنشاء الأسقفية التبشيرية فيما بعد غير أنه يمكن إضافة سبب آخر في نظر المسيحيين، ويتمثل في نظرة المسلمين للفرنسيين فالذي كان يؤلم السكان، هوالإختلاف الديني بينهم وبين الأوربيين ، ثم اللامبالاة ستدعم الأمير عبد القادر للكولونيل دوموريسون في المقابلة التي جمعت بينهما سنة 1837 م بسهل غريس ولذلك اتفق غريغوار والملك لويس فيليب على تأسيس الأسقفية وتم تدشينها يوم 8 أوت 1838م على أنقاض عاصمة موريتانيا القيصرية.[1]

عين انطوان دييش أول أسقف فرنسي تولى الأسقفية بالجزائر سنة 1838م وعمل من أجل استعادة الكنيسة الإفريقية والمسيحية كما كانت قبل الإسلام مثلما يزعم، وهوالذي أعاد بقايا أوغسطين إلى عنابة سنة 1842م في احتفالات كبيرة حضرها أساقفة فرنسا واستدان أموالا كثيرة أنفقها على مشاريعه التنصيرية وعجز عن سداد الديون فتابعه

[1]خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص48-50 .

الدائنون [1] فهرب إلى إيطاليا ـ وتولى أسقفية الجزائر بعده لوي بافي سنة 1848م واستمر حتى 1866 وهوالذي اعترف بعدم نجاح عملية تمسيح الجزائريين بالمدن . كما اعترف بفشل الجزيوبت في تمسيح القبائل . وهوالذي بنى كنيسة السيدة الإفريقية بمكان عال يشرف على البحر بالعاصمة والتي بدأ في بنائها سنة 1858م، ودفن عند وفاته سنة 1866 في كنيسة السيدة الإفريقية، وروي أنه مات حزينا لأنه لم يحقق طموحه في تنصير الجزائريين.[2]

وإذا كان تأسيس الأسقفية أمرا أرتاح له المارشيال فالي، فإنه من جهة أخرى أثار تخوف السكان، ذلك لأن هذا العسكري عزم بعد تكوين الأسقفية مباشرة على تحويل المسجد الحنيفي الجديد حاليا إلي كنيسة تدعيما للأسقفية الجديدة واستمرار لما حدث للمؤسسات الدينية في بداية الاحتلال، وقد اعتبر السكان المسلمون أخذ هذا المسجد أمرا خطيرا؛ يخلف لهم الحزن، وإن كان تحويل المساجد إلى ثكنات، ومستوصفات أمرا فرضته ظروف الحرب، فما الحجة التي تتخذ اليوم في تحويل المسجد الحنيفي إلى كنيسة ؟ هذا ما تساءل به وزير الحربية عندما علم بذلك وقال :"إن الاستفزازات المتعددة التي تحث على هجرة المسلمين تستند على وجه التحديد إلى استحالة حماية القوة المسيحية لدين يماثل دينها طالما كان عدوا لها، وأمام تخوف وزير الحربية تراجع المارشيال فالي عن أخذ المسجد الحنيفي".[3]

6-أهم الشخصيات التبشيرية الكاردينال شارل لافيجري-أنموذجا- :

أمام الوضع المتدهور وأمام عجز الحكومة عن إيقاف الجماعة بإغاثة الجياع التي تعرضت إليها الجزائر في السنوات الممتدة من1866ـ 1868[4]؛ نتيجة مصادرة أراضي الفلاحين وسياسة الأرض المحروقة والجفاف واجتياح الجراد الذي أدى إلى هلاك

[1] عثمان سعدي، المرجع السابق، ص36 .

[2] نفسه، ص637.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 50.

[4] نفسه، ص105.

300.000 جزائري حسب السلطات الرسمية الفرنسية بينما كان العدد الحقيقي يفوق ذلك بكثير وهو500.000؛ أي الخمس تقريبا من عدد سكان في ذلك الوقت، وانعكس هذا الوضع سلبا على عدد السكان الإجمالي الذي انخفض مابين احصاء (1866م و1872م) من 2.652000 إلى 2.125000 نسمة.[1]

وفي ظل هذه الظرفية الكارثية ظهر دور الكاردينال لافيجري مستغلا هذه الفرصة في منطقة القبائل ليفتح باب التبشير على مصراعيه؛ فأستغل وضع الكثير من المرضى والجياع الذين أنقذهم من الهلاك باسم الصليب، فجمع حوله ما يقارب من 1800 طفلا مشردا ومريضا تتراوح أعمارهم مابين 8 إلى10 سنوات ووزعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشأها في بوزريعة، بولوغين(سان أوجين سابقا)وبن عكنون والأبيار والقبة[2] قصد تربيتهم تربية نصرانية[3]، وإدماجهم في الشخصية الفرنسية عن طريق التنصير والفرنسة، بحيث عمل على جمع مجموعة من اليتامى بعد موت عائلاتهم وراح يمسحهم ويسكنهم في المستوطنات التي سمّاها بالمستوطنات العربية، وعندما طالب أقارب هؤلاء الأطفال بعد مرور الجائحة رفض وقال :"إنهم أبنائي أنقذتهم من الهلاك والإسلام" ولما كانت هذه العملية التنصيرية تحتاج إلى أموال وتأييد سافر لافيجري إلى باريس ليطلب الصدقات لهؤلاء الأطفال ويلفت نظر أصدقائه، بجامعة السربون، وفي وزارة الشؤون الدينية إلى نكبة الجزائر، واستمرت مساعي لافيجري الخيرية يدفعه في ذلك حماسه الديني في 20 فيفري من نفس السنة بعث رسالة إلى كل رجال الدين بفرنسا يطلب منهم قراءة ماجاء في النداء، وقد تم ذلك بحصوله على تبرعات مالية مبلغها 8000 فرنك لصالح الملاجئ وتلقى من الإمبراطور نابليون وزوجته إعانة شخصية مبلغها ثلاث عشر ألف فرنك [4]

---

[1]عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (من ماقبل التاريخ إلى 1962م)، ط1، ج2، ص ص364، 365 .

[2]عثمان سعدي، المرجع السابق، ص637 .

[3]شأوش حباسي، مرجع سابق، ص32 .

[4]خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص108، 109 .

لقد وجد نداء لافيجري في الجزائر، صدى من بعض العسكريين؛ الذين ناصروا التبشير، فقد بعث له الجنرال ومبفن "wimpfen" بثلاثين خيمة وجنودا لتنصيبها بالملاجئ وشكره على الأعمال التي يقوم بها لصالح الأيتام والمعمرين، ورأى بأن هذا العمل الخيري يجب أن يجد تأييدا ليس من الشعب الفرنسي فحسب، وإنما من الدولة أيضا، وأمام هذا جند لافيجري فرقا دينية من الرهبان والراهبات لمعالجة الأطفال المصابين بوباء الكوليرا والتيفوس والجدري وقد بلغ من أجل هذه المهمة أن هلك الكثير من رجال الدين بسبب انتشار العدوى وبالرغم من الجهود التي بذلوها لإنقاذ حياة الأطفال من الموت فإن الكثير منهم هلك وعددهم حوالي 600 طفلا واغتنم لافيجري هذه الحالة فعمّد الكثير منهم ساعة الاحتضار وقد أثار هذا العمل خوفا كثير من أسر الأطفال فطالبت باسترجاع ابنائها إليها ولم يبق في الملاجئ سوى 378 طفلا و342 بنتا؛ وأراد لافيجري الاحتفاظ بهم بدعوى أنه المنقذ لحياتهم من الهلاك ليجعل منهم رجال مسيحيين، واستحال عليه تنصير الكبار آنذاك، وأخذ العبرة من سابقيه دييش وبافي لذلك ركز جهوده على أيتامه الصغار لتنصيرهم؛ عن طريق التعليم وفتح مراكز لصناعة اليدوية لهم ولعله استوحى هذه الفكرة من الأطفال المهمشين في فرنسا الذين تأسست لهم ملاجئ في القرن ال19.[1]

وفي يوم 16 أفريل 1868م أعلن في الرسالة؛ عزمه على استبدال القرآن بالإنجيل لإعادة الحياة للشعب العربي وأعلن عن تبنيه للأطفال الأيتام وإدماجهم في المجتمع الفرنسي وقرر إبقاء الشبان ببن عكنون لتكوينهم في ميدان الفلاحة، وتسليم البنات للراهبات لتكوينهم في الأعمال المنزلية والحقل وكانت نيته في هذا القرار ايجاد بعض من العرب الذين يعملون لأجل الاستعمار الفرنسي.[2]

من اهم أعماله:

- قدومه للجزائر بغرض التنصير سنة 1866.

[1]خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص109- 111 .

[2]شأوش حباسي، مرجع سابق، ص 32، 33 .

- إقامة مدارس تبشير وتنصير، ومنها مدارس الراهبات ضمت حفيدات كبار الشخصيات المتصدرة للقيادات السياسية من الجزائريين.

- حارب اللغة العربية.

- دعا إلى إعادة المغرب العربي إلى أصله الروماني المسيحي.

- أسس سنة 1869 فرق الآباء البيض بالتطوع في القبة بالجزائر، والتي أخذت على عاتقها مهمة التنصير في كامل المغرب العربي وصحراء إفريقيا انطلاقا من الجزائر.

- وفي نفس السنة أنشأ فرق "الأخوات البيض"، التي حمّلها مهمة التبشير في الوسط النسائي.

- طلب في 1869/5/10 المساعدة من الإكليروس الفرنسي أن ينضموا إلى هذه الفرق لتصدير الإسلام في أفريقيا. وقد كانت نكبة 1867-1868 فرصة مناسبة اغتنمها الكاردينال ليفتح باب التبشير على مصراعيه بحيث استغل وضع الكثير من المرضى والجياع، فأنقذهم من الهلاك باسم الصليب وفرنسا، وهكذا جمع حوله أكثر من 1800 طفل بين متشرد ومريض ووزعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشأها في بوزريعة، بن عكنون، والأبيار، والقبة، وبوفاريك، ومدينة الجزائر... قصد علاجهم وتنصيرهم.[1]

والجدير بالذكر في هذا الصدد، هوأن جهود لا فيجري وغيره من المبشرين في الجزائر لم تلق النجاح المأمول منها، فبحسب روايات المؤرخين الفرنسيين أنفسهم فإن الكثير من الأطفال الجزائريين الذين طمع لا فيجري في تنصيرهم قد رجعوا إلى دين آبائهم بعد أن كبروا وعرفوا أن أصولهم عربية مسلمة.وقد أسس لافيجري جمعيات ومؤسسات، أهمها مؤسسة القديس أوغسطين؛ بهدف بعث الدين المسيحي الجزائري الذي كان قائما قبل الإسلام، ومن الجمعيات الهامة كذلك جمعية الإخوة المسلمين في الصحراء

[1] غوستاف لوبون، مرجع سابق، ص 169.عبد الله بوقرن، المرجع السابق، ص 58. وبقطاش، المرجع السابق، ص ص 105-112. والعروي، المرجع السابق، ص ص 86-88.

التي كانت فروعها في زواوة وورقلة والمنيعة وميزاب وهاجم المكاتب العربية بالجيش متهما اياها بعرقلة التنسيق، وعمل القس شارل دي فوكوبالصحراء دورا كبيرا من أجل تثبيت الإستعمار الفرنسي.[1]

وقد ركز المبشرون ومن بعدهم منظروا والمدرسة الفرنسية، نشاطهم التنصيري على منطقة القبائل دون غيرها، لعدة اعتبارات وتفسيرات، تبناها الأوروبيون؛ منها أن المنطقة وسكانها أكثر قابلية للاندماج؛ لأن إسلامهم سطحي وأعداء فطريون للعرب؛ ولأن الكتابات الأوروبية الإستعمارية أنشأت أسطورة قبائلية حقيقية؛ أن شعب هذه المنطقة منحدر من الرومان وحتى الوندال ولهذا فإن بعض الأوربيين لم يقطعوا الأمل في (أن يعيدوا إليهم إيمانهم المسيحي) وهذا مايفسر محاولات المبشرين وعلى رأسهم لافبجري الذي تم تحت إشرافه الشخصي تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في منطقة القبائل وحدها وعندما قام لافيجري ببناء قريتين في منطقة العطاف قرب الجزائر العاصمة لتربية وتنشئة أطفالها على الدين المسيحي طالبه الحاكم العام ديقون في 22 ماي 1874م، بتوسيع المشروع ليشمل المنطقة القبائل، ومنذ سنة 1873م تأسس أول مركز للمبشرين عند قبائل آيت عيسي في تاقمونت ثم توالت إقامة مثل هذه المراكز عبر كامل المنطقة، ومن أهم المناطق التي تأسست فيها المدارس الدينية ذراع الميزان بها 65 تلميذة وفورناسيونال للذكور بها 105 تلميذا.[2]

أ–تأسيس جمعية الآباء البيض:

تأسّست هذه الفرقة الدينية في الجزائر، بعد نكبة المجاعة وكان ذلك على يد الكاردينال لافيجري[3]سنة 1869م وأطلق عليها هذا الاسم إلى اللباس الأبيض الذي يلبسه مبشروها ومبشراتها لمشابهته للّباس العربي الجزائري، وكان أول من تطوع في هذه الفرقة الجديدة ثلاثة رجال دين من المدرسة الإكليركية بالقبة.

[1]عثمان سعدي، المرجع السابق، ص638 .

[2]عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص ص72، 73 .

[3]عمار عمورة، مرجع سابق ص365 .

وقد نصحهم بذلك الأب **جيرارد اليسوعي**، وتطلّب تدعيم هذه الفرقة الجيدة جهودا ورجالا ولذلك وجه لافيجري يوم 10 ماي 1869م نداء إلى كل المدارس الإكليركية يحث من فيها على الانضمام إلى فرقة الآباء البيض، والوقوف أمام تقدم الإسلام المخيف منذ بداية القرن التاسع، وأدرك لافيجري أن اللباس الديني المسيحي سيخلق هوة بين المبشرين والمسلمين الجزائريين؛ لذلك أشار على أعضاء الفرقة أن يتقربوا إلى الأهالي باتخاذ عادتهم وطرق معيشتهم ولباسهم ولغتهم واختار لهم اللون الأبيض الذي يتكون من طويلة مصنوعة من الصوف أو القطن ويوضع فوقها برنوس أبيض اللون، ومن شاشية حمراء توضع فوق الرأس؛ انسجاما مع الزي التقليدي الجزائري، وتحاط الرقبة بسبحية وردية اللون[1]، يتدلى من طرفها صليب أبيض أو أسود، وكثير ما كان يترك الأب لحيته طويلة وهذه الطريقة جعلت هذه الفرقة تحتك بالسكان احتكاكا شديدا، وقد وضع لافيجري برنامجا صارما لتكوين مبشريه لأداء مهمتهم التنصيرية ويدوم تكوين المبشر خمس سنوات، تمر بمراحل:

أولا:يقضي المبشر تدريبه في المدرسة الإبتدائية الدينية بالحراش

ثانيا: ينتقل إلى كلية اللاهوت بتونس وقرطاج وأثناءها يأخذ علم اللاهوت* واللغات العربية؛ ليكون قادرا على مخاطبة للمتلقين ومعاملتهم معاملة لينة تجعلهم يتقبلون المسيحية.

وقد وضع لافيجري قواعد منهجية عملية لهذه الفرقة والتي تعتمد على الإيمان بالعمل التبشيري والتفاني والتضحية من أجله، والتحلي بالصبر لأن العمل شاق وطويل، والعمل بحذر لأنه ضروري واستعمال الخدمات الخيرية لأنها الوسيلة لإنجاح التبشير، وأن يكون شعار الفرقة هوالمحبة والتكتل، فبهذه القواعد انطلقت فرقة الآباء البيض والأخوات

[1]خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص ص124، 125 .

*علم اللاهوت: هو علم يدرس كل ما يتعلق باللاهيات

البيض في العمل التبشيري وكان أهم تلك المراكز التي تأسست في منطقة القبائل والصحراء.[1]

ففي سنة 1901م كان عدد مدارس الآباء البيض بمنطقة القبائل، قد بلغ 21 مدرسة تضم 1039 تلميذا، وفي سنة 1914م وصل عدد المبشرين إلى قبيلة أو دهية بمنطقة القبائل وحدها إلى ستة آباء وثماني أخوات بيض.[2]

ثالثا:ردود فعل الشعب الجزائري على سياسة التنصير:

أمام تهديم وتحويل للمقدسات الإسلامية؛ وخاصة المساجد، وتشويهها، كان رد فعل الجزائريين عنيفا؛ فاندلعت إثر ذلك عدة ثورات في مختلف جهات البلاد ضد هذه الوضعية المأساوية وخاصة عندما بدأت المساجد تداس بالأقدام الأوروبية، ومن هنا فقد فشلت جهود المبشرين عندما أرادوا تغيير التاريخ بتحويلهم الجزائر من الإسلام إلى أرض للمسيحية[3]، ورغم كل جهودها الضخمة فقد فشل مشروعها التنصيري، وخاب أمل الفرنسيين في ذلك، وبرهن الجزائريون على تمسكهم بدينهم بالرغم من المغريات(المادية والمعنوية) التي قدمت لهم، وأدركوا أن مهمة الآباء البيض، لم تكن دينية صرفة؛ وإنما كانت خدمة للاستعمار ونشر للتفرنج؛ الذي يخدم الاندماج[4]، وهذا ما بينته جمعية العلماء من خطط الاحتلال التخريبية ونواياه الصليبية العنصرية في القضاء على الإسلام منذ الاحتلال[5]، لكن فاتهم ذلك المقصد أمام طبيعة عناد الجزائريين وصلابة المقاومة في أصول أخلاقهم وتثبت الإسلام في نفوسهم، فلقد تعصب الجزائريون لدينهم تعصبا شديدا وتحدوا كل القوانين المسنونة ضدهم فمارسوا الإسلام في بيوتهم سرا، وفي شوارعهم علنا، وفي جبالهم وسهولهم، وفي مساجد–حرة– أقاموها من جديد لهم، ودخلوا السجون وسيقوا

---

[1] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص ص124، 125 .

[2] نفسه.

[3]عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص73،

[4]عثمان سعدي، مرجع سابق، ص 639 .

[5]صالح فركوس، مرجع سابق ص227.

إلى المعتقلات، ودفعوا أفدح الغرامات لأجل مخالفتهم للقوانين المحاربة للدين، وراحو يطمعون في نشر الإسلام بداخل فرنسا نفسها، ونقلوا الدعوة إلى عقر ديارها، وفتحوا في قلب باريس، وفي غيرها من أمهات مدن فرنسا، زهاء ثلاثين مركزا؛ لتدريس الإسلام وممارسة تعاليمه، فكان يغشاها عشرات الألوف من أبناء فرنسا.[1]

وقد قاوم سكان الصحراء، نشاط هذه البعثات المسيحية، واغتالوا الكثير من رؤساءها الذين أرسلهم لافيجري، مثل **بولمبية، ومينوري، وبوشار** الذين قتلوا في حاسي عين ايفل، كما قتل القسيسان ريتشارد وكيرمابون في الصحراء الشرقية، وهرب الكثير من الأيتام، الذين مسّحهم لافيجري، إلى ذويهم وأهاليهم بعد أن كبروا وعرفوا حقيقة قصتهم، وقد عبر الباشاغا ابن علي الشريف سنة 1868م، عن عدم قبول سكان القبائل سياسة التنصير، فقال:"إن سكان زواوة يفضلون الموت لأطفالهم عن أن يروهم يتخلّون عن دينهم ويصيروا نصارى".[2]

ومن أهم المقاومات التي قامت من أجل الدفاع عن المقدسات الدينية مقاومة أولاد سيدي الشيخ والتي كان سببها تغير النظام العسكري إلى النظام المدني، ومقاومة بني مناصر في 14 جويلية ـ 21 أوت 1871م، شملت منطقة مليانة وشرشال وكان سببها سياسة فرنسا الاستبدادية الظالمة التي انتهجها الكولون، ضد سكان شرشال ومليانة؛ من إعتداء على ممتلكاتهم، والمساس بمقدساتهم الدينية.[3]

➢ المبحث الثالث: سياسة فرنسة واحتواء المؤسسات التقليدية الإسلامية

في هذا المبحث، سنتعرض لوضعية الإختلاف اللّغوي الحاصل بين الاحتلال الفرنسي والشعب الجزائري، وكيف استطاعت فرنسا –تجاوزه– وتجسيد استراتيجيتها، من طمس للّغة السائدة؛ بمختلف الأساليب وتجنيد كافة الوسائل العرقية والتاريخية و..، رامية لفرنسته، والتي أثرت على الشعب الجزائري المسلم؛ واحدثت شرخا في وحدته، وعلى

[1] الفضيل الورتلاني، مرجع سابق، ص ص297، 298 .

[2] عثمان سعدي، مرجع سابق، ص637– 638 .

[3] نفسه، ص 590.

مستقبل توجهاته، كما استطاعت مهادنة واحتواء الزعامات التقليدية المشرفة على المؤسسات الدينية.

المطلب الأول:التعليم الديني

أولا: هدم المؤسسة التعليمية التقليدية وتجفيف مصادر دعمها الوقفي:

يهدف التعليم الديني إلى تنشئة إنسان صالح؛ يكون عنصرا فاعلا في المجتمع، محصنا من كل التيارات الغربية المنحرفة التي تهدف إلى تحطيم شخصيته، وسلب الروح الإسلامية منه.

1-المؤسسة التعليمية في العهد العثماني:

فالحديث عن التعليم الديني في فترة الجزائر العثمانية يبعث الافتخار في النفس؛ فالأمية نادرة في الجزائر، تكاد تنعدم؛ بشهادة أحد الرحالة الألمان، الذي قارن مظاهر التعلم بين الجزائر والضفة الشمالية لحوض البحر المتوسط، قائلا:" لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أنني لم أعثر عليه، في حين أنّي وجدت ذلك في بلدان جنوب أوربا..."[1]، مما يدل على كثرة المراكز التعليمية، وحب العلم، وكثرة المساهمين في إنجاحه؛ فكل المجتمع الجزائري مشتغلا من الرئيس إلى المرؤوس؛ فالحكام والأعيان والأغنياء يتنافسون في إنشاء ووقف دور العلم "فلا يكاد يوجد باشا من الباشوات بقي مدة طويلة في الحكم...إلا وقد بنى مسجدا أو كتابا أو زاوية أو وقفا من الأوقاف على ممتلكاته".[2]

تنوعت المراكز التعليمية فمنها الكتاتيب*، التي يتعلم فيها الأطفال(4-10سنوات) القراءة والكتابة، ويحفظون فيها القرآن الكريم، والتي كانت منتشرة في كل احياء الوطن؛

[1] أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص13

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 223.

* جمع كتاب يطلق عليه سكان الحضر المسيد؛ وهو عادة ما يرتبط بالمسجد أو الزاوية.

وقدرها الفرنسيون أنفسهم بثلاثة آلاف[1]، ثم ينتقل إلى المسجد* أو الزاوية؛ ما يعرف حاليا بالتعليم الثانوي، فالمسجد مكان للعبادة، ويتلقى فيه الطلاب العلوم الشرعية(فقه، سيرة، علوم القرآن...)، والشيء نفسه يكون في الزاوية إضافة إلى دورها الاجتماعي(مأوى لعابري السبيل والفقراء، الاطعام، ...)التي عادة ما تكون خارج المدينة، ثم ينتقل الطالب إلى مرحلة التخصص؛ والتي تكون في المدارس والمعاهد العليا؛ في كل من قسنطينة، والجزائر العاصمة، ومازونة(معسكر)، تلمسان، والتي قدر عدد الجامعيين بها 180000(مائة وثمانون ألف)[2]؛ وهوعدد يدل على كثرة الطبقة المثقفة التي تمثل نسبة 5.14% من مجموع السكان، البالغ عددهم آنذاك 3500000(ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف)، يتلقون تعليمهم الفعلي فيختارون تخصصاتهم العلوم النقلية(الفقه، السيرة، الحديث...) أو العقلية(اللغة، الفلك، الرياضيات...)[3]، وأساتذتهم بكل حرية؛ وبعدما يتأكد شيخ الحلقة من تحصيل الطالب يجيزه في ذلك العلم.

فالعلماء كانوا يحظون بالتقدير والاحترام، من قبل الراعي والرعية؛ فهم محل إستشارة من قبل الحكام، الذين يودون استمالتهم(إكرامهم بالهدايا) والتقرب منهم؛ لمكانتهم ورفعتهم في المجتمع، ويخشون بأسهم؛ فبإستطاعتهم تأليب المجتمع ضدهم[4].

والممون والممول الرئيس هي الأوقاف، فبفضل الله ثم كثرة المحبسين لممتلكاتهم وأموالهم أُنشئت هذه المراكز التعليمية، وسدت أجور القائمين عليها (طلْبة، مدرّسين، علماء، نسّاخ...)، فانتشر العلم وكثر المتعلمون والمثقفون وامتلأت خزائن المخطوطات

---

[1] نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المطبعة التونسية، تونس 1934م، ص2، وكذلك أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص139.

* هناك من فرق بين المسجد والجامع، فالأخير تكون به صومعة ويجتمع فيه المصلين من أحياء المدينة لصلاة الجمعة والعيدين(تقام فيه الخطبة)، ويتميز بشساعته وكبره، عكس المسجد، الذي غالبا لا تكون به صومعة، وتصلى فيه الصلوات الخمس، ويكون موجود في كل حي، وهذا الفرق سيتخذ –فيما بعد–من قبل الفرنسيين في تصنيف المساجد إلى رسمية وغير رسمية.ينظر :أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص20.

[2] سعد زغلول، الجزائر في معركة التحرير، الجزائر، 1956م، ص28.

[3] كان يغلب عليها العلوم الدينية النقلية أكثر منها العلوم العقلية.

[4] عمار هلال، العلماء في العهد العثماني، **مجلة** الثقافة، ع79، محرم–صفر 1402هـ، ص128.

بشتى العلوم النقلية والعقلية؛ حتى ذاع صيتها خارج حدود الوطن؛ من خلال الوفود والرحالة(الحج، التجارة، الاستكشاف)، فهل سيستمر وضع التعليم الديني فترة الاحتلال؟أم أن هذا الاحتلال سيحارب أسباب المناعة في الجسم الصحيح؟.[1]

2/تهميش التعليم الديني في عهد الاحتلال الفرنسي:

للمستعمر الفرنسي مواقف عدائية ضد الإسلام ومعتنيقيه في الجزائر، وقد جاء لتصفية حسابه معها، فهذا المعتقد المكوّن للهوية والبنية الثقافية الجزائرية يشكل عائقا بالنسبة للمحتل الفرنسي يجب تجاوزه، وقد رأى الساسة والعسكريون ورجال الدين المسيحيين، أن محوهذه البنية لا يتم إلا من خلال المدرسة، وسنبيِّن ذلك في الخطوتين الآتيتين:

نفى الباحثون الجزائريون وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم قبل 1850؛ أي قبل 20 سنة من الإحتلال، على غرار الأستاذين عبد الحميد زوزو[2] وعبد القادر حلوش[3]؛ لكن توجد سياسة تدمير الموجود؛ أي أن السلطة العسكرية لم تضع خطة لنشر التعليم الفرنسي بين المسلمين الجزائريين، كما لم تتركهم يمارسون تعليمهم العربي الإسلامي[4]، ويعود ذلك لطبيعة الوضع غير المستقر بين المعتدي والمعتدى عليه من جهة، وإلى الآراء المتناقضة حول تعليم الجزائريين من عدمه من جهة اخرى؛ وهذا ما أكده لويس رين(L.Rinn) قائلا:"إننا أهملنا التعليم في الجزائر نظرا لانشغالنا بفرض الاحتلال عن طريق الحروب، بل حتى المؤسسات التعليمية التي كانت موجودة حولناها عن أهدافها؛ وذلك بمصادرتنا للأوقاف وضمها لأملاك الدولة، فكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم...".[5]

[1] رابح تركي، البشير الابراهيمي في المشرق العربي، مجلة الثقافة، ع 87، شعبان-رمضان405هـ، ص225.

[2] عبد الحميد زوزو، الثقافة والتعليمان الحر والرسمي في العهد الرسمي، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص21.

[3] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص38.

[4] نفسه.

[5] L.Rinn. Note sur l'instruction publique indigene.p11.

من غير المعقول التحدث عن التعليم، في حالة الحروب، التي عقبت الاحتلال الفرنسي، ووطئه أرض الجزائر، وردود الفعل المترتبة على ذلك(المقاومة)؛ ذلك الإحتلال العسكري الصليبي الغاشم الجائع؛ الذي أرهب العباد فقتّل الأفراد ونهب الأموال وصادر الممتلكات العامة والخاصة، وكيف لايفعل هذا؛ والأمية في صفوف جيشه"أكثر من 45%لا يعرفون القراءة والكتابة"[1] مشبع بالحقد الصليبي الدفين، فاستطاعوا بفضل هذه المصادرات التحكم المباشر في الشعائر الدينية، فاستولوا على العقارات الدينية المسؤولة عن نشر التعليم؛ وبالتالي توقف التعليم وتشرّد القائمون عليه(الطلْبة، المدرّسين، الحزابين...)، نتيجة الهدم والتحويل للمباني التعليمية، والاستشهاد والهجرة والنفي التي حدثت في صفوف القائمين عليه.

إن افتكاك التحكم في المدارس من قبل الإدارة الفرنسية جعلتها، تضيق على التعليم الديني فالمصاريف التي كانت تصرف على صيانة المباني التعليمية من الإنارة والتكفل بمستلزمات التعليم(حبر، أقلام، ...)، وتسديد أجور القائمين عليه(أئمة، معلمين، حراس...)، أصبحت مرتبطة بالوكلاء المعينين من قبل الإدارة الفرنسية*، والذين تم مراقبتهم من قبل مكتب المراقبة فأصبحوا ينفقون على هذه المباني-التي بقيت قائمة- والقائمين عليها ويقترون عليها -من مداخيل الأوقاف- تقتيرا؛ تكوين موظفين دينيين موالين لها، موجهة إياهم للتعاون معها.[2]

راقبت الإدارة الفرنسية، كل ما من شأنه مزاحمة التعليم الفرنسي، من تعليم تقليدي والمشرفين عليه؛ الذين ووصفوا بالمتعصبين، وهوما جاء في تصريح احد الضباط"إن كل الطلْبة المكلفين في القبائل بتعليم القبائل

[1] عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص28-29.

* رأينا أثناء تحدثنا عن مصادرة الأملاك الدينية والعقار الديني، نظرة الفرنسيين إلى هؤلاء(الوكلاء)؛ الذين اتهموا بالسلب وتحويل جزء من مداخيل الأوقاف لصالحهم، مما أدى إلى تغييرهم بوكلاء جدد، ثم مراقبتهم من خلال مكتب المراقبة.

[2] كميل كيسلر، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائؤ، ص ص92-93.

متعصبون"؛ فهل الذي يعلم القرآن الكريم المرتبط بأحكامه وتشريعه كل مسلم يعتبر متعصبا؟ وليس من حقه فقه دينه وعبادة ربه، فلم يسلم عصرئذ هؤلاء"الطلْبة" من المراقبة والمتابعة القضائية والتوقيف.

حوصر التعليم العربي لفرض الفرنسية على الواقع الجزائري؛ على مستوى السلطة، أو الافراد؛ وحتى المحيط، بغرض تحقيق غاية أساسية تتمثل في القضاء على الدين الإسلامي ومحاولة انتزاعه من قلوب الجزائريين، حتى يكونوا مسيحيين؛ لأن الجزائري لا يستطيع فهم دينه بدونها.

ماعدا الخطاب الوعظي في المساجد، وتحفيظ القرآن الكريم، في بعض الكتاتيب والزوايا، التي لم تنجوا من التضييق عنها هي الأخرى.

3/ضرب التراث العربي الإسلامي واحياء الارث الروماني:

أ-سياسة فرنسا تجاه التراث العربي المخطوط

نهب المحتل الفرنسي التراث الجزائري؛ منذ أن وطأت قدماه أرض الجزائر مستعينا بالضباط العسكريين ورجال الدين المسيحيين، الذين استولوا على المكتبات الخاصة والعامة في القطر الجزائري، فالكثير منها أتلف، ومنها من أرسلوا محتوياتها إلى باريس، ومنها من بيعت لتجار الكتب الأوربيين.[1]

وقام كلوزيل بتهديم محلات كانت تبيع الكتب، وبها ناسخون عاملون*؛ لإغراق البلاد في ظلمات الجهل[2]، فمن جهة أتلفت خزائن الكتب، التي تغذي عقول أبناء الجزائر، ومن جهة أخرى غياب مصدر رزق العمال في هذا المحل(البائع، الخطاطون...)ويحيلهم على البطالة.

[1] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931-1956)، ص96.

* فالنّسْخُ مهنة تتمتهن من قبل عمال، يتمايزون فيما بينهم، فمنهم الملم بما يخطُّ ومنهم الذي يكتب مالا يعرف، مما تتعرض المخطوطات للسقط والمسخ وسوء النقل، ولم تتوفر الطباعة حتى بداية القرن التاسع عشر؛ أي بعد حملة نابليون على مصر سنة 1798م، والتي بدأت بالطباعة الحجرية وتطورت إلى الطباعة العصرية؛ مع بقاء المخطوطات حتى في العصر الحالي.

[2] حمدان بن عثمان خوجة:المرآة، ص278.

ب-إحياء الارث الروماني

إدّعى المحتل أن الجزائر لم تشهد ازدهارا حضاريا، إلا في ظل الدولة الرومانية، أما الحضارة العربية الإسلامية؛ التي أسهمت في تهذيب إنسان الشمال الافريقي، وطبعته بطابعها؛ وصهرته في بوتقتها، فلا تعدوأن تكون حضارة وافدة؛ دخيلة، تسللت مع أصحابها الغزاة دون أن تترك أثرا يذكر في حياة شعوب المنطقة".[1]

ثانيا:التأسيس للمدرسة الفرنسية وتعليمها "الديني"

1-المدرسة الفرنسية

تباينت الرؤى في استراتيجية هذا التعليم وكيفيته، هل سيتم بالمحافظة على التعليم التقليدي أم بإستئصاله نهائيا؟، فرأوا في الحالة الثانية أنهم سيصلون إلى شعب جاهل، وعادة ما يحرك هذا الشعب تعصبه لمعتقده في القضايا التي تواجهه[2]، فوجود تعليم ديني مراقب، أفضل من لا شيء.[3]

إن التصور السائد لدى المحتلين الفرنسيين، هوأن واقع التعليم في الجزائر مشابه لما كان عليه في أوربا فترة العصور الوسطى؛ فهويعاني من سيطرة التعليم الديني

لضمان استقراره ونشر حضارته أنشأت الإدارة الاستعمارية، مدارسا في الولايات الثلاث(الجزائر، وهران، عنابة) رغبة في استقطاب أبناء الجزائريين إليها من يهود ومورسكيين، لكن تفاجاوا باحجام الجزائريين وعدم الاقبال عليها؛ وهو ما صرح به جونتي دوبوسي قائلا:"إنه رغم محاولات الاغراء والصلوات التي صليتها جميعا وملاحظاتي التي أبديتها، وما قلته لهم عن النية الحسنة

---

[1] حسن سلوادي، عبد الحميد بن باديس مفسرا، ص ص 30-31.

[2] C.A.O.M.22.S/1.Cdt subdivision de constantine au gouverneur général de lAlgerie. Le21/12/1847

نقلا عن نفسه، ص239.

[3] Xavier.YACONO.les bureaux arabes….p220.

للحكومة تجاه أمتهم ذهب أدراج الرياح" ويبين أن سبب هذا العزوف يعود إلى الأحكام الدينية المسبقة.[1]

إن إختلاف المرجعية الدينية، وما أحدثته جيوش الاحتلال الفرنسي من قتل ونهب...، نتيجة توسعها غربا وشرقا، جعلت الجزائريين يرفضون الالتحاق بهذه المدارس؛ مما يدل على تأصل بنيته الثقافية؛ فالمسلم الجزائري يرى في التحاق ابنه وتعلمه على أيدي الكفرة مروقا من الدين الإسلامي[2]، فهل رغّب المستعمر الفرنسي في تعليم أبناء الأهالي؟

فعلا قام المستعمر الفرنسي في الترغيب على التعليم من أجل استدراج أبناء الأهالي وخاصة المعوزين والفقراء منهم وذلك من خلال الألبسة وحاجيات التمدرس[3]؛ وهذا يبين لنا من جهة أخرى أن رفض الأهالي تعليم أبنائهم في المدارس العربية-الفرنسية قد يعود إلى الظروف المادية والاقتصادية الصعبة التي تعرضوا لها نتيجة الاحتلال؛ من مصادرة أراضيهم ومنحها للمعمرين، التي تحول دون امكانيات الدراسة؛ صحيح ان السبب المادي يعتبر معيقا، لكن لا يصل إلى درجة حرمان الابن من التعليم، والسبب الراجح يتمثل في رفض الأهالي لسياسة المحتل وغاياته من وراء العملية التعليمية، فهويهدف إلى القضاء على دينه ولغته وتاريخ عظمائه[4] من خلال تصفية التعليم التقليدي العربي الإسلامي.[5]

وعمل المحتل على استحداث وسائل جديدة، فبعد دراسة الوضعية التعليمية السابقة؛ والتي وجدها ترتكز -في البداية-على تحفيظ القرآن بأصوات جاهرة بالتلاوة

[1] ايفون تيران، المرجع السابق، ص56.

[2] حاجي فريد، مرجع سابق، ص235

[3] ايفون تيران، نفسه، ص246.

[4] أحمد بالعجال،"السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التعليم -أنموذجا-"، **مجلة المعارف**، ع19، جوان 2018، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- ص ص184-185.

[5] ايفون تيران، المرجع السابق، ص246.

معتمدين على الذاكرة، وهوما عابه عليهم العديد من المستشرقين الفرنسيين ووصفوه بالتعليم الجامد؛ فلا وجود لإنتاج علمي ولا فكري...من خلاله، ورأوا أن هذا هوسبب التعصب، وعدم قبول التعليم الفرنسي، لجأوا إلى استخدام الوسائط الاجتماعية ممن يوثق في مكانتهم من أعيان المجتمع لاقناعهم بنوايا المحتل الفرنسي، وتم إرسال أبناءهم(الاعيان)إلى باريس ليطلعوا أقرانهم بما شاهدوه من إنتاج ثقافي وتسامح؛ وبالتالي نشر الثقافة الفرنسية في وسط المجتمع الجزائري.[1]

رفض المسلمون هذا التعليم غير القرآني، وهو ما صرّح به بعض أرباب الأسر للضباط الفرنسيين الذين كانوا يرغبونهم في إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس العربية-الفرنسية، بحجة وجود تعليم ديني ومعلم عربي مسلم قائلا:"إننا نفضل على ذلك أن نربط في فوهة مدفع"[2]؛ أي أن المسلم الجزائري لم يكن يثق إلا في التعليم التقليدي، أما التعداد الضعيف الموجود فسببه خضوع هؤلاء المتعاونين مع الاستعمار من أعيان وموظفين* للسياسة الفرنسية، التي دمرت التعليم التقليدي؛ فلا يرغب في مضاعفة جهل ابنائه، أو من أجل طموح في منصب له أو لأبنائه مستقبلا.

التحق عدد يسير بهذه المدارس وهو ما أشارت إليه جريدة المبشر في عددها الصادر (30 ديسمبر 1847)[3]بالتحاق 120 تلميذا جزائريا بالمدرسة الفرنسية بعنابة و70 تلميذا بقسنطينة، غير أن هؤلاء من الأغنياء ومن المقربين من الإدارة الاستعمارية فلا يعبرون عن أبناء المجتمع الجزائري، وهو عدد قليل؛ أي تفشي الجهل في أوساط الجزائريين وهو ما أرجعته الجريدة نفسها في عددها الصادر (1849/08/15)إلى الأتراك الذين قالت أنهم لم يهتموا بالتعليم.[4]

---

[1] حاجي فريد، المرجع السابق، ص ص236-238.

[2] ش.ر .أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، ص242.

* أصبح يطلق على المدارس التي أقامتها فرنسا خصيصا للجزائريين إسم مدارس الأعيان.

[3] جريدة المبشر، ص320.

[4] نفسه، ص319.

لم يكن أبناء المعمرين والجزائريون (الأهالي)على حد السواء تابعين لوزارة واحدة (قطاع التعليم)، وهذا ما يؤكد نية المستعمر في التفرد بالتعليم العربي؛ في محاولة للقضاء عليه؛ فالتعليم العربي تابع للوزارة الحربية، بينما الذي يشرف على جميع مستويات التعليم –باختلاف جنسياتها ومعتقداتها الدينية ماعدا الديانة الإسلامية –هومدير الجامعة ركتور"Recteur" [1]؛ أي أن التعليم العربي تابع لوزارة الحربية التي تفعل فيه ما تشاء.

رغم المقاومة الشرسة الي أبدتها الكثير من الأسر الجزائرية، إلا أن وضعية التعليم الديني أصبحت كارثية؛ فتناقص تعداد التلاميذ الملتحقين به (27000 تلميذ فقط) مع نهاية عهد الامبراطورية الثانية[2]، ومن أسباب ذلك هوهجرة المعلمين؛ والكثير منهم تخلى عن التدريس؛ بسبب التضييق والمراقبة من قبل السلطات الفرنسية.

2–فرنسة التعليم ومحوالتعليم التقليدي:

انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي ثنائية متناقضة لاحلال الفرنسية في أوساط الشعب الجزائري، غير أنها من صميم فعاليته؛ فعمل عل تعليم العربية لمنظّريه؛ للمهام التي تنوطهم في تحليل كل ما يتعلق بالمجتمع الجزائري، وفرض الفرنسية على أبناء الأهالي والتي لا تقودهم إلى معرفة علمية؛ بل تهدف إلى ملء أذهانهم بسفاسف الأمور، وهوما سنبينه في النقطتين التاليتين:

أ–اللسان العربي والنخبة الباحثة الفرنسية

تعتبر اللغة إحدى الاشكالات التي واجهت الاحتلال الفرنسي من خلال ماصرّح به الحاكم العام الجنرال بيرتزن(مارس1831–ديسمبر1831) لوزير الحرب الماريشال سوات في 1831/07/25قائلا:"...إن جهلنا للغة والاختلاف في الدين، كانا من أكبر العوائق التي لا يمكننا تجأوزها"[3]، ويقول بوجولا:"إن الأوربيين كانوا في العام 1844م

---

[1] نفسه، نقلا عن عبد الحميد زوزو:1984، ص 204.

[2] ش.ر .أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، ص243.

[3] Victor.Domontes.Les prévention du général Berthizene contre la colonisation de L'algérienne.1905.p250.
نقلا عن فريد حاجي:المرجع السابق، ص290.

يتعلمون العربية لتكون علاقتهم مع الأهالي مع منح رجال الدين حرية تعلمها كي يتصلوا بالأهالي، ويبثوا الأفكار النصرانية عن طريقها"[1]، و"الجدار الذي حال دون التقارب بين الشعبين الفرنسي والجزائري هوالدين، الذي تربطه علاقة وطيدة بالعربية الفصحى؛ فلا بد من تعلمها لادراك ما بداخل الحصن الديني[2]، وقال هـ.ماسي:"...كلما أبدت مجموعة من الأهالي مقاومتها، إلا وتسلط عليها الأضواء(اللغة العربية) لتكون محل سلسلة من الدراسات".[3]

لقد شجع المحتل الفرنسيين على تعلم اللغة العربية؛ في مجال الترجمة للتواصل مع السكان من جهة، ولتشويه الانتاج الثقافي الإسلامي؛ عن طريق المستشرقين من جهة أخرى.

فدرس الفرنسيون اللغة العربية الفصيحة، على يد علماء جزائريين؛ كمحمد بن أبي شنب*، والحفناوي بن الشيخ**، وعلي بن سماية، ومحمد

[1]A.COUR: Notes sur les chaires de langue arabedalger.de Constantine et d'Oran(1832-1879)**R.A**n[0]65.1924.pp31-32.

[2] فريد حاجي، مرجع سابق، ص292.

[3] نفسه.

*محمد بن أبي شنب(1286-1347هـ/1866-1929م): هو محمد بن العربي بن محمد بن أبي شنب، باحث عالم بالأدب، ولد بالمدية ، وتعلم بالجزائر، عُيّن أستاذا للعربية في كلية الجزائر، منح درجة الدكتوراه(1920) في جامعة الجزائر، أتقن العديد من اللغات (الفرنسية ، الايطالية ، الفارسية، العبرية ، التركية، الاسبانية...)،أنتخب عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق(1920)، وممثل الجزائر في عدة مؤتمرات كمؤتمر المستشرقين بالرباط سنة 1928، وفي أكسفورد، توفي بالجزائر، وله عديد المؤلفات منها: -تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب(1906). -"الألفاظ التركية والفارسية الباقية في اللهجة الجزائرية.- و"الأمثال العامية الدارجة في الجزائر وتونس والمغرب، وجاء في ثلاثة أجزاء. وحقق عديد المخطوطات منها "البستان"و"رحلة الورتيلاني" وعنوان الدراية واعتنى بمعجم بن سديرة "العربي الفرنسي" فنقّحه وزاد عليه(1924)وله عدة أبحاث في دائرة المعارف الإسلامية. ينظر: عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص251-252.

**الحفنأوي (1269-1361هـ/1852-1941م)هومحمد الحفنأوي بن أبي القاسم الديسي بن إبرهيم الغول، أبوالقاسم ، كاتب وشاعر، له إهتمام بالتاريخ، ولد ببلدة الديس(بوسعادة)تعلم ببلاد زوأوة ثم في زاوية طولقة وزاوية الهامل، ساهم في تحرير الجريدة الرسمية "المبشر" ممن سنة 1301إلى 1344هـ/1884- 1926م، درّس بالجامع الكبير بالجزائر(1897م)، وتولى الافتاء (المذهب المالكي) سنة 1936م، من آثاره" تعريف الخلف برجال السلف" جزءان؛ طبع في الجزائر سنة 1325-1327هـ وله " الخير المنتشر من حفظ صحة البشر".ينظر: نفسه، ص160.

كحول، وأبي يعلى الزواوي، نذكر من بين أولئك شيريونو، ودي سالان، وبرينييه*، وهوداس**.[1]

فالعديد من المستشرقين الفرنسيين مُنحت لهم كراسي وترقّوا لفئة الأستاذية بخدمتهم لوطنهم، بل وعملوا على تشويه محكم لأصول الدين، وجحود لرسالة الإسلام وفي ميدان اللغة نفسها عملوا على بث دعاية صعوبة اللغة العربية، وأنها بعيدة عن واقعية الحياة ووصفها بالمتخلفة، تمهيدا لاحلال العامية مكانها.

ب-فرض التعليم بالفرنسية على أبناء الجزائريين:

لم يهتم الساسة الفرنسيون بتعليم "الأهالي" التعليم الجمهورية الثانية (1848-1852م) ولم تنظر له إلا أواخر الجمهورية الثانية(1852-1870م[2]؛ ليس حبا في الأهالي المسلمين، وإنما رغبة في استمالتهم لردّهم عن دينهم وعزلهم عن المقاومة؛ وهوما أشارت إليه مراسلة وزير الحرب المؤرخة في 1847/11/16م التي جاء فيها:"إن إقامة مصلحة التعليم العمومي في الجزائر لهومن الأهمية بمكان، فهي تسهّل الاستعمار، وجلب واستقرار العائلات وتقوية الحضارة الأوربية،

*لويس جاك برينيه(L.J.Brenier)(1814-1868)مستشرق فرنسي من تلاميذ دي ساسي، كلفه هذا الأخير بتعليم اللغة العربية في الجزائر للفرنسيين سنة 1836م، فصار أول مستشرق يتولى كرسي اللغة العربية بالجزائر، ووضع العديد من الكتب المدرسية، فساهم في توغل الاحتلال وإحكام سيطرته على الجزائريين، بتكوين مجموعة من المترجمين الفرنسيين.ينظر: الطيب بن ابراهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، ط1، دار المنابع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص175-176.

**هوداس.و (Houdas.O)(1840-1916) من كبار المستشرقين الفرنسيين، اشتغل أستاذا للعربية بالجزائر، ثم رقي إلى مفتش عام للتعليم بالجزائر، له عدة مؤلفات حول تدريس العربية.ينظر: نفسه، ص177.

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص141.

[2] عبد الحميد زوزو، الثقافة والتعليمان الحر والرسمي في العهد الرسمي، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص ص25-26.

وانضباط وترويض العرق العربي، وبسط تأثير سخي على كل إفريقيا، وأعتقد أن التعليم هو الأداة الأكثر فعالية للغزو".[1]

ومن الجزائريين من رأى أن تعليم ابنه غير كاف؛ لأنه جعل منهم مهنيين في القطاع الاقتصادي كالفلاحة والصناعة...مما يجعلهم مسخّرين لخدمة السادة المعمرين، والذي ساعد على جلب أبناء الاهالي هو بقاء التعليم التقليدي مستمرا، رغم تضييق الخناق عليه من مراقبة ونفي وتهجير للعلماء ومحاصرة للزوايا والكتاتيب.[2]

فقد تميز التعليم العربي – الفرنسي في مختلف مراحله وفي جميع مستوياته، إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، بضعف الاقبال عليه؛ فلم تتجاوز نسبة التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس المختلطة 4% من مجموع المسجلين، رغم صدور مرسوم 1883/02/13م الذي ينص على إجبارية التعليم الفرنسي؛ وهذا يعود لرفضه من قبل العرب المسلمين وعزوفهم عليه؛ خوفا من تنصير أبنائهم، رافضين أيَّ تعليم خارج دينهم[3]من جهة، ولعدم تفعيل هذا القانون واقعيا*؛ لوقوف المعمرين ضد تجسيده من جهة أخرى؛ فهم يرفضون تعليم "الأهالي"؛ لأنهم يعتقدون أن العدو المثقف أخطر من العدو الجاهل؛ ولأنهم في حاجة ماسة للطبقة المهنية واستخدامها كيد عاملة لخدمتهم.[4]

---

[1] C.A.O.M.1.S/1.Ministère de la guerre. Cabinet du minister de l'instruction publique. Le 16/09/1847.

نقلا عن حاجي فريد، المرجع السابق، ص 238

[2] Colonna, Fanny, Instituteurs algériens (1883-1939), Alger, O.P.U., 1975, p208.

نقلا عن عبد القادر حلوش،المرجع السابق، ص121.

[3] نفسه.

* ينظر النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر(بعد صدور قانون إجبارية التعليم) في الملحق رقم 12، ص373.

4 مراد بوتليليس، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، ماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014/03/20، ص55.

وما يدل على ذلك قلة النفقات، الموجهة لتعليم الجزائريين؛ فهي زهيدة إذ ما قورنت بالفرنسيين؛ فميزانية التلاميذ الفرنسيين من أربعة إلى خمسة أضعاف الميزانية المحددة لتعليم الجزائريين، وكذلك صلاحية المسؤولين؛ فلا يتم فتح المؤسسة التعليمية غير المرخص لها، مع تعيين طاقم المعلمين المشرفين عنها، كما يحقُّ لهم التدخل في غلقها؛ وفقا لما جاء في القرار المؤرخ في 07 /08 /1848؛ الذي يتعلق بالترخيص من طرف مدير الجامعة، والذي يحق له غلقها مؤقتا أو نهائيا، كما يتدخل في تعيين المعلمين والمعلمات.[1]

ثالثا: واقع التعليم العربي التقليدي في الجزائر

رغم محاولة الاستعمار الفرنسي طمس هوية المجتمع الجزائري لتسهيل دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي، واستمر التعليم العربي للرافضين للفرنسة من خلال:

1-تعليم الزوايا: لجأ الأطفال الذين امتنعوا أو منعوا من الالتحاق بالمدارس الفرنسية العصرية إلى الزوايا الدينية[2]، وأغلبهم من الأرياف والقرى**، يرتكز هذا التعليم على التعليم الديني؛ أي تحفيظ القرآن الكريم دون تفسيره، وحفظ المتون الفقهية والنحوية دون تحقيق الفهم، وأهم ميزة تميز بها التعليم العربي هوحفاظه عن اللغة العربية، لكن سلبياته تكمن في تقوقعه على نفسه؛ مما جعل المنتسبين إليه ينغمسون في الخرافة والدجل.[3]

إن انتقال المهمة التعليمية للزوايا، التي رغم محافظتها على اللغة العربية غير ان التعليم فيها انحط لانحرافها؛ بانحراف قادتها، فتقرب منهم المحتل، وعمد إلى من يرضون عنه منهم، وأغدق عليهم الهدايا، ودعاهم لحضور الاحتفالات الرسمية، فرفع من قيمتهم أمام تلاميذهم وكون من خلال

---

[1] فريد حاجي ، المرجع السابق، ص205.نقلا عن مراد بوتليليس، المرجع السابق، ص363.

[2] عبد المالك مرتاض، "أصالة الشخصية الجزائرية"، **مجلة الأصالة**، س 2، ع8، ماي-جوان1972، ص26.

** لأن تواجد المدارس يتحكم فيه تواجد العنصر الأوربي.

[3] عبد الله الركيبي، المرجع السابق، ص30. وينظر: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص ص137-138.

ذلك تعليما مدجّنا؛ يجعل من التلميذ زاهدا في الدنيا فلا ينافس الفرنسيين فيها[1]، ويرضى بمستواه العلمي البسيط؛ المحتوي على كتب الكرامات وبعض أبواب الفقه، وِفْق منهجٍ قديم يرتكز على الحفظ والاستظهار لا على الفهم والتفسير.[2]

2-التعليم المسجدي: يقدم هذا التعليم في الكتاتيب والمدارس القرآنية للاطفال البالغ سنّهم من 6-10سنوات، وهو لا يختلف عن التعليم التقليدي الموجود في الزاويا، يتسم بضعف المستوى؛ لضعف القائمين عليه لجهلهم بالطرق الحديثة المنتهجة في التعليم، ولمراقبته من قبل الإدارة الفرنسية من خلال مجموعة من القوانين:

1892/10/18 مرسوم يقضي بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الحكومة؛ ومن شروط الرخصة الاخلاص لفرنسا والانتماء إلى طريقة "مخلصة لفرنسا" ولا يزيد التلاميذ عن ثمانية، ولا تكون الدراسة في هذه المدرسة إلا خارج أوقات التعليم في المدارس الفرنسية.[3]

1898/06/30م تحديد المدارس التي يتم فيها هذا التعليم(المساجد الكبرى) مع اشتراط أن يكون المعلم من خريجي المدرسة الثعالبية.[4]

1904/12/24م الذي كان فيه عدة عراقيل؛ فلا تفتح المدارس العربية إلا برخصة، ومن يخالف هذا الأمر يعاقب بالسجن والغرامة؛ مع اشتراط أن لا يكون المحتوى محرض للحرية أو موقظا للهوية والوطنية وما عدا ذلك فهو مسموح له[5]، بلغ تعداد المزاولين لهذا التعليم سنة 1938م، إلى 50293 تلميذا

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص ص 136-137.

[2] نشرة أعمال الملتقى الرابع لطلبة شمال افريقيا المسلمين، المصدر السابق، ص3.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص93.

[4] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ص201.

[5] رابح تركي، ابن باديس باعث النهضة...، ص136.

يشغلون 3148 قسما، ويشرف على تعليمهم 3189 معلما؛ أي معلم لكل 16 تلميذ، وهذا عدد ضئيل بالنسبة لمجموع المحرومين من الدراسة وقليل جدا بالنسبة للتلاميذ الذين يدرسون في المدرسة الفرنسية.[1]

إن ضعف التعليم الديني، مرده إلى المصادرة التي تعرضت لها الأملاك الدينية، والتسيير الفرنسي الذي فرض عليها؛ مما جعله يفقد أهم داعم لوسائله(العقار، التلميذ، المعلم)، ومما زاد في ضعفه المراقبة الشديدة لما تبقى من مراكزه، والتي أفلح الاحتلال في إخضاعها وتدجينها.

المطلب الثاني: محاولات طمس التعليم العربي

ارتبط التعليم العربي بالديني، الذي أشرنا إليه في المطلب الأول، وسنركز هنا على تعليم اللغة العربية وسياسة طمسها من قبل المحتل الفرنسي؛ والتي تمت من خلال استراتيجية واضحة المعالم فبعد عملية هدم دور العبادة "التعليمية"، وتجفيف دعمها الوقفي، عمِل على التصييق عليها ومراقبتها وإحلال العامية والبربرية محل اللغة العربية الفصيحة.

أولا-إصدار قوانين لمراقبة والتضييق على التعليم العربي

أصدرت عدة قرا رات ومراسيم:

- قانوني الإلحاق (1834/07/22)ثم الادماج(1848) جاعلة الجزائر قطعة فرنسية
- فرنسة الإدارة جاعلة تحرير الوثائق والرسائل، وكل ما يتعلق بالجانب الاداري باللغة الفرنسية.
- قرار 1883/02/13 الذي ينص على إجبارية التعليم، غير أن المعمّرين لم يجبروا أبناء الأهالي على الالتحاق من أجل التمدرس؛ بل أجبروا المتمدرسين على التخاطب بالفرنسية، ومنعت اللغة العربية في مرحلتي التعليم المتوسط والعالي.[1]

[1] أحمد بالعجال، "السياسة الثقافية..."، مرجع سابق، ص ص 194-195.

"...أن جلهم(السكان) قد عصو قانون الاجبار*، ولم يمتثل أوامر السلطات الفرنسية فيه؛ بل فضل أن يبقى أبناؤهم أميين خير لهم من تعلمهم اللغة الفرنسية**...التي رآها الآباء مفسدة لايمان الولد المسلم وماسخة لشخصيته العربية.

- منع فتح المدارس العربية إلا برخصة (مرسوم 1892/10/18)؛ وهذا المرسوم جاء إستجابة لحاجة المعمرين، الذين ركزوا على التعليم المهني الذي يخدم مصالحهم، لا على التعليم المعرفي التقني الذي ينتج علماء وخبراء.
- التضييق على معلمي اللغة العربية(قانون 1904/09/24م)؛ الذي ينص على"عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضباط العسكريين(الحكم العسكري))؛ الذي يفرض شروط قاسية على ذلك-الولاء والاخلاص لفرنسا-لايزيد عدد التلاميذ على ثمانية، ويكون التدريس خارج أوقات تعليم المدارس الفرنسية.
- إعتبار اللغة العربية أجنبية، بموجب قرار"شوطان" الصادر في 8 مارس 1938؛ وينسب هذا القرار إلى شوطان وزير الداخلية الفرنسي؛ أي محاربة كل من يحاول فتح هيكل -ولو خاص- لتدرس فيه اللغة العربية أو تدريسها؛ فتصل العقوبة إلى التغريم والسجن والإعدام.

---

[1] محمد لحسن زغيدي، "محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية منها"، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز، ص386.

* قانون الاجبار: خصت به السلطة الفرنسية أبناء الجزائر من بين مستعمراتها العربية الأخرى(تونس، المغرب...) يجبر الطفل البالغ عمره ست سنوات على تعلم اللغة الفرنسية وصولا إلى سن الرابع عشرة(6-14)، وهي فترة خطيرة، حيث يترسخ في نفوس الأطفال كل ما يرتبط باللغة من أخلاق الفرنسيين وعوائدهم ودينهم.ينظر: محمد لحسن زغيدي ، المرجع السابق، ص ص86-87.

** تعتبر الأمية التي يكون فيها الدين الإسلامي بالفطرة أفضل من ترسيخ لغة موجهة ومشبعة لأخلاقه وعاداته وتجعله ينكر ويمرق من دينه الفطري كما قال الرسول (ﷺ):"كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أويمجسانه".ينظر :نفسه ص ص87-88.

ثانيا:إحلال اللهجة العامية"الدارجة"*محل اللغة العربية الفصيحة

يرى دعاة التفرنج أن اللغة مجرد وسيلة للتواصل فحسب، فبالإمكان تغييرها واستبدالها بلهجات محلية عامية، وهذا ما استخدمه "المستدمر" الفرنسي في القضاء على لغة القرآن الكريم، وإبعاد أفراد المجتمع الجزائري على فهم كل ما يتعلق بدينه الإسلامي وبثقافته كمسلم.**

وحتى يتمكن من إقصاء اللغة العربية الفصحى، اعتبر"الدارجة"، اللغة الرسمية في المراحل التعليمية، مستعينا بعرب مثل السوري"جون فرعون"، ولويس برينيه وشيربونوفي قسنطينة، وماشويل في وهران، وترتب عن هذا تغييب شبه كلّي للّغة العربية الفصيحة في المؤسسات.

فقد حرص المحتل على تعلّم وتعليم العربية الدارجة للكولون والراغبين في العمل الإداري للتواصل مع الجزائريين؛ وتسهيل التعرف على عاداتهم وتقاليدهم؛ خاصة لدى المكاتب العربية من أجل إحكام السيطرة على القبائل والجماعات، فيتحقق لديهم إدراك كل صغيرة وكبيرة في مجال ذلك المكتب.
فقد دعا إلى تشجيع اللسان العامي، وذلك من خلال التواصل معه باللهجة الدارجة في شتى ميادين الحياة وحتى في مجال الاعلام وخاصة الصحافة"...من سنة 1847 إلى سنة 1929 كانت جريدة المبشر الرسمية تصدر بالفرنسية وبعربية ركيكة موجّهة إلى الشعب".[1]

ولم يكتف المحتل بهذه الدعوة بل استعان بأدواته خاصة المستشرقين منهم، للتنظير وإستصدار تسميات جديدة، فاعتبروا اللغة العربية الفصيحة، لغة كلاسيكية، بينما اللغة الحديثة، هي التي تمازج بين اللهجات الدارجة والمحلية(أمازيغية، تركية، فرنسية...)، وأشرف على هذه العملية المستشرق الفرنسي هنري بيرسي(Henri Pires)،

* تعرف بالبوربرية. ينظر سعد الله، ج8، المرجع السابق،ص123.

** فالرابط بين اللغة والثقافة ليس مجرد وسيلة؛ فالعلاقة بينهما كعلاقة الروح بالجسد؛ أي أن اللغة روح الثقافة. ينظر: فريد حاجي، مرجع سابق، ص 336.

[1] عائشة عبد الرحمان، "بنت الشاطئ"، لغتنا والحياة ص173.نقلا عن مراد مزغاش، ص63.

الذي ألف كتب بهذه اللهجات، موجهة للتعليم المدرسي، وأطلق عليها اسم اللغة العربية الحية؛ باعتبارها المتداولة بين الناس.[1]

واستعان هؤلاء المستشرقون بمعية المبشرين بالتراث المحلى الشفوي كالأغاني والامثال والحكم الشعبية لتأكيد السند التاريخي لدعوى العاميات[2]

إن هذه الدعوات إلى العامية واقحامها في الواقع الحياتي وداخل المدارس، أدى إلى انحطاط المستوى الثقافي؛ فأبعده عن مرجعيته الدينية؛ باقصاء القرآن وعدم فهم السنة[3]، وساهم مساهمة كبيرة في عزل اللسان العربي وثقافته عن المجتمع الجزائري.

رأى كثير من علماء اللسانيات التأثير الواضح للهجة العامية "الشارع"، على اللغة العربية، بل وصفوا أبناءنا بالغباء لعدم فهم وادراك مايقول له معلّمه، عكس اللغات الأخرى؛ فلغته المدرسية هي لغته في الشارع، وان وجد فرق فهويسير، لذلك فهو يتجاوز فهم اللغة على اتخاذها وسيلة لفهم العلوم من خلالها؛ عكس العربي الذي يقضي سنين لفهم لغته، مما قد لا يتسنى له إدراك العلوم التي يتلقاها من خلالها، وهذا الوضع ساهم في صياغته المحتل إلى حد كبير.

ثالثا: التمكين للّسان الأمازيغي وقد روج لإحلال الأمازيغية بدلا من اللغة العربية- التي اعتمدها الساكنة الجزائرية لسانا لهم عقب إعتناقهم الدين الإسلامي- بعض المستشرقين والمبشرين، مستدلين بنقوش ورسوم الأواني التي قالوا بأنها ايطالية الأصل وفي حقيقة الأمر أنها ذات نزعة مصرية.[4]

---

[1] أحمد بن النعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، ص169.

[2] أنور الجندي، الثقافة العربية الإسلامية أصولها وانتماءاتها، ص ص316.

[3] نفسه، ص317.

[4] أنور الجندي، نفسه، ص ص61-62.

1-عزل اللسان الأمازيغي وتوليد شعوبية* ضد العرب:

إن الفرنسيين عملوا على تأجيج الأفكار التي من شأنها أن تفرق بين العنصرين البربري والعربي مثل أن العرب هم الذين طردوا القبائل إلى الجبال لذلك فهم يكنون بغضاء متوارثة للعربي المستعمر[1]، من خلال طرح تاريخية اللغة مثل قولهم:"...هذه دخلت؛ أي اللغة الفرنسية مع دخول الفرنسيين، وتلك؛ أي اللغة العربية مع دخول الفاتحين، فليس للعربية بالتالي فضل أصالة على الفرنسية، وانما اللغة الاصلية لسكان الجزائر هي لغة الأمازيغ..."[2]؛ بتمييز أصلهم**[3] مما يحدث تنفيرا بين البربري والعربي؛

*الشعوبية مصطلح ظهر قبيل سقوط الدولة الأموية (132هـ) على يد العباسيين الذين استخدموا العجم(غير العرب) من الفرس والزنوج وتأليبهم على العنصر العربي، ونجم عن حركة الشعوبية-رغم سلبيتها- نتاج ثقافي فكري بين العرب والعجم، ومن مساوئه البعد عن المعنى الحقيقي للدين الإسلامي الذي ينبذ التفرقة والتشرذم لقوله تعالى-﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ الحجرات:13.

[1] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1871-1954)، ج2، ص219.

[2] شحاتة الخوري، القضية اللغوية في الجزائر وانتصار اللغة العربية، ص19.

** هل هذا افتراء على القبائل الذين توطن الإسلام في قلوبهم، أو مجرد تمني حتى يتخلى القبائليون عن دينهم الإسلامي، وبالتالي إمكانية قيام تحالف مسيحي بين البربر والفرنسيين على أرض الجزائر؛ وهوما تنبأ به فارنيي(Warnier) قائلا:"بأن مستقبل الجزائر ليس ملكا للتجأور بين القبائل العربية ولا للحركة الإسلاموية، بل للديانة المسيحية وللتحالف الفرنسي-القبائلي[3]، مستدلا باحصائيات يزعم من خلالها أن العنصر العربي يشكل أقلية بالنسبة للعنصر البربري :500000عرب، مقابل 1200000من البربر الناطقين بالعربية، والمتعربين من البربر الناطقين بالبربرية؛ فمن خلال هذا التصور فإن البرابرة هم 2200000 مابين بربر مستعربين ومحافظين على أمازيغيتهم مقابل العنصر العربي الخالص الذي لايشكل سوى نصف مليون فقط، إن هذه الاحصائيات كان يراد من خلالها تضخيم عدد الناطقين بغير العربية في القطر الجزائري؛ فقدر التحقيق الذين قاما به دوتي(Doutté)وأ.ف.غوتيي(E.F.Gautier) سنة 1906م، عدد الناطقين بالبربرية على اختلافهم في حدود 1242686 نسمة بالنسبة لشمال الجزائر(29.3%) من مجموع سكان الأهالي، فحدد السكان الناطقين بالبربرية بنسبة 32% بالنسبة للسكان المسلمين الذين قدروا ب2500000 نسمة؛ مما يوضح أن النتائج الذي قدمها هانوتومغلوطة من جهة، ويوضح أن البربري لابد له من التحدث بالعربية في سبيل ضمان رزقه(لغة المبادلات التجارية، والمهاجرين، والعمال الزراعيين...) من جهة أخرى؛ أي تتلاشى البربرية، وتتعرب المناطق المفتوحة، وكانت النتيجة(المرهقة) التي توصلت إليها الإدارة هي "أن البربرية تتجه نحوالزوال في الجزائر لتحل محلها اللغة العربية".ينظر: ش.ر.أجرون:تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص ص220-237.

وبكل ما يجمعه به من لسان ودين، فيصادر اللسان العربي منه، "...وكذلك مصادرة لسانهم العربي، والضرب عليه وهوموت؛ لقولهم لا حياة لأمة مات لسانها".[1]

بحث المحتل الفرنسي في أصل السكان، بعد احتلاله منطقة القبائل سنة 1857م؛ فجمع الفونس مايير معلوماته مشافهة من شيوخ القبائل؛ فوجدهم يعتقدون أن أصلهم من العرب ما عدا قبيلة (فراوسن وا يجر وغوبري) التي قيل أنها فارسية[2]، مزج القبائلي بالروماني؛ لتسهيل الفصل عن العرب من جهة، وتأكيد الأصل الروماني المسيحي لهؤلاء من جهة أخرى، "...فإن القبيلة البربرية تنحدر من أصل روماني(مسيحي)، وإن القرى القبائلية، حافظت على التنظيم الروماني كما هو"[3]، وبأنهم مسيحيون، أو مسلمون بقدر بسيط؛ فقد أظهروا لنا استعدادا قويا من أجل عودتهم للمسيحية.[4]

2-آليات ترقية اللسان الأمازيغي:

للأمازيغي الحق في تعلم اللغة العربية ذات المضمون الإسلامي، إلى جانب لهجته، ولم يغفل علماء زواوة عن هذه الحقيقية التاريخية وعن مشروع فرنسا الاستدماري.[5]

غير أن المحتل الفرنسي؛ ومن أجل جلب البربر إلى الحرف اللاتيني؛ عمل على ترقية اللغة البربرية التي سعت إليها فرنسا؛ والحفاظ على لهجاتها المختلفة*، بهدف إضعاف اللغة العربية، ثم من خلال عديد المبادرات مثل:

---

[1] أبو يعلى الزواوي، المصدر السابق، ص 19.

[2] أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية(الخلفيات، الاهداف، الوسائل والبدائل)، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص19.

[3] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1871-1954)، ج2، المرجع السابق، ص220.

[4] نفسه.

[5] نذير الطيار(مترجم)، السياسة الثقافية الفرنسية (أهدافها وحدودها 1830-1962)، في هامش الصفحة 218.

* القبائلية، الشأوية، المزابية، التارقية، الشلحة، هذه الأخيرة موجودة في مناطق الجنوب الشرقي-الواحات- (المغير، جامعة، تماسين، بلدة عمر، سدراتة-ورقلة-)

- ✓ منع تدريس اللغة العربية* في بلاد القبائل في المدارس الفرنسية؛ فبدأ التعليم الفرنسي في بلاد القبائل قبل مناطق الجزائر الأخرى؛ وأسس فيها المبشرون من الأباء البيض والراهبات (1873-1880)مدارس عديدة؛ محاولة لفصلهم عن العرب، وضرب الجبهة المحلية، وتنصيرهم لتقريبهم من المستوطنين الأوربيين.[1]
- ✓ دراسة اللهجة القبائلية يتوّج بتسليم شهادة للغة القبائلية(يعطى مستحقها 300 فرنك، تسليم شهادة بمستوى أعلى).[2]
- ✓ إنشاء كرسي للهجات البربرية في 1885م، بكلية الأداب بالعاصمة (أسند إلى سي الهاشمي بن سي لونيس).
- ✓ استحداث منح دراسية معتبرة لصالح الفرنسيين لتعلم اللهجة القبائلية.
- ✓ فرض على القضاة (الموثقون)، تقديم شهادة في اللغة القبائلية؛ حتى يمارسوا مهنتهم[3] "...تقرر في 1906إلزام القضاة الموثقين الذين يشتغلون ببلاد القبائل أن يحرروا عقودهم بالفرنسية وليس بالعربية"؛ ولكن أخفقت هذه المحاولة حيث 2.3% من العقود كتبت بالفرنسية فقط[4]، وفي 1911م حاولت الإدارة الفرنسية تعميم الفرنسية، لكن لم يقبل إلا قاض واحد الصياغة بالفرنسية سليمة؛ وأما الآخرون فتعمدوا ارتكاب الأخطاء؛ بل وهجرت من طرف القبائليين الذين يتوجهون إلى قضاة يحررون باللغة العربية.

---

* في سنة 1910، فتحت الحكومة تحقيقا عن توزيع اللغة البربرية في الجزائر، استثمره قوتي(Gautier) ودوتي(Doutté) اللذان كلفا بفرز النتائج والتعليق عليها، فخلصا إلى "أن اللغة القبائلية في طور الاندثار لصالح العربية"ينظر: كميل ريسلير، المرجع السابق، ص219.

[1] نور سلمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، ص ص79-80.

[2] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1871-1954)، ج2، المرجع السابق، ص228.

[3] كميل ريسلر، المرجع السابق، ص ص217-218.

[4] ش.ر.أجرون، نفسه ص235

- ✓ التركيز على تقوية اللغة البربرية، لاضعاف اللغة العربية لدى هذه الفئة، وضرب وحدة المجتمع الجزائري[1]؛ ومن المجهودات المبذولة لاحيائها وتقويتها كثرة التأليف وتسليط الضوء على لهجاتها وآدابها؛ ولو كان ذلك بالحرف اللاتيني.[2]
- ✓ وضع قواميس لمعرفة معاني كلماتها وقواعد خاصة بها، كما أسست سنة 1914م في المغرب الأقصى(الرباط)، معهدا عاليا للغة البربرية، ولربط العلاقة بين البربر في شمال إفريقيا؛ صدر قرارسنة 1915م بتأليف لجنة للأبحاث البربرية، والتي أصدرت نشرية بعنوان "الأرشيف البربري"، وأسست لجنة أخرى لتنظيم القضاء البربري.[3]
- ✓ التنظيم القبائلي: هوتنظيم إداري ليس قبائليا خالصا وانما كان فرنسيا – قبائليا ولحقه تأسيس البلديات القبائلية، وكذلك إلغاء محاكم القضاة المسلمين، ومنحت لقضاء عرف الجماعة "لثاجماعت"[*]؛ من أجل زيادة الهوة بين البربري ودينه الإسلامي؛ ولتطبيق ذلك واقيا قاما كلا من الجنرال هانوتو(Hanoteau) ومساعده المستشار لوتورنو(Letourneaux) بإعداد عرف قبائلي موحد، وحاول تطبيقه من قبل يعض القضاة الفرنسيين، لكن لم ينجح هذا المشروع سنة 1869م؛ لأن المعمرين ونواب السلك التشريعي رأوا ضرورة تطبيق التشريع الفرنسي مباشرة؛ لأن بلاد القبائل مستعدة للاندماج[4]
- ✓ التفريق بين العربي والقبائلي في المندوبيات المالية؛ 06 مندوبين للقبائل الذي يبلغ عددهم 700000 في حين 15مندوبا ماليا ل3300000 نسمة؛ إضافة إلى تعيين مساعدين يبلغ عددهم 93 ناخب معين في بلاد القبائل(مكان الضامنين من

[1] عبد الله الركيبي، المرجع السابق، ص382.

[2] نور سلمان، نفسه، ص84.

[3] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948م، ص116.

[*] وهم شيوخ وكبار القبائل ينظر: ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1871–1954)، ج2، ص220.

[4] نفسه، ص221.

الجماعة)؛ بهدف التفرقة بين العنصرين العربي والقبائلي؛ فبواسطة هذا الامتياز الممنوح من قبل الإدارة الاستعمارية سيصبح المندوب لاشعوريا والدور الذي يجب أن يقوم به.[1]

3-أهداف فرنسا من وراء التمكين للأمازيغية:

عمل المستشرقون والمبشرون وعلى رؤوسهم هانوتو(Hanoteau)، ورينيه باسي(René Basset)، وهنري باسي(Henri Basset)[2] على تحقيق غايتين أساسيتين:

أ-غاية الدينية: تتمثل في تمسيح أجيال البربر وتنصيرهم، انطلاقا من استخدامهم للحرف اللاتيني، ومدى ارتباطهم بالجنس الأوربي الذي ينطقها ويتواصل بها.[3]

رأى أ.سرفيي الصحفي الذي حمل البربر على تغيير دينهم وفق نزعته المسيحية؛ ورأى أنها تكون من طريقين إما عن طريق المدرسة اللائكية؛ التي تهدف إلى طمس كل ماهوديني، أو عن طريق التنصير بواسطة الاباء البيض فيقول:"...يجب في كل الأحوال الممكنة تشتيت شمل الأهالي، وتقسيمهم وعزل عناصرهم، ويجب أن نمارس الادماج الفردي؛ وذلك باجتثاث أحسن العناصر من مجموعة البربر...فإذا لم نتوصل إلى ذلك المدرسة اللائكية؟ فلنترك الآباء البيض يتصرفون، إن البربر مؤهلين لتغيير دينهم إنهم حافظوا على بقايا موروثهم المسيحي واللاتيني"[4]؛ وتتمثل هذه الغاية في:

- إكراه الجزائريين على أن يكونوا مسيحيين، فبسياستها هذه تقاوم الإسلام؛ لأنها تعتبره حارس العقيدة الصحيحة. "...أن الإسلام يبث في معتنقيه عاطفة المقاومة للأجانب، ويحول دون اندماجهم في الملل الأخرى "[5]، وأعلنوا أن طارق بن زياد

[1] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1871-1954)، ج2، المرجع السابق، ص ص230-231.

[2] محمد بن عبد الكريم الجزائري:المرجع السابق، ص65.

[3] نفسه، ص64.

[4] ش.ر.أجرون، نفسه، ص ص238-239.

[5] محمد المكي الناصري، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د.تا، ص16.

القائد البربري المسلم الذي قاد الفتوحات إلى الاندلس، لم يكن مسلما بل كان مسيحيا[1].

- أن تخضعها لأعراف جاهلية وفرنسية، وتبعدها عن تعاليم الدين الإسلامي وقوانينه. "أن مسلمي البربر هم الذين طالبوا الاحتفاظ بأعرافهم الجاهلة، وأنظمتهم القضائية"[2]، ويقول مدير مدرسة الآداب إميل ماسكري (Emile Masqueray)"...أن هذه القوانين القبائلية، تساعد بصورة خاصة سياستنا؛ لكونها تختلف عن القانون الإسلامي...كلما امعنا في استخدامها كلما تعمقت الهوة بين المسلمين العرب ومهزوميهم الأسخياء(القبائل)"[3]، وبدأ تطبيقها(السياسة العرفية) في الجزائر سنة 1859حيث أعلنت بواسطة قانون يخرج القبائل عن أحكام الشريعة الإسلامية[4]. وفي 1890م ألغيت الجماعات القضائية وأغلقت آخر محاكم القضاة المسلمين، فكان رد فعل القبائليين رفضهم ولمدة طويلة القضاة الفرنسيين[5].
- أن تجعلها فرنسية روحا ولغة؛ وتسلخها عن لغتها العربية روح ثقافتها ودينها يقول وليام مرسيي(W.MARCAIS)*...يجب التمييز بين نشر الإسلام وفرض العروبة، ولواقع أن الأول كان على وتيرة أسرع من الثاني، فقد أصبحت بلاد البربر مسلمة في أقل من قرنين الميلاديين(ق7–ق8)، في حين أنها لم تستعرب نهائيا إلى اليوم على امتداد الأربعة عشر قرنا...إن تحول أمازيغ الأرياف من زناتيين وصنهاجيين وكتاميين... إلى الإسلام، يكتنفه الغموض، ولعل من الأكيد أنهم كانوا مستعدين

[1] محمد المكي الناصري، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[2] نفسه، ص17.

[3] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2 ، ص222.

[4] نفسه ، ص223.

[5] نفسه

*وليام مارسيW.Mercais(1874-1956) مستشرق فرنسي كلف كأستاذ ومديرا لمدرسة تلمسان سنة 1898، اهتم بالحديث النبوي والفقه فألف كتاب " التقريب والتيسير للإمام النووي متنا وترجمة وشرحا ينظر:الطيب بن ابراهيم، المرجع السابق، ص 176.

لتقبل التوحيد المطلق في الإسلام؛ بسبب الجو الذي تكون قد هيأته الديانات السابقة وبالأخص المذهب الدوناتي الذي لاتشير المصادر إليه".[1]

ب/غاية السياسية: وهي التفرقة بين أبناء الأمة الجزائرية؛ وإحداث شرخ بين البربري وأخيه العربي، وصَرْم ما بينهما من صلات تتعلق بالدم والعرق والخلق واللغة والفكر، وأهم رابطة وهي الدين[2].

- فالمنظرون رأوا أن سبب انحطاط البربر، وتأخرهم عن الركب الثقافي؛ يعود بالدرجة الأولى لانتمائهم إلى العرب واعتناقهم للدين الإسلامي، فقالوا:"...إن من الخير العميم للبربر-الذين يرغبون في العلم والتقدم والالتحاق بركب الحضارة الافرنجيتين-أن يندمجوا في صفوف إخوانهم النصارى اللاتينيين قلبا وقالبا، وأن يخلعوا عنهم ثياب العروبة، وينزعوا شعار الإسلام، ويقطعوا كل مالهم به من صلة ماضيا وحاضرا..."[3]. وأرادت (فرنسا)أن تجزئها بشعوبية بربرية، حينما وجدتها متمتعة بوحدتها القومية "إن العرب كسإلى، خاملون...، ومتعصبون، أما البربري فإنه عامل جدي...إنه اقتصادي ونزيه ومحب للإطلاع وهو في أعماقه قليل التدين".[4]
- تعمل على تغريبها ودمجها في العائلة الفرنسية؛ فقال رندون"...يجب تحضير الانسان القبائلي للدخول في القانون العام الذي نريد نشره في الجزائر"؛ ونادوا بالتقرب من القبائل فهذا بومل(Pomel) يقول:"إن البربر...قد كانوا بمثابة الضحية المقدمة للعرب(سياسة المملكة العربية)، ومن واجب الاستعمار أن يقدم لهم تعويضا عن ذلك، وفي الوقت نفسه يجب طرد العرب نحو الصحراء"، ويقول غاسطو(Gastu):"إندماج سكان القبائل ضمن الأوربيين طالما أن عاداتهم تتوافق

---

[1] W.MARCAIS Comment lAfrique du nord a été Arabisée.annales de l'institut d'études Orientales dAlger.p.

[2] Ibid.

[3] محمد بن عبد الكريم الجزائري:المرجع السابق، ص62.

[4] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1871-1954)، ج2، ص ص222-223.

مع عاداتنا"، ويقول بول بيرت (Paul Bert):"...كان الانسان القبائلي عدو عنصرنا...؛ فإن التقارب ممكن مع هذا الانسان الايجابي في مواجهة النزعة الدينية الإسلامية"، أما كاميل ساباتي* فقال: "لا وجود للدين لدى سكان القبائل، فهم في الظاهر يمارسون الديانة الإسلامية، وفي الواقع الانسان القبائلي معاد للدين؛ إن قوانينه هي النفي الأكثر شدة لمبادئ الإسلام"[1]؛ فقد حاول(كاميل ساباتي) التمكين لسياسة الادماج المكثفة؛ والتي إرتكزت على برنامج العلمنة والتمدرس؛ فقام بتغيير بعض الأعراف؛ مثل تحديد سن الزواج(14سنه للأنثى)، وكذلك منع الوشم على وجه البنات؛ لأنه يثير نفور الأوربيين، وفتح مدارس للبنات اليتمات، سمح للقبائليين تغيير اسمائهم وألقابهم، ومهد لتجنيسهم (جنس 30 مزارع خلال أربع سنوات)، كما تم تغيير أسماء القرى القبائلية المستعمرة؛ مثل:ذراع بن خدة تسمى ميرابووعين الزاوية تسمى بيرات.. " كما تم رفع اللازمة القبائلية بصورة مفاجئة"؛ لعدم رضاهم امام وزير قام بزيارتهم "فحافظ القبائل على نظامهم الضريبي الأقل وطأة من النظام الضريبي المفروض على العرب".[2]

يقول لويس فينيون في كتابه فرنسا في الجزائر(1893م):"...إن إدماج القبائلي الذي لا يقبل مخّه الصغير إستيعاب كل الأفكار الحديثة؛ هوعبارة عن وهم يجب التخلي عنه نهائيا"[3]؛ أي إستحالة الفصل بين البربري والعربي، لتشبثهما بالمعتقد الديني الذي يضمن عدم الانسلاخ؛ وبالتالي عدم الانصياع إلى ما تمليه ا لسياسة لبربرية من أفكار ونظريات وطرق وأساليب لعزل هذا العنصر من وحدته كما أن جول فيري وجول كامبون كليهما تخوفا من السياسة البربرية في الجزائر؛ الأول بعد فتح تحقيق والثاني في اعترافه أمام

* هو منظّر محب للبربر قاضي سابق ثم إداري في البلدية المختلطة بتيزي وزووهوالمحرك الرئيسي للسياسة البربرية. ينظر: نفسه، ص224.

[1] نفسه.

[2] ش.ر.أجرون:تاريخ الجزائر المعاصر(1871-1954)، ج2، ص227.

[3] نفسه، ص230.

البرلمان في 1895/02/21م بأن تحفظ على فكرة أن القبائلي أكثر قابلية للإدماج من العربي.[1]

ظهرت النزعة البربرية لتحقيق سياسة فرق تسد وضرب وحدة المجتمع الجزائري والتي ساهم في بدايتها المستشرقون والمبشرون وتبعهم المتأثِّرون بالثقافة الفرنسية الذين حولوها إلى طابع سياسي بعد الحرب العالمية الأولى(1918م).[2]

ويوجد من أبناء القبائل من ساهم في نشر هذا الفكر العزلي، وبعض المستشرقين رآه أرضا خصبة للبحث، وللأسف كليهما ساهم في نخر عضد وحدة الشعب الجزائري، لكن يوجد عدة نماذج رفضت سياسة فرنسا في ضرب وحدة الشعب الجزائري المسلم.

4- ردود فعل الجزائريين تجاه سياسة فرنسا البربرية.

نكتفي بذكر شخصيتين من أبناء الجزائر المخلصينن من أبناء الأمازيغ أنفسهم وعلى رأسهم عبد الحميد بن باديس الصنهاجي[3]، الذي صدّ المشروع الفرنسي، بل وركز على إحياء لغة القرآن الكريم وسنة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)؛ لرد الدين الإسلامي في نفوس الجزائريين وتوكيد وَحدتهم من خلاله.

يقول ابن باديس في هذا الشأن:"ما من نكير أن الجزائر كانت أمازيغية، من قديم عهدها، وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن أمازيغيتها، أو تدمجها في عنصرها، بل هي التي كانت تبتلع الفاتحين فينقلبوا إليها، ويصبحوا كسائر أبنائها، فلما جاء العرب، وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا، لنشر الهداية –لا لبسط السيادة–وإقامة العدل الحقيقي بين جميع الناس، لافرق بين العرب الفاتحين والأمازيغ أبناء الوطن الأصليين، دخل الأمازيغ من أبناء الوطن في الإسلام وتعلموا لغة الإسلام العربية، طائعين فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة، ونافسوهم في مجال العلم،

---

[1] ش.ر.أجرون:تاريخ الجزائر المعاصر (1871-1954)، ج2، ص230.

[2] أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص27.

[3] عبد الحميد بن باديس، "محمد رجل القومية العربية"، الشهاب، ج3، مج12، غرة ربيع الأول1355هـ/جوان 1936م، ص2.

وشاطرهم سياسة الملك، وقيادة الجيوش وقاسموهم كل مرافق الحياة...فأقام الجميع(البربر والعرب)صرح الحضارة الإسلامية يعبرون عنها وينشرون لواءها بلغة واحدة هي اللغة العربية الخالدة، فاتحدوا في العقيدة والنحلة كما اتحدوا في الأدب واللغة، فأصبحوا شعبا واحدا عربيا متحدا غاية الاتحاد ممتزجا غاية الامتزاج، وأي افتراق يبقى بعد ان اتحد الفؤاد واتحد اللسان". [1]

أما الشخصية الثانية التي نادت بوجوب تعلّم العربية تعلم العربية على المسلمين؛ فهي شخصية أبويعلى الزواوي، إذ يقول:"...تعلم العربية واجب على المسلمين؛ لأنها مما يتوصل به إلى واجب، وما يتوصل به إلى واجب فهو واجب".[2]

صرح ف.سيسيل أن البربري ليس أكثر قربا من العربي إلى فرنسا فهويتوخى الفرصة لاعلان الجهاد سواء لدى القبائل أو في الأوراس، والدليل ثورتهم في 1916م[3]؛ فهل ساهمت فرنسا بسياستها تجاه العنصر البربري في اسلمته وتعريبه؟ أم هو مسلم عربي قبل دخولها وانما ساهمت في تفجير مكنوناته وإيمانه؟

المطلب الثالث:تطبيق سياسة الحظوة تجاه الزعامات الدينية التقليدية

من مظاهر مهادنة وولاء الزعامات المحلية للاحتلال الفرنسي، هو ما تجسد على إثر الاجتماع الذي عقده المجلس الأعلى في الأسبوع الأول للاحتلال[4]، والذي أعلنوا من خلاله أنهم أعلموا بالتغيير السياسي الحاصل؛ والذي سينجر عنه تغيير الدعاء الذي كانت تحظى به السلطة المغلوبة؛ وعوضوا ذكر اسم الخليفة العثماني، بالجمل التالية:" اللهم أعن كل من يثبت الدين الحنيف، اللهم إشرح صدر كل من يحيي السنة النبوية، اللهم أقنا فتنة الدنيا، وعذاب الآخرة إنك أنت القدير"[5]، قبلت الاداة الاستعمارية هذه العبارة

---

[1] الشهاب، عدد فبراير 1938م.

[2] أبو يعلى الزوأوي، المصدر السابق، ص ص6-7.

[3] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1871-1954)، ج2، ص238.

[4] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص358.وكذلك سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بدايات الاحتلال، ص57.

[5] Louis Rinn. Mourabout et khouane.p11..161ص نقلا عن صادق سلام، المر جع السابق، ص

التي توحي إلى التقارب الإسلامي المسيحي فلفظة الدين الحنيف تدل على استكمال الدين الابراهيمي؛ لتفادي تصوير السلطة الجديدة على أنها عدو للدين الإسلامي[1]، فمنع الدعاء للسلطان العثماني المسلم في خطبة الجمعة؛ واعتبرت من يقوم بذلك معاد للسلطة[2]، بل ويجرّم وتصل العقوبة في حقه إلى السجن؛ باعتباره محرض ومخل بالأمن العام.[3]

" في صلوات الحمد والتسبيح التي كانت تقام بناء على طلب من الحكومة، أضيفت إلى صلاة الجمعة تلاوة سورة الفتح مسبوقة بالدعاء لحكومة فرنسا الصالحة"[4]، وكان رد السلطة الفرنسية الغالبة التي عاثت في أرض الجزائر فسادا، إبعاد المذهب الحنيفي- الممثل للأتراك- من القضاء.

أولا:إلغاء مجلس المحكمة الحنيفية:

كان الواسطة بين السلطة الفرنسية والشعب الجزائري -المغلوب على أمره- هم اليهود، فكلوزيل أول عمل قام به ألغى مجلس المحكمة الحنيفية، وثبّت مجلس محكمة الاسرائليين، وهذا ما قاله حمدان خوجة:"...أليس بدسائسهم وأفكارهم الخبيثة تدبر وتسير شؤون وطني التعيس؟!فالأملاك قد أغتصبت ودماء الرجال قد أسيلت...والجرائم قد أرتكبت"[5]، وفي المادة 57 من المنشور الذي أصدره؛ جاء فيها النفي، واستصفاء الأموال، الأموال، وحجز الأملاك.[6]

فيا ترى ما الغاية من ذلك؟ هل هذا الإلغاء جاء لإبعاد ما تبقى من الأتراك؟ أم لتقريب القضاة والمفتين المالكيين من السلطة؟ أشار سي حمدان"إن إلغاء مجلس المحكمة الحنيفية، غلطة لا تغتفر...ومضاد لما يقتضيه نظام شريعتنا وقوانيننا" فأين سيتوجه صاحب المذهب الحنيفي؟ وفي مادته الأولى : تنص على ان جميع قضايا المسلمين

[1] صادق سلام، المر جع السابق، (الهامش)، ص385.

[2] نفسه، ص161.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص354.

[4] صادق سلام، نفسه، ص161.

[5] صادق سلام، المرجع السابق، ص191.

[6] نفسه، ص192.

تطرح أمام القاضي المالكي؛ ليصدر فيها أحكاما نهائية، وفي حالة قضية تتعلق بالمذهب الحنيفي فإنه يستعين بالمفتين أو قضاة المذهب الحنيفي استشارة فقط؛ أما البت النهائي في القضية فيكون للقاضي المالكي وحده، وهنا يتبين تقزيم أصحاب المذهب الحنيفي وكذلك محاولة التقرب من قاضي المالكي.[1]

ثانيا:أزمة الثقة بين الزعمات الدينية والسلطة العسكرية

اهتز موقف الوجهاء؛ والذين بلغ عددهم السبعة عشرة، من تنكّر السلطة العسكرية لوعودها في رسالة[2] موجّهة إلى وزراء الحكومة الفرنسية، في 1832/06/07م، جاء فيه"عندما دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، قطعوا عهدا للسكان والعلماء...باحترام الممتلكات والأشخاص، وبعد مرور وقت قليل وعلى الرغم من أن السكان تعاملوا معهم بصدق وشرف، سيطر الفرنسيون على مساجدهم وأملاكهم وأشخاصهم وهدموا بيوتهم وحوانيتهم...هذا دليل مقنع على أنه لا يمكن الوثوق بالفرنسيين الموجودين في الجزائر...الذين قدموا وعودا حنثوا فيها".[3]

تجاهلت إدارة الاحتلال هذه العرائض والشكاوي، ولم تستجب لمطالب هؤلاء، رغم الخدمات التي قدمتها هذه الطبقة المقربة من السلطة، والتي قامت بدور الوساطة بين الفرنسيين ومحكوميهم[4]، ساهمت –عن غير قصد – في توسيع نفوذ الاحتلال، بل وتذرعت الوزارة بعدم قبول معاهدة تمنعها من إقامة مصالحها، في ردها على إحدى رسائل حمدان بن عثمان، قائلة:"لا يمكن أن نقبل مبدأ المعاهدة فقد رفعت عنا حتى هدم مسجد لبناء مكان عام...فلم نلتزم مطلقا بعدم مس تلك الأماكن لأي سبب من

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص192.

[2] كتبت هذه الرسالة في وقت اعترف برتيزان(Berthezén أن سلفه كلوزيل عمل كل ما في وسعه لإلغاء القرارات المشكوا منها من طرف الأهالي لكن باءت بالفشل. صادق سلّام، المرجع السابق، ص163.

[3] صادق سلام، الرجع السابق،. ص نقلا عن، ش.ر.أجرون، أرشيف برتيزان(Berthezéne)، أطروحة مطبوعة، 1968، ص172.

[4] عبد الله العروي، مرجع سابق، ص302.

الأسباب"[1]، وهونت من حجم ما حصل من إنتهاك الممتلكات الدينية؛ رافعة الحرج على السلطة العسكرية، متجاوزة ممارسات وعبث الجيش، وهوما ورد في إحدى المذكرات قائلة:"إن أغلاطا بسيطة وكثيرة قد أوقعت السلطة في أخطاء"[2]

في أواخر القرن التاسع عشر-بعد نهاية المقاومة الشعبية- زادت مهادنة طائفة السلك الديني للاحتلال الفرنسي، وذلك لجمودها وعدم اتخاذها مواقف ضد السلطة الفرنسية وما تقوم به من محاكمات، وما أحدثته من تغييرات ومساس بالأشخاص وانتهاك للأعراض والحرمات والمقدسات؛ مما يدل على استكانتهم ورضاهم بالهوان وتغليبهم الجانب المادي الدنيوي ومصالحهم الشخصية، على الجهاد في سبيل الله؛ ليس بالمال والنفس، وإنما بقول كلمة الحق وتغيير المنكر والفساد التي أحدثته السلطة الجائرة.

إن هذا خضوع موظفي السلك الديني نقض تحذيرات دوتي doutté الذي كان يقول :"إن المرابطية لا يمكنها أن تصبح أداة حكومية"[3]، مما جعل الإدارة الفرنسية، تنتهج أسلوب التقرب من هؤلاء؛ بسبب حالتهم هذه، وقوة تأثيرهم على السكان؛ وهوما قاله لوطو Lutaud:"...فهم مستعدين لأن يصبحوا أوثق مساعدينا وأشدهم نفعا"[4]؛ لذلك لجأت إلى توظيف من تثق فيهم وهوما قاله كامبون:"إننا قمنا بتكوين الأئمة الشباب، وهم متشبعون بأفكارنا بل سيعوّل عليهم لتجسيد جهودنا"[5]وتكريم بعض الأئمة وشيوخ الزوايا والقيمين الذين رضوا بالتعامل معها، فجعلتهم يستفيدون من الخدمات الاجتماعية والألقاب والأوسمة الشرفية ومكّنتهم من المشاركة في الحياة السياسية، وأمضت معهم اتفاقات مشتركة اعترفت لهم بموجبها بالسلطة الروحية والمعنوية وأمدتهم بالمال والأراضي مقابل الالتزام والمحافظة على النظام والأمن فكرّمتهم؛ لتزيدهم وهنا على وهن، وخاصة

[1] حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص ص275-276.

[2] نفسه.

[3] كميل ريسلير، المرجع السابق، ص177.

[4]نفسه.

[5] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص279

في عهد كامبون(1891-1897م)، على غرار أمين قدور بن محمد بن عبد الرحمان(إمام الجامع الكبير)، وعلي بن الحاج موسى(قيم ضريح الشيخ الثعالبي)، والشيخ محمد بن يوسف اطفيش(موظف غير رسمي في بني يسقن)، والشيخ محمد بن القاسم (شيخ زاوية الهامل)[1]، وتقاربت مع 120عائلة مرابطية كانت محل اهمال ومنحت إعانات جوهرية لمن كانت أهل ثقة أكبر أو أبدت إهتماما أكثر[2]، إن سياسة الحظوة تجاه هذه الزعامات الدينية أثبتت فعاليتها مع بدايات القرن العشرين.

إن هذا التكريم من طرف المحتل على الخدمات الهادئة والمخلصة للإدارة الفرنسية[3]، ستجعل المكرمين يضاعفون جهودهم وتزيد الإدارة من استخدامهم في التصدي لأي مقاومة قد تحدث، بل وتجنيد أبناء الجزائر (التجنيد الاجباري 1912)في صفوف الجيش الفرنسي، أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية(1914، 1939م)؛ من خلال الفتاوى التي جعلت من المسلم الجزائري يقاتل أخوه المسلم العثماني؛ دفاعا عن الوطن الأم فرنسا، واستغلتهم في الدعاية ضد العثمانيين الأتراك أصدقاء الألمان؛ مما جعلهم – بطريقة غير مباشرة-يعرضون بلاد الخليج والشام والقدس إلى الانتداب الفرنسي الانجليزي*، إن الفتاوى التي تصدر عن مجاملة للسلطة من أجل حظوة دنيوية زائلة، تجعل هؤلاء المرتزقة في منزلة سفلى لدى الجزائريين مما سينجر عنها عزوف عن هؤلاء وعن مؤسساتهم التقليدية، التي شجعت فيها الدروشة والدجل بدل التعليم.

وقد تمكّنت فرنسا من خلال هذه الإجراءات من إضعاف العديد من الزوايا؛ وأصبح الشيوخ يبدون اقبالا لا مثيل له إزاء السلطات الادارية التي أتخذت كحكم أو كصديق حميم، وأصبحت الطرق الصوفية في تشتت وفوضى كبيرين، وتزرع بذور فنائها بيدها،

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص370.

[2] كميل ريسلر، المرجع السابق، ص178.

[3] سعد الله، نفسه.

* اتفاقية سايكس-بيكو سنة1916 ثم مؤتمر سان ريمو الذي قسم ممتلكات الدولة العثمانية في الخليج والشام بين فرنسا وبريطانيا(1920)، تنفيذا للاتفاقية السرية وجعل القدس منطقة دولية، تمهيدا لاحتلالها الاسرائيلي سنة 1848.

وتلاشى شيئا فشيئا النفوذ الديني التي كانت تتمتع به؛ بفقدان هؤلاء–الشيخ والمقدمين– لنزاهتهم، وتخلى عنهم مريدوهم، ولم يدركوا أن سلطة الاحتلال بمناوراتها وتلاعباتها هذه كانت وراء تقهقرهم وضعفهم.[1]

الخلاصة

إن فرنسا أعدّت حملة عسكرية صليبية؛ لاحتلال أرض الجزائر المسلمة، مدفوعة من قبل الكنيسة والروح الصليبية الموجودة لدى الساسة والجنود والمنظّرين بمعية رجال الدين، فكان لهم ذلك(سنة 1830)، بعد مقاومة مسلّحة، فأرادوا تجسيد هذه الصليبية واقعا، وهذا ما أكّده نقضهم للمعاهدة المبرمة مع السلطة التركية المهزومة(1830/07/05)، فهدموا كل مقوّمات الدين الاسلامي ومؤسساته؛ فاستولوا على العقار الديني، وصادروا أوقاف الشعب الجزائري؛ مما أدى إلى انعكاسات كارثية على المستوى الاجتماعي والثقافي، وتحكموا في مؤسسة القضاء الاسلامي، ففرّقوا بين الشعب الواحد، وتدرّجوا في نزع صلاحيات القاضي المسلم ومحدوديته في الحكم على قضايا الأحوال الشخصية، وفرضوا على المسلمين التقاضي إلى المسيحي، والتدخل الصّارخ لليهود في الأحكام الصادرة على المسلمين، ولم يتركوا أي وسيلة مادية أو معنوية في سبيل ردّ الجزائريين عن دينهم وجعلهم مسيحيين، من محوللغة العربية وإحلال للفرنسية وتشجيع البعثات المسيحية، وساهموا في تراجع مستوى التعليم الديني، واحتواء الزعامات الدينية القائمة عليه؛ فهذا الهدم لمقوّمات الدّين الإسلامي، يجعلنا نتساءل عن مدى علمانية فرنسا في الجزائر أهي سياسة دينية"مسيحية" أم هي لا دينية علمانية؟ وهذا ما سنقف على تفصيله وتحليله في الفصل الموالي من خلال قانون الفصل الذي سنّته عام 1905م، وألحقته بقانون تكميلي لتطبيقه في مستعمراتها سنة 1907م.

[1] ش.ر .أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص284.

❖الفصل الثاني: مدى تطبيق فرنسا لعلمانيتها في الجزائر.

❖تمهيد

- **المبحث الأول:** صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة (1905 -1907 م) ومجال تطبيقه.
- **المبحث الثاني:** الوظيفة الدينية الرسمية.
- **المبحث الثالث:** جهود الجزائريين لتحقيق فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.

❖ **تمهيـد**

حرّرت فرنسا أوربا من سيطرة الكنيسة، من خلال ثورتها (1789م)، وحرّرت نفسها بشكل نهائي من تدخّل رجال الدين في سياستها من خلال سنّها لقانون الفصل عام (1905)، وأعقبته بقانون تكميلي سنة(1907م) لتعمّمه على باقي مستعمراتها بما فيها الجزائر، لذلك نودُّ من خلال هذا الفصل معرفة "مدى علمانية فرنسا في الجزائر".

ففي المبحث الأول سنتعرّض لمفهومين أساسيين يرتبطان بمسألة الفصل هما "العلمانية" و"اللائكية"، متسائلين عن ظرفية صدور قانون الفصل وأهم مواده، وسنبيِّن كيفية استقباله من الفرنسيين والجزائريين، ونظرتهم إليه لحظة صدوره، والمجال الذي تمّ فيه التطبيق.

أما المبحث الثاني ولارتباطه مباشرة بمسألة الفصل سنركّز فيه على الوظيفة الدينية الرسمية، موضحين مصيرها، فهي مظهر حقيقي لمعرفة سلطة الاحتلال، فهل ستتركها وشأنها، أم ستدخّل في تعيين المستخدمين الدينيين والإنفاق عليهم، والمؤسسات التي أنجزتها لتوظيف السلك الديني؛ وسنعرّج أيضا على السياسة المستخدمة في استغلالهم؛ لتأدية مهام سياسية مخابراتية أكثر منها دينية.

وجاء المبحث الثالث لإبراز دور الجزائريين في مطالبة فرنسا بتجسيد قانون الفصل على المسلمين وتحقيق الحرية الدينية، والفريق الذي تزعّم هذه المطالب، فبيّنا من خلاله موقف فرنسا من مطالب الجزائريين وأسباب تماطلها في تطبيق قانون الفصل، ومظاهر ذلك.

➢ المبحث الأول: صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة (1905 –1907 م) ومجال تطبيقه

إن البحث في مسألة فصل الدين عن الدولة، يتطلب منا التطرق للمفاهيم المحيطة بها؛ وخاصة مفهومي العلمانية واللائكية، اللتان يقع الخلط بينهما –عن عمد أوجهل– من قبل بعض الباحثين، وما حكم الدين الإسلامي فيهما؟؛ وسنبين إصدار المرسوم الفرنسي (1905) في الفصل الذي حوّل فرنسا إلى دولة لائكية داخليا؛ فهل ستطبق هذا المرسوم خارجيا–بعد تكميله سنة 1907 –على الجزائر المحتلة؟وفي أي مجال سيتم تطبيقه؟

المطلب الأول: تحديد مفهومي العلمانية واللائكية وحكمهما في الإسلام

أولا: العلمانية

يطلق عليها سيكولاريزم(Secularism) في الانجليزية وسكولاري Secularite في الفرنسية، وقد أخطا في ترجمتها الكثير ممن نسبوها للعلم؛ فهي لا صلة لها بلفظ العلم ومشتقاته على الاطلاق، فالعلم يعرف في الانجليزية والفرنسية ب (Science) والعلمي في الانجليزية (Scientific)، وفي الفرنسية(Scientifique)، والترجمة الصحيحة للكلمة تعني اللادينية أو الدنيوية لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب؛ بل بمعنى أخص ما لا صلة له بالدين، أو ما تضاد في علاقته مع الدين، أما زيادة الألف والنون فهي زيادة منسوبة إلى الاسم كقولهم روحاني وجسماني.[1]

وتورد دائرة المعارف البريطانية بأن مصطلح(Secularism) يقصد بها الحركة الاجتماعية، التي تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالجانب الأخروي إلى الجانب الدنيوي الخالص[2]؛ وسبب هذه الدعوة هي سيطرة الكنيسة (المسيحية) في

---

[1] سفر الحوالي، العلمانية(نشأتها وتطورها وأثرها في البلدان الإسلامية)، دار الهجرة، د.م، د.تا، ص23.

[2] محمد إبراهيم مبروك، العدو الأكبر للإسلام من البداية إلى النهاية، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2007، ص13.

العصور الوسطى، التي تدعو إلى التعلق بالآخرة، وصرف الناس عن الشؤون الدنيوية، فعرفت النهضة الأوربية دعوات مضادة للدين للمسيحية لتدخلها في شؤون الدولة.

ذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا والتأمل في الله واليوم الآخر، وفي مقاومة هذه الرغبة طفقت الSecularism تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية حيث بدأ الناس في عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية، وبإمكانية تحقيق مطامعهم في هذه الدنيا القريبة، وظل هذا المصطلح"Secularism" يتطور باستمرار، باعتباره مضادا للدين وللمسيحية.[1]

ويقول قاموس "العالم الجديد" لوبستر شرحا للمادة نفسها:

- الروح الدنيوية أو الاتجاهات الدنيوية: هي نظام من المبادئ والتطبيقات يرفض أي شكل من أشكال الإيمان بالعقيدة.
- الاعتقاد بأن الدين وشؤون الكنسية لا دخل لها في شؤون الدولة وخاصة التربية العامة.

ويعرف أكسفورد السكولاريزم Secularism بأنها "عقيدة تذهب إلى أن الاخلاق لابد أن تكون لصالح البشر في هذه الحياة الدنيا، واستبعاد كلَّ الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالإله أو الحياة الأخرى".[2]

فهناك علمانية معتدلة في الدول الليبرالية "اللادينية"(Non Religious) التي تفصل الدين عن شؤون الدولة سياسيا، مع احترام حريات الآخرين في معتقداتهم الدينية، فهي غير معادية للدين، بينما هناك دول أخرى معادية للدين (Anti Religious)؛ فهي تضاد الدين، وهو ما حل بهذه المجتمعات الشيوعية والإلحاد[3].

---

[1] سفر عبد الرحمان الحوالي، المرجع السابق،، ص24

[2] Oxford;New York: University press, 2010.p691.

[3] سفر الحوالي، نفسه.

وها هو سفر الحوالي يورد أسباب معاداة الدين في أربعة عناصر وهي:

- طغيان رجال الكنسية دينيا؛ فيحلّون ما حرم الله (أكل الميتة، أخذ أموال الناس...) ويحرمون ما أحله(الختان، زواج رجال الدين...)، وشاركوا الله في سلطته -تعالى عز وجل- فحق الغفران والحرمان للإكليروس الديني[1]، أما سياسيا؛ فيحق للكنيسة التدخل في تقويم الملك(الحاكم)، وممارسة الضغوط على هذا الحاكم الذي لا يجد بدا سوى الخضوع لمصالح رجال الدين؛ الذين يستطيعون دحضه دينيا وتأليب العامة عليه، فكان تدخلها سافرا. أما الطغيان المادي؛ فكانت الكنيسة ذات استراتيجية واضحة، حيث كانت تدعو أتباعها إلى الزهد في الدنيا وطيباتها، في حين تمتص خيرات الشعب، فتقطتع الأملاك والأراضي المحبسة، وتفرض الهبات والعطايا واستغلال العامة في أعمال السخرة.
- الصراع بين الكنيسة والعلم: ويتجلى ذلك في اضطهاد العلم وأهله، وتسخيره في خدمة الكنيسة(ما يتماشى مع فكرها ومصالحها تؤيده وما يتعارض معها يتم وأده)؛ ويجدر بنا التنويه بعامل الإسلام في تحرير العقل الأوربي نتيجة احتكاكه بالمسلمين؛ خاصة في الأندلس وترجمة علوم المسلمين؛ التي دفعت بالنهضة الأوربية، ونشب صراع عقلي علمي بين المفكرين والفلاسفة والكنيسة؛ التي نعتتهم بالكفار وشكلت محاكم التفتيش في حقهم، ونذكر هنا نظرية كوبرنيق(1543م)[*]، وغاليلي الذي اخترع المرقاب "التلسكوب" والذي اكتشف كروية الأرض، فأرغم

[1] للتفصيل في الطغيان الديني ينظر: سفر الحوالي، المرجع السابق، ص ص28-33.

[*] نظرية كوبرنيق: نسبة إلى نيكولا كوبرنيك(nicolas copernic 1473-1543م)؛ وهي نظرية فلكية تعاكس ما اعتقدته الكنيسة؛ في أن الأرض مركز الكون وأن الأجرام السماوية تدور حوله، فرغم أنه نجا من العذاب؛ ليس لأنه كان قسيسا؛ بل لأن الموت أدركه قبل حلول عذاب الكنيسة عليه، وصادرت كتابه"حركات الأجرام السماوية" التي حكمت عليه محاكمهم بمخالفته للانجيل. ينظر: متشسون، المرجع السابق، ص415.

على الاعتراف راكعا لرجال الدين؛ حتى لا يكون مصيره الإعدام*، وغيرهما من رواد الفكر الذين حكمت عليهم الكنيسة بالإعدام أو السجن.

- الثورة الفرنسية 1789م، وما نتج عنها من تنوير ومطالب شعبية أدت إلى دحض الكنيسة وتراجعها؛ فقد كانت ثورة الشعب على الكنيسة دينية؛ نتيجة مساوئها وطغيانها المادي والسياسي، وهذا الأمر فيه تناقض صارخ، فلم لم يلجأ الثوار إلى الخروج عن المسيحية؟؛ لأنهم يعتبرون المسيحية دينا صحيحا يمكن إصلاح ما أفسده رجاله، ولذلك ظهرت مذاهب واتجاهات لوثرية وكالفينية؛ مما أدى إلى تجزأ الكنيسة(فرق، مذاهب)؛ لكن هذا لم ينه الروح الصليبية لدى الفرنسيين وغيرهم، وهذا الأمر جعل فرنسا تنتهج استراتيجية لادينية داخل فرنسا، ودينية "مسيحية كاثوليكية"خارجها؛ والدليل الحملة الفرنسية على مصر(1798م)، ثم على الجزائر (1830م).
- نظريات التطور التي عملت على تشجيع الالحاد ونشر الفكر الشيوعي؛ فتشارلز داروين صاحب نظرية التطور(أصل الأنواع)**؛ التي نفت وجود خالق لهذه الكائنات الحية[1].

ثانيا: اللائكية

اللائكية مفهوم دخل حقل التداول العربي المعاصر، مع دخول جماعي لمنظومة المفاهيم السياسية اللبرالية حقل السياسة العربية. قبل قرن من الزمان، وهو مفهوم لم يكن

---

* ومما قاله في رسالته"أنا غاليلو وقد بلغت السبعين من عمري سجين راكع إمام فخامتك، والكتاب المقدس ألمسه بيدي، أرفض وألعن وأحتقر القول الالحادي الخاطئ بدوران الأرض". ينظر: توفيق الطويل، قصة النزاع بين الدين والفلسفة، ص205.

** تقول هذه النظرية إن جميع الكائنات أصلها خلية واحدة والطبيعة وحدها هي المتحكم في ترقية أو إخفاق بقاءها؛ وكل هذ الكائنات جاءت صدفة، إلى غير ذلك من تصنيف الانسان (الراقي) الذي نتج عن تطور القرد، ورد كثير من العلماء على هذه النظرية فأوين الانجليزي وأغاسيز الأمريكي قالا بأن "الأفكار الداروينية مجرد خرافة علمية وأنها سوف تنسى بسرعة". ينظر: سلسلة تراث الانسانية، ج9، ص125، نقلا عن سفر الحوالي، العلمانية، ص179.

[1]سفر الحوالي، المرجع نفسه.

ملفوظا – في بدء تداوله – كما يلفظ الآن، وإنما استعمله النهضويون الأوائل لتعيين طبيعة الدولة ما بعد السلطانية، والسياسة ما بعد الدينية، حيث الانفكاك في العلاقة ما بين السياسي والديني، وحيث الانتظام في نموذج السياسة الحديثة كما عبرت عنه التجربة المعاصرة لأوروبا البرجوازية.[1]

ولكن ما يعاب على هذا التداول هو الخلط بين العلمنة واللائكية، ومسايرة الدساتير الشكلية في الإطلاق على هذه الدول باللائكية من عدمها؛ فقبل أن يصبح استخدامه شأنا معرفيا ومفهوما اعتياديا، كان محتواه النظري قد عرف ألوانا من التصريف اللفظي في الكتابات العربية النهضوية، حتى أصبح يمثل مفهوما إشكاليا مع مجموعة من المفاهيم الأخرى المجاورة دلاليا معه كالعلماوية، والعلمانية، والزمنية، والدهرية، وفصل الدين عن الدول.... والعبارة الأخيرة "فصل الدين عن الدولة"، هي الأكثر تضييقا للمفهوم وهي التي سيطرت على المجال التداولي العربي المعاصر خصوصا في الكتابات الصحفية. في شأن هذا المفهوم[2]، فكثرة استعمال مفهوم ما لا يدل بالضرورة على وضوح معناه.

1-المعنى اللغوي: لفظ اللائكية "La Laïcité" "يعود إلى أصلين لغويين، الأصل الأول لاتيني ويتمثل في عبارة "لايكوس" "Licous"، عكس الإكليروس؛ أي رجال الدين الذين لم يتلقوا أوامر دينية، أما الأصل الثاني للفظ اللائكية فهويوناني يتمثل في عبارة"لاووس" "Laous"، التي تعني الشعب؛ مما يبين أن اللائكية ليست فصل الدين عن الدولة فحسب، بل أيضا سبب هذا الفصل وهدفه؛ أي هو إعطاء السلطة للشعب، بغض النظر عن الاختلاف الديني للمواطنين[3]، ومنه يتضح أن الرأي السائد في الوطن العربي توقف عن الأصل اللاتيني-عمدا أوجهلا- دون سواه؛ لعدم قبولها عربيا وإسلاميا.

---

[1] عبد العزيز بلقزيز، أسئلة الفكر...، المرجع السابق، ص ص 122-123. وينظر أيضا: محمد الصالح المراكشي، قراءات في الفكر العربي الحديث والمعاصر (سلسلة موافقات)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992، ص ص 328-330.

[2] نفسه.

[3] Milot .M, La Laïcité, ,25 questions, Monteréal ,Novalis, coll,2008, pp9-10

وكثيرا ما رُبط هذا المصطلح بالأنموذج الفرنسي، فلم فرنسا بالذات؟ ربط كثير من المفكرين اللائكية بالأنموذج الفرنسي؛ لإستصدارها مرسوم الفصل في 1905 م، فترى "ميشيل ميل" أنه من الخطأ حصر اللائكية في الدول التي تتبناها دستوريا، في حين لابد من التفريق بين اللائكية الفعلية والمعلنة، فهناك دول لا تفصل شكليا بين الدين والدولة، وهي لائكية فعليا، والعكس صحيح، والحكم هنا هو مبادئ اللائكية.[1]

وينحصر المفهوم اللغوي لهذه الكلمة في:

- مبدأ الفصل بين المؤسسة السياسية؛ أي الدولة، والمؤسسة الدينية.
- مبدأ حياد الدولة في المجال الديني.
- مبدأ حرية الضمير أوالوعي والمعتقد من ناحية، ومبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات بقطع النظر عن معتقداتهم الدينية أواللادينية من ناحية أخرى[2].

2-المعنى الاصطلاحي:

لا تعني اللائكية الفصل القانوني بين المؤسسة الدينية والدولة فحسب، بل لابد من تفعيل هذا الفصل في واقع السياسة؛ فلا الديني يتدخل في المجال السياسي ولا السياسي يتدخل في الجانب الديني.[3]

نقلا عن: مصطفى العلوي، "فصل الدين عن الدولة من منظوري علم الاجتماع ولائكية الاعتراف" (من خلال كتاب اللائكية ميشلين ميلو)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص4.

[1] Milot .M.Op.cit.

نقلا عن: مصطفى العلوي، "فصل الدين عن الدولة من منظوري علم الاجتماع ولائكية الاعتراف" (من خلال كتاب اللائكية ميشلين ميلو)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ص5.

[2] نفسه.

[3] عادل لطيفي، "العلمانية واللائكية والإسلام. رفعا للالتباس، ص3؛ مقال منشور في موقع www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions2011/9/19 تاريخ الزيارة 2019/03/14 الساعة 17:30.

لذلك فإن بينها(اللائكية) وبين العلمانية فروق عديدة نوردها في الجدول الآتي:

العلمانية	اللائكية
إلغاء الدين من الحياة(أي فقدان المؤسسات والأفكار والممارسات الدينية لمعناها الاجتماعي)	الابقاء على الدين إجتماعيا والغائه سياسيا
تمجيد العقل والتجربة فهو ضد كل ما هو مقدس	يحترم الحرية الدينية خارج مجال السياسة
التركيز على الدنيوي	عدم نبذ الأخروي في حياة المجتمع.
ظهرت مع النهضة الأوربية(الحروب الدينية)وتجلت مع الثورة الفرنسية 1789.	ارتبطت أكثر بفرنسا لإعلانها لائكيتها دستوريا 1905 .

إن رأي ميلو ميشلين ونظرتها للائكية، والتي وافقت تحليل الباحث التونسي "مصطفى العلوي"، من السهولة بمكان تطبيقها على الديانات الفاسدة أو اللادينية؛ لكن الأمر يختلف بالنسبة للإسلام -الدين الصحيح- الذي يتميز بشريعة الله، في تنظيم حياة المسلم وعلاقته بالمسلمين، وبغير المسلمين(الكتابيين، المشركين).

ثالثا:حكمهما في الإسلام

إن ما حدث في أوربا من علمانية ضد الديانات الفاسدة وعلى رأسها المسيحية؛ والتي اختلفت دولها في تطبيقها على مجتمعاتها؛ لكن أغلبها تطبق اللائكية، فلا وجود لسياسة دينية في المنظومة الأوربية سواء أعلنت ذلك في دساتيرها أم لم تعلن ذلك.

والأمر يختلف بالنسبة للدين الإسلامي؛ حيث إنّ الائتمار بالشرع الإسلامي في نظر المسلم تحرير للعقل من قيود الجسم وارتقاء من طبيعة –حيوانية–سفلى، إلى طبيعة عليا؛ تشعر الرجل التقي شعورا عميقا بالتحرر من عبودية الجسم والعادات.[1]

لذلك نرى أن موقف المسلمين حول المسألة العلمانية يمكن تقسيمه إلى موقفين؛ فالموقف الأول متأثر بالعلمانية التي ظهرت في أوربا –ضد المسيحية– ومدافع عنها، ويراها الحل للخروج من التقييد الديني، في حين يتبلور الموقف الثاني المتشبث بقيم الإسلام أن تطبيقها على العالم الإسلامي –جزئيا أوكليا– يؤدى إلى ردّ للشريعة الإسلامية فلا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقها على الدين الإسلامي الذي لا إكليروس فيه من جهة، ولأن تطبيقها يعني خلوالدين من حياة الانسان المسلم الذي لم يخلق عبثا، لقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ (المؤمنون:115). وانما خلقه وفضّله على غيره من الكائنات الأخرى بالعقل–مناط التكليف– وكلّفه بعبادته لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ (الذاريات: 56)، من جهة أخرى يكون الالحاق وربط الديني في شتى المجالات في ظل الحكومة المسلمة، أما في حالة الحكومة غير المسلمة فيكون العكس ولابد من المطالبة بالفصل؛ لتحقيق تعاليم الدين الإسلامي وشريعة الله عز وجل.

المطلب الثاني: صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة

صدر مرسوم فصل الدين عن الدولة في 9 ديسمبر/كانون الأول/1905 ، ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 11 ديسمبر1905[2] تحت عنوان La loi concernant la séparation des Églises et de l'État. بتحريض من برلمانيي اليسار الفرنسي خاصة أرستيد بريان (Aristide.Briand)*[3] وجان جوريس(J.Jourés)، فقطع

[1] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ط5، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، 2012، ص27.

[2] ينظر: صدور قانون فصل الدين عن الدولة، في الملحق رقم 13 ص ص374–375.

*أرستيد بريون Aristide Briand(1862–1932): ولد بنانت"Nantes" شخصية سياسية فرنسية أسس حزب اجتماعي فرنسي (1901)، صاحب قانون الفصل عام(1905)، شغل منصب وزير 23 مرة، وحكم الشؤون الأجنبية 18مرة، وترأس المجلس 11 مرة، بعد 1918 ربط اتفاق الصلح مع الالمان 1925"Locarno"أظهر نشاطا في عصبة الأمم، أمضى

العلاقة بين السياسي والديني، ونص على تطبيقه في المجال الفرنسي، وأشار في مادته الثالثة والأربعين إلى استصدار قانون تكميلي وكيفية تطبيقه في الجزائر ومستعمراتها حيث ورد فيها:"سوف تصدر لوائح إدارية عامة تحدد الشروط التي بموجبها يطبق هذا القانون في الجزائر والمتروبول"؛ فصدر في 1907/09/27 القرار بعنوان المرسوم المتعلق بالتسيير الإداري العام وشروط تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة في الجزائر والممارسة العامة للعبادات.

أولا:وضعية المسلمين الجزائريين قبل صدور مرسوم الفصل

سبق صدور مرسوم فصل الدين عن الدولة، تمييز الدين الإسلامي عن باقي الديانات الأخرى؛ فكانت الهيئة الدينية الإسلامية في الجزائر تتبع الإدارة العسكرية التابعة لوزارة الحرب، فالمفتي والقاضي يعينان من قبل الحاكم العام، وبعد ثورة 1848م أصبحت الأديان غير الإسلام تابعة لوزارة خاصة في فرنسا، أما الشؤون الإسلامية فقد بقيت تابعة للحاكم العام العسكري إلى غاية سنة 1870.[1] كما صدرت عدة قوانين، يتجلى من خلالها تدخل السلطة الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي أبرزها:

- مرسوم 1848/05/11م الذي تم من خلاله إنشاء مصلحة خاصة للإدارة المدنية والأهلية، مهمتها مراقبة نشاط دور العبادة (مساجد، زوايا، مزارات...)؛ مما يجعلها مخترقة من قبل البوليس الفرنسي(التدخلات، التقارير...) كما تشرف على الموظفين الدينيين، وكل ما يتعلق بنفقات الدين الإسلامي[2].

اتفاق التنازل على الحرب مع 60 أمة (1928)، أحرز على جائزة نوبل للسلام سنة 1926 ينظر: Le dictionnaire de notre temps. p192.

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 4، المرجع السابق، ص365.

[2] Carret Jaques ,Différent aspesct de I, Islam Algérien ,Imprimerie officielle ,Alger 1959,p09.

- مرسوم 1851/05/17 يخص تأطير شؤون الدين الإسلامي؛ من تصنيف لأماكن العبادة بالرسمية، وغير الرسمية، ووفق هذا التصنيف، حُدِّدَ الموظفون الدينيون الرسميون(أي موظفو الدين الإسلامي).[1]
- قانون مجلس الشيوخ الثاني(1865) المتضمن قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين؛ حيث تم استغلال الإسلام من طرف الاحتلال
- مرسوم 1875/12/23م الذي يلحق نفقات الديانة الإسلامية بميزانية الحكومة العامة.[2]
- مرسوم 1881/08/26 الذي ينص على أن الحاكم العام يملك صلاحيات مطلقة للتدخل في شؤون الدين الإسلامي.[3]

ثانيا: صدور المرسوم وأهم مواده

صدر قانون الفصل في 09 ديسمبر 1905 م، على يد أرستيد بريون(Aristid Briand) الذي دعا إلى علمانية فرنسا وفصل إدارتها عن الكنيسة؛ التي كان تدخلها في شؤونها الدينية واضحا؛ خاصة إذا تعلق الأمر بالكنيسة الكاثوليكية؛ وهوما جعلها تتزعج من هذا القانون الذي لم يكن في صالحها، بل حد من نفوذها، ومن الدعم الذي كانت تتلقاه الساسة والمسؤولين.

ومن بين المواد التي نص عليها مرسوم الفصل، نعرض المادتين الأولى والثانية الأساسيتين فيه:

- ✓ **المادة الأولى:** تضمن الجمهورية حرية الضمير، وتكفل حرية ممارسة العبادات، ولا تقيدها إلا الضوابط الواردة لاحقا حفاظا على الصالح العام.
- ✓ **المادة الثانية:** لا تعترف الجمهورية بأي دين، ولا تقدم له أي راتب أودعم مادي، وتلغي جميع النفقات المتعلقة بالعبادات من ميزانية الدولة والولايات

[1] Carret Jaques ,Op.cit,p09.

[2] Boyer Pierre ,op.cit.p285.

[3] Ibide.

والبلديات، وضمان حرية الاعتقاد لمختلف الديانات، الموجودة في فرنسا ومستعمراتها بما فيها الجزائر –الذي يسودها الدين الإسلامي–الذي ألحقت بالقانون التكميلي الموضح لكيفية تطبيقه في هذه المستعمرات.[1]

ثالثا:موقف الساسة الفرنسيين من القانون

رأى جونار(Jonnart)* أن تطبيقه على جميع الديانات بما فيها الإسلام فيه خطر كبير[2]، حيث يُشعر الجزائريين بعملية السلب التي تعرضت لها أوقافهم من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي، وإذا تم إرجاعها فان المسلمين سيتحررون من التضييق والتقييد الفرنسي[3]، فموريس فيوليت "Maurice violette" يرى أن الشعب الجزائري المسلم كثير التدين، وليس بإمكانه استيعاب فصل الدين عن الحكومة، ولا فهم مبدأ علمنة المجتمع.[4]

أما الحاكم العام ليتو(Lutaud)، الذي حث على تعميم تطبيق القانون ليشمل الدين الإسلامي كغيره من الأديان الأخرى، فهويرى أن السلطة من خلال تسييرها ونفقاتها تساهم في إبقاء الإسلام الموروث الجزائري، وتقيدهم بتعاليمه بينما الفصل يجعل الجزائريين أحرارا حيث قال:"كل جهودِنا تنصب حول محاولة تحريرهم [الجزائريين] من القرآن، بدل حثّهم على التقيّد بتعاليمه، هذا ما يجب أن تكون عليه سياستنا الدينية "[5] لكن هذه النظرة** –في رأينا– خاطئة؛ لأن المسلم لا يتحرر من قرآنه بل يتحرر به، ويتشبث بتعاليمه لوتركه وشأنه. وهو ما جعل صوت الحاكم العام "ليتو" نشازا، فقد رفض الجميع

---

[1] Journl officiel du 11/12/1905.

*جونار(Jonnart)(1857–1927)حاكم عام من 1900/10/03حتى 18 جوان1901م، سن العديد من القوانين من بينها قانون 1906 الذي يعرف باسمه.

[2] Achi Rabah, L islam Authentique Appartient a Dieu ,l ,islam Algérien a César ,Beltin /Genèses ,N° 69,Avril2007,p89.

[3] Ageron ,Les Algériens musulmans et la France ,op cit ,p894.

[4] Achi Rabah , op.cit,p51.

[5] Ageron,op.cit p897.

** قد يكون مردُّ نظرته هذه إلى الإسلام التقليدي من انتشار الخرافات والمعتقدات السلبية، في أوساط المسلمين؛ وفي اعتقاده أن التطبيق الفعلي للقانون يمكن أن يحررهم منها.

رأيه، وبقيت دار لقمان على حالها، إن لم نقل ازدادت سوءا، ولا زالت إدارة الاحتلال تتدخل في شؤون المسلمين وتضيق عليهم؛ وتعتبر نفسها القوة الإسلامية الحريصة على تسيير كل نشاط إسلامي وهو ما أثار استياء المسلمين الجزائريين.

رابعا: موقف الجزائريين من مرسوم فصل الدين التكميلي(عام 1907م)

لم يدرك المسلمون الجزائريون المعنى الحقيقي لقانون الفصل والانعكاسات الإيجابية التي يمكنهم تحقيقها عند تطبيق القانون، أوأنهم مستفيدون من استمرار فرنسا في إحكام قبضتها على الشؤون الدينية، وراحوا يقدمون العرائض؛ فقبل ستة أشهر من صدور القانون التكميلي وبالضبط في 1908/04/10م، وقّع عشرة أعيان عريضة، وأرسلوها إلى الحاكم العام جونار(Jonnart)، تبين قلقهم وتخوفهم من قانون الفصل، مطالبين فرنسا بالإبقاء على إشرافها للشؤون الدينية، شريطة احترامها اتفاقية الاحتلال[1].

ويبدو أن أصحاب هذه العريضة راضون بوضعهم تجاه السياسة الدينية الفرنسية، والظاهر أنهم آثروا المسألة المادية، وما حظوا به من دعم معنوي –من قِبلها– على حساب دينهم الإسلامي المضطهد والمضيق عنه، وهذا ما نجده في تصريح الاغا"محمد بن أحمد بن ضيف الذي تخوف من أجرة الموظفين الدينيين؛ قائلا :"بما أن القانون سوف يوقف تمويل الدولة للمؤسسات الدينية، فواجب على الإدارة إرجاع الأوقاف إلى المساجد "[2]، فقد ركز على وجوب تحول الانفاق على الموظفين الدينيين من ميزانية الدولة إلى مؤسسة الأوقاف؛ ولم يراع الانعكاسات الإيجابية التي تحققها مسألة الفصل؛ أما ابن زكري (مفتي الجامع الكبير) فقد طالب بشدة تدخل إدارة الاحتلال في شؤون الدين الإسلامي، ودعمها ماديا وسياسيا[3]، كما رأى آخرون أن سلطة الاحتلال من حقها التصرف في شؤون المسلمين لأنها تحكمهم مثلما كانت الدولة العثمانية[4]، وهل كانت

[1] Ageron, op.cit p897.

[2] Ibid,p895.

[3] Rabeh Achi,op.cit,p90.

[4] Ibid, p56.

الدولة العثمانية تمارس التضييق على المسلمين ومؤسساتهم الدينية أم الحرية؟!!. وهذا ما يبين أن هذه الأبواق المقربة من السلطة والمتخوفة من ضياع مصالحها، هي من نادى بعدم التطبيق، وهم من سنحوا لإدارة الاحتلال بتمييز الدين الإسلامي عن غيره من الديانات الأخرى، فهل يوجد من المسلمين الجزائريين من طالب بتطبيق قانون الفصل على الدين الإسلامي داخل الجزائر؟

المطلب الثالث:مجال تطبيقه في الجزائر

أولا:تطبيقه على الديانات غير الإسلامية

في 1907/09/27 طُبّق القانون في الجزائر على مختلف الديانات والمذاهب؛ من يهودية ومسيحية كاثوليكية كانت أم بروتستانتية، ما عدا الديانة الإسلامية التي بقيت مقيدة بإدارة الاحتلال رافضة منحها الحرية، ففيم تتمثل أسباب استثناء الديانة الإسلامية من قانون الفصل؟

الغريب في القانون التكميلي هذا، أنه مناقض لما جاء فيه، فالمادة الثانية تصرّح بالفصل التام لفرنسا عن التدخل في أي ديانة كانت عن طريق التمثيل أوالدعم أوالتمويل، لكن استدركت "هوياتيا" وعاطفيا في المادة الحادية عشر رجال الدين الكاثوليك، وأكدت أحقية الحاكم العام منح تعويضات-حسب رؤيته-للإكليروس الكاثوليكي خلال عشر سنوات(1907 -1917م)؛ مما يبين استمرارية التمييز بين الديانات، وحماية الكاثوليكيين الذين يقومون بسياسة التنصير في هذه المستعمرات، من المخاطر المهددة لنشاطهم، من قبل مذاهب وجمعيات مسيحية أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستستغل هذه الثغرة القانونية -إن صح التعبير- في التدخل في شؤون الدين الإسلامي، مع العلم أنه لا إكليروس في الإسلام؛ إلا الذي صنعته ووظفته لشغل دور العبادة الرسمية وجعلته أداة لتنفيذ مصالحها، وعينا جاسوسية لحفظ أمنها ووجودها.

ثانيا:عدم تطبيقه على الدين الإسلامي

طبِّق قانون الفصل على الديانتين المسيحية واليهودية، في حين رفضت سلطة الاحتلال الفرنسي تطبيق قانون الفصل عن الدين الإسلامي.

1/أسباب عدم فصل شؤون الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية

هناك عدة أسباب جعلت فرنسا تُحرج في عدم تطبيق قانون الفصل على المسلمين الجزائريين، أهمها:

- اعتبار الجزائريين رعايا في بلدهم؛ فهم –في منظور الفرنسيين–بربر لايحق لهم مساواة الجنس الأوربي المتفوق.[1]
- تخوف إدارة الاحتلال من عاقبة تطبيق سياسة الفصل على الدين الإسلامي؛ الذي سيجعل مؤسساته الدينية حرة، كالقضاء والأوقاف ودور العبادة، وفي يد أصحابها الحقيقيين "...وحينما تعلّق الأمر بتوسيع نطاق الفصل"Separation" بالجزائر، عبّرت شخصيات عديدة عن استهجانها للأمر، معلنة ذلك بأن المسلمين لن يعارضوا ذلك، ...، وإنما كذلك لأن فرنسا لا يمكنها التخلص من هذه الأداة الرقابية الأساسية على سكان الأهالي والمتمثلة في التحكم في العبادة...".[2]
- استغلال الجزائريين هذه المؤسسات لضرب مصالح فرنسا ولتتخلص من وجودها الاستعماري، فهوفي صالح المسلمين تطبيق سياسة فصل الدين عن الحكومة، ومن خلال هذا الفصل سيستطيع المسلمون استرجاع تعليمهم العربي المضيق عنه، وأملاكهم العقارية (الحبوس) وما ينجر عنها من تحرير الرافد الذي يغذي نهر التعليم، وبالتالي استرجاع الكرامة وإعادة بعث الشخصية الجزائرية المفقودة.
- عدم تجسيد قانون فصل الدين على أرض الإسلام واقعا؛ لأنه من صالح فرنسا"اللائكية" الإشراف على الإسلام في الجزائر، حتى تُبقي سيطرتها، وتتمكن

---

[1] Luizard Jean Pierre ,Le choc colonial et l,lslam ,La Découverte, Paris, 2006,p91.

[2] كميل ريسلر، مرجع سابق، ص ص168–169.

من فرض هيمنتها على الدين الإسلامي، وتحقق مصالحها، كما يقول أجرون:"إن المصالح العليا لسيادتنا تقتضي أن تحتفظ بالقدرة على التدخل المباشر في سير الديانة(الإسلامية) ويجب أن يظهر هذا التدخل من خلال ممارسة حق تعيين المستخدمين ...".[1]

2-انعكاسات صدور القانون على الشعب الجزائري: انعكس هذا القانون على الشعب الجزائري ايجابيا وسلبيا

أ-إيجابيا:

عرفت الساحة الوطنية بعد صدور القانون التكميلي، عدة انعكاسات منها سن قانون الجمعيات، فانتشرت العديد من الجمعيات في كل من تلمسان(1908/11/07) والجزائر وغيرها من مناطق الجزائر، وهنا نتساءل لماذا هذه الجمعيات المتسارعة النشأة؟

مع وجود تضاعف للجمعيات الدينية مهمتها تسيير المساجد ولها الحق في عرض مرشحين لتولي وظائف دينية؛ غير أنها ورغم وجودها في الجزائر بعدد كبير فإنها كانت مفرغة المحتوى فقد كان من مهامها تسيير أملاك الحبوس القديمة؛ لأنه الهدف التى تودّ هذه الجمعيات الحصول عليه.[2]

إن تسهيل إنشاء هذه الجمعيات يدل على إيجاد صيغة قانونية للابقاء على التحكم في الشؤون الدينية، في حالة تطبيق قانون الفصل، فمعظمها ذو تأسيس وهمي[*] وقد يكون الهدف من ذلك، تأجيج الصراع بينها في حالة ادّعاء تطبيق قانون الفصل؛ فتتافس هذه الجمعيات حول الاشراف على الشؤون الدينية، فيكون السيناريوا إما بايجاد جمعية تابعة للسلطة أو إيجاد مخرج لعدم تطبيقه في حالة الانسداد الناجم عن هذا

---

[1] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مج2، المرجع السابق، ص281.

[2] نفسه.

[*] نعلم أن تأسيس أي جمعية سواء كانت ثقافية أودينية لابد من الالتزام بشروط التأسيس؛ ثم التأكيد على لقانون الأساسي للجمعية، ويكلف قاضي التحقيق بالمصادقة عليه وانتخاب أعضاء الجمعية ثم يأتي اعتماد الجمعية حتى تبادر نشاطها مما يجعل العملية بطيئة؛ ولا تكون بين عشية أو ضحاها.

التنافس، فيفهم من هذا أن فرنسا لم تطبق ولن تطبق هذا القانون، مهما كانت الظروف ومهما بلغت مطالب الأعيان والحركة الوطنية(1907 -1954م)، التي تزعمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأعضاءها.

ب-سلبيا: يتجلى هذا الأمر في:

- استغلال المعمرين هذا القانون لصالحهم في تقليل النفقات على القطاع الديني فمن 431736 فرنك (1901م) تضاءل وأصبح بمعدل 163000 فرنك حتى سنة 1914م.[1]
- محاولة "لوتو" قبول فصل "الهيئة الدينية المسلمة "عن الدولة؛ لأنه ألغى سنة 1917 رواتب الأعوان الدينيين، بل وبعث برسالة إلى وزير الداخلية يقول له فيها "بضرورة إبعاد المسلمين عن قرآنهم عن طريق هذه السياسة "لكن المكلّف بالشؤون الأهلية زجره؛ لأن هذا الإجراء رغم أنه في صالح الجانب المادي غير أنه في صالح المسلمين من جهة أخرى، من خلال الحرية الدينية والمطالبة بالأوقاف ...ضف إلى ذلك فإن هذا المستخدم لن تستطيع الإدارة الاستعمارية التحكم فيه؛ ففي السابق كان "يطلب من الإمام العكس تماما ما يطلبه الإسلام ".[2]

ثالثا: مجال وصل الدين الإسلامي بالحكومة الفرنسية

يقول جاك بيرك واصفا بتهكم تدخل الإدارة في الشأن الديني قائلا: "...ولم تتدخل الإدارة أبدا في ممارسة الدين الإسلامي..."[3]، فهل فعلا طبق قانون الفصل على الديانة الإسلامية؟! ما مدى ذلك؟ وما هي نتائج تطبيقه على الفرنسيين والجزائريين معاً؟

[1] ش.ر .أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص282.

[2] نفسه.

[3] جاك كاري، مصدر سابق، ص55.

1- مظاهر الوصل داخليا:

أ-داخل الجزائر:

رغم صدور هذا المرسوم الذي يبين بشكل صريح أن "الجمهورية لا تعترف بأيّة مؤسسة دينية ولا تمدها بأي مساعدة مالية"[1]، غير أن سلطة الاحتلال بقيت متمسّكة بالإشراف على كل الشؤون الدينية، وتتنصّل من هذه المسؤولية إذا تعلّق الأمر بالجانب المادي؛ حيث تتدخل المندوبيات المالية وتقتّر أوتقلّص من المستخدمين أوالهياكل الدينية بحجة قانون الفصل، فأي جور هذا الذي طال الأوقاف والسلك الديني وحتى الجمعيات التي خوّل لها هذا القانون تسيير المساجد وتوظيف وتعيين القائمين عليها"المساجد" ومن ذلك ما نجده متمثلا في[2]:

- الأوقاف التي استولت عليها السلطات الفرنسية بداية الاحتلال لم تعدها إلى الجماعة الإسلامية.
- الدولة لم تزل تتصرف في المساجد العامة؛ فتقدم المنح لموظفي السلك الديني؛ وهي التي تعيّن المكلّفين بالمساجد بقرار حكومي مصادق عليه من الوالي العام.
- "وتدّعي فرنسا أنها دولة إسلامية وبالأخص عند الاحتفال بتجهيز مركب واحد للحج وتنفخ الأبواق وتضرب الطنابير، ويزمّر أصحاب الجرائد وتكتب بالخط العريض وينادي المنادون: يا معشر الجن والإنس، هلمّوا إلى مشاهدة أعمال فرنسا وإحسانها وكرمها وتسامحها وقد خصّصت مركبا لثلاثين مليونا من مسلميها في إفريقيا ليحجّوا؛ ولم تدر تلك الجرائد أنّها تنبه الغافلين إلى أن عملها ذلك سخرية عند العارفين من المسلمين وأن ثلاثين مليونا لوكانوا أحرارا، وبأيديهم شؤون دينهم، ولهم دولة للزم ثلاثون مركبا..."[3]

---

[1] صادق سلام، المرجع السابق،، ص187 وينظر أيضا ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص281.

[2] جاك كاري، مصدر سابق، ص55.

[3] أبو يعلى الزواوي، مصدر سابق، ص22.

- "تقول الحكومة الفرنسية أنها تترك القضايا الدينية لأهلها ولكنّها...لا تقبل ولا ترضى التحاكم إلى غيرها"[1]، "...وهوأن الحكومة الاستعمارية النصرانية تقول بملء فيها وأعلى صوتها وتنشر في جرائدها وأخبارها وقوانينها، أن الأحكام المتعلّقة بالديانة لا تتعرّض لها ولا تمنعها إذا أراد أهلها العمل بها، والفصل فيها".[2]

2- مظاهر الوصل خارجيا (جامع باريس[3]-أنموذجا-): سنركّز هنا على مؤسسة دينية واحدة، وهي التي أُسّست في قلب العاصمة الباريسية؛ والمتمثلة في جامع باريس

أ-فكرة تأسيس جامع باريس:

تعود فكرة تأسيس جامع باريس إلى عام 1846م، والتي تلجلجت في صدور بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الإسلام؛ كجمعية محبي الإسلام*، يقول الدكتور الهادي التيمومي:"من الصعوبات التي أحاطت بتنفيذ مشروع بناء جامع باريس، مدى التوفيق بين الطابع اللاّئكي للدولة الفرنسية؛ بُدئ من العام 1905م، وقبولها بتركيز معلم إسلامي في العاصمة الفرنسية باريس".**

---

[1] نفسه، ص10.

[2] محمد الدراجي، المرجع السابق، ص57.

[3] ينظر صور المسجد في الملحق رقم 14، ص ص 376-378.

* يطلق عليها مجموعة محبي الإسلام(Un groupe Islamisant)، تأسست يوم 1841/05/13 مشكلة من طبيبين ومهندس معماري وهم:.A.Roch.Hureau.Moreau de tour، تهدف إلى إعطاء صورة دقيقة عن المشرق، مساعدة المسافرين الذين يعيشون دون آداء طقوسهم الدينية، ويموتون دون أن يدفنوا وفق مراسيم دينهم، وظهورها الفعلي كان بعد رئاسة استنسال (Estancel) في 1842/07/07م، وضمت عدةشخصيات فنية وأدبية. للمزيد ينظر: Mohammed telhine.Lislam et les mosulman en France.Une histoire de Mosqueees.Paris.Lharmattam.2010. نقلا عن التليلي العجيلي، المعهد الإسلامي وجامع باريس، السياسة الإسلامية لفرنسا اللائكية (1920-1939)، ط1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2016، في هامش ص ص7-8.

** وهناك صعوبات أخرى تتعلق بالدولة العثمانية التي حالت دون تجسيد "فرنسا"لذلك المشروع؛ لاتهامها بمجازر الأرمن(دموية الإسلام)، وكذا لتحالفها مع الألمان، ظرفية الاعلان عن التأسيس(1895)؛ الذي يتنافى مع الذكرى المأوية الثامنة للحرب الضليبية الأولى، وكذا الحراك السياسي لفصل الدين عن الحكومة(1905) حتى يتم للمسلمين ممارسة شعائرهم الدينية(صلاة، وعظ، دفن موتاهم...).للمزيد ينظر: التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص ص 24-26.

2-دوافع بناء جامع باريس:

إن أهم دافع يتمثل في تضحيات مسلمي المستعمرات الفرنسية، وخاصة المغاربية منها، وما أبدوه من استبسال في الدفاع عن التراب الفرنسي؛ تقديرا لدور جنود المغرب العربي في الانتصار في الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى عامل آخر -لا يقل أهمية عن الأول- والمتمثل في التنافس الشديد بين ألمانيا وفرنسا، خاصة بعد بناء مسجد "زوسين"*، لاحتواء أسرى الحرب من المسلمين؛ مما دفع "ليوطي" لزيارة معطوبي الحرب في مستشفى "البستان"، وجمع المسؤولين الفرنسيين على ضرورة بناء جامع في باريس، هوالذي كان وراء أخذ السلطات آنذاك قرار تشييدها للمعهد الإسلامي وجامع باريس، فمن خلال هذه الدوافع التي كانت حاضرة لدى ممثلي الشعب في الغرفتين(البرلمان، مجلس الشيوخ)، وجعلهم يقبلون بالإجماع قانون التشييد.[1]

إن الحرب العالمية الأولى عجّلت في إنجاز مشروع جامع باريس، وإن فكرته التي بدت قبل الحرب غريبة وسابقة لأوانها، أصبحت بعدها ضرورية وأكثر إلحاحا بل ومستعجلة، وفعلا تمّ بناء جامع باريس يوم 1926/07/15م[2]، فما غاية فرنسا من إنجازه؟

3-الأهداف الحقيقية من بناء جامع باريس:

ننطلق من مقولة الدكتور أبو القاسم سعد الله(رحمه الله)؛ إذ يقول:"...وكان هذا الجامع مؤسسة سياسية قبل أن يكون مؤسسة دينية"[3]؛ فهناك أهداف اقتصادية

*مسجد زوسين(ألمانيا) بنته المانيا للأسرى المسلمين أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918). ينظر التليلي العجيلي، نفسه، ص ص123-124.

[1] نفسه.

[2] نفسه، ينظر: صفحة الحرف ي (من مقدمة البحث).

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص204.

واجتماعيـــــــــة؛ لكـــــــن طغـــى علـــــــى هـــــــذه المؤسسة الأهداف السياسية، والتي سنُبينها كما يلي:

أ/الأهداف السياسية: وتتمثل في:

- منافسة الدول الأوربية؛ وخاصة ألمانيا باحترامها للشعائر الدينية للمسلمين كافة، وبالأخص مستعمراتها؛ وما ينجر عن هذه الدعاية من ارتكاب سياسة مضادة في الداخل.*
- تبصير العالم أجمع أنها متعاطفة مع المسلمين؛ لتبييض صورتها؛ وإقامة علاقات مع البلدان الإسلامية؛ خاصة الحجاز-بعد الانتداب الشامي(1920م)-لكسب الوقت؛ وتهجير اليهود إلى فلسطين.**
- هذا التأسيس مظهر من مظاهر التنافس الأوربي الحاصل؛ لكسب ودِّ المستعمرات، لاستغلالها السباق نحو التسلّح؛ لتجنيد أبناءها، وطاعة أمرها، في حالة وقوع حرب عالمية ثانية، وهو ما كان بين سنتي(1939-1945م).

ب/الاهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

- استغلال سلطة الاحتلال هذا المشروع دعائيا لتلميع صورتها لدى العالم أجمع وخاصة في مستعمراتها، فقد أوعز رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي- بعد أقل من أسبوع من موافقة مجلس الشيوخ- إلى ممثلي السلطات الفرنسية في كل من الجزائر، تونس، الرباط، القاهرة، بيروت، القسطنطينية، إلى إعطاء الأمر كل

* فلم تطبق قانون الفصل على الدين الإسلامي في الجزائر؛ وتدعي بالاشراف عليه في عقر دارها.

** الوعد الفرنسي لليهود كان أسبق من وعد بلفور الانجليزي؛ فعلى لسان وزير الخارجية ستيفان بيشون"Pichon"، وأمين عام الخارجية جول كامبون؛ أعلن الفرنسيون، قبل الانجليز بعدة شهور، أنهم في صالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ وقد أعطوا وعدهم المكتوب إلى سوكولوف"Sokolov"؛ ممثل الصهاينة. ينظر: سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص412.

ما يستحق من التعريف والإشهار بالوسائل التي يرونها صالحة لخدمة مصالح فرنسا بين رعاياها المسلمين هناك.[1]

- الفوائد الجمّة والضخمة التي ستجنيها فرنسا من بناء هذا الصّرح؛ لأنّ"حكّام المسلمين آنذاك، وعدوا بمنح مبالغ هامّة لإنجازه...خصوصا وأنّه كان من الضروري أن يجد المسلمون الذين سيتوافدون على باريس ...مبناً يؤدّون فيه شعائرهم"؛ فدعوة الاكتتاب التي ستتولاها وزارة الخارجية الفرنسية نشرت في فرنسا وجميع أقطار الإسلام.[2]

ج/الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

- تمتين علاقاتها بالسكان المسلمين؛ لأنها تبسط نفوذها على العديد من البلدان الإسلامية.[3]
- كسب السلم الاجتماعي من خلال مدِّ جسور الهجرة إلى فرنسا وانعكاساتها على المنبهرين بسياستها"أبواق السلطة"*؛ ليدعوا قومهم إلى الاحتفاء بسياستها والخضوع لهم سياسيا وعسكريا، مما يكسبها الاستقرار الداخلي، واستمرار وجودها؛ كما فعلت بالدعاية لافتتاح جامع باريس(سنة 1926)، يتقدمهم قدور بن غبريط.**

[1] I.S.H.T.C(المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر) منوبة تونس f fonds quai d Orsay serie Afrique1918-1940.bob.531.c11. dossé n°1… le président du conseil Tunis. Rabat. ،aux représentants des autorités d Alger ،،ministre des affaires étrangères ،le06/08/1920.F76. Beyrouth constantinpole.le caire

نقلا عن التليلي العجيلي، المرجع السابق،، ص124.

[2] I.S.H.T.C(المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر) منوبة تونس fonds quai d Orsay serie Afrique1918-1940.bob.531.c11. dossé n°1… le président du conseil Tunis. Rabat. ،aux représentants des autorités d Alger ،،ministre des affaires étrangeres le06/08/1920.F76 ،Beyrouth ،constantinpole.le caire

[3] Un Mosquée a Paris .**Le Matin, n°**4086,du8/5/1895.p1.

* فإن فرنسا تدفع برحلاتها إلى الأعيان الجزائريين، قياد وشيوخ طرق والاكليروس الديني الجزائري؛ الذين يعتبرون أبواقا فارغة تنفخ فيها السلطة لتؤثر بهم على المواطنين. ينظر سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، 204.

**قدور بن غبريط:ولد سنة 1873 في سيدي بلعباس أصله تلمساني، درس بثانوية الجزائر ثم درس بجامعة القرويين بفاس، عمل كقاض بالجزائر وغادرها إلى المغرب منتميا إلى فريق تحرير جريدة السعادة التي كانت تعمل –من طنجة– على احتلال البلاد مكنته لغته المزدوجة سنة 1893من العمل كمترجم لدى مفوضية فرنسا في طنجة (la légation

دافع كلا من بينون(Pinon) ولوروا بوليو(Leroy-Beaulieu) عن السياسة الاستعمارية ونظام التمييز العنصري، خاصة في تبرير عدم تطبيق قوانين فرنسا الأم في المستعمرات، ففضّل بينون(Pinon) الإبقاء على التعويضات التي تدفعها الدولة لأعضاء المؤسسة الدينية الرسمية؛ واعتبرها دليلا على احترام سلطة الاحتلال لديانة السكان المحليين قائلا:"مما لا شك فيه أن تأثير المفتين والأئمة الذين يقبضون رواتبهم منا لا يمكن أن يطال الجمهرة الكبيرة من السكان المحليين...، والأجر الذي يدفع لهم هو وسيلة فعالة للبرهان على حسن نوايا الإدارة الفرنسية وعلى احترامها لديانة السكان المحليين"[1]، وهذا ظلم في حق الدين الإسلامي وأهله؛ فليست ثلة الموظفين الدينيين"الرسميين"هذه من تمثل الإسلام، ونحا شارل جونار-رغم أنه عُرف بتسامحه تجاه المسلمين-منحى المعارضين تطبيق قانون الفصل مصرحا بأن:"المسلمين سوف يعتبرون الفصل بمثابة عملية سلب"[2]، لكن هذا المسار سيجعل المسلمين يطالبون بتعويضات عن كل عمليات

(française a Tanger، حصل على الجنسية المغربية-على إثر ظهير 1894-كلف بالعديد من المهام وأصبح مديرا للتشريفات العلوية ثم وزيرا وعين سفيرا لباريس وسان بترسبورغ، وفي1901 كان مع الوفد الفرنسي في ترسيم الحدود، وحضر كعضو-في الوفد الفرنسي- في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، وقد جعلته السلطة الفرنسية محل ثقة واسنطاعت تحقيق مصالحها من خلاله؛ فقد حمل-بمعية قيار – Gaillard السلطان مولاي عبد الحفيظ على إمضاء معاهدة الحماية يوم 30/03/1912 لذلك عينه ليوطي-المقيم العام بالمغرب الأقصى-مدير تشريفات السلطان المغربي، وترأس البعثة الدينية الفرنسية التي وجهتها فرنسا – سنة 1916م-إلى الحجاز لمساعدة الشريف حسين في مكة، كما عين رئيسا لجمعية أحباس الحرمين – سنة 1917م- التي كلفت من طرف وزارة الخارجية الفرنسية بشراء خانين في كل من مكة والمدينة لفائدة حجاج المستعمرات الفرنسية؛ وهي الجمعية التي عهد إليها كذلك بناء المعهد الإسلامي وجامع باريس من بدايته إلى تدشينه (1922-1926)، وعين مديرا له حتى تاريخ وفاته يوم 1954/06/30 والذي دفن-بمفرده-في فناء أحد أبوابه رغم توفر مقابر للمسلمين آنذاك ؟!؛ منحته السلطات الفرنسية سنة 1925م وسام حامل جوقة الشرف برتبة ضابط ورتبة وزير مفوض شرفي وهو الامتياز الذي منحته فرنسا سنة1925 لأول مرة لأحد رعاياها المسلمين نظرا للخدمات الجليلة التي قدمها لها. ينظر: صورته في الملحق رقم 15، ص379. التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص82(في الهامش).

[1] رينيه بينون، "فصل الدين عن الدولة في الجزائر"، ريف ودي موند، 15كانون الأول/ديسمبر 1907، ص895.ذكره صادق سلّام، المرجع السابق، ص186.

[2] ش.ر .أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، مرجع سابق، ص893.

السلب السابقة من بين المسلمين الجزائريين المطالبين بتطبيق قانون فصل الإسلام عن الدولة هو فخر بن علي.*

* فخر بن علي: حصل عل شهادة الدكتوراه في القانون، شغل منصب أستاذ في غرفة التجارة في ليون، نشر العديد من المقالات في مجلة العالم الإسلامي، كان ينتمي إلى إتجاه المساواة "حركة الشباب الجزائري"، خاصة فيما يتعلق الأمر بمسألة فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية؛ فقد ناهض القيود التي حالتت دون تطبيق قانون الفصل التكميلي في 1907/09/27 م. ينظر :صادق سلّام، فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية، ص185.

➢ **المبحث الثاني:الوظيفة الدينية الرسمية**

إن الفكرة المسبقة تجاه الدين ورجاله في أوربا قبل الثورة الفرنسية سنة 1789م؛ جعل الساسة الفرنسيين يخشون من الدين الإسلامي، فسعوا–من وجهة نظرهم–إلى عدم تركه يسيطر على التعليم وعقول الناس والسياسة، وأرادوا تجريده من سلطته بمصادرة أوقافه التي كانت تقدر بمئات الملايين من الفرنكات، لأنها كانت تستخدم لتغذية التعليم وصيانة المعالم الدينية، ومساعدة الفقراء فتحكمت في مداخيلها بعد إلحاقها بالخزينة العامة أو بيعت لخواص، أما المرافق الدينية فقد ظلّت تحت وصاية الحكومة الفرنسية،[1] كما سعت لتنظيم هيئة دينية هشّة ورخوة تعمل تحت إدارة الاحتلال وباستشارتها، ويصف سعد الله هذه الهيئة قائلا:" أنشأت فرنسا هيئة دينية "كليرجي"، تعتمد كل الاعتماد على الحكومة الفرنسية في الحركة والسّكون وفي المعيشة، مما أفقدها حريتها واستقلالها"[2]، ويؤكد أجرون هذا بقوله:"صاغ السّياسيون الفرنسيون للديانة الإسلامية ...هيكلة ذات طابع كنسي...فلقد أسسوا هيكلة سلمية من موظفي الشؤون الدينية لا توجد على رأسها قيادة معيّنة، ولا تتمتع بالاستقلالية في العمل"[3]، فكانوا يسمون بموظفي الدين الإسلامي، فما طبيعتها ومكوناتها وشروط الإدارة في تعيينها وما العلاقات التي تربطها بهؤلاء الموظفين؟ وهل استخدمتهم الإدارة واستغلتهم أحسن استغلال؟ وما انعكاساتها على المجتمع الجزائري؟

[1] عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر، سليم قسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1984، ص 216.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 357.

[3] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص467.

المطلب الأول: الموظفون الدينيون

أولا:مصير السلك الديني الحر(المتبقي من العهد العثماني)

أدركت إدارة الاحتلال استحالة تخليها عن رجال الدين الإسلامي؛ والإبقاء على موظفي السلك الديني لشغلهم مؤسسات تسييرية مهمة، خاصة في فترة توغلها لبسط نفوذها وأحكام سيطرتها على الشعب الجزائري، كما أنها لم تحتفظ بجل المناصب الموروثة عن الأتراك.

فمن المناصب الملغاة منصب شيخ الإسلام الذي كان يمثل صاحبه رأس الهيئة الدينية؛ فهو- في عهد الدايات- محترم ومقدم على باقي الموظفين، وهذا لعلمه؛ فباستطاعته إزاحة الباي لمكانته في المجتمع، ناهيك عن الإعفاء من الالتزامات الضريبية والتدخل لرفع حكم الإعدام فتقبل شفاعته، فكان يعقد من خلالهم المجلس الأعلى(في عواصم البيالك ودار السلطان) للخوض في بعض القضايا الفقهية وحتى السياسية المستعصية، وكان آخر من شغل هذا المنصب ابن العنابي(1830م) ومحمد الفكون(1837م)، ويرى سعد الله أن إدارة الاحتلال خسرت هذا المنصب؛ لدوره في استتباب الوضع الداخلي من جهة، وتبييض صورتها من خلال تمثيلها خارج الجزائر؛ فيعمل على توحيد الفتاوى داخليا، وبإمكانها عزل مسلمي الجزائر عن إخوانهم المسلمين في المشرق.[1]

وفي ظل الظروف العصيبة التي ألمت بالدين الإسلامي وأهله؛ من هدم للمساجد واستيلاء على الأوقاف، الذي نتج عنه إفقار رجال الدين وهجرة العديد منهم، رفضا لسيطرة المسيحيين على شؤون الدين، خاصة بعد فشل المقاومة الشعبية في جهات الوطن، اختلفت مواقف العلماء الجزائريين من الواقع الديني المتردي، فمنهم من فضّل

---

[1]سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص347.

البقاء، ومنهم من قرّر الفرار بدينه مفضلا الهجرة*؛ فالذين بقوا في وطنهم الجزائري ومنهم الغث والسمين؛ صنّفهم سعد الله إلى ثلاثة أصناف[1]:

- ✓ الصنف الأول: الذين استقالوا من مناصبهم واختاروا الهجرة** إلى الخارج أو العافية في الداخل؛ لأن الدين الإسلامي يرفض موالاة غير المسلمين، الذين لن يتركوهم أحرارا في تطبيق تعاليم دينهم.
- ✓ الصنف الثاني: من اشتغلوا في وظيفة دينية، معتقدين صحة وعد الفرنسيين لهم ولإخوانهم المسلمين الجزائريين، وعندما تبين لهم عكس ذلك -بعد مدة- صحا ضميرهم، رافضين هذه السياسة فلحقوا بالصنف الأول(الاستقالة)، ومنهم من هاجر خارج الوطن شرقا (تونس، الشام، الحجاز) وغربا(القرويين، فاس).

لكنّ أغلبهم-للأسف- رضوا بالحياة الذليلة؛ وتعاملوا مع الإدارة الفرنسية؛ وسعوا لإرضائها؛ متمسكين ومتشبثين بهذه المناصب، رغم أنهم يتلون قوله تعالى:﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ٣﴾ (الطلاق: 2- 3).

- ✓ الصنف الثالث: الذين عاشوا على أجر زهيد، متأخر؛ فطالبوا في الكثير من الأحيان بتسديده، أوبرفعه؛ لأنه لا يلبي حاجاتهم فليس كل متعلم فقيه، يتم منحه منصبا دينيا، فهناك شروط محددة لذلك.

---

* صدرت في هذه المسألة عدة فتاوى، فهناك من أفتى بضرورة البقاء لحفظ الدين الإسلامي، وهناك من رأى الهجرة خوفا على ضياع الدين في ظل سيطرة المسيحي فاتجه الكبابطي إلى الرأي أما ابن العنابي فكان من دعاة الرأي

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 361.

** من العلماء من أفتى بضرورة الهجرة، بعد تمكن العدوالمسيحي من البلاد، ويأتي على رأسهم قدور بن رويلة و، وهاجر الشيخ محمد الونيسي القسنطيني بعد مضايقة الفرنسيين له، وكذلك عمار بن الازعر القماري، وقدور بن محمد بن سليمان، أما الشيخ علي بن الحفاف، الذي أفتى بضرورة الهجرة، فقد ثبط من طرف محمد بيرم الخامس؛ فبين له أن وجوده في تعليم أبناء ملته من حفظ الدين والجهاد في سبيل الله، وعلى العكس من ذلك فقد رأى آخرون أن بقاءهم(خاصة فئة العلماء) في الجزائر، حفاظا على الدين وتعليم العامة في ظل وجود إقامة للشعائر الدينية، يمثل هذا الفريق مصطفى بن الكبابطي ومحمد بن الشاهد. للمزيد ينظر:سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص367-368.

ثانيا: موظفوا السلك الديني فترة الاحتلال الفرنسي

1-شروط تعيينهم:

لا تتعلق هذه الشروط بمستوى الراغب في الوظيفة، وانما تتعلق بسلوكه تجاه إدارة الاحتلال، ونوجزها فيما يلي:

- إتقان الفرنسية تكلّما كحدٍّ أدنى، فهذا الشرط لا يدخل في رفع مستوى الموظف ولا تكوينه الديني، ولكن يدخل في ارتباطه وتواصله مع إدارة الاختلال فهو مخبر أكثر منه إمام أومدرس...، فيقدم تقارير(شفوية، كتابية) عمّا يجري داخل مكان وظيفته من مراقبة للأشخاص والأحداث.
- الطاعة والانقياد، فرضاه وطمعه في الدنيا، تجعله مفرّطا في دينه، طائعا لسادته الفرنسيين؛ فلا يهم مستوى المترشح للوظيفة، بل سلوكه، لكن هذه النقطة بالذات سيندم عليها الفرنسيون، نتيجة ضعف مستوى الموظفين الرسميين؛ الخطابي، نتيجة لقصورهم اللغوي، والديني، وهو ما أشار إليه جاك بيرك قائلا:"...إن الخطأ الثقيل الذي ارتكبناه في سياستنا الدينية...، هو تساهلنا مع رجال رسميين جهلة وشرهين بدون ثقافة، وكل مؤهلاتهم هي ضحالتهم...، فقد رأينا أحد المفتين يطلب معلومة من الشيخ الطيب العقبي...، ولكن هذ الشيخ كان مخبرا للشرطة، ورأينا أكثر من موظف رسمي من هذا الصنف، وهو يلقي خطبة في أحد المؤتمرات؛ فأثار الضحك والسخرية بين علماء المغرب وتونس...وكم من حزّاب رأيناه لا يكاد يعرف مبادئ القرآن ويرتكب أخطاء فظيعة...، لكن هذا الحزاب كان عميلا انتخابيا، إننا عجلنا بتدهور أصحاب الديانة الإسلامية التابعين لنا؛ إنها غلطة لا يمكن أن تغتفر وها نحن اليوم ندفع ثمنها غاليا"[1].

---

[1] أوغسطين بيرك "أسارى الألوهية..."**مجلة البحر الابيض المتوسط**، م 10، 1951، ص425. نقلا عن سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 348.

- الانحياز للقضية الفرنسية[1] ومرونتهم تجاه سلطة الاحتلال، وضعف شخصيتهم،؛ فهذه الميزات من المؤهلات التي تجعل السلطة الفرنسية تختاى الامام من خلالها، بل وتضمن بقاءه في منصبه حتى تتم ترقيته إلى منصب آخر.*
- العلاقة مع سلطة الاحتلال؛ فمن تقرّب وصادق إدارة الاحتلال فإنه يوظف، وهذا الاستثناء كان في شخصيات تستحق ذلك مثل عبد القادر المجاوي**؛ فصلته بالأمير وآل أبي طالب كانت سبباً في الاحتفاظ به في السلك الديني، وقد تورث هذه الوظيفة من الآباء إلى الأبناء شرط الولاء لإدارة الاحتلال.[2]

2-كيفية استخدامهم من طرف سلطة الاحتلال:

من خلال توظيف السلك الديني زاد تحكم الفرنسيين في شؤون الديانة الإسلامية؛ فأضحت تنصب المفتيين، وتسمي الأئمة والخطباء، والمؤذنين وغيرهم، وعملوا على تنفيذ مطالبها بالحرف الواحد، خاصة إذا تعلق الأمـــــر بشرعنة الاحتلال وتبرير وجـــــوده[3]، ناهيـــك عن الفتـــــاوى التي تعمـــــــل على تثبـــــيط

[1] Luis Rinn, Marabout et khouanes, p9.

* لا يشترط أن يكون المنصب المرقى إليه أعلى؛ فالتعيين كان داخليا فقد يصبح المؤذن قاضيا، والقاضي مفتيا، والمدرس حزابا والحزاب إماما؛ وهذا يعود إلى الحفاظ على هؤلاء الموظفين "المخبرين" من جهة، وكذا لقلة العلماء والمتعلمين، خاصة في الستينات؛ لأن فرنسا أهملت منصب المدرس، مما سيضطرها إلى تأسيس المدارس الشرعية الثلاث(1851). ينظر :سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص373-374.

** عبد القادر المجاوي(1264-1332هـ/1848-1913) هوعبد القادر بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الرحمان المجاوي (نسبة إلى قبيلة مجاوة بالمغرب الأقصى)، مصلح تقليدي سلفي، خطيب، من كبار العلماء، ولد بتلمسان، تعلم بمسقط رأسة وبجامعة القرويين بفاس، وبعد عودته إلى الجزائر، عيّن مدرسا بجامع الكتاني بقسنطينة، ثم ولي التدريس عام 1898م بالمدرسة الثعالبية فخرج على يدية القضاة ووالمترجمين، والمدرسين والائمة والوعاظ، توفي بقسنطينة، من آثاره" اللمع في إنكار البدع"و"نصيحة المريدين"و"الفريدة السنية في الأعمال الجيبية"وغيرها من فروع الأدب والنحو والصرف. ينظر، عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص383-384.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 348.

[3] نفسه، ص347.

المقـــــــاومة وتـــــــرمــــــي المقـــــــاومين بالمارقين عن الدين، وتختصر ذلك في:

أ/الفتاوى:

فأول استخدام لهؤلاء كان من خلال النداء الذي وقّعه القضاة والمفتون لأهالي متيجة والمدية؛ بعدما اطمأنّوا لقسَم قائد الحملة وكلوزيل، وأمنوهم بأن غرضهم النزهة والاطّلاع، وكان في الحقيقة خداع من أجل فك الحصار على العاصمة وبسط النفوذ على ضواحيها[1].

ومن بين الفتاوى التي تحركت فرنسا لصياغتها، لتثبيط المقاومة والحركة الجهادية:

- **فتوى ليون روش:** أرسل الماريشال بيجو ليون روش الذي ادّعى أنه مسلم(سمّى نفسه عمر) سنة 1842م إلى زعماء بعض الطرق الصوفية(الشيخ محمد التجاني* ومقدم الطيبية) لصياغة فتوى، كان محتواها كالآني:"إن المسلمين إذا تغلّب الكافر على أرضهم ودافعوا عنها ثم عجزوا وأصبح دفاعهم يؤدي بهم إلى التهلكة والانتحار وكان الكافر قد سمح لهم بإقامة شعائر دينهم، هل تجب عليهم الهجرة؟" طاف بها"روش" مع زعيمي الطريقتين إلى مراكز الفتوى في العام الإسلامي بدء بالقيروان ثم القاهرة وأخيرا مكة المكرمة، فرجعوا بضرورة بقاء المسلمين في بلادهم وليس عليهم حمل السلاح، ماداموا قد عجزوا عن الدفاع وعليهم بالتسليم والاستسلام.[2] وأحرزت القوات الفرنسية توغلا وزادت من بسط نفوذها على الجزائر من خلال هذه الفتوى، ودعمت مسعاها بفتاوى أخرى.

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق ص ص373-374. وللاستزادة أكثر ينظر: نداء من الحاكم العام لسكان المدية والبليدة وضواحيه في الملحق رقم 16ص 380.

* لأن التجانية تكن عداء للأمير عبد القادر، وسنتحدث في الفصل الثالث من هذه الرسالة عن أسباب ذلك.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص369.

- **فتوى جول كامبون:** إتّبع جول كامبون سنة 1895م، مواطنه وظفر بفتوى مشابهة شارك في وضعها جزائريون والتي صدرت عن علماء المشرق؛ واستطاع التوغل من خلالها في الصحراء الجزائرية.[1]

يتضح من خلال الفتواتين السابقتين أن فرنسا وظفت الدين وممثليه لصالحها من جهة، ومن جهة أخرى إن العلماء الذين أصدروا الفتوى لم يكونوا في الجزائر؛ أي لا يهمهم أمرها، والظرفية التي صدرت فيها الفتوى بالنسبة للمشرق فهم يعانون من حركات انفصالية ضد الدولة العثمانية ويرغبون في التودد بالأجنبي والحال مشابه بالنسبة لضعف المغاربة.

ب/المراقبة والاستخبارات:

لقد تم تعيين مستخدمي المساجد جميعا، ومراقبتهم من طرف إدارة الاحتلال، ولم يكونوا جميعهم مأجورين باستثناء المساجد المعتمدة رسميا"[2] ووصفهم جاك بيرك بالبوليس والجواسيس على أبناء جلدتهم، يقدمون تقاريرهم للإدارة الفرنسية[3].

فدورهم يقتصر في إقامة الصلوات الخمس وأداء الجمعة والأعياد، التي تحوي خطابا أقل ما يقال عنه أنه خال من الروح التي من المفترض أن تزيد المؤمن المتلقي ايمانا بهويته؛ وتعالج قضاياه الواقعية؛ أي إحياء الذات، وعلى رأسها أنه محتل من كافر؛ يخالفه في دينه ولغته، جاء لتحويله عن دينه، ناهبا ممتلكاته، مستحوذا عن أرضه عابثا بعرضه.

ج/أبواق السلطة:

لو تتبعنا مسار الخطاب الديني في ظل الاحتلال لوجدناه تابعا منذ سقوط العاصمة، فبعد أسبوعين فقط من توقيع اتفاقية الإستسلام(1830/07/05) اجتمع المجلس الأعلى لتغيير دعاء الخطبة الذي كان يصرف للسلطان العثماني-تعبيرا عن التبعية-بالنصرة

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص369.

[2] ش. ر. أجرون، الجزائريون المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، مرجع سابق، ص546.

[3] Jaques Berque.op.cit.p

والتأييد، فتم حذف اسم السلطان العثماني، وأصبح الدعاء كالآتي:" اللهم أيّد من أيّد الملّة الحنيفية، وأحيي من أحيا السنة النبوية، ونجّنا من الفتن الدنياوية والأخراوية، إنّك على كل شيء قدير"[1]، وحظي هذا الدعاء بموافقة قائد الحملة الفرنسية؛ مما يدل على التغيير الذي حدث في الحكم، ويدرك المجتمعون كما الفرنسيون أنه لن يتم إدراج السلطة الفرنسية المحتلة (الملك الفرنسي) في الدعاء باعتبارهم ليسوا مسلمين، كما أن ظرفيتهم التوسّعية لم تسمح لها بفرض ذلك، بل جعلتها تتقرب من المسلمين من خلال ذكر اسم الله والعبارات الدينية؛ التي كتبت بالعربية المسجّعة، في المراسلات والتقارير[2]، وهذا الدعاء بقي حتى بعد تغير الحكم في باريس(ملكي، جمهوري، ...)، ومن الجزائريين من عوقب، عند عدم التزامه بهذا الدعاء، فاعتبر معاديا لفرنسا.[3]

وخلال الحقبة الاستدمارية المظلمة تميز الخطاب الديني بالرتابة والجمود؛ لأنه لم يكن في صالح المتلقي وإنما كان في مصلحة إدارة الاحتلال ومن أهم مميزاته ما يلي[4]:

- الموضوعات مقننة ومبرمجة مقدما.
- وهي تصدر عن إدارة الشؤون الأهلية.
- تقييد الخطباء؛ فلا حرية في خطبهم ولا مبادرة فيها.
- خطب مكتوبة من قبل مستشرقين فرنسيين، فلا تعالج قضايا الحياة؛ بل تركز على طاعة أولي الأمر فيها، وتخذيره وتنويمه بالحياة الآخرة.

فلم-والحال هذه- لا يستطيع الخطيب الخروج عن النص؟ وكيف يخرج وهو مقرٌّ بالطاعة العمياء لمستخدمِه؟!، وكيف يغيّر من مضمون النص؟، فالمخبر يراقب نص الخطاب الملقى من الإمام الخطيب على المصلّين، ومدى تقيّده بنص الورقة الصفراء، فهو(المخبر) لا يراقب الإمام فحسب، بل يرسل بعد أداء صلاة الجمعة أوالعيدين، ما

[1] Luis Rinn, Marabout et khouanes, p p11-12.

[2] للاستزادة أكثر ينظر سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 274.

[3] Luis Rinn,loc.cit.

[4] سعد الله، نفسه.

حدث في الجامع بين المصلّين، مشيرا إلى عددهم، ويبين الغرباء الذين زاروا الجامع ذلك اليوم ومع من التقوا، وما هدف زيارتهم.[1]

المطلب الثاني: التوظيف في السلك الديني

نعرّج على بعض الوظائف الدينية التي ألغت إدارة الاحتلال العديد منها وقامت بتقليص المناصب فيها، بتصنيف اجْتهدَتْ فيه لتقليل الإنفاق على القطاع الديني.

وتكريسا لهذا التجهيل، ولتضاءل عدد المتعلّمين، نتيجة النفي والهجرة والاستشهاد وعدم تقبل سلطة الاحتلال؛ عملت إدارة الاحتلال الفرنسي، على تكوين موظفين تابعين لها، من أجل تجسيد "إسلام جزائري" تشرف عليه؛ فقامت إدارة الاحتلال بإنشاء مدارس شرعية في شرق ووسط وغرب البلاد.

أولا: المدارس الشرعية الثلاث(1850): سميت بهذه التسمية لتدريس العلوم الشرعية، حتى يتخرّج منها القضاة والمفتون

1-التأسيس:

تغير الوضع الديني، بفعل الممارسات العسكرية للاحتلال الفرنسي، مما أدى إلى تناقص دور العبادة وتوقف مصادر تمويلها وتموينها(مصادرة الأوقاف)، مما انجر عنه تراجع وفراغ في التعليم الديني؛ نتيجة استشهاد وهجرة العلماء وإحالتهم على البطالة ...، وفي ظل هذه الوضعية، أرادت إدارة الاحتلال، تنظيم التعليم الديني؛ لإحكام السيطرة عليه؛ بإنشاء مدارس شرعية في شرق ووسط وغرب البلاد وفقا لمرسوم 1850/07/14م[*]؛ لتكوين مستخدمين في الوظيفة الدينية؛ وهوما جاء في قول راندون "Randon":"ففي هذه المدارس يتخرج الموظفون الإداريون والقضاة والشخصيات التي لها تأثير على السكان؛ حتى لا يفلتوا من قبضتنا".[2]

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص274.

[*] ينظر: نص المرسوم كاملا، في الملحق رقم9، ص366.

[2] سعد الله، نفسه.

2-أماكنها والإشراف عليها:

كانت هذه المدارس ذات إشراف عسكري تحت أعلى سلطة(الحاكم العام)، بمراقبة القادة العسكريين "ضباط" المناطق الثلاث*، في كل من قسنطينة**، والمدية، وتلمسان، التي كان اختيارها ممنهجا، وفقا للسيطرة عليها أولا، ولأنها تمثل حواضر علمية رائدة سابقا(منذ العصر الوسيط)؛ وحتى تشغل كل جهات البلاد؛ لضمان استقطاب المتعلمين إليها، فغيرت إدارة الاحتلال المدرسة الوسطى(المدية) إلى البليدة(1855م)، ثم إلى العاصمة (1859)***؛ لدوافع استراتيجية تتمثل في المراقبة الأمنية والتكوينية (طلبة وإدارة).

ويدير كل مدرسة من هذه المدارس فرنسيون وجزائريون؛ فتلمسان بقيت تحت تسيير فرنسي منذ نشأتها، أما قسنطينة فقد سيرها جزائريون منهم محمد الشاذلي القسنطيني****، أما مدرسة الجزائر العاصمة فقد شغل إدارتها أحمد بن البشير ثم حسين بريهمات*****.

---

*خاصة من قبل المكاتب العربية، ورغم تغير السلط والأنظمة؛ بعد 1870 (من العسكري إلى المدني)، بقيت هذه المدارس تحت الرقابة العسكرية.

**ينظر: صورة المدرسة الشرعية بقسنطينة، في الملحق17 رقم، ص381.

*** ينظر: صورة المدرسة الشرعية بالجزائر، في الملحق رقم 18، ص382

**** محمد الشاذلي القسنطيني(1222-1294هـ/1807-1877م) هو محمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بمحمد الشاذلي القسنطيني، أديب،شاعر قاض من فقهاء المالكية، ولد بقسنطينة ونشأ وتعلّم بها، تولى قضاء المالكية حوالي عشرين سنة، كما تولى إدارة مدرسة سيدي الكتاني (1850) ودرّس بها حتى وفاته(بطولقة)، من آثاره "ديوان شعر"وألف شيخ المؤرخين"سعد الله أبو القاسم" حوله كتابا بعنوان"محمد الشاذلي القسنطيني من خلال رسائله وشعره". ينظر:الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص386، وعادل نويهض، المرجع السابق، ص244.

*****حسين بريهمات (؟-1301هـ/؟-1881م): هو حسن بن إبراهيم، المدعو بريهمات الجزائري، هو أديب، مشارك في علوم الدين والتاريخ والتراجم وغير ذلك، من أهل مدينة الجزائر، تولى إدارة المدرسة الدولية فيها وتخرّج على يديه عديد الطلبة الذين تولوا الوظائف الشرعية. ينظر: عادل نويهض، نفسه، ص 54.

3-شروط الولوج إليها:

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي لاستخدام موظفين شبان في قطاع الشؤون الدينية؛ من خلال هذه المدارس، فاشترطت فيهم الولاء التام لفرنسا قبل دخولهم إلى المدرسة*، واشترطت أن يكونوا قد التحقوا بالمدارس الحكومية(الفرنسية-العربية)، وضرورة تجاوبهم مع النظام الفرنسي وممارساته، والسن يكون أقل من 30 سنة(عدم الزواج)، غير أن الالتحاق كان ضعيفا، ومعظم الملتحقين من الأوساط الاجتماعية الضعيفة، وبعد تجاوز الفترة التكوينية المقدرة بثلاث سنوات يُجتاز امتحان التوظيف في السلك الديني (إمام، مفتي، قاضي...).[1]

إن الاحصاءات الفرنسية تبين قلة الإقبال على هذه المدارس؛ رغم الإغراءات (تقديم منح وإعالة التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس)[2]مما يدل على رفض الجزائريين لهذه المدارس الفرنسية المراقبة تحت إشراف المسيحيين "الكفار"، فيفضِل إبقاء ابنه في الزاوية أو التعاون معه في شؤون الحياة العملية، أو هجرتهم نحو الأقطار العربية**، فهذا أكبر دليل على التشبث بالهوية والقيم الإسلامية.

4-محتواها التكويني:

كان التكوين في هذه المدارس الفرنسية-العربية، في العلوم النقلية(التوحيد والتفسير والفقه والنحو)وبعض العلوم العقلية؛ كالحساب، ولكن أُدخلت على مناهجها الكثير من

---

* يتم وفق التحقيق الأمني لعائلته وسيرته الذاتية عن طريق المكاتب العربية وأعوان الإدارة؛ لتحقق من ولائه لها.

[1] كمال خليل،المرجع السابق، ص75.

[2] مرسوم 1859 يمنح كل تلميذ 0.8 فرنك يوميا.ينظر ش.ر.أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص578.

** تنوعت الهجرة إلى الأقطار المجاورة لتحسين الوضعية الاجتماعية والانعتاق من التضييق التعليمي على أبنائها وهو ما جعل الكثير منهم يحث أبناءه عل الرحلة في طلب العلم ينظر: سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الأجزاء، 2، 3، 4، وكذا عبد القادر عزام عوادي، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس(1912-1962)، ط1، دار الالمعية، 2014، ص ص64-69.

التغييرات*–وفق ما يتماشى وأهداف إدارة الاحتلال فبالإضافة إلى تدريس الفرنسية بصفة رسمية، تم حذف مقياس التوحيد، الذي تتعارض وأغراضها التبشيرية، بل وأدخلت ثقافة تغريبية على الجيل المتمدرس بهذه المدارس في القانون الإسلامي؛ الذي بثوا فيه مبادئ القانون الفرنسي، وكذا مادتي التاريخ والجغرافيا، البعيدتين كل البعد على ما كانوا يجدونه في مخطوطات الزوايا والمساجد.[1]

5–الأهداف الحقيقية:

لم يكن هذا التأسيس حبا في الإسلام وأهله، بل هو لضمان ولاء هؤلاء المكوَّنين في هذه المدارس(المتعلمين) من جهة؛ الذين سيشغلون الوظيفة الدينية الرسمية مستقبلا؛ فهم يمثلون الإسلام الجزائري، الذي تسعى فرنسا لتحقيقه؛ ومن جهة أخرى التلاعب بمشاعر الجزائريين، والتظاهر بالوصاية على المسلمين، ونجد هذا من خلال التسمية أولا؛ فلم يطلق عليها تسمية فرنسية(Ecoles, collèges, lycées)، بل ترجمت للعربية (أرابيكا)mādārīs(مدارس)**، تبيينا للرأي العام الخارجي، أن فرنسا تسعى لإقامة مؤسسات إسلامية وتدريس الشريعة الإسلامية، لكن هناك أبعادا وأهدافا حقيقية من وراء ذلك نوجزها في ما يلي:

- ✓ منافسة التعليم التقليدي، الذي وصفه الفرنسيون في بدايات الاحتلال بمخزن الإرهاب(مصدر المقاومة).
- ✓ إبعاد الجزائريين عن علمائهم؛ باستدراج هؤلاء إلى مدارس يكون فيها التوظيف المستقبلي.
- ✓ التشكيك في التعليم التقليدي(الزوايا، الكتاتيب)، اظهاره ووسمه بالتخلف.

---

* وردت عدة مراسيم (1857، 1859،، 1866، 1876، 1895)المعدلة والمنظمة لكل ما يتعلق بالمدارس في الجانب التنظيمي والصحي والإداري. للاطلاع أكثر على تفاصيل هذه المراسيم ينظر :كمال خليل، مرجع سابق ص ص72–88.

[1] صادق سلام، مرجع سابق، ص155.

** يتم نطق الأصوات العربية الصحيحة من خلال الترجمة الحرفية للكلمة وفق رموز كتابة الحروف العربية صوتياً "أرابيكا" (Transliteration System Arabic sounds Transcription) ينظر: رموز الليثي لكتابة الحروف العربية صوتيا Laithy's Transliteration SystemArabic sounds Transcription www.atinternational.org/forums/showthread. تاريخ الزيارة 2019/02/16 الساعة :09:31.

- ✓ منافسة الحواضر الإسلامية الشرقية والغربية؛ وبالتالي تثبيط ومنع الهجرة إليها؛ مما ينجر عنه عزل الجزائري حضارة وثقافة عن أمته الإسلامية.

ثانيا:الوظائف الدينية

نرصد هاهنا بعض الوظائف الدينية التي أبقت عليها سلطة الاحتلال؛ حيث عيّنت طاقما من المدرسين والأئمة مع دفع أجورهم[1]، ليس حبا في إسلام الجزائريين ولكن تنفيذا لسياستها الدينية، لإرساء "إسلام جزائري"، والتي تحدث عنها كلا من دوبون وكوبولاني، فنجد:

أ/**المفتي:** فقد ضيق على العالم المفتي، والذين تعرض البعض منهم للنفي والتغريب، كما حدث مع الشيخ ابن العنابي، ومن بعده الشيخ الكبابطي"الذي نفي سنة 1843 إلى كورسيكا*، لرفضه تسليم وثائق وسجلات وعقود الحبوس إلى إدارة المارشال بيجو[2]، وأصبح المفتي-في العهد الفرنسي- لقب شرفي؛ بانتزاع سلطته على الإمام؛ من أجل تفكيك المرجعيات الدينية والقضاء عليها، ولخلق جومن النّدّية بين رجال الدّين فهوأعلى درجة في السلّم الديني، كما وصفه دوبون وكوبولاني فقالا:"يمثّل أعلى درجة في السلم الديني؛ فهويترأس الجامع الرئيسي، ويؤدي صلاة الجمعة، ويعلّم التوحيد، ويُصدِر الفتوى، ويقول لويس رين(Luis Rinn):" ...في الشرق يتجاوز(المفتي) لقب القاضي، لكنّه في الجزائر مجرد لقب شرفي"، فلا يتجرأ على رفض طلب للفرنسين؛ لأنه يخشى انقطاع رزقه، وبالتالي فقد تم تدجينه، بل مُيِّع منصبه بتكوين علاقات مع عائلات الساسة الفرنسيين، فيتزاورون فيما بينهم أيام القدّاس وينشدون التوديم(Todem) والزواج؛ مما جعله أكثر انفتاحا فتُعرَض حوله المنكرات والمفاسد.[3]

---

[1] كميل ريسلر، المرجع السابق، ص88.

* رحل بعدها إلى الاسكندرية حيث نصبه "محمد على " مفتي الاسكندرية، ومازالت احدى مناطق المدينة إلى يومنا هذا تحمل اسمه (الكبابطي الجزائري)، وهو جد الشيخ عبد الحليم بن سماية.

[2] -Saddak Sellam,La Freance et ses Musulman,op,cit.p144et p343.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص352-353.

ب/المدرّس: فرغم أهميته؛ باعتباره مصدر انتاج الطبقة المثقفة، التي ستشغل المناصب الدينية فيما بعد، غير أنّه تعرّض للإهمال؛ لأن الفرنسيين ليسوا بحاجة إليه، لكنهم أعادوا توظيفه، بحجة تنظيم التعليم المسجدي؛ فإدارة الاحتلال هي التي تعيّن هذا المدرّس وتنتقيه ممن يخدم مصالحها؛ ليكون عينا جاسوسية على إخوانه، أكثر منه معلما، فوضع له برنامجٌ تدريسيٌ لمراقبته، ثم تم تحويل الدروس من المساجد إلى المدارس، بايعاز من المفتشين الفرنسيين؛ لتفريغها من محتواها فتصبح مجرد تعليم لثقافة دينية فقط، وفعلا تم فصلها تدريجيا عن الهيئة الدينية وألحقت بالتعليم العام الأهلي.[1]

ج/الإمام: الذي كان محل احترام من طرف السكان للنشاط الخيري الذي يقوم به؛ من وعظ وإرشادٍ، وإصلاح ذات البيْن، وأن تتحكّم إدارة الاحتلال في مصدر رزقه حول الوظيفة الدينية إلى شبهة ومحل اتهام-ففقد وظيفته الحقيقية-وتحول إلى عيْنٍ للإدارة الفرنسية على المصلّين وعلى زملائه، وجاسوسا في خدمة الإدارة الاستعمارية.[2]

د/الطُلْبة: بضم الطاء وتسكين اللام، هم حفظة القرآن الكريم، سواء أكانوا كبارا في السن أو صغارا، والذين سيقومون بتأديب الصبيان، أو يشغلون وظائف أخرى

أما الوظائف الأخرى فأعمالهم تكميلية لهؤلاء كالباش حزّاب* والمؤذنون**وتنبيه الغافلين*** والحضور****والسرّاج*****والكنّاس.******

[1]سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص353، 362.

[2] بشير بلمهدي مرجع سابق، ص90.

*لقراءة القرآن في المسجد (الحزب الراتب) فيختمون القرآن كل شهر أو شهرين مرة، كما أنهم يقرأون القرآن على الأموات (الجنائز)

**مهتمون بتحديد أوقات الصلاة ويتمزون بالنشاط(فلا يكونون عجزة) لصعودهم للمئذنة؛ فلا يوجد مكبرات الصوت، كما أن أصواتهم جهورية ويتميزون بحسن الأداء.

***هي القيام بدروس وعظية ونصائح قبل صلاة الجمعة.

****مهتمون بدروس الحديث النبوي خاصة صحيح البخاري.

*****يعمل على تحضير زيت الاضاءة وتفقده لاسراج المسجد ليلا للعباد.

******يقوم بتنظيف المسجد من الأتربة والعناكب كما يقوم بتحضير ماء الوضوء والطهارة.

ثالثا: النفقات المالية على السلك الديني

لم يكن التوظيف يتعلق بالمناصب الشاغرة في مجالات القضاء والإفتاء والتوظيف المسجدي* (إمام، مؤذن، حزّاب...) فحسب، بل يتعلق كذلك بسياسة الحاكم العام ومدى انفتاحه على المسألة الدينية، والمحك الأساسي هم المستوطنون الثائرون على عدة مراسيم خاصة بعد استقلالهم المالي سنة 1900م؛ المستكثرين للنفقات الموجهة للسلك الديني؛ الذي لا فائدة ترجى من ورائه؛ وهذا الأمر هوما جعل النواب الفرنسيين يعارضون الزيادة في تعداد وأجور موظفي لسلك الديني؛ لانعدام تأثيرهم على الجزائريين**؛ مما اضطرهم إلى اتخاذ استراتيجية واضحة المعالم في التوظيف، تتمثل في:

- ✓ تصنيف المساجد إلى رسمية وغير رسمية؛ فالأولى يعين موظفوها، يتقاضون رواتبا شهرية، أما الثانية فرغم تعيينهم من قبل إدارة الاحتلال؛ غير أنهم لا يتقاضون أجرا على أعمالهم، فأغلبهم من القرى والأرياف؛ فكان الإمام يقوم بكل الأدوار الأخرى فهو خطيب ومدرس ومؤذن...؛ فحتى القيام بإسراج المسجد والاهتمام بالمطهّرة.[1]
- ✓ تخفيض النفقات الموجهة للدين الإسلامي، وخاصة بعد سن قانون الفصل؛ الذي طالب الجزائريون بتطبيقه(أفريل 1908)؛ مما جعل لوسياني"luciani" يرفض هذه المطالب؛ التي اعتبرها تدخلا في سيلسة الحكومة مهددا إياهم بالتضييق على الشأن الديني؛ وبالفعل خفضت أجور موظفي السلك الديني من 216027 فرنك سنة 1907 إلى 172287 فرنك سنة 1908 والتي استمرت حتى 1918م.[2]

---

*يتعلق الأمر بالمساجد الرسمية والثانوية، المصنفة من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي فقط.

** رغم المجهودات البوليسية المبذولة من قبل موظفي السلك الديني في مراقبة بني جلدتهم من المسلمين غير أن تراجع مستواهم العلمي والخطابي خاصة في الربع الأول من القرن العشرين، نتيجة عزوف الناس من حولهم وتحولهم إلى الفكر الخطاب الإصلاحي الذي انتشر في المساجد والمراكز التعليمية الحرة والصحف الإصلاحية (منذ 1925).

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص347.

[2] ش.ر .أجرون، لجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص475.

- ✓ المبلغ السنوي المخصص للديانة الإسلامية 118560 فرنك مع ميزانية الدولة التي تدفع 68000 فرنك، وهذا مبلغ زهيد فلا يكاد يمثل 09 سنتيمات للمسلم الجزائري (إذا علمنا أن تعداد السكان 2125000ن)؛ ورغم هذه التكلفة الزهيدة، فإن الإدارة الفرنسية، أوكلت إلى عامل تابع مهمته تسديد مصاريف المساجد، مما يجعله يتصرف بمفرده بتخصيص المبالغ[1]. والذي نتج عنه الكثير من التظلّمات لإيجاد حل حل لسوء تسيير أمور الديانة الإسلامية بانتخاب أعضاء تكون مسؤولية تسيير هذه النفقات على العمال والعتاد المسجدي، لكن دون جدوى؛ لأن هذه الفوضى وسوء التسيير كان مفتعلا في حد ذاته لتشويه أمور الدين الإسلامي.[2]
- ✓ التقليل من تعداد الموظفين في المساجد؛ وهذا ظلم في حق المسلمين، فالمسجد بيت الله الذي لابد له-كحد أدنى- من مؤذن وإمام ومدرس وقيّمين على تنظيفه وإضاءته، وتوفر لهم كل تجهيزات اللّازمة لذلك؛ ومن المفترض أن تعداد الموظفين الدينيين في زيادة؛ خاصة عقب توسيع التعليم المسجدي في القرن العشرين، لكن خطاب جول كامبون سنة 1896 الذي قال فيه:"إن عدد الموظفين الدينيين بلغ مائتي"200" موظفا؛ مما يبين اكتفاءه بذلك العدد؛ حتى يمنع توظيف خريجي الزوايا والمعاهد الإسلامية(الأزهر، الزيتونة، القرويين، فاس).

[1] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص475.

[2] نفسه، ص548.

❖ عدم تناسب تعداد المستخدمين الدينيين مع زيادة السكان المسلمين؛ وهذا ما يوضحه الجدول الإحصائي التالي:

السنة	المفتون	الأئمة	المستخدمون الثانويون، المؤذنون
1851	25	78	؟
1870	25	100	390
1891	16	120	-
1898	25	124	-
1900	25	124	1274
1905	23	161	-
1950	22	171	220

جدول يبين تطور تعداد الموظفين السلك الديني(1851-1950)[2]

فقد استقر عدد المفتين؛ في عدد 25 مفتيا؛ في حين لم تتناسب الزيادة في عدد الأئمة مع تعداد سكان الجزائر سنة 1950 ويعود هذا إلى تحجّج الإدارة الاستعمارية بتكاليف النفقات الإسلامية، ولإثقال كاهل الإمام بهذه الوظائف المكملة.

المطلب الثالث:انعكاسات تدخل إدارة الاحتلال في الهيئة الدينية وردود الفعل الجزائرية

أولا:الانعكاسات

أدّى تدخل إدارة الاحتلال في الهيئة الدينية إلى ما يلي:

✓ انخفاض المستوى العلمي للموظفين الدينيين؛ بانقراض طبقة العلماء الأولى(وفاة، هجرة، عجز)، وعدم مراعاة العلم والدين والكفاءة في توظيف جيل الاحتلال؛ الذين تميزوا بضعف معلوماتهم وشخصياتهم، مما جعلهم أداة طيعة في يد السلطة الفرنسية.[3]

---

[1] هذا الإحصاء ذكره ش.ر.أجرون ويمثل تعداد مدرِّسي القرآن(عددهم 21)مجموع مع القيّمين(عددهم 253 قيّم) ينظر: ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص467.

[2] charel andre julien.pp169-175 Edmond doutte. Lislam Algerien en lan1900.p128 sadek sellam.la France et ses musulmans. P147.

[3] Loc.cit.

- ✓ التضييق على التوظيف الديني؛ أدى بهؤلاء الموظفين إلى التقرب أكثر من السلطة-حفاظا على مناصبهم-عن طريق الوشاية بزملائهم(بغضا وحسدا)لدى الكافر المسيحي؛ دلالة على إخلاصه وكفاءته في خدمة فرنسا.
- ✓ مناشدة العديد من الموظفين الإدارة الاستعمارية بدفع أجورهم المتأخرة، وفي أحايين أخرى من أجل زيادة فرنكات، نستشف منها ذلة الموظف ومهانته، بعبارات استعطاف واستلطاف، تدل على أن الرزق والخير بيد الفرنسي الحاكم وليس بيد حاكم الحاكمين.[1]
- ✓ استخدام الموظفين في التوغل وإحكام سيطرتهم على الجزائريين من خلال إصدار الفتاوى، والاستخبارات والجوسسة.
- ✓ محاربة التعليم الحر مما اضطر العديد من العائلات إلى تدريس أبنائهم خفية.
- ✓ الغاء منصب شيخ الإسلام، بعد اسقاط العاصمة والبيالك الثلاثة.
- ✓ الإلغاء التدريجي للمجلس العلمي (أعلى هيئة دينية) الذي كان يعقد أسبوعيا، حيث جمّد؛ فأصبح لايعقد إلا برخصة من قبل الإدارة ثم انتهى دوره.*
- ✓ جمود الفكر الديني وتراجعه فمن الهروب من التعليم المسجدي المراقب إلى التعليم الطرقي في الزوايا والانتماء إليها (اللي بلا شيخ الشيطان شيخه).
- ✓ توجه الكثير من الجزائريين إلى الحواضر المجاورة كالزيتونة بتونس والقرويين وفاس بالمغرب والمشرق الإسلامي(الشام والمدينة المنورة ومكة المكرمة)
- ✓ ضعف شخصية الموظفين الذين لم تتحرك ضمائرهم لانقاذ ثوابت الأمة وهويتها الدينية، وأصبح همهم الأجرة الشهرية، والولاء كله لفرنسا؛ رغم قول الله تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص340 وما بعدها.

* فلم يجتمع بعد الاحتلال إلا مرة واحدة لتغيير صيغة الدعاء في خطبة الجمعة.

مِنْهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ (المائدة: 51). فالآية حاضرة ذهنيا(حفظا)، لكنها غائبة واقعيا.

ثانيا:ردود فعل الجزائريين على موظفي السلك الديني

تصاعدت حمى العداوة الصريحة ضد موظفي السلك الديني في أوساط الرأي العام"[1]، لأن موظف الدين الإسلامي الرسمي، لم يوفق في الحصول على سمعة ونفوذ عند الرأي العام الجزائري؛ يقول شاتوليي(le chatelier):"...إن نظام الإسلام(الجزائري) لم يحظ بأية سمعة تذكر"[2]، وهو ما أكده ليتو(lutaud) يوم 1917/07/21 قائلا:" لا يمثل الإكليروس الرسمي أهمية كبيرة في قطر الأهالي".[3]

يرى المسلم الجزائري مظاهر هؤلاء وخضوعهم وخنوعهم لإدارة الاحتلال الفرنسي، حتى أنهم أصبحوا يطلقون على رجال الدين الأكثر تورطا صفة "الخونة"، فقد خانوا أمانة الدين الإسلامي، وخلافة الله في أرضه؛ حتى أنّ الإداريين أنفسهم كانوا يقولون:"إن تسخير أحد المرابطين يتسبب في خسرانه"[4]، والجزائري يقارن بين طائفتين–في القرن التاسع عشر–تقليدية مكوّنة في الزوايا والكتاتيب؛ رغم ضعف مستوى أصحابها؛ فهم يتمتعون بأخلاق وقيم عرفية، وطائفة رسمية؛ منتقاة من إدارة الاحتلال؛ التي تكونت–بداية– في المدارس المختلطة، ثم تلقت تكوينها الشرعي"الفرنسي" المحدود في المدارس الشرعية؛ والتي إجتازت امتحان الإنتقاء لتوظف في السلك الديني (إمام، مفتي، قاضي...)خادمة مصالح إدارة الاحتلال الفرنسي؛ الذي يمنحهم أجرة شهرية–ولوكانت زهيدة– ولم تخدم أبدا مصالح المسلمين وفقماينص عليه الدين الإسلامي.

وما زاد من نفور الرأي العام –بدايات القرن العشرين–هوبروز طائفة ثالثة حرّة متعلّمة مثقفة ثقافة عربية إسلامية، داعية للإصلاح، وهو ما جعل البوْن شاسعاً بين

---

[1] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا المرجع لسابق، ج2، المرجع السابق، ص467.

[2] نفسه، ص478.

[3]نفسه.

[4] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا المرجع السابق، ج2، المرجع السابق، ص467.

خطاب رتابي يصب في مصلحة فرنسا وخطاب إصلاحي واقعي يصب في مصلحة المسلم الجزائري؛ مبينا العدُومن الصديق.

ويورد أجرون جملة من الأسباب التي أدت إلى ازدراء الرأي العام الجزائري على الإكليروس الديني قائلا:"لا يصحّ أن ننتظر في بلد الإسلام من بيروقراطية إكليروسية مكوّنة ومأجورة-بأجور زهيدة-من طرف قوم ليسوا مسلمين، أن تحظى باحترام كبير أو تنسج أي إرتباط ديني"[1] فمن هذا كلّه نستنتج الأسباب التي أدّت إلى انحطاط سمعة ونفوذ الإكليروس الديني وهي:

- الانتقاء للتكوين في المدارس الشرعية الثلاث؛ فلا بد أن يكون من الذين درسوا في المدارس الفرنسية؛ أي له القبول والتوافق مع الاحتلال الفرنسي، والاستعداد للتعامل مع مطالب إدارة الاحتلال الفرنسي.
- التكوين الذي كان فرنسيا أكثر منه شرعيا، بدليل حذف مواد تتعلق بالتوحيد وعلم الكلام لخطورتهما على الاحتلال الفرنسي.
- طبقة مأجورة، من حاكم فرنسي مسيحي، وتؤجر على أمور دينية لم يكن للمسلمين ولا لقدوتهم الرسول (ﷺ) أجر على أدائها مثل إمامة الناس، أما القاضي فكان أجره من بيت مال المسلمين.
- توظيفهم واستغلالهم؛ لغاية تكمن في تثبيت الفرنسيين وتوسيع نفوذهم، ويبلغون أوامرهم بالحرف الواحد؛ فيقول ش.ر.أجرون"لايوجد ثمة أحد من المفتين لم يقدم يوميا فتاوى كتابية أو شفهية".[2]
- بروز فئة سياسية (الشبان الجزائريين)؛ الذين استغلوا قانون الفصل للمطالبة بتطبيقه؛ وهوما صرح به لوسياني(luciani) أن الشباب الجزائريين:" المفروض أنهم يعادون نظام الاكليروس، قد وجدوا في ذلك مآخذ يستغلونها ضد فرنسا"[1]

---

[1] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا المرجع السابق، ج2، المرجع السابق، ص478.
[2] نفسه.

- بروز الفكر الإصلاحي الذي أسقط ورقة التوت التي كانت تستر عورات الاكليروس الديني؛ من خلال الخطاب الإصلاحي التوعوي؛ الذي وصفهم بالمأجورين وأذناب الاحتلال الفرنسي[2].

[1]ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا المرجع السابق، ج2، المرجع السابق، ص477.
[2] نفسه.

➢ المبحث الثالث:جهود الجزائريين لتحقيق فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية

لم يكن الشعب الجزائري ليطالب بمسألة الفصل الديني عن الحكومة الفرنسية المسيحية، لولم يجد أرضية لهذه المطالب، ونودّ من خلال هذا المبحث معرفة الدوافع الحقيقية وراء هذه المطالب؛ ومن ترأسها؟ ولماذا؟ وهل انعكست هذه المطالب على مسار الحركة الوطنية الجزائرية. وفيم يتمثّل ذلك المسار؟ وكيف كان موقف سلطة الاحتلال من هذه المطالب؟ هل استجابت لهذه المطالب؟؛ أم كان مجرد "حوار الطرشان"؟! أي المماطلة والتجاهل، دون التطبيق الحقيقي لهذا المرسوم، حتى في أصعب فترات حكمها.

المطلب الأول:أسباب المطالبة بفصل الدين عن الدولة

قبل أن نتحدث عن الدوافع الحقيقية وراء هذه المطالب، لا بد أن نعرج على الكتلتين السائدتين بدايات القرن العشرين؛ القضية التي أصبحت أكثر نضجا وتبلورا بين الحربين العالميتين (1919-1939) والتي ستحمل همّ الشعب الجزائري وانشغالاته في شتى المسائل ومنها المسألة الدينية

أولا: الاتجاهان السائدان في الجزائر بداية القرن العشرين

في بدايات القرن العشرين برز في الجزائر إتجاهان فكريان سياسيان، هما كتلة المحافظين والنخبة.[1]

1-كتلة المحافظين: تأثرت بالفكر الإصلاحي الإسلامي* المشرقي ودعاة القومية العربية؛ فكان أغلب أعضائها من طبقة المعلمين والزعماء التقليديين؛ من أمثال، عبد الحليم بن سماية**، عبد القادر المجاوي، أبو القاسم الحفناوي، الشيخ المولود بن

---

[1] خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية في تونس 1900- 1939، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 24، 32. ينظر أيضا: عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق،، ص 30.

* نذكر هنا زيارة محمد عبده للجزئر سنة 1903م فكان في استقباله عبد الحليم بن سماية وعبد القادر المجاوي

**عبد الحليم بن سماية (1283-1351هـ/1866-1933): هو عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمان بن حسين خوجة، ولد في العاصمة. دخل الكتاب وحفظ لقرآن الكريم. وفي سنة 1896 بدأ التدريس رفقة السيد عبد القادر

الموهوب* وأحمد بن زكري، وابن شنب، حمدان لونيسي**؛ طالبوا الاحتلال الفرنسي بالمساواة في الضرائب؛ وكذلك في التمثيل النيابي، كما طالبوه بنشر التعليم العربي؛ الذي يعتبر من حق الجزائريين؛ ورفضوا التجنيد الإجباري لأنه ليس لإعلاء راية لا إله إلا الله؛ وإنما من أجل الدفاع عن فرنسا[1] في تكوين جيل الحركة الإصلاحية، أمثال ابن باديس والطيب العقبي وغيرهما من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر؛ وتأثيرها الإيجابي في تكوين الجيل الإصلاحي.[2]

2-كتلة النخبة: كانت بداية ظهورها عام 1882م وهي الفئة التي احتكت بالاحتلال الفرنسي وتتلمذت في المدارس الفرنسية؛ وتخرجت منها بشهادات من قضاة وصيادلة وأطباء؛ وجلّ أعضائها كانوا مجنّسين، ومتزوجين من فرنسيات، بدأت في الظهور منذ سنة 1882م[3]، حيث كانت تؤمن وتعمل على المطالبة بالاندماج والتمتع بنفس الحقوق

المجاوي بمدرسة خاصة لتعليم اللغة العربية. ثم أستاذا بالمدرسة الثعالبية. تخرج على يده جيل من المثقفين مزدوجي الثقافة. كان عبد الحليم من المصلحين الجزائريين الأوائل المعتنقين لمذهب محمد عبده الإصلاحي. والداعين إليه. من مؤلفاته: فلسفة الإسلام. نشر مقالات في الأخلاق والمجتمع في جريدة كوكب إفريقيا والإقدام. توفي في 1933/1/4 في العاصمة. ينظر: محمد ناصر: المرجع السابق، ص 225. عادل نويهض،المرجع السابق، ص236.

* المولود بن الموهوب(1358-1283هـ/1866-1939):المولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني بن العربي بن مسعود، ابن الموهوب: كاتب وخطيب وشاعر نشأ وتعلّم بقسنطينة (تتلمذ على يد الشيخ عبد القادر المجاوي)عُيّن سنة1895 م أستاذا للفقه والعلوم الإسلامية بمدرسة سيدي الكتاني ثم مفتيا مالكيا بها سنة1908 م، أسهم في تأسيس نادي صالح باي الثقافي وبه كان يلقي محاضراته، أما دروس الوعظ فكانت بالجامع الأخضر، نشرت عدة مقالات له في"كوكب إفريقيا"و"الإقدام"و"الصديق"وله" نظم مقدمة ابن جرّوم "و"مختصر الكافي في العروض والقوافي"وكتابه الذي حمل فيه على الطرقية وبدعها بعنوان"آداب الطريق."ينظر:عادل نويهض، نفسه، ص ص.430-429

**حمدان لونيسي(؟-حيا سنة 1330هـ/؟-حيا سنة 1912م): عالم، من زعماء حركة القومية الإسلامية في الجزائر، شيخ عبد الحميد بن باديس، من أهل قسنطينة، درّس بها ثم هاجر إلى المشرق (البقاع المقدسة) بعد إعلات الدستور العثماني سنة 1908واستقرّ بالمدينة إلى أن مات.ينظر: عادل نويهض، نفسه، ص459.

[1] عبد النور ناجي، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، **مجلة التراث العربي**، ع 107، س 27، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، جويلية 2007، ص 28.

[2] أحمد الخطيب، حزب الشعب...، المرجع السابق، ص 51.

[3] Ouvrage collectif, Historie, société et culture, sous la coordination d'Hassan Remaoun, CASBAH éditions, Alger, 2000, p 47–48.

السياسية والمدنية للمواطن الفرنسي؛ لذلك لا حرج لديها في قبول التجنيد الإجباري، فالمهم عندهم هو الخروج من دائرة الأهلية؛ أي تحقيق المواطنة مع زملاءهم الفرنسيين.

ثانيا: الأسباب المباشرة للمطالبة بمسألة الفصل. وهي كثيرة نذكر منها:

- ✓ ظهور الفكر التحرري غربي التأثر خاصة عقب الحرب العالمية الأولى؛ التي كان من إيجابياتها تأثر الجزائريين بالمناخ الأوربي؛ مما دفعهم للمطالبة بحقوق المواطنة(حقوق الإنسان).
- ✓ تراجع بعض الشخصيات الجزائرية عن خدمة الاحتلال؛ مثل الأمير خالد الذي ضرب بالرتب العسكرية عرض الحائط*؛ بتأسيس اتجاه المساواة.
- ✓ ظهور فكر إصلاحي شرقي التأثر؛ الذي أراد بعث الهوية ونيل الحرية الدينية التي وجدها مقيّدة في بلده، فبدأ بكشف عيوب خصميْه الداخليين المتمثلين في:
  - المرابطون: حيث كشف بدعهم وجمودهم الفكري وتعاونهم مع إدارة الاحتلال؛ فتخطى العقبات التي صنعها هؤلاء لاطفاء نور الإصلاح، والذي دعمته الإدارة، فسرعان ما تجاوزته؛ لعدم سيطرته على أماكن العبادة، فما كان عليها إلا توعية الشعب بخطورة هؤلاء وكشفهم؛ لسحب القاعدة الشعبية منهم، ثم نزع النفوذ المادي منهم؛ وتفقيرهم، رغم أن السلطة وقفت إلى جانبهم لإطفاء نور الإصلاح لكن هؤلاء لم يستطيعوا المجابهة وفعلا كسبت أنصار لاتجاهها الإصلاحي(أبناء الذين درّسوا في المدارس الحرة والكتاتيب، وحاضري الوعظ الديني ودروس ابن باديس...)
  - موظفـــو السلك الديني، الذين خـــاض الإصلاحيون معهم حربا ضروسا اتسمت بالاستمـرارية؛ لعلاقتـــها الوطيـــدة بسلطـــة

* تراجع الأمير خالد في كان أثناء الحرب التي جعلته قائدا في صفوف الجيش الفرنسي ضد المسلمين الأتراك والأفارقة؛ وهوما جعله يتساءل عن وضعية هذا القتال ويقيسه بميزان الشرع، فنادى بالمساواة وتزعم اتجاهه في ظل الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية.

الاحتـــــلال؛ لذلـــك لجـــأ الإصـــــــلاحيون لأســـــــــلوبين لفـــــك هذه العلاقة:

-الأسلوب الوعظي والخطابي؛ بشتى الوسائل في أماكن العبادة كالمساجد وفي الصحف والجرائد العلمائية، لكشف أذناب سلطة الاحتلال وجعل المتلقي الجزائري ينفر من خطبهم البعيدة عن الدين الإسلامي الحقيقي؛ الداعمة لتوجه السلطة؛ المحافظة على أمنها؛ ونفوذها، حتى تفقد هؤلاء هيبتهم بالنسبة للعامة؛ واستجاب الجزائريون لهذا وامتلأت المساجد الحرة ومراكز الإصلاحيين بالجزائريين الذين قارنوا بين الخطب الروتينية ضعيفة المدلول والمستوى؛ مع خطب معالجة للواقع قوية ودالة على حالتهم ومعيشتهم ودينهم؛ مما أكسب الجمعية قاعدة شعبية؛ أهلتها للخوض في السياسة.

-الأسلوب السياسي؛ الذي ولجته الجمعية من بابه الواسع انطلاقا من دفاعها عن حرية الدين؛ راغبة في رفع يد الإدارة عن كل ما يتعلق بالدين الإسلامي، وأركانه ومستخدميه، هادفة لفك العلاقة بين الاكليروس الديني والإدارة، وكان ذلك من خلال المطالبة بتطبيق قانون الفصل؛ الذي يعني الحرية الدينية؛ وحق المسلميين في تسيير شؤونهم الدينية بأنفسهم عن طريق لجنة دينية أو مجلس أعلى؛ وهو ما تجاهلته سلطة الاحتلال؛ حتى في أوقات ضعفها وفي محاولات ترضيتها للشعب الجزائري فبقيت متمسكة ب "الإسلام الجزائري" الذي يرعى مصالحها.

ثانيا: الدوافع الحقيقية للمطالبة بمسألة الفصل

هناك عدة أسباب داخلية وخارجية؛ دفعت بالعلماء والساسة الجزائريين للمطالبة بمسألة الفصل؛ رغم أن القناعات مختلفة حولها؛ لاختلاف توجهات ومشارب النخبة الجزائرية، وندرج فيما يلي أهمها [1] :

- اصدار فرنسا لقانون الفصل في الجزائر(1907 م)، والذي بقي حبرا على ورق.
- التمييز الديني –الظاهر للعلن–في تطبيق قانون الفصل؛ فهومطبق في الديانتين اليهودية والمسيحية في حين لا أثر لتطبيقه في حياة المسلمين.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 35 وما بعدها.

- انتهاك حرمة الدين الإسلامي؛ ويتجلى ذلك من خلال حجم الأفعال والقوانين الصادرة عن سلطة الاحتلال وتدخلها وتصرفها المطلق في شؤونه (أركانا ومستخدمين).
- بروز نخبة من المحافظين ثم الإصلاحيين وحتى الوطنيين –في ظل هذه الظروف– تنادي بالحرية الدينية.
- الحراك الحقوقي العالمي، الذي يعدّ من نتائج الحرب العالمية الأولى(مبادئ ولسن الأربعة عشر).[1]

المطلب الثاني:المؤتمر الإسلامي (1936م) والمطالبة بالفصل

1–ظروف انعقاده:

هناك عدة ظروف مجتمعة أدّت إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي، هي:

- ✓ التجنيد الاجباري؛ وردود الفعل تجاهه.
- ✓ الاحتفال المئوي بالاحتلال الفرنسي.
- ✓ بروز العديد من المؤتمرات الدولية (القاهرة، القدس...).
- ✓ ردود الفعل على قرار ميشال(1933).
- ✓ انتصار الجبهة الشعبية اليسارية.
- ✓ مشروع بلوم – فيوليت(1936)؛ الإدماجي لفئة من الجزائريين؛ حتى تتمكن من تجنيسهم.[2]

---

[1] شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 103.

[2] هذا المشروع نسب إلى كل من" ليون بلوم" الذي ترأس حكومة الجبهة الشعبية (1973/1936)، وإلى "موريس فيوليت" الحاكم العام للجزائر، يهدف المشروع إلى إدماج بعض الجزائريين(النخبة) في فرنسا، فقد نص على تقسيم الجزائريين إلى فئتين: فئة مثقفة من المتعلمين والمفكرين والموظفين من حاملي الشهادات والموظفين وقدماء الجنود، والتجار، وملاك الأراضي، والمرابطين والآغا والباشاغا، وحراس الغابات... وهي مجموعة شبه مندمجة مسبقا في المجموعة الفرنسية، تمنح لها الحقوق الفرنسية، سوف تمكن من حق الانتخاب تنتخب في القسم الأول مع الفرنسيين، أما الفئة

2-فكرته:

تنسب فكرة المؤتمر إلى رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيخ ابن باديس؛ الذي دعا أعضاء المكتب الدائم لجمعية العلماء المسلمين لحضور اجتماع طارئ أواخر سنة 1935م، فلبى الدعوة الشيوخ: الطيب العقبي، البشير الابراهيمي، الأمين العمودي، محمد خير الدين*، قال الشيخ ابن باديس:"نظرا لتدهور الحالة العامة في الجزائر...رأيت أن أدعوإلى مؤتمر إسلامي جزائري عام؛ يجمع الشمل ويوحد الصف، ويحدد الهدف...، لذا جمعتكم لأستطلع رأيكم، وأطلب منكم الموافقة على توجيه الدعوة باسم رئيس جمعية العلماء إلى مثقفي العربية والفرنسية والنوّاب والأحزاب وكل من يهمه أمر البلاد...لعقد هذا المؤتمر في العاصمة لمناقشة الحالة الراهنة وتدارس أبعادها السلبية والإيجابية"؛ داعيا من خلالها جميع أطراف الحركة الوطنية للمشاركة فيه (جانفي 1936م)، لمناقشة أحوال الشعب الجزائري المسلم[1]. وهنا نطرح جملة من الإستفهامات:

لماذا الجمعية هي من تطالب بقانون الفصل دون غيرها؟ لاعتبارات دينية أولا، ولأن الفصل من صلب قضاياها التي تسعى لحرية شعائرها ولأنه هالها ما وصل إليه الدين من انحراف عن مساره. وهل مسألة الفصل هي من فتح الباب السياسي على مصراعيه للجمعية؛ وأصبحت سياسية أكثر من الأحزاب الأخرى؟ ما مظاهر ذلك؟

الثانية: فهي أغلبية الجزائريين التي سوف تحرم من هذه الحقوق، ولن يكون لها حق الانتخاب إلا ضمن القسم الثاني على منح حق التصويت لفئة النخبة؛ كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور؛ لأنه يمتص منها النخبة الطامحة للإدماج ونيل الحقوق السياسية الذين رفضوا هذا المشروع من المعمرين. ينظر: أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 190، وكذلك: بودريوع صبرينة، الحياة الإجتماعية في ظل النظام الإشتراكي بالجزائر "المرحلة البومدينية نموذجاً (1978/1965)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص ص2-3.، Stora Benjamin Et Daoud Zakiya, Ferhat Abbas une autre Algérie, Casbah éditions, Alger, 1995, p p 85-86

* واعتذر الشيخان:الميلي والتبسي الأول لمرضه والثاني لقيامه بمهمة تخص الجمعية؛ وقالا إننا موافقان على كل ما تقررون. ينظر: خير الدين، مذكرات، ط2، ج1، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009، ص ص272-273.

[1] نفسه.

طالب كلٌّ من الشيخ عبد الحميد بن باديس والطيب العقبي والأمين العمودي بحرية الخطاب الديني الإسلامي واستقلاليته.[1]

3-أهدافه:

يهدف المؤتمر إلى جمع أطياف الحركة الوطنية وتوحيد مطالبها في تحديد نظام سياسي للمسلمين الجزائريين، يتمتعون من خلاله بالحرية الدينية، وينالون من خلاله حقوقهم المفقودة (التمثيل، التسيير، المساواة...)، لأن هذه التشكيلات تعرضت للتهميش والتضييق وتجاهل هذه المطالب التي نادت بها هذه التشكيلات؛ وهوما يبين قبول دعوة أعضاء الجمعية، من قبل هذه الاتجاهات؛ لحضور هذا المؤتمر، ومن ثمة الخروج بمطالب مجموعة تعرض على مستوى حكومة باريس.

4-الحضور للمؤتمر:

حضر المؤتمر الإسلامي النواب أحزاب الاتجاهات الوطنية(العلماء، الادماجيون، الشيوعيون) ما عدا نجم شمال افريقيا، الذي غُيِّب عن تجمع المؤتمر؛ لأنه ما يزال ينشط في المهجر – خصوصا في فرنسا – ولم يدع النجم لهذه المناسبة لعلم المؤتمرين بتعارض مطالبهم والعقيدة السياسية للنجميين الدّاعين لاستقلال الجزائر*؛ وكذا للاختلاف الجوهري في المسألة الدينية بين الحركتين(العلماء، والنجميين)؛ فقد كان(الاتجاه الاستقلالي) علماني التوجّه؛ لا يرى في الدّين إلا محركاً وحافزاً لتعبئة الجماهير وليس مشروعاً يصلح لتسيير شؤون الدولة المنشودة؛ ويرى الإصلاحيون عكس ذلك، ففي تجمع كبير نظّمه نادي التهذيب** في باريس في 31 جويلية 1936م، صرّح الفضيل الورتلاني

---

[1] Busson,Contribution a l'étude des Habous,…,p110.

* ثم إن مصالي الحاج وقتئذ(جوان1936) كان في سويسرا، ومن هناك أرسل للمؤتمر برقية تحذر – مسبقا – من مطالب هذا المؤتمر، كان محتواها كما يلي: « تحية أخوية إلى المؤتمر الإسلامي، النجم يساند كل المطالب التي من شأنها تحسين مصير الشعب ويوافق عليها، ويرفض كل المطالب التي تخدم الأقلية (تمثيل البرلمان) وكذلك كل المطالب التي تمس بوضعية المسلم ». ينظر: مصالي الحاج، المذكرات، المصدر السابق، ص ص 193-194

** لم تهتم جمعية العلماء بإصلاح الفرد الجزائري داخليا فحسب بل تعدى ذلك إلى عقر دار فرنسا عن طريق النوادي التهذيبية؛ التي ركزت على الجانب الأخلاقي والمحافظة على الممارسات الدينية التي بدونها يفقد المسلم شخصيته

قائلا: "قبل الحديث عن الاستقلال السياسي، لا بد أن نبدأ بالاستقلال الأخلاقي والعقائدي، وذلك بالسماح للجزائريين بتعلم دينهم بكل حرية".[1]

5/أهم المطالب:

امتزجت وتداخلت هذه المطالب التي تفتقد للانسجام فلم تعبر عن اتجاه واحد؛ فقد عبرت عن مطالب الشيوعيين وتوجه العلماء مما أدى إلى تمييعها؛ وتناقض العلماء وتنازلهم عن استقلالية الهوية الإسلامية التي طالبوا بإدماجها في فرنسا؛ وعدّ الكثير من المؤرخين موقف جمعية العلماء تحايلا سياسيا ووسيلة لتحقيق مشاريعها الدينية(التربوية والإصلاحية) دون صدام مع السلطة الاحتلال الفرنسي؛ هذه الأخيرة التي شنت عليها حربا شعواء؛ متمثلة في ترسانة من القوانين –بين (1934 –1935)– والقرارات التعسفية التي ضيقت نشاطهم.[2]

سنركز على مطالب الفقرة الثانية؛ المتعلّقة بالحرية الدينية؛ أي استقلالية شؤون العبادة الإسلامية في الجزائر عن الحكومة الفرنسية، والتي جاء فيها مايلي:[3]

- **المساجد**:تسلّم **المساجد** للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لها يتناسب مع أوقافها، **وتتولى أمرها جمعيات دينية** مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدّين عن الحكومة.

ويكون بالتالي شبيهاً بالأوروبي الذي يزعم أنه مختلف عنه ويسعى للتحرر من سيطرته، هذه النوادي تعتبر تمثيل حقيقي للإصلاحيين في فرنسا، وهو ما جعلها منافسا للاتجاه الاستقلالي العلماني، وأثار ردود فعل الفرنسيين أنفسهم لتأثر الوضعية الاقتصادية بهذه الدعاوي؛ التي لبى المسلمون نداءها (انتاج وتسويق الخمور واللحوم...المحرمة في الشريعة الإسلامية).للمزيد حول الموضوع ينظر: سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936–1954م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر(العلاقات بن ضفتي البحر المتوسط أوربا–المغرب)، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر،2008–2009، ص51 وما بعدها.

[1] الفضيل الورتلاني، الشهاب(موجود في الخطاب المرسل إلى صديقه الشيخ باعزيز بن عمر)، ج9، م12، 1936، ص461.

[2] تركي رابح، الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال. **مجلة التاريخ**، الجزائر، ع 11، السداسي الثاني 1981، ص58– 74.

[3] الطيب العقبي، مطالب الأمة الجزائرية التي قررها المؤتمر...، **البصائر**، ع 30، سالأولى، 1936/7/31، ص1.وكذلك مذكرات خير الدين، المصدر السابق ، ص 278.

- تؤسس كلية **لتعليم الدين ولسانه العربي** لتخريج موظفي المساجد أئمة ومؤذنين وقيِّمِين وغيرهم.
- **القضاء:** ينظم **القضاء** بوضع مجلة أحكام شرعية على يد هيئة إسلامية، يكون انتخابها تحت إشراف الجمعيات الدينية، ... وإدخال إصلاحات على المدارس التي يتخرج منها رجال المحاكم، منها تدريس تلك المجلة والتحقق بالعلوم الشرعية الإسلامية، وطبع التعليم بطابعها؛ لتكوين رجال، يكونون من أصدق الممثلين لها.

إن هذه المطالب تدل من جهة على إلحاح المؤتمرين وخاصة الإصلاحيين على تطبيق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الحكومة "المسيحية"، وتدلّ من جهة أخرى على إقامة الإصلاحيين للأسس الحقيقية التي من خلالها يتم بناء المجتمع الجزائري الحر في ممارسة شعائره الدينية وتعلم لغته ونيل حقوق المواطنة المسلوبة؛ أي تجاوز التنديد بإدارة الاحتلال الفرنسي، إلى إحداث بديل يحلُّ محلَّها؛ في تسيير شؤون المسلمين وتدبير شأنهم الديني بوضع الهيئة الدينية المكلفة بذلك، تسهر على حرية الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية؛ لأن طرد الاحتلال دون التأسيس لمقومات الشعب الجزائري، من شأنه تعميق المشكِل، والإبقاء على المعاناة نفسها المترتبة في حالة بقاء المحتل الفرنسي.

6-الوفد المرسل إلى باريس:

دامت هذه الزيارة من 17 إلى 29 يوليو1936م. واستُقبل الوفد من طرف رئيس الحكومة ليون بلوم وبعض وزرائه والنواب والأحزاب السياسية اليسارية والصحافة الفرنسية وقد ضم هذا الوفد مجموعة من السياسيين مثل محمد بن جلول وفرحات عباس والعربي تاهرات والعلماء عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي والطيب العقبي والأمين العمودي.

التقى مصالي الحاج رئيس الحزب الوطني "نجم شمال إفريقيا بالعلماء، والذي عبر للوفد عن اعتراضاته على مشروع بلوم – فيوليت ومطالب المؤتمر الجزائري خاصة البند

الثاني المتعلق بالاعتراف بالسيادة الفرنسية على الجزائر والبند الخاص بالتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي[1]؛ لأنها تتناقض مع التوجه الاستقلالي للنجميين.

فقد غلب الطابع الإصلاحي والاعتدالي على ميثاق مطالب الشعب الجزائري، وعبّر عن أفضل صيغة يمكن أن تقدمه النخبة الوطنية في سياق الثلاثينيات، التي هبت فيه من أجل تحقيق الإجماع الوطني الركن الركين لأية محاولة تأسيس النظام السياسي اللائق بالجزائريين. وكانت تقنية الوصول إلى ذلك هو اعتماد إجراء التنازل المتبادل عن بعض المواقف والسياسات، وتبني أخلاقية النبرة المعتدلة والابتعاد قدر المستطاع عن اللهجة الثورية والخطاب الحاد الذي غالبا ما يشذ عن المجال السياسي المتداول.[2]

وتجلّى بوضوح عدم رغبة سلطة الاحتلال الفرنسي في تنفيذ مطالب المؤتمرين، ولزعزعة المؤتمر، وضربا للنشاط المتزايد للعلماء؛ وخاصة الفاعلين في صفوفها مثل الطيب العقبي، افتعلت إدارة الاحتلال الفرنسي حادثة اغتيال المفتي بن كحول؛ فلقد بعث الضحية برقية إلى الحكومة الفرنسية يتبرأ فيها من وفد المؤتمر، وحتى يتهم العلماء بدم ابن كحول، اختير تنفيذ هذه الجريمة يوم انعقاد المؤتمر(1936/08/02)؛ الذي سيعرض الوفد –من خلاله– نتائج رحلته، وعمدت فرنسا لضرب النشاط المتزايد للعلماء، واتهم العقبي على أنه المحرض على عملية الاغتيال[3]؛ هذا الاغتيال أثر سلبا على نتائج

---

[1] مصالي الحاج، المذكرات، المصدر السابق، ص ص 193–194

[2] من الخطاب الذي ألقاه ابن باديس في الاجتماع العام لجمعية العلماء، بنادي الترقي، العاصمة، يوم 27 سبتمبر 1936، ينظر: الشهاب، نوفمبر 1936.نور الدين ثنيو، "الحركة الإصلاحية الجزائرية والمسألة العلمانية"، الملتقى الدولي، مخبر العقيدة ومقارنة الأديان، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي 2011. ومنشور إلكترونيا في مقال ل نور الدين ثنيو، " الإجماع السياسي في تجربة إبن باديس"، موقع(عبد الحميد بن باديس باني النهضة الجزائرية 1889–1940) https://binbadis.net/archives/921 2016/11/20 على الساعة 20:00.

[3] زج به في السجن وغادره بعد فترة من التحقيق، لكنه بقي عرضة للتبعات القضائية، ولم تبرئه المحكمة من هذه التهمة حتى شهر جوان 1939، أثرت هذه الحادثة كثيرا على مستقبله السياسي وعلى معنوياته، فقدم على إثرها استقالته من عضوية جمعية العلماء خلال شهر سبتمبر 1938 حمد بك، محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح "من خلال جريدة الدفاع"، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص ص 121–122.

المؤتمر الإسلامي، وأدى إلى ضربه داخليا؛ فقد استقال ابن جلول من رئاسة المؤتمر؛ أي وقوع أزمة بينه وبين العلماء[1]، كما انحلت الجبهة الشعبية من فرنسا التي كان الأمل معقودا عليها في تنفيذ مقترحات بلوم–فيوليت، فكان ذلك مؤشرا كافيا لفشل المؤتمر.[2]

المطلب الثالث:التيار المتزعم للمطالبة بمسألة الفصل

أولا:أسباب تزعم الاتجاه الإصلاحي لهذه المطالب

كان السبّاق للمطالبة بتطبيق قانون الفصل؛ باعتباره المتضرر الأول من السياسة الدينية؛ التي لم تتركها إدارة الاحتلال تبعث مشروعها الهوياتي الإسلامي الجزائري، في أوساط الشعب، بل عملت على كبح نشاطها والتضييق عليه بترسانة من القوانين كقانون ميشال وغيره، وكذا كونها حريصة على ترأس وتسيير الشأن الديني؛ لأنها ترى نفسها الأحق من –في تدبير الشأن الديني– خصومه ومنافسيه في ذلك؛ الاكليروس الديني وكذا مشايخ الطرق، وتعددت مظاهر المطالبة في شتى الوسائل الممكنة من صحافة وتجمعات (المؤتمر الإسلامي) وتقارير مرسلة إلى السلطة الفرنسية.

عاش الشعب الجزائري وضعية صعبة، أثناء الحرب العالمية الثانية؛ فلم يسلم من الاضطهاد الديني حتى أثناء ضعف حكومة الاحتلال؛ فبعد سقوط الحكومة الفرنسية (1940)؛ ففي ظل حكومة فيشي[3] ألقي القبض على عدد كبير من رجال الدين والعلماء

---

[1] لم يتهم ابن جلول العلماء بالانغماس في دم المفتي ابن كحول؛ غير أنه اعتبر الحادثة: "جريمة دينية"؛ وتعمق الصراع بين ابن جلول والعلماء، بعدما أدلى "ابن جلول"بتصريحات لمراسل جريدة "**مارساي متان**"(Marsaille matin)، رأى فيها العلماء مسا بهم وأذية لهم، فقاموا بحملة شعواء ضده في الشهاب والبصائر، وفي الزهرة التونسية، وصحف الشرق، وفي الاجتماعات والاحتفالات واتهموه بما فيه وبما ليس فيه، وبالطبع لم يلتزم بن جلول وأنصاره الصمت حيال هذه الحملة. ينظر: أحمد بالعجال ، محمد سعيد الزاهري فكره وآراؤه السياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة2–2018/10/10، ص267.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية... ج 3، ص 101. ومصالي الحاج، مذكرات...، المصدر السابق، ص 206.

[3] حكومة فيشي(Vichy)؛ بقيادة الجنرال–بعد استقالة بول رينو–بيتان(Petin) قامت بعد سيطرة النازية على العاصمة الباريسية(1940/06/14)؛ فهي موالية للنظام النازي، في حين تشكلت حكومة حرة في لندن، تحت قيادة شارل دوغول، دفاعا عن فرنسا لاسترجاع حريتها. ينظر: عمر عبد العزيز بن عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815–1950)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، 1999م، ص ص401–403.

والطلبة؛ لاعتبارهم وقود النهضة؛ فهم ممثلوا الثقافة العربية وحاملوا لغتها، في حين لم تتعرض لأحبار اليهود ولا لرهبان الكاثوليك وبعد استرجاع سيادتها واصلت الحكومة الفرنسية الديمقراطية، انتهاك حرمة الدين الإسلامي.[1]

نادى الكثير من العلماء –على غرار محمد السعيد الزاهري–بالحرية الدينية للجزائريين وحقهم في الاختلاف الديني وفي الاعتقاد الحر؛ أي التمتع كغيرهم من أتباع الديانات الأخرى بممارسة شعائرهم ومعتقداتهم، والذي رأى أن لائكية فرنسا، ليست خلاص الدولة من سلطة الدين، وتحرير للدين من سلطة الدولة؛ بل عرفها بأنها"كلمة أجنبية معناها العربي هو اللادينية؛ أو الكفر بالأديان، وأنها ليست عملا من الأعمال؛ وإنما هي زيغ وضلال وفساد في الاعتقاد الديني".[2]

ثانيا:السياسة الفرنسية تجاه الإصلاحيين. وتمثلت في:

- ✓ التضييق عليهم عن طريق ترسانة من القوانين التي أرادت سد أفواه الإصلاحيين بمنع الخطاب الإصلاحي في المساجد الرسمية بل والأخطر من هذا ولمنع اللسان العربي من النطق إلا بالفرنسية جعلت اللغة العربية أجنبية.
- ✓ دعم خصوم الجمعية من مرابطين واكليروس ديني؛ الذين شنوا حربا ضروسا مستفيدين من السند القانوني والمعنوي؛ فوصفوها بحاملة التيار الدخيل عن المجتمع الجزائري؛ ألا وهي "الوهابية"؛ البعيدة عن المرجعية المذهبية المالكية؛ مذهب الجزائريين، ولم يكتفوا بذلك بل رموها بمعاداة سلطة الاحتلال وهوما ينافي مبادئ تأسيسها.

---

[1] محمد سعيد الزاهري، "أين الحريات الديمقراطية ؟"، **المغرب العربي**، ص1.خير الدين، المصدر السابق، ص ص 31-32.

[2] محمد سعيد الزاهري، سياسي مستقل، يصرون على الحنث العظيم، **المغرب العربي**، ص1 نقلا عن أحمد بالعجال، محمد سعيد الزاهري... رسالة دكتوراه، المرجع السابق، ص327.

- ✓ تجاهل مطلب الفصل؛ وإن أبدت في الظاهر استعدادها لتطبيقة ترضية للحراك السياسي المدعوم بالجماهير الجزائرية الحاضرة للمؤتمرين 1936-1937م وكذا للمساندة التي وجدتها الحكومة الفرنسية في ظرفية ضعفها أمام النازية في الحرب العالمية الثانية، وبعد خروج الشعب الجزائري مطالبا بحقوقه في الحرية والمواطنة، استجابت -بعد أن عفت على المعتقلين السياسيين-لهذا المطلب في قانون الجزائر 1947/09/20م، لكن تطبيقه لا نجد له أثرا؛ حيث بقيت متمسكة بالإسلام.
- ✓ خلق الخلاف بين الاتجاهات الدينية؛ لتمكينها من البقاء والتمسك بتسيير الشأن الديني، فتقحم رجالها، والتي اعترفت بأنهم غير مؤهلين في مستواهم العلمي، لكنها كانت مدركة أنهم مؤهلون في خدمة مصالحها، وسعيا منها في الحيلولة دون تمكن الجمعية من تسيير الشأن الديني، فإن الطرقيين كانوا ضد العلماء(في مسألة الفصل)؛ فقد فضلوا الابقاء على المساجد والأوقاف تحت تصرف إدارة الاحتلال؛ وحتى ما يتعلق بتوظيف السلك الديني الذي فضلوا فيه مشاركة نائب متصرف العمالة السوبريفي(sous-préfet) وهذا ما جاء في مجلة المرشد الناطقة باسم العليوية :"...ولاريب أن الأحباس الجزائرية إذا تجردت عن الحكومة فلا تقوم بأكثر مما يقوم به غيرها...فمن الحكمة والسداد أن تبقى الأحباس بيد الحكومة، ولا نشترط إلا أن تكون تسمية الموظفين الدينيين بيد الجمعية الدينية التي ينبغي تشكيلها بمعية إدارة كل نائب متصرف العمالة(sous-préfet)"[1]، وما نستشفه من هذا الخطاب أن الطرقية -وخاصة العليوية- يرون الابقاء على الأوقاف في يد الحكومة الفرنسية عين الصواب وأفضل من أن تكون في يد المسلمين الجزائريين؛ لأن خروجها من يد الحكومة سيؤدي إلى تقلص نفوذ

[1] المرشد، عدد 45، سنة رابعة (1951/01/10)، ص4.

الطرق من جهة؛ وسيؤدي إلى إبعاد حامي نفوذهم (إدارة الاحتلال) وبالتالي لم يراع هؤلاء مصلحة المسلمين بل رأوا مصلحتهم، ويبين العلاقة الوثيقة التي تربطهم بإدارة الاحتلال الفرنسي من جهة أخرى؛ حتى أن تصريحهم في تعيين موظفي السلك الديني فضلوا المشاركة بل الإئتمار بنائب العمالة، مع اعتقادهم الجازم أن فصل شؤون المسلمين سيؤدي إلى تحير الدين والانسان مما ينجر عنه نبذ الجسم الدخيل الغريب ومحاربته وبالتالي تحرير الأرض من هذا الكيان.

إن هذا السعي والذي وإن لم يؤت أُكُلَه في الظفر بالتسيير الذاتي لشأن الدين الإسلامي، غير أنه ساهم في تكوين قاعدة شعبية معترفة بالدور الذي يقوم به الإصلاحيون؛ وكذا استغلّت هذا الضغط؛ لتحقيق أهدافها المرجوّة وعملت على تنشئتهم روحيا، وزاد من إرسال أبنائهم للمدارس الحرة، وإقبالهم على النوادي وتلقي مقالات الصحف الحرة والاشتراك في اقتنائها؛ مما أدى إلى الزيادة في الارتباط الديني؛ مما سيجعل فيما بعد قادة التحرير يسلكون المدرسة والكتّاب والنادي.

ثالثا:محمد البشير الابراهيمي ومسألة الفصل:

يعتبر الابراهيمي أنموذجا في قضية الفصل؛ باعتباره الناطق الرسمي للجمعية بعد 1940م(بعد وفاة الرئيس عبد الحميدابن باديس)؛ فإنَّ آثاره من خطب وندوات وبرقيات ومقالات؛ التي نشرت في صُحف الجمعية؛ وخاصة البصائر، والتي تم جمعها من قبل الدكتور محمد الدراجي مقالاته التي تتحدث عن الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري[1]، كان أغلبها يتحدث عن مسألة الفصل؛ ونورد بعضا مما قاله فيها:"ولكن ما بالها خالفت العالم الاستعماري(وخاصة الانجليزي) كله...فهو يسالم الأديان حتى الباطل

[1] فقد جاء هذا الكتاب في 283 صفحة؛ الذي يعد مصدرا من مصادر مسألة الفصل(أكثر من عشرين مقال) رغم ورود بعض الأخطاء في نقل هذه المقالات؛ والتي لم تؤثر على منحى المقال المنقول، للإطلاع أكثر ينظر :محمد الدراجي، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري (من خلال مقالات الإمام محمد البشير الابراهيمي)، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2007.

منها وغير المعقول، ويترك أهلها أحرارا في شعائرهم ومعابدهم...، ويكتفي بالتسلط على الجانب الدنيوي من حياتهم؛ أما هي (فرنسا) فتضايق الإسلام في الجزائر، وتحتكر معابده وشعائره، وتمتهن رجاله، وتبتلع أوقافه؛ فلا مسجد إلا ما فتحته ولا إمام إلا من نصّبته، ولا مفتي إلا من حنّفته أو ملّكته ولا شيخ إلا من سلّكته ولا حاجّ إلا من حجّجته..."[1]"... إنَّ الشعب الجزائري أصبح في حالة يأس من العدالة ..."[4] " نعتقد أن كل ما قررته هذه الحكومة المسيحية، وكُل ما تقرره في شؤون ديننا باطل منقوض ديناً وعقلاً وقانوناً ..."[5] فقد قارن الابراهيمي بين الاستعمار الأوربي؛ بصفة عامة وركّز على الانجليزي بصفة خاصة في كشف سياسة فرنسا القائمة على التدخل الديني في المجتمعات التي تحكمها، وهو ما ينفي "لائكيتها"

وجاء في مقال آخر نُشر في أحد أعداد جريدة البصائر سنة 1949، ما يلي: "ونحن قد قدمنا في هذه القضية (الفصل) مقامات يحمدها الدين، وأبلينا في هذا الميدان بلاء الثابتين الصابرين...؛ ألححنا في المطالبة بتحرير المساجد والأوقاف وسُقنَا على الحُجَج ما لا يُدحَض، وكشفنا عن المستور من مقاصد الحكومة، وقلنا لها –بالقلم واللسان– إنَّ سكوت من قبلنا لا يكون حُجَّةً علينا، وإن تخاذل من معنا لا يكون مسوغاً لبقاء هذا الوضع الجائر وإستمراره، بل قلنا لها إنها هي السبب الوحيد لهذا التخاذل، وهي التي صيرت طوائف منا مبطلة تخذل الحق وأهل الحق، وإن بقاء الوظائف الدينية في يدها هوأصل البلاء...".[3]

هذا الإلحاح الذي نجده في كل منابر الجمعية؛ من البرقيات والمقالات والمراسلات؛ فزعيمها الابراهيمي قدم مذكرة–باسم الجمعية– لإدارة الاحتلال؛ في شهر

[1] البصائر، ع 83، س.2، 1949، ص1. ومحمد الدراجي، نفسه، ص ص69-70.

[4] البصائر، ع 81، 1949/05/30.

[5] البصائر، ع87، س.2، 1949، ص 2، وينظر كذلك: الإبراهيمي، آثار الإمام، الجزء الثالث، ص107. ومحمد الدراجي، مصدر سابق، ص 74.

[3] البصائر، ع 87، س.2، 1949/07/18. وينظر :محمد الدراجي، مصدر سابق، ص ص 74-75.

ماي 1950م والتي إعتبرها آخر المراحل العملية في مسألة الفصل؛ لأنه ضمّنها بإقتراح أسماء للمجلس الإسلامي المؤقت وهوما جاء في قوله:"كل ما في تلك المذكرة من صميم الموضوع...ولا جديد فيها إلا إقتراحنا للأسماء التي يتألف منها المجلس الإسلامي المؤقت"[1].

فكثرة الالحاح في المطالبة بمسألة الفصل، وهذه الاقتراحات، جعل إدارة الاحتلال الفرنسي-التي لا ترغب في تطبيق مسألة الفصل- وأتباعها؛ يصوّبون أصابع الاتهام لجمعية العلماء؛ بأنها ترغب في ترأس المجلس الإسلامي(الذي سيشرف على تسيير كل ما يتعلق بالشأن الديني)، وهذا مأشار إليه الابراهيمي في قوله:"وما قصدنا بذكر تلك الأسماء المختلفة المشارب إلا دحض تلك الشبهة التي تتمسك بها الحكومة، وتشيعها علينا ألسنتها العيبة المأجورة؛ وهي أننا نريد احتكار القضية لأنفسنا قبل الفصل، واحتكار استغلالها بعد الفصل..."[2]، ومن خلال هذا المقتطف النصي، يبدوأن رئيس الجمعية يرد على اتهامات الحكومة وموالاتها؛ بأن اقتراحه، تسببت فيه سلطة الاحتلال نفسها التي تتحجج بهوية المجلس ومن سيستحق عضويته، وكعادتها(فرنسا) تحاول ضرب أطراف التشكيلات الدينية؛ للابقاء على تسلطها عليه؛ وبالتالي وصل الشأن الديني وليس فصله.

ويؤكد الابراهيمي أن غرضه من الاقتراح؛ هو حل قضية الفصل التي تماطلت الحكومة في تطبيقها من جهة، وكذلك تسليمها لجماعة من المسلمين؛ الذين تتوفر فيهم شروط الحرية والصلاح؛ فلا ينقادون للحكومة(بعيدين عن الإغراءات المنصبية والمالية) من جهة ثانية؛ وهوما جاء في تساؤله قائلا:"وهل يستوي الذين ينادون بتسليم القضية إلى جماعة من المسلمين؛ بواسطة جماعة من المسلمين، والذين يريدون تسليمها إلى الحكومة بواسطة رجال من الحكومة "[3]، وهذا دليل على سعي العلماء لحل قضية الفصل، وليس للظفر بترأس وتسيير الشأن الديني؛ وهوما صرح به الابراهيمي في قوله:"...ولوكنا نريد

[1] البصائر، ع 138، 1951/01/22. وينظر: محمد الدراجي، مصدر سابق، ص 142.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

ذلك لأنفسنا لقلناه فصيحا صريحا ...ولوحملتنا الأمة إياه لاضطلعنا به...وهل نحن أعجز في العلم أوالعمل أوفي الاضطلاع من هؤلاء المتهافتين".[1]

والعلماء يعلمون علم اليقين أن فرنسا "اللائكية" لن تفرّط في تسيير الشأن الإسلامي؛ والدليل هوما أحدثته سلطة الاحتلال من غربلة مخابراتية للأسماء المقترحة وعلاقتهم بالجمعية؛ حتى يتم ابعادهم.[2]

المطلب الرابع: الاستقلاليون والإدماجيون ومسألة الفصل

سنركز من خلال هذا المطلب على اتجاهيْ الحركة الوطنية الاستقلالي والإدماجي ، ونستثني الاتجاه الليبرالي الشيوعي بحكم لا دينيته؛ والذي يرمي إلى تحسين وضع المجتمع الجزائري وفق مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية.

وانطلاقا من ذلك لم يكن مطلب الانعتاق الديني متوقف على الإصلاحيين فحسب بل نجد أنّ حزب الشعب الجزائري(بعد مارس 1937)*؛ قد طالب باحترام شؤون العبادة الإسلامية، وتسليم أملاك الأوقاف إلى المشرفين عليها من الهيئات الإسلامية كما تطرق إلى مطالبة الحكومة بمنع الاعانات المخصصة إلى الدين المسيحي.

كان ذلك تطورا كبيرا فرضته ظرفية الحرب العالمية الثانية، وهذا بعدما وتعززت المذكرة بأخرى في نفس الشهر تحديد في 25 جانفي 1944 باسم "الطيب العقبي " تطالب بحرية ممارسة الشعائر الدينية وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

[1] محمد الدراجي، المصدر نفسه، ص143.

[2] نفسه.

* يعتبر عام 1937 نقطة تحول في المسار السياسي لنجم شمال افريقيا الذي نشأ خارج الجزائر؛ فهو أصيل باريس تحت اسم(نجم شمال افريقا) من 1926-1936؛ وفي 03/11/ 1937، تغيير الاسم لمواصلة نشاطه واتجاهه الاستقلالي؛ فبعد أن سمع الشعب الجزائري بنضاله في المهجر، عرفته الجماهير الجزائرية بلقاء زعيمه(مصالي الحاج) وخطابه على الجزائريين(1937)، حيث أكد على المطالب الاستقلالية وحمل على الأكتاف وقتئذ من قبل الجماهير؛ مما يدل على قبول هذه المبادئ؛ وقد تكون هذه القاعدة الشعبية السبب وراء تمسك مصالي بالزعامة قبيل إندلاع الثورة التحريرية. ينظر: مصالي الحاج، مذكرات، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر،2007، ص ص202-204.

كما استغل فرحات عباس ظروف الحرب العالمية الثانية، وتواجد الحلفاء في–أثناء نزولهم في شمال افريقيا– تدويل القضية الجزائرية، مطالبا في بيان 1943/02/10، بالحرية الدينية وتطبيق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية، وكان انفتاح الحاكم العام العسكري "كاترو" على رجالات الإصلاح واشراكهم في مزاعم الإصلاح؛ حيث صرّح – وقتئذ– بأنه سيتم تطبيق مبدأ الفصل(1907)؛ فقدم الشيخ البشير الابراهيمي في 03 جانفي 1944 مذكرة طالب فيها بوجوب فصل الدين عن الدولة، وأبرز ما قال فيها " كيف يمكن لحكومة لائكية، أن تنشئ اكليروس لديانة ديمقراطية لا تعترف بسلطة أي اكليروس؟"[1]، وطالب بتحرير المساجد وشؤون الدين الإسلامي وإرجاع دور العبادة إلى المسلمين، مما جعل فرحات عباس وكذا الشعب الجزائر يتفاءل خيرا، لكن إجراءات الإدارة الفرنسية، خيّبت الآمال؛ ففي الاسبوع الذي تم فيه تصريح "كاترو"، عينت إدارة الاحتلال مفتي الجزائر؛ مما يدل على سعيها الحثيث وتمسكها بالاشراف على "الإسلام الجزائري".[1]

إن هذه المطالب التي أقحمت الإصلاحيين إلى الولوج في عالم السياسة وفرضت نفسها في الحراك السياسي في المؤتمر الإسلامي 1936و1937، وكذا في بيان فيفري 1943 من جهة، وكزعيم شرعي ديني؛ انتصر على خصميْه الدينيين؛ كتلة الطرقيين، وموظفي السلك الديني؛ اللذان أرادت السلطة إبقاءهما وفرضهما على الشعب الجزائري، فقد قضى عليهما –رمزيا–بسيادته في الأوساط الشعبية، الذي نصبها من خلال التفافه حولها كممثل أصيل له؛ يدافع على دينه ولغته.

وقد زادت مسؤولية أصحاب البيان تجاه الشعب الجزائري؛ وقدمت مذكرة من طرف رئيس الجمعية إلى "ديغول"*، و"كاترو" منددا بسياسة فرنسا تجاه الدين الإسلامي في

---

[1] Busson ,L ,indépendance du culte Muslman en Algérie.,p22

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق،، ص49 وكذلك:عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، ص376.

* ديغول، شارل اندريه جوزيف (de Gaulle, Charles André Joseph)(1890-1970)جنرال فرنسي؛ نظم القوات الفرنسية الحرة لمحاربة النازيين(1940-1944)، ترأس الحكومة الفرنسية المؤقتة(1944-1946)، وقاد الحزب المسمى

الجزائر[1] يوم 1944/08/15م[2]؛ تبين لها موقفها من مسألة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة؛ وعن تصرف الحكومة في الشأن الديني للجزائريين وهو مناف لما نص عليه مرسوم 1907 م مطالبة ب:

- ✓ إقامة مجلس إسلامي أعلى مكون من علماء، موظفين، يدبّر ويسيّر شؤون عبادة المسلمين.
- ✓ وضع قواعد منظمة للشأن الإسلامي؛ من قبل مؤتمر ديني، يقوم على مبدأ فصل الدين عن الحكومة.

وقاد الطيب العقبي معركة كبيرة تعلقت به من أجل فصل الدين عن الدولة، ومن أجل ذلك راسل الحاكم شاتينيو"Chetaigneau " في 9 مارس 1946 وطلب منه ايجاد حلول ووسائل لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، في نفس الوقت الذي سعى فيه الشيخ العقبي من استشارته للفعاليات الدينية وللأعيان الجزائريين، ولاقى الشيخ ردا من جميع الشيوخ باستثناء شيوخ الزوايا الذين كانوا في مجملهم مع بقاء الأمر على حاله، وحتى الشيخ البشير الإبراهيمي والعربي التبسي لم يتفاعلا مع مبادرة الشيخ العقبي[3]، وتكرر الأمر بمطالبة –زعيم الحركة الإصلاحية*– الشيخ الطيب العقبي بتأسيس مجلس إسلامي أعلى لتسيير شؤون الدين الإسلامي؛ يتكون من لجان علمية وإدارية ومالية ولجنة خاصة

باسمه(الديغولي)، وفي عام 1958م، طالبته الجمعية الوطنية بتشكيل حكومة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي الفرنسي، لحل الأزمة الجزائرية، ثم أصبح رئيسا للجمهورية أواخر عام 1958م، وعدّل الدستور ليكون رئيسا؛ وفعلا استمر فيها حتى عام 1969م. ينظر :هتشنسون، معجم الأفكار والأعلام، تر:خليل راشد الجيّوسي، ط1، دار الفارابي–بيروت–لبنان، 2007، ص216.

[1] Busson ,Op.cit,p10.

[2] يعود سبب عرض هذا التذكير، في هذا الوقت بالذات؛ لخلو الساحة إمام العلماء؛ بعد أن أقدمت إدارة الاحتلال الفرنسي على حلّ اللجان الاستشارية–التي أسستها منذ 1930–بتاريخ 03 أوت 1944 وهوالإجراء الذي رأى فيه العلماء انتصارًا لهم؛ لأنه سيحقق مساعيهم؛ ويمكنهم من الإشراف على شأن الدين الإسلامي. ينظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830–1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص87.

[3] Busson, Ibid, pp10-11.

* والتي تكونت رسمياً بتاريخ 28 أوت 1947.

بالأوقاف، بعيداً عن أي تدخل من إدارة الاحتلال الفرنسي[2]؛ ونعرف العلاقة بينه وبين جمعية العلماء المسلمين؛ التي ساهمت الإدارة في استغلالها في التراخي بعملية الفصل، فأدت إلى وقوع خلافات حادة بين مختلف الكتل والاتجاهات المشكّلة للإسلام الجزائري(علماء، طرقيين، موظفي السلك الديني)، مما جعل الأمر يخرج من يد العلماء الإصلاحيين حتى صدر-بعد مجازر 1945/05/08- قانون "دستور"الجزائر في 1947/09/20م.

تضمّنت مواد قانون الجزائر عدة قضايا؛ من بينها المادة السادسة والخمسين (56)، المتعلقة باستقلال شؤون العبادة الإسلامية عن الحكومة، التي نصت على"أن المجلس الجزائري هوالمخول للنظر والاعلان عن إدارة الاوقاف وتطبيق مبدأ استقلال الديانة الإسلامية عن الدولة"[1]؛ مثلها مثل باقي الديانات الأخرى وفق ما نص عليه مرسوم 1907/12/27 م؛ لكن لم تطبق هذه المادة؛ لاستغلال الإدارة الخلاف بين الاتجاهات الدينية من جهة، وتمسكها بإدارة الأوقاف، حتى سنة 1951م من جهة أخرى، وفق قرارات المجلس الجزائري؛ التي أدت إلى إنشاء لجنة العبادة الإسلامية؛ هذه الأخيرة التي اقترحت تكوين مجلس إسلامي أعلى مكون من خمس وعشرين(25)عضوا، وظيفته تسيير الشأن الإسلامي، لكن أبقت إدارة الاحتلال الفرنسي إشكالية التعيين واردة؛ بين العلماء والاتجاهات الأخرى؛ للحيلولة دون تمكين هذا المجلس من القيام بواجبه في تجسيد استقلالية الدين الإسلامي.

وبعد ست سنوات من صدور قانون الجزائر؛ أي في جانفي 1953م، تم تبني النص المقترح والذي ينص على تكوين هذه اللجنة ووظيفتها والميزانية التي تقوم بتسييرها، وتفصيله فيما يلي :

---

[2] الإصلاح، ع 71، 1948/02/05.

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، مرجع سابق، ص612.

✓ تكوين إتحاد عام للجان الشأن الديني؛ حيث تشكل اللجنة في كل منطقة من أعضاء منتخبين (كل عضويمثل 1000ساكن)

✓ تحديد لجان وتنظيم شؤون العبادة كما يلي:

- قوانين تضبط مستخدمي الشأن الديني.
- تعيين مختلف موظفي السلك الديني بموافقة الحاكم العام.
- تحديد زمان أعياد المسلمين.
- تنظيم التعليم الديني.
- تنظيم أداء مناسك الحج.

✓ ميزانية الشأن الديني؛ تستخلص من رَيْعِ أملاك الأوقاف عن طريق ميزانية الجزائر، يعمل على توزيعها الاتحاد العام للجان الشأن الديني(5/4 توزع على لجان المناطق؛ لتغطية شؤون العبادة، و5/1 يسيرة مجلس الاتحاد العام).[1]

لكن إدارة الاحتلال بقيت متمسكة بالشأن الديني وخاصة بمسألة الأوقاف، والتسيير؛ لأن ذاك يوافق رغبتها ورغبة المأجورين من أتباعها(موظفي السلك الديني، شيوخ ورؤساء الزوايا).[2]

يتضح من كل هذا أن جمعية العلماء المسلمين أرادت فكّ التقييد والحصار المضروب على الإسلام المستغل من طرف سلطة الاحتلال عن طريق الاكليروس الديني، فكانت الوسيلة سياسية بالمطالبة بتطبيق قانون الفصل؛ لإنهاء علاقة الاستغلال لهؤلاء وبالتالي نيل الحرية الفعلية التي تؤدي إلى التحرر السياسي، لكن هذا ما لم يقع نتيجة تجاهل الإدارة وتماطلها في عدم تطبيق هذا القانون؛ لأن تطبيقه يعني الحرية، وبقي هذا الأمر حتى اندلاع ثورة التحرير عام 1954م.

---

[1]Jaques Carret., le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, imprimerie officielle,1959,p14.

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، المرجع السابق، ص612.

سعت كل أطياف الحركة الوطنية إلى المطالبة باحترام خصوصية الشعب الجزائري المتمثلة في الحرية الدينية وكان المحرك في هذا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي استغلت الظروف الداخلية والخارجية لتجمع أطياف الحركة في مؤتمر الإسلامي؛ الذي نقل مطالبه إلى باريس والتي تجاهلت وتماطلت في تحقيق هذه المطالب، بل دبرت مكيدة لضرب صفوف الفاعلين في هذا المؤتمر؛ مما أدى إلى خروج بعض الاتجاهات وحدث انشقاق في صف العلماء، لكن ذلك لم يقلل من نشاط الاتجاهات الوطنية؛ التي استغلت ظرفية الحرب العالمية الثانية، في تدويل القضية الجزائرية والمطالبة بالحرية الدينية وفصل الدين عن الحكومة؛ ورغم الاعتراف –الثاني – بالفصل؛ في قانون الجزائر (1947/09/20)؛ غير أنه لم يُجسَّد واقعا؛ فقد استغلت الحكومة الفرنسية انشقاق التشكيلات الدينية، لتضمن عدم ترأس العلماء للشأن الديني؛ مما يعني استمرار إدارة الاحتلال في تسيير الشأن الديني، وظلّت تمسك بقبضة من حديد على المساجد وعلى الأوقاف الإسلامية، وتسلك سياسة قهرية تجاه الإسلام ومؤسساته، إلى نهاية الليل الاستعماري.

إن هذا الضغط من طرف "العلماء"فرض وجودهم على الساحة السياسية (خاصة بعد 1936م)؛ وكذلك فرضت نفسها واقعيا على سلطة الاحتلال؛ من خلال السماح لهم بتأسيس المساجد والنوادي الحرة التي ينشطون فيها.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل، عرفنا أن فرنسا اللائكية هي دينية مسيحية في الجزائر، فعلى الرغم من صدور قانون الفصل(1905 م)، والذي طبّقته (1907 م)على كل الديانتين(المسيحية واليهودية) ما عدا الدين الإسلامي مما يبين سياسة التمييز الديني العنصري من جهة، ورغبتها في التمسّك ب"إسلام جزائري" يتماشى ومصالحها وأهدافها الداخلية وتحقيق نفوذها وتوسّعها في الخارج من جهة أخرى.

فأبقت على وصل الدين الإسلامي والإشراف على تعيين مستخدميه والإنفاق عليه بجزء يسير من أموال الشعب الجزائري، وفق ما يتماشى مع رغبة الكولون؛ الذين استغلّوا هذا القانون للتّقتير والتدخل في منع الانفاق على الدين الإسلامي، وناقضت فرنسا علمانيتها في عقر دارها ببناء جامع باريس، ليس حبا في المسلمين ولكن لاستدراجهم إليها عاطفيا-في فترة ما بين الحربين(1919-1939)-وخاصة مسلمي شمال افريقيا(المغاربة)؛ لزيادة استغلالهم ونهب ثرواتهم.

غير أن الجزائريين لم يقفوا مكتوفي الأيدي، بل طالبوا إدارة الاحتلال بتجسيد قانون فصل الدين عن الحكومة الفرنسية على المسلمين الجزائريين، والذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بتحضيرها للمؤتمر الإسلامي؛ الذي وحّد إتجاهات الحركة الوطنية لأول مرة، لكن فرنسا تصامَّت عن سماع تلك الأصوات وضايقت الإصلاحيين حتى يصدّوا عن هذا الأمر، غير أن تلك السياسة زادت من عزيمة العلماء، وأدخلتها هذه الإرادة في العالم السياسي من بابه الواسع، واستمرّت سلطة الاحتلال في وصل الدين الإسلامي-رغم تأكيد الفصل في دستور الجزائر(1947م)- بها، حتى اندلاع ثورة التحرير(1954م)، مستغلّة أذنابها (موظفي الشأن الديني) وأتباعها من الطرقيين، الذين شكّلوا إسلاما طرقيا نودُّ معرفة موقفه وعلاقته بسلطة الاحتلال الفرنسي وتحليلها خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث: سلطة الاحتلال الفرنسي والإسلام الطرقي.

- **تمهيـــــــد.**
- **المبحث الأول:** أهم الطرق الصوفية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.
- **المبحث الثاني:** موقف الطرقية من الاحتلال الفرنسي.
- **المبحث الثالث:** سياسة سلطة الاحتلال تجاه الطرق الصوفية.

❖ **تمهيـد:**

كان أغلب سكان الجزائر، يسكن القرى والأرياف الذي يسوده النظام القبلي، وتنتشر فيه الطرق الصوفية، هذه الأخيرة التي شكّلت إسلاما خاصا بها، ونودّ من خلال هذا الفصل معرفة علاقتها بالمعتدي على أرض الجزائر المسلمة فجاء معنونا بـ سلطة الاحتلال الفرنسي والإسلام الطرقي، ولفك الغموض في فحوى هذه العلاقة والتأثير والتأثر الحاصل بين الغازي "الاحتلال" وممثل السواد الأعظم من الجزائريين "الطرق الصوفية" قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

يجيب المبحث الأول على تساؤل رئيس يبحث عن أهم هذه الطرق الموجودة أثناء الاحتلال، وقبل أن نتحدث على أهمّها، سنبين المفاهيم المرتبطة بالإسلام الطرقي وأهم مرتكزاته، وسنصنّف بعد ذلك هذه الطرق إلى جزائرية الأصل وغير جزائرية.

أما المبحث الثاني فسنتساءل فيه عن موقف هذه الطرق من الاحتلال الفرنسي، وهل كان ايجابيا-وفق ما تمليه عليه الروح الدينية- عن طريق المقاومة؟، أم كان سلبيا. ولماذا؟ هذا التساؤل يجرّنا إلى تحليل بنية هذه الطرق الصوفية ومكوناتها للوقوف على مواطن الخلل، في حالة الموقف السلبي.

وجاء المبحث الثالث متحدثا عن سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه هذه الطرق، وكيف استطاع التوغّل إلى حصنها، واستدراج قادتها، حتى استطاع تدجينها، وكيفية حدوث هذا، والأساليب المستخدمة في ذلك، والتي ستؤدي مفعولها في الاحتواء، مستعينا بجنوده، مستخدما كافة الوسائل، وسنكشف الانعكاسات الخطيرة لهذه الإستراتيجية، في المجالَيْن الديني والسياسي؛ فكوّنت إسلاما جزائريا يتماشى مع استقراره داخليا وتوسيع نفوذه خارجياً.

➢ المبحث الأول: أهم الطرق الصوفية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي

تعددت الطرق الصوفية في الجزائر؛ فمن طريقتين قبل تواجد العثمانيين (1518م)، وهما القادرية والشاذلية، إلى 23 طريقة، مما يدل على تشجيع العثمانيين للمرابطين وأصحاب الطرق الصوفية*، وهذا التحالف بين السياسي والديني، هوالذي دفع بكثير من الأتباع إلى هذه الطرق وتقديس أوليائهم، وكذا ببعض المشايخ إلى إدِّعاء العلم والولاية، فانتشرت الزوايا والأضرحة، ولكن بعد ضعف الدولة العثمانية؛ تغيّرت العلاقة –انتفاء المصلحة– بين السياسي والديني وتحولت إلى صدام مع بعض الطرق كالتجانية والدرقاوية[1] وكثر الإنفاق عليها (الطرق) من قبل المريدين؛ فقدرت حجم التبرعات بأكثر من سبعة ملايين فرنك[2]، وتعتبر الطريقة الرحمانية أكثر الطرق انتشارا حيث وصل تعداد مريديها إلى 156214 مريداً عام (1897م).[3]

المطلب الأول: مفاهيم الإسلام الطرقي

قبل أن نتطرق إلى مفاهيم الإسلام الطرقي الموروثة عن الإسلام الصوفي نعرّج على مميزات التصوف وأهم رواده في هذا القطر (الجزائر).

---

* فسياستها الداخلية تكمن في ضبط الأمن والاستقرار الداخلي وذلك من خلال إظهار الاحترام لقادتها والتقرب منهم بالهدايا وإعفائهم من الجباية الضريبية؛ وتجاهل انحرافاتهم، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 59.

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 472.

[2] Depont Octave et Coppolani Xavier: Les confréries religieuses musulmanes; opcit; p 243.

لكن لويس رين(Luis rinne) يرى أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم القدرات المالية للطرق الصوفية؛ في قوله "من غير الممكن تحديد تقويم صحيح للتكاليف الخارجة عن القانون التي يفرضها كلا من الجهل والروتين والخرافة على البؤساء". ينظر: Luis rinne Marabouts et Khouans, p361.

[3] عبد الرحمان الجيلالي تاريخ الجزائر العام، ج3، ص 249.

أولا- مميزات التصوّف بالمغرب الأوسط[1]:

لم يخلُ المغرب الأوسط من المتصوّفة وروّاد الفكر الصوفي سواء من أولئك الذين نشأوا في حواضره، أو من القادمين عليه من الحواضر الإسلامية الأخرى من المغربين الأدنى والأقصى أو حتى من الأندلس.

ولأنّ التصوّف في بداياته كان يتمثل في الزهد والتقلّل من الدنيا بسيطا بعيدا عن الفلسفة، فالمصادر تذكر أنّ أبا عبد الرحمان بكر بن حمّاد وهو أحد الذين سمعوا من سحنون بالقيروان، كان زاهدا له شعر كثير أغلبه في الزهد والمواعظ وذكر الموت وأهله وعدم التعلّق بالدنيا.[*2]

وقد ظلّ هذا التوجّه في التصوّف هو السّائد إلى نهاية القرن الرابع الهجري، ولذا لم يكن بين المتصوفة والفقهاء ما يسطّر من صراع واختلاف بل كان لا يفرّق بين الفقه والتصوف، حيث أنّ أغلب الصوفية فقهاء.[3]

ثانيا- مصادر ومرتكزات الفكر الصوفي:

يعتقد بعض الدارسين أنّ مصادر الفكر الصوفي الإسلامي ترجع إلى "العرفانية" المشرقية (ديانات الهندية والفارسية) وغربية (اليهودية والمسيحية والأفلطونية الحديثة)، غير أن بعض الباحثين؛ على غرار "عمر فروخ" يرى أن هذه الأخيرة –المصادر الغربية – لم تؤثر في الفكر الإسلامي؛ لأن اليهودية مثلا (دين مادي)، بل هي التي تأثرت

---

[1] زوبير بعلي ومحمد الحاكم بن عون، "التواصل الصوفي بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3هـ-6هـ)"، مداخلة بمناسبة الملتقى الدولي الرابع حول التواصل الحضاري بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3هـ-6هـ)، يومي 11-12 فيفري 2019، بجامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–، ص ص 394- 416.

[*]ومن شعره: قف بالقبور فناد الهامدين بها   من أعظُمٍ بَلِيتْ فيها وأجسادِ

والله، والله لوردوا ولو نطقوا   إذا لقالوا: التقى من أفضل الزادِ

الموتُ يهدم ما تبنيه من فرحٍ   فما انتظاركَ يا بكر بن حمّادِ.

ينظر: المالكي، رياض النفوس، ج02، ص ص 21-26، أنظر ترجمته في البيان المغرب لابن عذارى، ج01، ص ص 153 و154.

[3] للاطلاع على دور متصوفة المغرب الأوسط الذين انتصروا إلى المدرسة الفقهية (الخلول من الحلول)؛ والذين أثّروا في التصوف الأندلسي؛ ينظر: بعلي زوبير ومحمد الحاكم بن عون، نفسه،، ص ص 400-416.

بالفلسفة الهندية والفكر الصيني وكذلك المسيحية والأفلاطونية الحديثة، والتصوف الإسلامي[1]، وللفكر الصوفي مرتكزات (أفكار) يقوم عليها وتتمثل في:

1-فكرة الولاية: وتقترن بالكرامة، التي تظهر على يد الولي الذي يعطيها الله له؛ والتي تكون خارقة لقوانين الطبيعة.

2- الإلهام الإلهي: ويفيض على قلوب العارفين من المتصوفة من ينبوع الجود الإلهي والذي يتطور لدى الإشراق الإلهي عند بعض الفرق كالإسماعيلية.

3- الظاهر والباطن: يستند المتصوفة في موقفهم المتعامل به مع مصدر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم) الذي له ظاهر وباطن الإعتماد على الأحاديث المنسوبة للرسول (ﷺ) التي تعتبر أن القرآن ظاهراً وباطنا، وأنّ لباطنه سبعة بواطن أو سبعين باطنا، ولا يفسِّره إلاّ خاصّة المتصوفة الذين يدركون كوهوما لا يتوفّر لأصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى.[2]

ومع دخول شطحات* في التصوف انسلخ عن الفقه، وادعى الشرف والولاية كثير من الخلق وتحوّلت الرباطات من الوظيفة العسكرية؛ المتمثلة في حماية ثغور المسلمين، إلى زوايا ذات الوظيفة الدينية، وإلى أماكن للعبادة؛ ففيم تمثّل هذا التحوّل؟

3-التحوّل من المرابط إلى الطرقي:

حدث تحوّل مفاهيمي وواقعي كرونولوجي (المرابط إلى الطرقي) ساهمت فيه عدة عوامل، وقبل الحديث عنه نعرِّج على مدلوله أولا.

[1] عبد الله الركيبي، الشعر الديني في الجزائر، ص 236.

[2] سالم لبيض ، الإسلام الطرقي في المغرب العربي بين الاضمحلال والتجدد، مثال "البلاد التونسية "، مجلة روافد، ع 6، جامعة منوبة، تونس، 2001، ص 137.

* **الشطحات:** لفظة مأخوذة من الحركة يقال يشطح إذا تحرك وهي عبارة في وصف وجد فاض بقوته وهاج لشدة غليانه وغلته فهي حركة أسرار الواجدين فيعبرون عن وجدهم بعبارات يستغرب سامعها ينظر: عبد الرزاق مصطفى، التصوف، دائرة المعارف الإسلامية ص 283.

أ/المرابط: مشتقّة من رباط؛ لحماية ثغور المسلمين، والتى بنيت لهم مباني لأداء هذه المهمة النبيلة، تعدّتها إلى وظائف أخرى كالعبادة والتعليم، وأصبحت كلمة مرابط تطلق على كل ناسك أو ما اتصف به من كرامات؛ أي تحقيق السلطة الروحية النفوذ على النّاس في كل قبيلة.[1] وهناك عدة عوامل أدت إلى انتشار المرابطيين في المغرب العربي[2]؛لأن المجتمع القبلي كان يرى فيهم الخلاص من الضُّعف والوهن والظلم والسلطة، فأصبح لكل قبيلة مرابطها.

لكن تقرّب السلطة من المرابطيين؛ من خلال احترامهم والهدايا المرسلة إليهم؛ وكذا عدم التصدِّي لهم، أدّى هذا التوافق بين السلطة والمرابطين- الذي لم يكن في صالح الأتباع- إلى نفور الأتباع؛ الذين رأوا عدم جدوة هؤلاء، ممّا سرّع في تحول الشعور من قبيلي إلى وطني من خلال الطرق الصوفية.

إن ضعف سلطة المرابطيين تجاه السلطة الحاكمة، هو الذي جعل هؤلاء الاتباع يتحولون عنها رغبة في رفع الظلم خاصة في القرن الخامس عشر ميلادي (ق 15م)؛ فهناك عدة عوامل أدت إلى هذا التحول من المرابط إلى الطرقي أهمها:

- ✓ مداهنة المرابطين للسلطة من أجل ربح مصالحهم مما جعل العامة ينتقلون إلى الطرق الصوفية التي لا تعرف لهذه السلطة فضلها بل تودُّ القضاء عليها.
- ✓ ظلم السلطة التركية للمجتمع الجزائري الذي أرهقت كاهله بالضرائب فتحول إلى هذه القوة الجديدة والتف حولها حتى تحميه وتصد عنه هذا الظلم
- ✓ وجود دعاة مخلصين لمشايخهم مما أدى إلى انتشار طرقهم.

---

[1] مختار الطاهر فيلالي ، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن القرافيكي، باتنة، 1979، ص 23

[2] هناك عدة عوامل أدت إلى انتشار المرابطيين منها –قيام دولة المرابطيين –المعتقدات الوثنية البربرية –انتشار الفكر الصوفي المشرقي (ق9- 5) –القبلي المتلقي لفكرة اعتقد ولا تعتقد –الأوضاع السياسية الاقتصادية مما جعل المغاربي يتخذها وسيلة لرفع الظلم عليه –استغلال المرابطيين سذاجة الأتباع مما جعلهم يفسدون المجتمع يورثون سلطتهم الروحية لأبنائهم –الهجرة التي تلقاها المغرب العربي من قبل المشارق والأندلسيين –الوسط الريفي الذي يطبع بلدان المغرب العربي (90%) –قلة العلماء العامليين الذين البدع والخرافات ويتصدون لها ينظر: نفسه، ص 24.

- ✓ تفشي أسلوب الإغراء بمختلف وسائله المتعددة لجلب المريد (الكرامات).
- ✓ اتصال مؤسسي الطرق الصوفية بالنسب الشريف لجعلهم محل هيبة واتباع، وادعاء ذلك لإقناع المريدين.
- ✓ تحول الأتباع من الفكر القبلي الضيق المرتبط بالمرابط، إلى الفكر الوطني لعدة عوامل، أهمها ظلم السلطة التركية؛ ومظاهر ذلك الصراع الطرقي التركي في العديد من الثورات (الدرقاوية 1805، التجانية 1826م).
- ✓ قابلية دعاوي هذه الطرق في الأوساط الشعبية ذات المستوى العقلي المنخفض لدى الأتباع.

ب/الطرق الصوفية: ارتكزت هذه الطرق على وجود ثلاثة عناصر رئيسية، تدور حول ولي الله الذي يتخذ مقرا له في الزاوية التى تعتبر فضاءا له ولدعوته بشتى الوسائل لجلب المريدين، حيث جلبت الطرق الصوفية هذا المتلقي "المريد" بشتى الأساليب والوسائل[1]:

- الإغراء، ويتمثل في الإقناع بضرورة اتباع الشيخ (ولي الله) من خلال اشاعة كراماته وبدعمه من خلال:
- نشر دعوته في مختلف المناسبات الدينية (الحج) والاجتماعية
- غلق باب الاجتهاد: هذا إذا كان فيه اجتهاد فقلة العلماء وانحطاط المستوى العقلي في البيئة الريفية جعل من المريد يعتقد هذه الدعاوي ولا يتفادها.
- سلسلة الشرف: إلهام العامة بأن الشيخ يتصل بسلسلة الشرف إلى الرسول (ﷺ)
- الترهيب وفرض الطاعة والولاء على المريد: بضرورة الالتزام بتعاليم الطريقة من أذكار وأداء الزيارات وكل ما يتعلّق بها، وتخويفه في حالة عدم الالتزام من غضب الشيخ الذي قد ينجرُّ عنه ضرر للمريد في شخصه أو في أحد أقاربه أو في ماله
- ضرورة اتخاذ شيخ: لاتساعه في أوساط العامة ضرورة فمن لا شيخ له فكأنه بدون دين.

[1] مختار فيلالي، المرجع السابق،، ص 69.

- عدم الخروج من الطريقة: هناك بعض الطرق تفرض على المريد عدم الخروج من الطريقة وما ينجر عنها من عدم زيارة الأولياء الآخرين خارج طريقته، بل وحتى في الزواج فلا يجوز تزويج ابنته لأفرادٍ خارج الطريقة، بل ويعتبر الذي يخرج من الطريقة مرتدا عن الدين الإسلامي.[1]

ج/المقارنة بين المرابط والطرقي: نرصد هذا من خلال ذكر أوجه الشبه وكذا أوجه الاختلاف.

- **أوجه الشبه:** وتتمثل في

- المريد ملتزم بالولاء التام والانقياد المطلق بكل من المرابط أو شيخ الطريقة.
- لكل من المرابط وشيخ الطريقة القدرة على اقناع المريد من خلال الاتيان بالخوارق والكرامات.
- استناد كليهما (المرابط والولي) إلى العلم اللّدني سواء عن طريق الوراثة بالنسبة للمرابط أو عن طريق العبادة التي وصل إليها الشيخ حتى الكشف.
- كلاهما اهتم بالجانب التعليمي.[2]

- **أوجه الاختلاف:** والتي سنبرز أهمها في الجدول التالي:

المرابط	شيخ الطريقة
نفوذ قبلي	نفوذه يتعدى القبلية الواحدة (عشرات القبائل)
ليس لأتباعه (مريديه) أوراد أو أذكار معينة	لطريقته ذكر وأوراد يقوم بها المريد تميزها عن غيرها من الطرق في زمان ومكان معين

[1] مختار فيلالي، المرجع السابق،، ص 69.
[2] نفسه، ص 64.

4-أهم المفاهيم المرتبطة بالإسلام الطرقي: هناك مجموعة من المفاهيم التي ارتبطت بالطرقية، منها:

أ/الطريقة:

لغة: مفرد طرق قَالَ تَعَالَى: ﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمًا ١٠٤﴾ (طه: 104)، وقوله تَعَالَى: الآية[1] ﴿يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٠﴾ (الأحقاف: 30).

وتعني لغة السيرة المختصّة بالسالكين إلى اللّه تعالى من قطع المنازل والترقّي في المقامات.[2]

إصطلاحا: تعني اتِّصال المريد بالشيخ وارتباطه به حيا أو ميتا وذلك بواسطة وردٍ من الأذكار يقوم به المريد، ويلتزم به بواسطة عقد بينه وبين الشيخ يعرف بالعهد.[3]

ب/الولاية: وهي تعني

لغة: مشتقة من لفظ الولي وهو العارف باللّه وصفاته بحسب ما يمكن المواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات القريب منه[4]؛ المحقق لشرطيْ الإيمان والتقوى؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣﴾ (يونس: 62-63).

إصطلاحا: الولاية هي دوام الاشتغال بالله والتقرب إليه في السرّاء والضرّاء، مما يجعله يحقق الولاية وبالتالي فإن صاحبها لا يخاف من شيء، ولا يحزن عن شيء؛ لأن مقام ولايته والعرفان منعه من الخوف والحزن، وتتكشف له الحجب، وتظهر على يديه الكرامة التي هي أمر خارق للعادة.[5]

---

[1] الاية كاملة تبدأ بقوله تَعَالَى: ﴿قَالُواْ يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٠﴾ سورة الاحقاف: الآية 30.

[2] الجرجاني، المرجع السابق، (باب الطاء فصل الراء)، ص144.

[3] احميدة عميراوي، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر ص 16.

[4] الجرجاني، نفسه، (باب الواو فصل اللام)، ص247.

[5] مصطفى عبد الرزاق، التصوف،دائرة المعارف الاسلامية، ص 285.

لكن ورغم أن أولياء الله الصالحين، كان لهم دور كبير في تبسيط تعاليم الإسلام حتى يكون مبسطا لدى العامة غير أن الوعي الشعبي لم يكن في مستوى الوعي الديني، فلم يفصل بين الولي ونظرته للإسلام وكيفية الممارسة، فتحوّل الولي صاحب الطريقة والكرامة والمدافع عن الإسلام، والملتزم بتعاليمه إلى محل تقديس من طرف الأتباع، وصارت الكرامات معجزات وارتقى الأولياء إلى مرتبة الأنبياء.[1]

ج/ **شيخ الطريقة:** يحظى بنفوذ عظيم ومكانة فوقية، فالعلماء والمدرسون والمفتون والقضاة وأئمة المساجد لا يكادون يكونون شيئا بالقياس إلى المرابطين (le Maraboutisme)* ومشيخة الطرق.[2]

د/ **المريد:** يتقدم من يرغب في إتباع طريقة ما مع أخ له إلى المقدم أو شيخ الطريقة، وهذا الأخير يرفع بيده[3]، ممليا عليه الواجبات التي سيلتزم بها من أذكار وأدعية (عددا ووقتا) ويشترط في هذا الانضمام التسليم والطاعة المطلقة للشيخ.[4]

هـ/**الذكر**: يختلف الذكر من طاعة إلى أخرى لكن جميعهم متفق على ذكر الله كثيرا وفق الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴿٤١﴾﴾ (الأحزاب: 41) ، ويكون الذاكرون فرادى أو جماعات بألفاظ الله الحسنى مثل "الله"، يختلفون في بعض الأدعية وعددها وأوقاتها واللباس واللون المخصص لكل طريقة والإعلام.[5]

---

[1] سالم لبيض، مرجع سابق، ص 140.

* le Maraboutisme مصطلح أطلقه المحتل –حكومة وصحافة– الفرنسي ويقصد به مجموعة النظم والطقوس والتقاليد في الدين والمعاملات الإجتماعية وهم الطرق الذي نتعامل معهم الاوارد الإستعمارية في مسألة الأحوال الشخصية للمسلمين وشؤون عبادتهم ينظر: نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،1997م، ص 137.

[2] ناصر، المقالة الصحفية، ج1، ص 106.

[3] إذا كانت أنثى فيطلب منها وضع يدها في إناء من الماء ومنهم من يجعلها تمسك بطرف السبحة ومنهم من يأمرها بترديد ما يقوله، سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 12.

[4] إدوارد دونوفو، الإخوان(دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر)، تر: كمال فيلالي، ط1، دار الهدى، عين مليلة– الجزائر –،2003، ص ص 26-27.

[5] سعدّ الله، نفسه، ص 24.

إن العامل الأول في سرّ نفوذ هؤلاء ، هو النّفوس الجاهلة من الأتباع التى تستسلم للخرافات والبدع؛ تصدّق خوارق العادات وخاصة في القرى والبوادي؛ لأن أصحابها ضعفاء أمام سلطة المشائخ وراء التأخر الثقافي؛ ودليلنا على ذلك ظهور الفكر الإصلاحي في وادي ميزاب، فرغم تواجدها في محيط غارق بالطرق الصوفية، غير أنها لم يكن بها حظ لزاوية [1]

أما العامل الثاني فيتمثّل في القوة الاقتصادية للطرق الصوفية المتمثلة في الأملاك العقارية من بساتين وجنان زراعية ومباني والعطايا والهدايا التى يقدمها الأتباع إلى شيوخهم في المناسبات وغيرها مما يكوِّن لديهم قوة اقتصادية تحقّق لهم هذا النفوذ والتحكّم.[2]

د/الزاوية: هي مكان للخلو للتعبد (العبادة) وقد كانت رباطا للجهاد في سبيل الله وتقسم إلى نوعين:

- الزاوية المنسوبة إلى المكان (العلم، أفعال البرِّ والإحسان)
- الزاوية المنسوبة إلى شخص (ميتا أوحيا وعادة مايكون شيخ طريقة)

و/الزردة: هي احتفال يكون ضمن "الوعدة" بعد "الحضرة" وهي عبارة عن موائد ويحضرها العامة من اخوان الطريقة، فيقبلون رأس الشيخ وهو جالس ويسلّمون له أو لخدّامه ما جاءوا به من دراهم ويُقبل فيه الداخلون الجدد وينصحون جميعا بالتمسك بالإسلام والطاعة للشيخ، والصوم والعبادة، أي أن الزردة اجتماع خاص بأهل الطريقة.[3]

---

[1] ناصر، نفسه، ص 110.

[2] عبد العالي بوعلام،" الدور الثقافي والديني للطرق الصوفية والزوايا في الجزائر"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 15 ،(2011)، قسم العلوم الاسلامية المركز الجامعي غرداية- الجزائر- ، ص ص 364-372.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج 4، المرجع السابق، ص 22.

وهي أيضا احتفال موسمي تقدم فيه الأضاحي والأكل الجماعي وتمارس فيه الفروسية لتجديد الاعتراف بمكانة الولي ويمتزج فيه الديني بالدنيوي والجسدي بالروحي والخارق بالعادي.[1]

ز/البدعة: تنسب للطرق الصوفية مصطلح البدعة

لغة: اسم هيئة من الإبداع وهي كل شيء أحدث على غير مثال سابق.[2]

اصطلاحا: كل ما أحدث في الدين بعد عصر الرسول (ﷺ) فهو بدعة سواء أكانت محمودا أو مذموما والمسطرة هنا في الحمد والذم هي السنة فمخالفها مذموم وموافقها محمود[3] وأسبابها عديدة أهمها: الجهل بالفتوى (القول في الين بغير علم)، الجهل بأسباب اللغة (فيحمل الشيء على غير محملة)، الجهل بالسنّة النبوية (عدم التمييز بين الصحيح والضعيف)، وإتباع المتشابه من الآيات والأحاديث، اعتقاد العصمة في الأئمة المجتهدين (منح القداسة للمشايخ إلى درجة الأنبياء).[4]

المطلب الثاني: أهم الطرق الصوفية في الجزائر

تعتبر الطرق الصوفية – بغض النظر عن توجّهاتها الفكرية والسلوكية المختلفة- من أهم مكونات المجتمع الجزائري لفترة طويلة من الزمن.[5]

---

[1] محمد الصالح الهرماسي ، مقارنة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2001، ص 84.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ط1، ج9، ص 354.

[3] علي محمد الدخيل الله، التجانية(دراسة لأهم العقائد على ضوء الكتاب والسنة)، ط3، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/2011، ص 19.

[4] نفسه، ص 24-25

[5] فيلالي مختار الطاهر، المرجع السابق، ص 34.

وسنتطرّق إلى رصد أهم الطرق[1] وذلك من خلال تقسيمها إلى قسمين على أساس أصلها الجزائري بتتبع التسلسل الكرونولوجي.

أولا: جزائرية الأصل وعدَّدنا أربع طرق وهي:

1-**الطريقة الرحمانية:**

تنسب إلى مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الرحمان القشتولي*، الذي لقيت دعوته الخلوتية- لتعرف بعد ذلك بالرحمانية - إقبالا من جموع الناس، فأسّس الشيخ زاوية بمسقط رأسه لبثّ هذه الدعوة، وهذا الإقبال قد يكون هوالسبب وراء انتقاله للعاصمة هروبا من خصومه المرابطين، أو ربما بعد تأكّده من رسوخ دعوته في قبيلته، ففضّل توسيع نشاطه خارجها، لكن ذلك لم يمنع من وجود معارضة ضده تزعمها المرابطون والعلماء هناك "بالعاصمة"؛ الذين رأوا بأن دعوته الجديدة تنافسهم وتهدّد مكانتهم من جهة، وحتى تكسر السلطة -التي تخوفت من كثرة أتباعها-شوكة هذه الطريقة من جهة ثانية؛ فاتّهموه بالانحراف عن دعوة الحق والزندقة[2].

أراد مناوئوه بما فيهم السلطة التركية الحصول على فتوى تسفِّه الشيخ عبد الرحمان؛ الذي مَثُل أمام مجلس العلماء بتهمة الزندقة؛ فلم يكن منع الدعوة بقرار حكومي مباشر؛ الذي يدلّ على تطبيق العدالة، وقد يكون لجوء السلطة إلى حكم المجلس لتخوُّفها

[1] للمزيد من الاطلاع حول هذه الطرق ينظر، إدوارد دونوفو، المصدر السابق، يتناول مجموع الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في الشرق الجزائري بداية الاحتلال. وأبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830- 1954، المرجع السابق، ص 28. وبوصفصاف عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 177-189.

*محمد بن عبد الرحمان القشتولي: المولود 1720م في قبيلة آيت اسماعيل في قبائل جرجرة، تتلمذ في مسقط رأسه ثم واصل تعليمه في الجزائر العاصمة، وفي عودته من أداء فريضة الحج (1739) استقر طلبا للعلم بجامع الأزهر، على علماء ومشايخ التصوف على غرار الحفناوي الذي رغّبه في العودة-بعد ثلاثين سنة من الاجتهاد والتحصيل العلمي- إلى بلاده وبث الدعوة الخلونية. ينظر: مختار فيلالي، نشأة المرابطين والطرق الصوفية، ص 40 وكذلك صلاح الدين مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، ص 155.

[2] صلاح الدين مؤيد العقبي، نفسه.

من سخط الأتباع عليها؛ لكن قرار المجلس كان في صالح الشيخ؛ مما يبين تخوف السلطة من أتباع الطريقة الرحمانية.[1]

انتشرت الرحمانية في أنحاء الجزائر (الوسط والغرب والجنوب)؛ فمن بين زواياها هناك زاوية الحامّة بالجزائر العاصمة التي يوجد بها ضريح الشيخ ابن عبد الرحمن*، وزاوية الشيخ الحدّاد بصدوق، والزاوية العثمانية بطولقة، وزاوية عبد الحفيظ الخنقي بسيدي ناجي ببسكرة، ووصلت حتى تونس والتي أطلقت عليها لطيفة الأخضر لقب"ريح الغرب"؛ لانتقالها إلى تونس بعد تأسيس زاوية الكاف** (1784-1785)؛ من قبل أحمد بن علي بوحجر أصيل عين تموشنت، ثم تأسيس زاوية -ثانية- بنفطة بفضل مصطفى بن عزوز البرجي البسكري.*

2-الطريقة التجانية:

أسّسها في فاس عام 1782 الشيخ أحمد التجاني***، مقرّها في عين ماضي (النشأة)، وتعدّ المنافس الرئيس للقادرية، من العوامل التي أدّت إلى بروزها البعد الجغرافي

---

[1] مختار فيلالي، نفسه، ص ص 59-60

* بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الرحمان سنة 1794م، يقال إن أتباع الشيخ قاموا بنقل جثمانه من قبره إلى الحامة لذلك يلقب ببوقبرين.

** لم يشر إلى هذه الزاوية في بعض المراجع الجزائرية -على غرار صلاح الدين مؤيد العقبي- رغم أسبقيتها إلى تونس من الزاوية العزوزية (المتواجدة في نفطة)، ورغم الدور الذي لعبته أثناء الحماية الفرنسية على تونس؛ فكان سيدي علي بن عيسى (أحد أشراف الزاوية) من المناهضين لدخول الفرنسيين إلى تونس، وهذه المقاومة كانت أحد الأسباب التي أدت إلى وفاة الشيخ وضعف الزاوية بعده، مع ما وجدته من منافسة قادرية المتعاونة مع السلطة الفرنسية ينظر: لطيفة الأخضر، الإسلام الطرقي(درسة في موقعه من المجتمع ومن القضية الوطنية)، ط1، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 46.

*وذلك بعد قدومه إلى منطقة الجريد التونسي مع جمع من أبناء محمد بن عزوز مقدم الرحمانية ببسكرة (منطقة الزاب)، بعد سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي سنة 1844م ينظر لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 47.

*** أحمد التجاني(1737-1814م) **هو** أبو العباس أحمد ابن محمد بن المختار بن سالم التجاني؛ نسبة إلى بني توجين، ولد في قرية عين مهدي (في الجنوب الجزائري) سنة 1737م، تتلمذ على يد مشايخ بعض الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في الجزائر، ك: القادرية، والناصرية، والونجالية، وخاصة الخلوتية؛ على يد الشيخ محمود الكردي، إلا أنه انتهى إلى تأسيس طريقة خاصة به تحمل اسمه (التجانية) وقد سميت " المحمدية" كذلك، لأن مؤسسها ادعى أن الرسول(ﷺ) نفسه قد ظهر له ورخص له ببدء عمله، كما أمره بترك الطرق الصوفية الأخرى، وقد توفي أحمد التجاني

على مركز الحكم، ورفض سياسة الأتراك، في أواخر حكمها (السياسة الضريبية)*، والعامل الأساسي الذي أدّى إلى شهرتها وانتشارها في المغرب الإسلامي والصحراء والسودان الغربي هو تقرّب سلطان المغرب مولاي سليمان منها**؛ وهذا ما جاء في قول الشيخ التجاني بن الشيخ الهادي بن سيدي مولود فال: "واستمرّ في نشر الطريقة والإذن في الأوراد محاطا بعناية السلطان المولى سليمان العلوي (رض) ملك المغرب... فأكرم مثواه وأنزله منزلة رفيعة وأسكنه داراً من دوره المعتبرة، فانطلقت الطريقة التجانية من حضنها المغربي السّامي، لتعمّ المغرب الأقصى بكامله والصحراء والسودان الغربي"[1]؛ ومراكزها في الجزائر بهذا الترتيب عين ماضي، تماسين، الوادي (قمار).[2]

بمدينة فاس سنة 1814م؛ حيث أسّس أول زاوية لطريقته، وفي هذه المدينة التف حوله الأنصار وكثر مريدوه، وانتشرت طريقته. ينظر: علي حرازم، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أحمد التجاني، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، ط1-1997/1417، ص ص 23-27 وينظر: دائرة المعارف الإسلامية، مج4، المرجع السابق، ص 593 وكذلك سالم لبيض، المرجع السابق، ص 149.

* التي جعلت شيخ الطريقة يكفِّر هؤلاء بحجة أنهم لم يقيموا شرع الله؛ فالأوْلى بالحكم وبالأموال غيرهم من الأشراف، قائلا: "إنهم كفار لنبذهم الأحكام الشرعية وتقديمهم القوانين الفرنجية عليها وحكمهم بغير ما أنزل الله".ينظر: الطيب السفياني، الافادة الاحمدية، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1971، ص 88.

** ليس لسلفيتها كما يذهب بعض الباحثين، ولكن بحكم أن التجانية دخيلة في المغرب، ولن يصل صاحبها (الشيخ أحمد التجاني) إلى الحكم-لو أراد ذلك- مهما بلغت شهرته وكثر أتباعه وازداد نفوذه؛ لذلك أكرم زعيمها من طرف مولاي سليمان وأغدق على طريقته الأموال؛ ليضرب بها الطرق الأخرى ويقلل من نفوذها، فتكون له السيطرة على الوضع الداخلي وبقاؤه على هرم السلطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى استخدامها كأداة ضغط على الأتراك؛ بحكم أن الشيخ أحمد التجاني فرّ من ظلم الحكم التركي في الجزائر. ينظر: أحمد دركوش، "مواقف الطرق الصوفية من الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتونس (1830-1914) التجانية، القادرية -أنموذجا-"، مذكرة ماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2010-2011، ص 58 وكذلك أبوالعباس أحمد الناصري، الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، ج2، الدار البيضاء، المغرب، 1956، ص ص 105-106.

[1] الشيخ التجاني بن الشيخ الهادي بن سيدي مولود فال، طوالع السعود في حياة ومناقب غلام التجاني أبي السعود، ط1 منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -المملكة المغربية- دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 1429هـ./2008، ص 32.

[2] محمودي، زهير الزاهري، ص 169.

3-الطريقة السنوسية: تنسب لمؤسِّسها الإمام الصّالح محمد بن علي السنوسي* الخطّابي الحسن الإدريسي نشأ في بيت علم وصلاح بمدينة مستغانم (1202هـ-/1787م)، على الرغم من أن مقر زاويته البيضاء التي تأسّست عام 1842م بالجبل الأخضر ببرقة (ليبيا) -الذي اضطره الاحتلال للبقاء فيها-غير أنه بقي جزائريا يقول عنه أنور الجندي "إذا كانت الطريقة السنوسية قد بدأت خطواتها في برقة، فإنها بدأت فعلا من الجزائر...وذلك أن محمد علي السنوسي كان جزائريا أصيلا ولد في مستغانم وكان قد تخطى الأربعين عندما احتل الفرنسيون بلاده وكان هذا الحادث هو نقطة البدء في عمله الضخم"[1]، عرفت طريقته بالتوجه الإصلاحي وبجهادها المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي والايطالي[2] لأتباعه زاوية بن تكوك في مستغانم، بالجزائر وشيخها الجيلالي عبد الله بن تكوك؛ وتمّ إنشاؤها سنة 1274هـ/1859م، وكذا زاوية جنات وشيخها أمود بن المختار، وزاوية عين صالح وشيخها المهدي باجودة* محمد بن علي السنوسي، الذي بقي وفياً مخلصاً لوطنه من خلال المساعدات المادية واللوجستية للمقاومة الجزائرية ضد الاحتلال

---

*محمد بن علي السنوسي(1202-1276هـ/1787-1859م) هومحمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي(أبوعبد الله)، مؤسس الطريقة السنوسية، ولد في مستغانم ونشأ في بيت علم ودين وفضل فدرس علوم الشريعة واللغة والمذاهب الإسلامية وغيرها من فنون المعرفة،تنقل في ربوع العالم الاسلامي دارسا عوامل ضعفه، وفي سنة 1257هـ رحل إلى برقة وأقام في الجبل الأخضر وبنى الزاوية البيضاء مما جعل الطريقة السنوسية تنتشر في ليبيا انتقل إلى زاوية العزيات ومنها إلى زاوية الجغبوب سنة 1273هـ فقام إلى أن توفي فيها بعد ثلاث سنوات، له العديد من المؤلفات (أكثر من ثلاثين مخطوطا)منها"بغية المقاصد وخلاصة المراصد"و"الدرر السنية في أخبار السلالة السنوسية"و"مختصر بغية الطلاب في علم الأنساب"و"شرح البسملة" ينظر: عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص237-238.

[1] صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر(تاريخها ونشاطها)، ط.خ، دار البصائر، 2009، ص 134.

[2] للاستزادة أكثر حول هذا الدور الجهادي المغاربي ينظر: سعود دحدي، البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842-1931)، مخطوطة ماجستير، في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن يوسف بن خدة-الجزائر-2009-ص101.

* هو المهدي بن الحاج بن عبد القادر بن محمد بن سيد الحاج بن باحموبن أعمر ملوك، رئيس قبيلة باجودة ومقدم الزاوية السنوسية بعين صالح، ولد حوالي عام 1854م بعين صالح وينتمي للأسرة السنوسية بنواحي مستغانم ينظر: إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 -1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 190

الفرنسي، فندب العلّامة السيد محمد بن صادق أحد تلامذته وحمّله بعض الأموال والأسلحة لتوصيلها خُفية إلى الأمير عبد القادر الجزائري؛ مما يدلّ دلالةً واضحةً على مدى اهتمام الشيخ السنوسي بقضية بلاده الجزائر التي أصبحت تؤرّقه وتشغل باله.

4-الطريقة العليوية: تفرّعت العليوية عن الدرقاوية الشاذلية، وتُعدّ أحدث الطرق التي تأسّست في عهد الاحتلال الفرنسي، سنة 1914 بمدينة مستغانم فقد أسّسها أحمد بن عليوة*، الذي أخذ عن محمد البوزيدي المستغانمي، والذي أذن له بفتح زاويته وتأسيس الطريقة العلاوية وألّف العليوي بعض الكتب أهمها :

- "مفتاح الشهود في مظاهر الوجود "سنة 1904 الذي تناول فيه قضية الإلحاد
- القول المقبول فيما تتوصل إليه العقول" سنة1911، تناول فيه موضوع التوحيد
- "لباب العلم في تفسير سورة والنجم "تناول فيه القدرة الإلهية والعظمة الربانية من خلال المظاهر الكونية.
- الأبحاث العليوية في الفلسفة الإسلامية"،",الأجوبة العشر"، الديوان) "يشمل 74 قصيدة
- "المنح القدسية في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية "ألّفه في سنة 1907وطُبع سنة 1911 بتونس.
- "التأييد فيما يحتاج إليه المريد في علمي الفقه والتوحيد) "سنة 1926م.[1]

*محمد بن عليوة (1874-1934): هو أبو العباس سيدي أحمد بن مصطفى بن محمد بن أحمد المعروف بالقاضي بن محمدالمعروف ببوشنتوف بن الحاج علي المعروف بعليوة ولد بمستغانم في عائلة فقيرة حفّظه والده قصار السور (وصل حتى سورة الرحمان)لظروف معيشية عمل لمساعدة والده، ذكر أنه لم يدخل كتابا ولا مدرسة حتى يوما في حياته، اشتغل بالخرازة والتجارة فقد والده في سن السابعة عشر،اتبع الطريقة العيساوية ثم خرج منها لينتسب إلى طريقة الشيخ البوزيدي شتغل بالذكر مع شيحه البوزيدي حتى انتقل هذاالأخير إلى جوار ربه، فخلفه مؤسسا طريقته بعد ذياع صيته لدى الأتباع وتأليفه المنح القدوسية العليوية في موسم 1914-1915م له عدة مؤلفات في لتفسير والعقيدة والفلسفة والتصوف من بينها الكتاب الذي كان محل جدل مع الإصلاحيين " المنح القدوسية في شرح المرشد المعين بطريق الصوفية"، طبع سنة 1911م، حاول الإصلاح في معتقدات أتباع شيخه البوزيدي (إقامة حفل عند فبره،البخور...) توفي بمستغانم.ينظر:ناصر الدين موهوب الحسني، الشيخ العلاوي المستغانمي(حياته وآثاره)، ط1،منشورات العالمين،،2015، ص ص55 وما بعدها.

[1] نفسه، ص ص181-213.

اتّصفت طريقته بنظامها الهيكلي العصري؛ باعتمادها على الصحافة دون غيرها من الطرق مما جعلها وجها لوجه مع حركة الإصلاح الناهضة؛ فقد أصدر أحمد العلاوي أوّل صحيفة بعنوان"لسان الدين " في سنة 1923 بالجزائر العاصمة تحت إدارة مصطفى حافظ الذي كان يشغل منصب مدير مدرسة قرآنية بالجزائر، وبعدها أصدر صحيفة" البلاغ الجزائري، في سنة 1926.[1]

ثانيا: الطرق غير جزائرية الأصل

1-الطرق ذات الأصل المشرقي:

أ/ الطريقة القادرية:

وتعدّ من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر، أسّست في القرن الحادي عشر الميلادي على يد عبد القادر الجيلاني* (1097م-1166) [2]، الفقيه والمحدّث المتصوّف؛ تَصدَّر للتدريس والفتوى، ذاع صيته وكثُر أتباعه؛ وصار يُقصد بالزيارة ببغداد[3]، صنّف عدة مؤلفات في الأصول والفروع.**

أدخلها إلى الجزائر سيدي أبي مدين شعيب (ت 594هـ) الذي تتلمذ على يد سيدي عبد القادر (ألبسه الخِرقة الصوفية)، كما أنّ ابنه إبراهيم قدِم إلى المغرب واستقرّ بالجزائر وأسّس زاويته بمنعة بالأوراس[4]، وفي الغرب نجد زاوية القيطنة بمعسكر التي أسّسها، مصطفى الغريسي (1785م).

---

[1] ناصر الدين موهوب الحسني،المرجع السابق، ص181-213.

* جيلان مدينة بالعراق، ومن المؤرخين من ينسبها إلى بلاد فارس (ايران).

[2] يذكر مؤيد العقبي-ومن نقل عنه- أن مولدة في 1077م، وقد يكون أخطا في النقل لأن التاريخ الهجري الذي ذكره وهو 470هـ. ينظر: صلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص 95. وكذلك محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ط3، مج3، دار المعرفة بيروت، ص 281.

[3] التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939م)، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس-، 1992، ص 39.

** منها الفتح الرباني-الغنيمة لطالب الحق-فتوح الغيب- الفيوضات الربانية ينظر: صلاح مؤيد العقبي، نفسه.

[4] Depont_Octave et Xavier coppolani, op.cit., p 312 .

وينظر كذلك صلاح مؤيد العقبي، نفسه، ص 96-97.

فانتشرت القادرية غرب وشرق الجزائر، ووصلت إلى عين صالح أقصى الجنوب الجزائري[1]؛ وقد أحصى لويس رين (1884م) 29 زاوية و268 مقدما بها 14842 خونيا[2]، وفي سنة 1897م أحصى دوبون وكوبولاني تعداد الزوايا القادرية الذي بلغ 82 زاوية وينظمّ تحت إمرتهم 914 مقدماً يرتبط بهم 21056 مريدا[*]، ومن بين زواياها، الفجوج؛ في نواحي قالمة ووادي الزناتي، عميش وقمار بالوادي، وزاوية الرويسات بولاية ورقلة[3].

ب/ الطريقة الشاذلية: تنسب هذه الطريقة إلى أبي الحسن الشاذلي التونسي (ت656هـ/1266م)، من قبيلة غمارة القريبة من سبتة، تلقى التصوف على يد تلامذة أبي مدين شعيب، كأبي محمد عبد السلام بن مشيش، وأبي عبد الله بن حرزهم، أسّس رابطة شاذلة بتونس، وبعدما ضايقه الحفصيون (عهد أبا زكريا الحفصي)، استقر في مصر (624هـ/1245م)، وبقي يتنقل بين البلدان الإسلامية إلى أن وافته المنية في حمثير على ضفاف البحر الأحمر سنة (1266/656م).[4]

ج/الخلوتية: تنسب إلى عمر الخلواتي؛ الذي تلقى تلقينه الصوفي على يد الشيخ محمد، فنسبت له هذه الطريقة سنة (1397-1398م) الفارسي، وتعتبر الطريقة الأصل لعدة طرق كالبكرية والحفناوية والرحمانية.[5]

2-الطرق ذات الأصل المغربي

أ/ الطريقة الطيبية: نشأت الطريقة الطيبية في وزّان بالمغرب الأقصى، على يد الشيخ عبد الله الشريف (ت 1089هـ)، الذي ولد الشيخ في قبيلته بني عروس في جبل غلام

---

[1] Depont_Octave et Xavier coppolan,,Op cit,p307.

[2] L.Rinn, op.cit, p

[*] وهذه الزيادة تعود إلى كثرة فروعها خاصة في ظل سياسة الاحتلال-بعد القضاء على مقاومة الامير عبد القادر- القائمة على الاعتراف وتعيين مشائخ لضرب بعضهم ببعض. ينظر:
Depont_Octave et Xavier coppolani,op.cit. p 312.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص 45-50.

[4] الطاهر بونابي، التصوف في الجزائر خلال القرنين (6-7هـ/12-13م)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، 2004م، ص 132.

[5] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 46.

بالمغرب، وقصد فاس وتتلمذ على علماء القرويين، لكن الطريقة تسمَّت باسم ابنه الطيب (1127–1181هـ) الذي ازدهرت الزاوية في عصره، وتتابع الأحفاد على الزاوية، وتستمدّ هذه الطريقة أصولها من الطريقة الشاذلية، وكان نشاط الزاوية يقوم على العناية بالفقراء والغرباء، واليتامى، والظّاهر أن نشاطها في ميدان التعليم كان قليلا[1]، وهو عامل من عوامل الخلاف الذي كان بين الأتراك والتجانيين، وربما يكون انتماء بني جلاب* إلى الطريقة الطيبية[2]، وقد سار على منهج آبائه السيد الحسني الذي طلب عام 1882 من أحد تلامذته "بومعزة" أن يقوم بانتفاضة مسلَّحة ضدّ الغزاة بعد صدور الأمر بتجريد أهل البلاد من حقوقهم.[3]

ب/ الطريقة الدرقاوية: تأسّست سنة 1238هـ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها الشيخ العربي بن أحمد بن الحسين بن محمد بن يوسف الملقب بـ "أبي درقاوي" الشريف الإدريسي**، انتشرت هذه الطريقة في شمال المغرب الأقصى والمناطق الغربية في الجزائر كوهران ومستغانم وتلمسان وتيارت.[4]

المطلب الثالث: الموارد المالية للطرقية

إن المكانة التي تحظى بها المؤسسة الطرقية لدى المجتمع الجزائري وتغلغلها في أوساطه جعل إدارة الاحتلال تحرس على دراسة أيديولوجيتها، وأسّس تنظيمها مركزة على

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 516.

* بني جلاب هي أسرة أصولها مرينية (المغرب الأقصى)، حكمت منطقة وادي ريغ خلال أربعة قرون؛ من النصف أواخر النصف الأول من القرن الخامس عشر حتى 1854م، بسقوط عاصمتها تقرت تحت الاحتلال الفرنسي. للمزيد ينظر: معاذ عمراني، أسرة الجلالبة، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر،قسم التاريخ والحضارة، 2002، ص30 وما بعدها وكذا محمد الحاكم بن عون، أخبار وأيام وادي ريغ، للشيخ محمد الطاهر بن دومة، مذكرة ماجستير في تحقيق المخطوط العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011. ص53.

[2] هاينريش فون مالستان، المرجع السابق،، ص ص 176–177.

[3] الشريف كمال دحومان الهاشمي، أشراف الجزائر(دورهم الحضاري في المجتمع الجزائري)، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013، ص 131.

** ولد في قبيلة بني زروال بضواحي مراكش بعد عام 1737م، الذي درس على يد علي بن عبد الرحمان.

[4] مختار فيلالي، المرجع السابق،، ص 53 ودائرة المعارف الإسلامية، ص 199–200.

إحصاء كل ما يتعلق بها من عدِّ زواياها وتعداد مريديها (زيادة ونقصانا)، وتتبّع نفوذها الاقتصادي؛ والمجال الأخير شغل الإدارة وجعلها تحصي المداخيل التي تتحصّل عليها هذه الطرق، من موارد عينية ومالية هامّة تتمثّل في الأوقاف والصدقات والزيارات.

أولا: مصادر التمويل والتموين للزوايا

ونبيّنها من خلال إحصاء مداخيل الزوايا القديمة والحديثة* لسنة 1897م، الموضّحة في الجدول الآتي:

نوع المداخيل	القيمة بالفرنك الفرنسي
نتاج الصدقات	**3000000**
ضريبة الدخول في الطريقة (التقليد والتلقين)	**1500000**
نتاج الزيارات	**3000000**
المجموع	**7500000**

بتحليل الجدول يتبيّن لنا تنوع مصادر ومداخيل المؤسّسة الطرقية والتي يأتي على رأسها الصدقات والزيارات بثلاثة ملايين لكلّ منهما، وهي تقديرية وتقريبية؛ لأنه لا يوجد وثائق أو حسابات مكتوبة، فالممتلكات والعقارات العينية المحبّسة من طرف المريدين سواء كانت زراعية أم تجارية، يبقى تحديد مداخيلها تقريبيا، فما بالك بالممتلكات المالية المنقولة التي تتحصل عليها المؤسّسة الطرقية من الزيارات، فيصعُب تحديد مداخيلها؛ لأنّها تختلف من طريقة إلى أخرى وتختلف عطيّات الزائرين أنفسهم في الطريقة الواحدة انطلاقا من مستواهم الاجتماعي والمعيشي، كما تختلف هذه المداخيل نتيجة الوسط التي

* الفرق بينهما في التأسيس فهناك زوايا عتيقة ورث الخلفاء فيها شيخ الطريقة، أما حديثة التأسيس فأقامها المقدمون الذين انفصلوا عن مشايخهم الأصليين ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 284.

تستقرّ فيه الزاوية الطرقية، لكن بعض الطرق تحدِّد مبلغ الضريبة السنوية المتعلقة بالموسم.

ويمكننا تقسيم الموارد الاقتصادية للمؤسسات الطرقية إلى قسمين:

1-الموارد القارَّة: والمتمثلة في الممتلكات الوقفية المحبّسة:

الأحباس: وتكون من خلال العطايا والهبات والصدقات التي تظفر بها الطرق الصوفية من أتباعها ومريديها، سواء كانت أراضي زراعية، التي يعمل فيها المريدون والطلبة؛ كسبا للأجر وربحا لبركة الشيخ وتكون محاصيلها وثمارها لصالح الزاوية، أو كانت عقارات من دكاكين ومحلات التي تدر أموالا لصالح الطريقة التابعة إليها.[1]

2-الموارد غير القارَّة: وهي الممتلكات المنقولة المتأتّية من قبل الأتباع؛ الناتجة عن ضرائب مباشرة وغير مباشرة، أو تكون إعانات من طرف السلطة الحاكمة وما يميز هذه المداخيل هو التنوع والاختلاف القيمي؛ وهذه الموارد شكلت صعوبة احصائية بالنسبة للفرنسيين؛ الباحثين والقائمين على مكاتب شؤون الأهالي على غرار دوبون وكوبولاني في التحديد الدقيق لمداخيل هذه الطرق؛ لانعدام الحسابات والتقارير المخطوطة أو ندرتها؛ لعدة اعتبارات ترجع للقائمين على شؤون الزاوية، وترجع للولاء الشديد الذي يكنّه المريد لشيخه ومقدِّميه، وقد يكون خوفا من السلطة الحاكمة؛ للتستّر على ممتلكاتها خشية مراقبتها.* ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ/الزيارات*[2]: يزور المريد وأفراد عائلته شيخهم؛ طلبا للبركة، أو من أجل الحصول على فتوى أو سؤال شرعي، أو قاصدا قبر الشيخ، ويحمل في كل هذه الأمور عطية، أو صدقة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 284.

* وهذا الأمر دفع بالجنرال خير الدين -بتونس-لتقرير مرسوم 19 مارس 1874م بإنشاء جمعية الأحباس لتنظيم كل الأوقاف بالبلاد التونسية. (خزينة وثائق وزارة الخارجية الفرنسية)A.M.A.E.F Bob 174, arch 194, Dossier n3 نقلا عن لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 64.

* الزيارة: لغة مشتقة من فعل زار يزور؛ أي حجّ يحج، لكن تطلق مجازا على العطية والهدية الممنوحة للولي في الموسم أو عبر مدار السنة ينظر: نور الدين الزاهي، المقدس والمجتمع، ط1، افريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب-2011، ص ص 84-85.

يطلق عليها اسم الزيارة، ونميّز بين نوعين من الزيارات[1]:

- ✓ **الزيارت الموسمية:** يطلق عليها الوعدة[2]، وهواحتفال دوري، محدّد بوقت أو فصل معين، يقام حول ضريح الولي الصالح، يرجع أصله إلى طقوس فلاحية منظّمة، ولتحيين ذكرى موت الولي، يتحقق فيه مدخول لأغلب المريدين–فلاحي–نتيجة جني المحصول، والذي عادة ما يكون مصحوبا بمناسبات الفرح كالزواج، أو بداية رأس السنة الهجرية؛ والتي يعتبرها أغلب المسلمين شهر الزكاة*. وما يميِّز هذه الزيارات الموسمية هي الانتظام وتكون العطايا في شكل جماعي وما تحدثه من نيل لبركة** الشيخ تعارف وتعزيز شمل الأخوّة الطرقية بين مريدي الطريقة[3]، وتعتبر موسماً للعدل، فتكون فيه المصالحة بين المتنازعين، وتنشط فيه التجارة (خيام لبيع ما يحتاجه المريد من ذبائح وبخور...) وتتميز بعطاياها الكبيرة من ذبائح ومواد غذائية وأدوات وألبسة ومفروشات وزرابي وأغطية للضريح.[4]
- ✓ **الزيارت غير الموسمية:** وتكون في مناسبات تتعلّق بأحداث الزاوية كقدوم الشيخ أو المقدم من الحجِّ، أو تعافيه من مرض أو احتفالها بملتقى يحضره الشيخ "الحضرة"، فيقوم الشوَّاش بجمع الأموال من المريدين؛ الذين يعطونهم بها نقدا كانت أم عينا خوفا على أنفسهم من تابعة الشيخ[5]، وقد تكون الزيارة فردية أو

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 285.

[2] يحي بوعزيز، المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، **مجلة اللغة العربية**، ع 16، ص113.

* لا يشترط أن يكون استخلاص مال الزكاة شهر محرم، فقد يكون شهرا آخر، لكن معظم التجار والفلاحين يفضلونه لأنه بداية العام الهجري؛ الذي يختلف عن السنة الميلادية فهو ينقصها بعشرة (10) أيام.

** البركة تتم عبر سلوكات جسدية أساسا مثل تقبيل الضريح، وتلمس كسوته، ثم تمرير اليدين على الوجه والصدر؛ لإلصاق بركة ورائحة الشيخ على الجسد، وبعدها يجلس سارا بمكنونات والشكاوي والمطالب التي يريد قضاءها وبعدها يكون بشرب ماء أوشم بخور أو أخذ قليل من أتربة المحيطة به والاستماع للأذكار الملقاة في حضرته. ينظر: نور الدين الزاهي، نفسه.

[3] أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 284.

[4] نور الدين الزاهي، نفسه، ص ص 86–87.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 284.

أسرية بقصد نيل بركة الشيخ، نتيجة وقوع سرور أو تنفيذ نذرٍ لتجاوز معضلة حلّت بالفرد أو أسرته، والتي لا تقترن بموسم معين فهي تحدث في أي وقت من أوقات السنة، وتتميز بهدية صغيرة من شموع وحنّاء ونقود... وماء الزهر.[1]

ب/الوعدة:* وهي من الوعد بالشيء "كالنَّذر" ولكن في مصطلحات بعض الطرق الوعدة عبارة عن زيارة لضريح الشيخ، والتضحية عنده بشاة أو بقرة أو عجل أو حتى دجاجة، وهي طريقة تقليدية لزيارة العائلة، أو القبيلة، تقوم بها شهريا أو سنويا (أمكنة ذات تقديس) وليست بالضرورة هي ضريح الشيخ بل قد تكون منزلا معينا أو شجرة أو حتى مغارة، وأحيانا تأخذ صفة معيّنة كالماعز الحمر وتسمّى "نُشرة" بضم النون[2]، أما اليوم فكثرت الوعدات فلكلِّ عشيرة "وعدة" ولكل ولي "وعدة" ولكل ربوة "وعدة" ولكل واد "وعدة" ومنهم من لا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ولا يحرمون ما حرم الله، ولكنَّهم يحرصون على إقامة الوعدة، فإذا أقاموها اطمأنت نفوسهم.[3]

ج/الأفراح: وتكون في حالة ما رزقت الأسرة بمولود-خاصة إذا كان الأول بعد عقم وكان ذكرا-بل يتدخل الشيخ في تسميته، أو يسميه أبوه باسم الشيخ تبركا، وفي الزواج؛ لكي تتحقق بركته، لابد من زيارة الزاوية، ويعطى القائمون عليها هدايا؛ طلبا للسعادة والصلاح.

2-أسباب إختلاف القوَّة الاقتصادية للطرق:

تختلف الطرق الصوفية في قوتها الاقتصادية لاختلاف مواردها،

---

[1] نور الدين الزاهي، المرجع السابق، ص ص 86-87.

* وأصل "الوعدة" في التاريخ، هوالموعد الذي يرومه فتيان العرب فيما بينهم إذا اخرجوا إلى الصيد فإذا كان اليوم الموعود اجتمعوا في المكان المعين فيجدون من قبيلتهم من يسبقهم فينصبون الخيام ويصنعون الطعام ويطبخون من لحوم الصيد (اتوا من أعمال الفروسية والشهامة) فيقضون يوما وليلة أولياليي وأيام، ولم تكن تبرم للولي الفلاني (تقربا إليه) محمد سعيد الزاهري، "إلى زيارة سيدي عابد "أحاديثنا في القطار، الصراط، س1، 23 /10 /1933.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 23.

[3] نفسه.

ولاختـلاف العــوامــــل المتحكمة فيها والمتمثلة في:

أ/المريدون: هم المرتبطون ارتباطا مباشرا بالطريقة فيقدّمون ممتلكات منقولة أو يحبسون عقارات زراعية كانت أو تجارية من خلال مركزهم الاجتماعي.

ب/الوسط الطبيعي: الذي يسكن فيه المريد لذلك تختلف العطاءات من سنة إلى عام* آخر حسب طبيعة التربة والمناخ، وبحسب ارتفاع وزيادة ذلك المحصول أو قلّته فتبركا بالنِّعمة يكون حجم العطية[1].

ج/علاقتها بالسلطة: وقد تكون إما ودية أو عدائية:

- ✓ **ودّية:** فالطريقة إذا كانت من الموالين والمساندين للسّلطة، فتكون حرة في نشاطها وطقوسها، مما يؤهلها لتكوين رصيد مالي ومادي كبير، فمن الطرق من يبين لأتباعه ودّه للسلطة الفرنسي ويحثهم على إتباعه.**
- ✓ **عدائية:** وإذا كانت الطريقة ذات علاقة عدائية، فإنّها تخضع للمراقبة سواء على الشيخ أو أتباعه ولا تمنح لها تراخيص الزيارة؛ أي أن السلطة تمنع الزيارات القادمة لهذه الطريقة.

د/طبيعة الطريقة في حدِّ ذاتها: فشهرتها وإشعاعها وذياع صيت شيخها، والوسط المقامة فيه، كل ذلك يضمن لها النفوذ والسلطة؛ لأنها عادة ما توضع في وسط يضمن لها كثرة

---

* هناك فرق بين لفظتي السنة والعام، فالأولى تطلق في حلة المشقة والظروف الطبيعية الصعبة كالجفاف مما ينجم عنها المجاعة وهوما ورد في قوله تعالى:﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾﴾ يوسف:47، أما في حالة انبساط العيش والرخاء بكثرة التساقط فيطلق عليه لفظ العام وهوما جاء في قوله تعالى:﴿ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ (يوسف: 49).

[1] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص65.

** ينظر: رسالة عمر بن علي بن عثمان (شيخ زاوية طولقة) إلى أهالي وادي سوف يدعوهم فيها إلى محبة الحكومة الفرنسية، في الملحق رقم 19، ص383.

الأتباع وخاصة الريفي؛ لكثرة الجهلة فيه حتى يضمن تصديقهم للطريقة، عكس الوسط الحضري الذي لا يشتغل الناس بهذه المؤسسات الدينية.[1]

ه/قابلية الاعتقاد في الطرق بين فئات المجتمع: تختلف بين فئات المجتمع والأوساط التي يعيشون فيها بين المناطق الساحلية والداخلية لانشغال الفئة الأولى بالتجارة والتواصل مع الأجنبي؛ في حين تقبل الفئة الثانية الاعتقاد؛ للفراغ الذي يطرحه الوسط الريفي.

- ✓ **الاختلاف المذهبي** فلا نجد الطرقية عند الاباضيين أو الإصلاحيين أو الوهّابيين فالفئة الأولى تشغلها تشغلهم التجارة وضمان الصفقات والربح عن الانزواء وترديد الأذكار والأوراد، في حين أن الفئتين الأخرتين يعتبرانها بدعة يجب تجنّبها لأن الدين اكتمل مع الرسول (ﷺ)
- ✓ **التعلُّم:** فمن الصعوبة بمكان إقناع المتعلّم والمثقّف بالطرقية في حين ينقاد الجاهل إليها بسهولة.

فالقاعدة الشعبية ليست وحدها هي المسؤولة على القوة الاقتصادية لأيِّ طريقة صوفية، إذْ هي تساعد على تقدير السلطة الحاكمة لها أو التضخيم منها أحيانا رغبة في زيادة السيطرة عليها لكن العوامل المشار إليها سابقا هي المسؤولة عن ذلك، وهناك نقطة يجب التطرق إليها وتتمثل في كون المريد يولي ولاء تاما لشيخه ومقدمه مما يجعله مطيعا له متعصبا لطريقته في الكثير من الأحوال، وخاصة لدى من يعتقد زيارة غير شيخ طريقته، أو يدخل وردا آخرا على ورد طريقته، فيرفع عنه الإذن ويخرج من الطريقة كالطريقة التجانية*.

إن الإدارة الفرنسية بعد دراستها لأنواع مداخيل هذه الطرق ستعمل على تقييد نشاط الطرق المعادية وإخضاعها للمراقبة (شيوخها ومريديها)، وتأييد ومساندة الطرق الموالية لسياستها؛ بمدها بإعانات مالية والمساهمة في حرية نشاطها الديني والاجتماعي.

---

[1] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص ص66-67.

* هناك تسعة أسباب في الطريقة التجانية ترفع-من خلال واحدة منها-الإذن عن المريد التجاني في الحال. ينظر: محمد سعد بن عبد الله الرباطابي، الدّرر السّنية في شروط وأحكام الطريقة التيجانية، د.نا، د.تا، ص ص9-10.

إن أغلب الجزائريين تمسكوا بالطرق الصوفية لعدة اعتبارات دينية وسياسية واجتماعية، وأن معظمهم من الريفيين؛ لبعد مقر الطريقة عن مركز الحكم ولطبيعة العقلية "الجاهلة والساذجة" السائدة في القرى والأرياف، والتي انجر عنها الاختلاف في مصادر تموين وتمويل هذه الطرق، لاعتبارات طبيعية واجتماعيه، ففيم تمثلت سياسة سلطة الاحتلال الفرنسي تجاه هذه الطرق؟

➢ المبحث الثاني: موقف الطرق الصوفية من الاحتلال الفرنسي

تفاوتت ردود فعل الطرق الصوفية تجاه صدمة الاحتلال الفرنسي، رغم أن الشعور الإسلامي الذي من شأنه تحريك كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتها كان موجودا حتى ترفع راية الجهاد إزاء القوة الأجنبية المسيحية الغازية؛ هذا الأمر يجعلنا نصنّف ردود الفعل هذه إلى إيجابية قاومت الاحتلال وإلى مهادنة وإلى سلبية ساهمت في تغلغله ليس في الجزائر فحسب بل جعلته ينفذ إلى الأقطار المجاورة، والتي تجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية وراء الرضى بالأمر الواقع، فهل ترجع للزعامات الطرقية؟ أم هناك ظروف أخرى اضطرّتها لانتهاج هذه المواقف؟

مع بداية الاحتلال الفرنسي، ووقوع الجزائر فريسة لاحتلال استيطاني، يرمي إلى الاستلاء على الأرض واستغلال وسلب الجزائري المسلم هويته ودينه، فكان من واجب كل الجزائريين مقاومة ورد هذا المحتل؛ لكن هؤلاء كان أغلبهم مطيعين ومنقادين لشيوخهم، يأتمرون بأوامرهم وينتهون بنواهيهم، لذلك يجدر بنا معرفة موقف هؤلاء القادة من الاحتلال هل التزموا بالمقاومة وعدم الرضوخ لهذا الجسم الغريب الذي يختلف عنهم عقيدة ولغة وهوّية، أم أن هؤلاء سيستكينون ويتأقلمون مع الواقع الجديد نتيجة لضعفهم وتثاقلهم عن حمل راية الجهاد، ورضاهم بالحياة الدنيا، والتي امتدت إلى أبعد من ذلك، إلى تولية العدو الكافر على ولاية الأخ المسلم؛ فيقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (المائدة: 51)، حملت بعض الطرق راية الجهاد في سبيل الله دفاعا عن الأرض والعرض، لكن هناك من هادنت المحتل منذ البداية، وهناك من وقف موقف المحايد، فيا ترى ما الأسباب الحقيقية وراء هذا الإقدام والإحجام؟ هل يعود إلى خصوصية هذه الطرق؟ أم كان للمحتل دور في ذلك؟ أم للمجال المكاني التي تتواجد فيه هذه الطرق؟

المطلب الأول: المواقف الإيجابية

بعد القضاء على السلطة التركية الحاكمة، وانطلاق المخططات الاستعمارية الفرنسية، كانت "الطرق الصوفية" السلطة الزمنية الممثّلة للشعب الجزائري، والتي ستدافع على أرضه من الاستيطان وعلى عرضه من الهتك، وعلى هويته من الطمس، لقدرتهم على تأطير الجماهير الشعبية، وإقناعهم وتعبئتهم لحمل راية الجهاد في سبيل الله دفاعا عن الدين الإسلامي الحنيف من الصليبية الغاشمة، فبرز انفسام واضح بين الزعامات الروحية والقبلية، بين من رأت أن الغزوالاستعماري الفرنسي، غزوصليبي كافر منتهك أرض الجزائر الإسلامية، فيجب إعلان الجهاد للتصدّي له وإخراجه، وتمثّلت في القادرية والرحمانية والطيبية، ورأت بعض الطرق الأخرى أن الجهاد أمام جيش الاحتلال الفرنسي القوي مع تعداد قليل هوإلقاء بالأنفس إلى التهلكة؛ مدفوعة وراء حماية مصالحها المادية، لذلك ارتمت في أحضان الاحتلال طمعا في الامتيازات ونيل المكانة والحظوة تدعيما وتوسيعا لنفوذها المادي والمعنوي[1]؛ فقد قدموا ضمائرهم كبش فداء لدولة الاحتلال من أجل صيانة نفوذهم واستغلال مواطنيهم المحرومين.[2]

أولا: المقاومة "المسلحة" لرد الاحتلال الفرنسي

تمثلت هذه المقاومة في الثورات المسلّحة والانتفاضات الشعبية التي دامت أكثر من ثمانية عقود؛ أي بدءاً من الاحتلال سنة 1830 حتى بداية المواجهة العسكرية الأوربية الأولى* سنة 1914م، والتي قادها شيوخ الزوايا والطرق الصوفية؛ فكانت الجماهير مدفوعة بفكرة الجهاد التي بثّها فيهم أولئك القادة، فكانت العقيدة الإسلامية هي المحرِّك

[1] قاسم الحادك، "الزوايا والطرق الصوفية في المغرب"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، ع1، سبتمبر 2013، جامعة الوادي، ص 68.

[2] عبد الكرم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 178.

* من الباحثين من يرى هذا المفهوم تهذيب للحرب العالمية الأولى؛ لكن يعتبر الأدق باعتبار أن هذه المواجهة تسببت فيها أوربا وأوقعت العالم فيها وانعكست عليه سلبا من خلال نتائجها.

الأساسي لتلك الثورات* وتصدَّت لهذا الكيان بكل ما أوتيت من قوة، وبرهنت على تاريخ الجزائر الرافض لكل دخيل معتدي، ممّا أربك إدارة الاحتلال الفرنسي وأحرجها، وجعلها تقوم بأعمال العنف، مستخدمة –من أجل امتصاصها واحتوائها– شتى الأساليب العنيفة (قتل وحرق وسلب ونهب للممتلكات والأراضي...) والسلمية (منشورات، إغراءات مادية ومنح المناصب، مفاوضات...)، ونذكر أهم تلك الثورات[1]:

- مقاومة الأمير عبد القادر (1832–1847)
- مقاومة الشريف محمد بن عبد الله (1842–1895) بالجنوب الشرقي بدعم من الطريقة السنوسية.
- مقاومة عبد الرحمان الطوطي مقدم الدرقاوية في بلعباس (1845م)
- مقاومة الشرف محمد بن عبد الله "بومعزة" بجبال الونشريس وأولاد نايل (1845–1847م)
- مقاومة الزعاطشة (1849).
- مقاومة الشريف بوبغلة ولالة فاطمة نسومر (1850–1857).
- مقاومة الشيخ الصادق بلحاج في خنقة سيدي ناجي جبل أحمر خدوبالأوراس وبسكرة (1858–1860).
- مقاومة سي الأزرق بلحاج الطيبي في فليتة عام (1864م).
- مقاومة أولاد سيدي الشيخ في الجنوب الغربي(عين الصفراء، البيض، بشار) (1864–1881).
- مقاومة المقراني والشيخ الحداد، في بلاد القبائل وبرج بوعريريج (1871).

---

* مصطلح المواطنة غير موجود جراء سياسة التتريك التي أدت إلى الحال التي آلت إليها الجزائر، ولم يكن الجزائري يفرق بين العقيدة والوطن، فكان الإسلام وطنه؛ خاصة في وجود المعتدي المسيحي، الذي يهدف إلى تنصيرهم، ينظر: سعيد بورنان، ص 20.

[1] عبد العزيز شهبي، سياسة الاستعمار تجاه الطرق الصوفية بالجزائر أواخر القرن ال19، مجلة اللغة العربية، ع 16، ص ص 89-90.

- مقاومة الشيخ محي الدين الرحماني في واحة العامري بالزيبان (1876).
- مقاومة الشيخ محمدٍ أمزيان بن عبد الرحمان في الأوراس (1879).
- مقاومة الشيخ بوعمامة (1881) بالجنوب الوهراني[1].

والمتأمل لهذه الثورات يستنتج الوجود الجزائري فيها، وشمول هذه المقاومة وتوسّع دائرتها في كل جهات الوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا نتيجة الروح النابعة من قيَّم هذا المجتمع، والتي لم تحمل في البداية الشعار الطرقي بل رفعت شعار الجهاد لإعلاء الشهادتين دفاعا عن هوية الشعب الجزائري-رغم الطابع القبلي المنتشر في أرجائها- المسلم؛ غير أن المؤرخين الفرنسيين، عملوا على زعزعة صفوف المقاومة، بربطها بالمصالح الشخصية متجاهلين العامل الحقيقي وراءها من جهة، وضرب الطرق الصوفية بعضها ببعض من خلال سياسة فرق تسد، وهوما جعل بعض الطرق تتخذ موقف المهادنة والتعاون مع سلطة الاحتلال الفرنسي.

ثانيا: التصدِّي لمشروع الاحتلال الإدماجي

لعبت الزوايا الدينية، بمختلف أشكالها وأنواعها أدوارا كبيرة، في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية، بل وحتى السياسية بالجزائر، أغلبها إيجابي والبعض منها سلبي.

كما تصدّت لسياسة **الفرنسة والتنصير والإدماج** الذي عملت الإدارة الاستعمارية على ارسائها في المجتمع من خلال:

أ/الحفاظ على اللسان العربي:

استمرت الزوايا طيلة الحقبة الاستعمارية المظلمة في تعليم اللغة العربية بمختلف فنونها من نحووصرف وبلاغة، ومن خلال الرصيد اللغوي الذي يمتلكة الطالب أثناء حفظه لكتاب الله، هؤلاء التلاميذ الذين وجدوا صدر الزاوية مفتوحا، واستقبلتهم ضامنة

---

[1]عبد العزيز شهبي، سياسة الاستعمار تجاه الطرق الصوفية بالجزائر أواخر القرن ال19، المرجع السابق، ص ص 89-90.

بذلك اللسان العربي، بعدما صارت اللغة الفرنسية، لغة تعامل الإدارة ولغة وسائل الإعلام، ولغة المدارس النظامية وأسماء الشوارع والأحياء والإدارة، في حين أرجع له عبد الله الركيبي الفضل في حفظ اللسان العربي قائلا: "...بقي نوع آخر من التعليم، وهو الخاص بالزوايا والذي يرجع إليه الفضل في الحفاظ على اللغة العربية، وعلومها وهو تعليم كان يسير على المناهج القديمة التي تعطي الأولوية لعلوم اللسان والدين..."[1]، وقاومت الجهل والأمية التي عمل الاحتلال الفرنسي على نشرها في أوساط المجتمع الجزائري؛ من خلال سياسة الهدم والتحويل للمؤسسات الإسلامية ومصادرة الأوقاف، وسياسة القتل وتهجير العلماء وإحالتهم للبطالة...، بطرقة كلاسيكية تتمثل في تحفيظ القرآن وقراءته ثم حفظ متون النحو والصرف والفقه والتوحيد.[2]

ب/الحفاظ على الدين الإسلامي:

بالفعل لم تتطور المناهج التعليمية في الزوايا ولا مستوى معلميها، لكن ضمنت الحد الأدنى من التعليم الديني الفقهي وشرح الأحاديث النبوية وفق المذهب المالكي وما يحتاجه المسلمون لصحة صلاتهم وصومهم والنصيب المفروض لأداء الزكاة وتعلم أركان الحج...، في وسط كان يستغلّه دعاة التنصير مدعومين بترسانة من الإجراءات والقوانين التي يسرتها لهم الإدارة الاستعمارية، فحافظت الزوايا على استمرار العقيدة الإسلامية بتعليم الدين وعلومه وتحفيظ القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ﷺ) فأبقت على شخصية الجزائري المسلم؛ وردت المقولة التي هدفت لها سلطة الاحتلال–منذ الحملة– في مئوية الاحتلال (1930) : "إن المغزى الحقيقي من وراء إقامة هذه الاحتفالات إنما هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر".[3]

---

[1] عبد الله الركيبي، المرجع السابق، ص 30.

[2] نفسه.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، **مجلة مجمع اللغة العربية**، ع 21، القاهرة، 1966، ص 147.

ج/التصدي للإدماج:

في سياستها التعليمية أرادت الإدارة الفرنسية خلق جيل من المؤمنين بالفكر الغربي الممجد لفرنسا، لكسر قاعدة الرفض للتتحول إلى رضى؛ فانتهجت سياسة عنصرية حتى في مسألة "تحضير" الجزائريين وكانت ترى أن "المستنير بالعلم أخطر من الجاهل الهمجي"، فاستقطبت الزوايا الذين منعوا دخول هاته المدارس*، أو رفضوا دخولها بمحض إرادتهم**، فأبقت بجيل كامل مرتبط بثقافته ولغته وحضارته العربية الإسلامية؛ فقضت على محاولة جعل الجزائر فرنسية من خلال هؤلاء، في حين نجحت –للأسف–سياستها التعليمية القائمة على طمس التاريخ الإسلامي الجزائري الذي ربط ببلاد الغال، وكذلك صنع بجغرافية الجزائر الذي أدمجت بفرنسا.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات التقليدية المتمثلة في الزوايا كان لها دورا فعالا في الاستمرارية أولا؛ فقادتها وزعماءها لم يهاجروا***؛ فلم يبرحوا أرض آبائهم متشبثين بالدين الإسلامي وعروبته، مستميتين من أجل الإبقاء عليهما، في حين هاجر الكثير من العلماء إلى بلدان المشرق والمغرب[1]؛ مما يدل على تحدي رؤساء الزوايا والطرق الصوفية الصدمة الاستعمارية وظرفية الاحتلال الاستيطاني الأشرس في العالم.

والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية وصونها من الإدماج، كما أشار إلى ذلك أحمد توفيق المدني قائلا: "لبعض الطرق الصوفية بقطرنا (الجزائر) مزية تاريخية لا

* بحجة أنهم ليسو أبناء أعيان أو أبناء متعاونين مع الاحتلال الفرنسي.

** خشية تحول أبنائهم عن دينهم الإسلامي.

*** من الناقدين من يبرر هذا السلوك لبيع ذممهم للاحتلال؛ فبقاءهم في ظل الاحتلال أفضل من هجرتهم، لكن ليست كل الطرق انتهجت هذا المنهج الذي لايمت بصلة إلى الإسلام، لكن تعايشوا معه في ظرفية صعبة وضعف شديد؛ مما جعلهم مكرهين نحو هذا الخيار.

[1] ألفت عدة فتاوى حول مسألة الهجرة بجوازها من تحريمها في ظل الحكم الفرنسي المسيحي؛ فقد تم إعتبارها دار كفر توجب الهجرة، في حين ربطها آخرون بواجب العالم تجاه بني بلده بحفظ دينهم، ومجابهة الحكم الفرنسي الكافر؛ لأن ذلك يعتبر جهادا، مما أفتوه بالبقاء.للإطلاع أكثر ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص368-369.

يستطيع أن ينكرها حتى المكابر هي أنها استطاعت أن تحفظ الإسلام بهذه البلاد في عصور الجهل والظلمات وعمل رجالها العاملون الأولون على تأسيس الزوايا، يرجعون فيها الضالين إلى سواء السبيل ويقومون بتعليم الناشئين وبث العلم في صدور الرجال ولولا تلك الجهود التي بذلوها والتي نقف أمامها موقف المعترف المعجب لما كنا نجد الساعة في بلادنا أثراً للعربية ولا لعلوم الدين"[1].

رغم ما قيل عن هذا التعليم، الذي وصفته الكثير من الأقلام بالضعف؛ لاتباعه أساليب ومناهج عتيقة؛ مما أدى إلى انحطاطه وتخلفه[2] فلم يكن الخلل في طريقة التلقي التي تخرج منها العديد من العلماء...، وإنما يكمن في المحتوى "المنهاج" المتلقى الذي ركز فيه المكونون (معلمي الزوايا) على دور الشيخ وكراماته وتبرير مواقفه...عكس ماكان يفترض أن يكون من تدارس لكتاب الله وسنته ومعالجة النوازل الفقهية وفقهها، وهذا الانحراف الذي تسبب فيه المريدون المنقادين للشيخ وسلوك بعض قادتها وجشعهم الدنيوي جر هذه الزوايا لضعف مستواها التكويني ومناهجها.

د/إيجابيات أخرى: نوردها موجزة في النقاط التالية:

- عملت على نشر الإسلام؛ خاصة بين الشعوب إفريقيا.
- نشر العدل بين المتنازعين والمصالحة بينهم.
- مؤسسة اجتماعية يأوي إليها المحتاج وطالب العلم والفقير وعابر السبيل
- قامت بحفظ التراث المخطوط المتواجد على مستوى خزائنها، وعملت على زيادته من خلال النسخ والتحقيق والتعليق؛ ومنعه من الحرق والاندثار والضياع.

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ص 350-351.

[2] يحي بوعزيز، الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر، ص ص 207-208.

المطلب الثاني: المواقف السلبية

استسلم في القرن العشرين معظم زعماء وشيوخ الزوايا للإدارة الاستعمارية بعد أن أصابهم العياء والوهن، التعاون مع سلطة الاحتلال وخدموها لأسباب؛ودوافع متنوعة: البعض للتّقية والبعض للحصول على المال، أو الجاه أو السلطة والنفوذ.[1]

أولا: الطرق وقبول الأمر الواقع (التجانية-مثالا-)

بعض الطرق لم يكن لها دورٌ جهاديٌّ[2] ولم تتعرض للهجمة الفرنسية، فهل العامل الجغرافي هو المتسبب في ذلك (بعد المسافة) أم ظرفية هذه الطرق؛ التي أنهكتها الحروب، وضعف قوتها حتمت عليها المهادنة وقبول الأمر الواقع، أم أن هذا الأمر السلبي يعود في حد ذاته إلى إدارة الاحتلال الفرنسي، التي قامت **بتوثيق الصلات والعلاقات** مع قادة الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا؛ وبيّنت لهم أن الإسلام الصحيح هو عدم التصدي للاحتلال، وتفضيلهم الحفاظ على هوية المجتمع الجزائري والتعايش بسلام مع الكيان الاحتلالي الجديد، حتى صدعت بعض الأصوات الفرنسية بوجوب تشجيع الإسلام "الصحيح" المتسامح[3]؛ أي **الدين المسالم المنهزم والمؤيد للسيطرة الاستعمارية،** وتحقيق نفوذها ومصالحها داخل الجزائر وخارجها.

من بين هذه الطرق نجد الطريقة التجانية التي وصفتها الباحثة لطيفة الأخضر بالمتفتّحة عن الاحتلال الفرنسي، بل إنّها أكبر حلفائه قائلة: "فبقطع النّظر عن مواقف الطريقة التجانية التي عودتنا بتفتّحها على الاستعمار الفرنسي...حيث كانت من أكبر حلفائه هناك"[4] وقد يكون هذا الحكم خاطئا، لكن مواقفها من خلال تحليلنا للأحداث التاريخية التي مرت بها يثبت صدق ذلك الحكم.

---

[1] عبد العزيز شهبي، سياسة الاستعمار تجاه الطرق الصوفية بالجزائر أواخر القرن ال19، المرجع السابق، ص 95.

[2] نوضح هنا أن الجهاد لا يكون بالنفس فحسب بل يكون ماديا من خلال تجهيز العدة للجهاد بل الثاني مقدم في الآية الكريمة؛ قال الله تعال ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم﴾.

[3] Fazy, L, avenir de l'islam, Op.cit., P 403.

[4] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 75.

فقد لوحق أحمد التجاني من طرف بايات وهران؛ مما اضطرّه للهجرة إلى فاس، كما لاحق الباي محمد الكبير حملة ضد أتباع التيجانية في عين ماضي وانتصر فيها، مما جعلها تفقد شيخها ابن المؤسس أحمد التجاني.[1]

1-بدايات الاحتلال الفرنسي: تعرّضت الطريقة التجانية لهجمات الأمير عبد القادر، لعدم الانصياع له ومؤازرته في مسعاه، وهناك عدة أسباب أدت إلى رفض هذا المسعى، نجملها في العناصر التالية:

- ✓ الاختلاف الطرقي بين القادرية والتيجانية.
- ✓ دور الاحتلال الفرنسي في توسيع الهوّة بين الطريقتين (سياسة فرّق تسد).
- ✓ الدور الخطير الذي لعبه ليون روش في الفتنة بين الأمير والشيخ التجاني رغم وجود عدة عناصر مشتركة لصدّ العدو المسيحي والنفور من الحكم التركي السابق (لا زال ممثلا في شخص أحمد باي). فهذه الحرب أضعفت الطريقتين وأثخنت جراحهما، وجعلت فرنسا تنتصر، وللأسف طبقت هذه الأخيرة، هذه السياسة مع كل الطرق الموجودة وبين أعضاء الطريقة الواحدة.
- ✓ فشل المقاومة الشعبية؛ وملاحقة قادتها حتى في التراب التونسي.[2]
- ✓ أسباب تتعلق بالطريقة نفسها: ويكمن ذلك في نظام هذه الطريقة المتكون من القيادة والأتباع كما يلي:

- القيادة: ممثلة في الشيخ التجاني الذي فضّل العزلة السياسية انطلاقا مما حدث معه ابّان العهد العثماني ومع غريمه الأمير، فتوجه إلى سياسة الحفاظ على المصالح[3]؛ بالإبقاء على الطريقة التجانية مع المعطيات الجديدة؛ بهدف تحقيق الاستقرار في طريقته وضمان استمرار نشاطها

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص194.

[2] العجيلي التليلي، المرجع السابق، ص 144.

[3] نفسه.

جنوبا؛ قد يطلق البعض ركونه إلى المنصب وحب الدنيا وراء هذه السياسة، التي تعتبر ضرورية في ظرفيتها فعدم الالقاء بالتهلكة أمام عدو- استطاع أن يصنع لنفسه طريق التوسع- يملك العدة والعتاد أمام عدة ضعيفة وأتباع قليلون.

- الأتباع: صحيح أن المريد لا يملك لنفسه شيئا أمام شيخه فهو عبد مأمور من قبله يقرّ له كل الولاء ولا يستطيع مخالفة أمره فكيف بالخروج عنه*، إضافة إلى أن تعدادهم قليل فهي حديثة النشأة إذا ما قورنت بالطرق الأخرى كالقادرية مثلا، وبالتالي لو تجهزوا جميعهم فلن يستطيعوا مجابهة الاحتلال الفرنسي إلا بالاتحاد مع طرف آخر وهذا ما لم يتفق مع الأمير إضافة إلى العامل الجغرافي
- العامل الجغرافي: نعلم أن مركزي الطريقة التيجانية موجودين في كل من عين ماضي "الأغواط" وتماسين "تقرت" ذات الطبيعة الصحراوية المكشوفة البعيدة عن عاصمة الجزائر بمئات الكيلومترات فكيف سيكون الإمداد اللوجستي بالأسلحة والمؤن وهذا ما جعل القيادة تميل إلى التعايش أكثر منه إلى العداء لكن انجر عن التمادي في هذه السياسة خسارة أقاليم أخرى لم يكن الاحتلال باستطاعته الوصول إليها إلا بتعاونه مع الطريقة التجانية.

2-سياسة القبول بالأمر الواقع:

إن إدراك المحتل الفرنسي لمكانة المرابطين، وأنه متى قال أحد المرابطين قولا آمن به كل سامع له بما يقول، فلا مجال للنقد أو الشك أو حتى التفكير في مدى صحة أو صدق ذلك القول ولو كان مخالفا للشرع؛ كما قال أحدهم: " فلو أمرنا الشيخ بالإفطار في

* لا ننكر أن الكثير من المريدين خرجوا من طرقهم، لكن كان ذلك بعد ضعف هذه الطرق، وبعد ظهور الفكر الإصلاحي الذي عمل على تعليم أبناء الجزائر (التعليم العربي الحر).

رمضان* لأطعنا فعلى المريد السمع والطاعة"؛ فهو"كالميت في يد مغسّله"[1]، فمن الهيِّن طاعتهم "المرابطين" فيما دون ذلك كقولهم "إذا كنا فرنسيين فقد أراد الله ذلك، وهو على كل شيء قدير، فإذا أراد أن يكسح الفرنسيين من هذه البلاد فعل وكان ذلك عليه أمرا يسيرا لا يزيد عن كسح فتاتة من تبن، ولكنه كما ترون يمدُّهم بالقوة وهي مظهر قدرته الإلهية فلنحمد الله ولنخضع لإرادته"[2]؛ إذن من خلال هذا القول يتضح أن غاية هؤلاء المرابطين الإبقاء والمحافظة على مكانتهم لدى المجتمع، التي تدعمت بالاحترام والتودد الفرنسي؛ مما يبين عدم زهدهم بل تغليبهم المصلحة الدنيوية على مرضاة الله والجانب الأخروي، والغاية الثانية كسب ود سلطة الاحتلال.

3-الخضوع للاحتلال الفرنسي"اقناع الشعب بالاستسلام"

والغريب أن هؤلاء المرابطين لم يكتفوا بعدم رفع راية الجهاد؛ بل راحوا يشاركون في الفتاوى التي تثبّط الجهاد وترضي الشعب بالاحتلال وتمجِّد المحتل، وأفتت بالخضوع له؛ لأنه من باب القضاء الذي يحتِّم على الشعب الرضى والقبول به؛ رغم أن الذي جسَّد هذه الفتوى الجاسوس الفرنسي ليون روش، الذي أسلم نفاقا ثلاثون سنة.[3]

اتصل ليون روش بالعلماء ومشايخ الطرق الصوفية في كل من الجزائر والقيروان والإسكندرية ومكة المكرّمة، وكتب عن الخدمات الجليلة التي قدمها هؤلاء "العلماء" لفرنسا بموافقتهم على الفتوى التي تنص على الرضى بالاحتلال، وعدم حمل السلاح ضدها؛ لما

* هذا أمر مبالغ فيه فلا يأمر الشيخ من مريديه الإفطار في نهار رمضان، إلا لسبب شرعي، وقد يكون هذا الأمر في أيام التطوع لغرض معين، وورد أمر الإفطار –ليس في رمضان– في الفصل التاسع عشر من كتاب الرماح التحذير من مخالفة الشيخ بعد إمتثال أوامره حاضرا كان أو غائبا والاعتراض عليه سرا وجهرا. ينظر: عمر بن سَعيد الفوتي الطوري الكدوي، رماح حزب الرّحيم على نحور حزب الرّجيم، ج1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان–، 2012، ص323.

[1] نفسه، ص324.

[2] الشهاب، ج7، مج14. نقلا عن جريدة الجمهورية (الريبيلكان) الصادرة في 22 جويلية 1938م.

[3] كتب ليون روش مذكرات رحلته إلى الحجاز يتكلم فيه عن تجربته الإسلامية–نفاقا– في ظل الإسلام للاطلاع أكثر ينظر: ليون روش(Léon Roches)، إثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر وتقديم وتعليق، محمد خير محمود البقاعي، ط1، دار جداول للنشر، لبنان–بيروت–، ديسمبر 2011.

فيها من إلقاء النفس إلى التهلكة، خاصة إذا لم تتعرض لدينهم وممتلكاتهم، وساهمت في سياسة القبول بالأمر الواقع.

وبعد حصوله على موافقتهم في فتواه، التي صرح بأنها لم تكلفه سوى مال بسيط قائلا: "... وكل ذلك لم يكلفني غير بعض الآنية الذهبية"[1] احتقرهم وتهكَّم من علمهم واستهزأ بهم واشمئز من خيانتهم لدينهم قائلا: "إن الإسلام دين المحامد والفضائل؛ ولو أنه وجد رجالا يعلمونه للنّاس حق التعليم...لكان المسلمون أرقى العالمين"[2]؛ للإنصاف لم يوافق كل العلماء على هذه الفتوى فالمغاربة من بينهم الشيخ التسولي؛ أفتى بضرورة استمرار الجهاد، وبارتداد المتعاونين مع الفرنسيين، واستمرار المقاومة الشعبية بالجزائر، مما يدل على رفض الفتوى؛ فالشيخ الحداد وابنه الشيخ عزيز رفعا راية الجهاد.[3]

ولم يرفض شيوخ الطرق الصوفية الدعاء لفرنسا في الحروب التي خاضتها ضد الوحدة الألمانية وكذا في الحربين العالميتين؛ فقد أو عزت الطريقة التجانية كغيرها من الطرق الصوفية إلى أتباعها ببيان في 1914/11/10م للوقوف إلى جانب الوطن الأم فرنسا، وفي يوم 1941/05/31م اجتمع المرابطون وأتباعهم مع السلطات العسكرية والسياسية والخارجين عن صفِّ الإصلاحيين "الشيخ الطيب العقبي" من أجل مساندة فرنسا في الحرب العالمية الثانية والدعاء لها وتحريض أبناء الشعب على المضي قدما لنجدتها من النازية.[4]

ثانيا: أسباب المواقف السلبية

رغم الفساد الذي صنعته فرنسا بقوتها وقوانينها تجاه الدين الإسلامي وأهله؛ غير أن الطرقيين آزروها وتعاونوا معها داخليا (توظيفهم وخدمة مصالحهم)، وخارجيا في وصفها بالتسامح والدعاء والتعبئة الشعبية في حروبها، فما سبب هذه المواقف؟

---

[1] أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، ج1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة–الجزائر، ص 302.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] عبد الكرم بوصفصاف، المرجع السابق، ص ص 177–178.

لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه المواقف لابد من تحليل البنية التي تقوم عليها الطرقية، المتواجدة على مستوى الزوايا، التي تتكون من مشايخ وأتباع "مريدين"، فقد يكون السبب من الأتباع الجهلة الذين إنقادوا إلى مشايخهم، أو من القادة أنفسهم.

فقد ساد في المجتمع ضرورة اتباع شيخ، "فمن لا شيخ له فالشيطان شيخه"؛ لأن اتخاذ شيخ عارفٍ بالله–في اعتقاده–سيقيه في طريقه المهالك، ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، هذه الرابطة (مريد–شيخ)، ستجعل أغلب المريدين يطيعون مشائخهم طاعة عمياء في كل شؤون حياتهم؛ فلو طلب الشيخ من المريد ابنته لزوّجه اياها راغمة، ويعتبر ذلك بركة ولو أمره بالإفطار في نهار رمضان لامتثل لأمره...، والتفرقة ضد الطرق الأخرى التي تُبَثُّ في الأتباع؛ فلا حوار معهم ولا تزاوج ولا معاملات، فساد الشِّقاق... ناهيك عن ابتزاز الأموال، فساهموا في إبقاء سلطة ونفوذ المشايخ وحقَّقوا مكانة الشيخ الاجتماعية، مما جعل السّاسة الفرنسيين يتعاملون مع هذه الطبقة؛ لأن تحكمهم فيها سيؤدي إلى السيطرة على أتباع تلك الطريقة.

رفع عبد الكريم بوصفصاف (رحمه الله) اللّوم على طبقة الأتباع باعتبارهم جهلة؛ تسبب في جهلهم المحتل الفرنسي، قائلا: "إن المرء لا يلوم الجماهير الجاهلة على التفافها حول الطرق الصوفية؛ لأن الفرنسيين عرفوا كيف يجردون الأهالي من الروح الوطنية والأحاسيس القومية والقيم الأخلاقية"[1].

والاحتمال الثاني؛ وهو الأقرب إلى الصحة (السبب الحقيقي) يكمن في مشايخ الطرق، فيا ترى ما سر تعاونهم مع الاحتلال؟ أخوفا من غطرسته، أم خوفاً من زوال مكانتهم التي كانوا يشغلونها؟ من المفترض أن شيخ الزاوية العارف بالله؛ المطبق لشرع الله، القارئ في كتابه العزيز قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١ ﴾ (المائدة: 51)، ألا يكون مواليا للكفار؛ وبالأخص إذا كانوا غزاة، حيث إنّ له سلطة على أتباعه، فهذه

[1] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص ص177-178.

الموالاة تدل على إصابتهم بالوهن*، ولم يثقوا في قوة أتباعهم، مما يدل على أن بناءهم لم يكن محكماً ولا قائماً على شرع الله، بل قائم على النهب والسلب وابتزاز أموال المحرومين، فرضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها؛ وفضلوا عدم الصراع مع الفرنسيين*، خاصة بعد تقرب هؤلاء منهم، فحبذ لو كان هذا التقرب استراتيجية –لربح الوقت ولملمة القوة–من أجل الاهتمام بإصلاح الوضع الداخلي للزوايا؛ ومناهضة الاحتلال فيما بعد.

وقد يكون عامل التفرق والتشرذم بين الطرق نفسها قبل الاحتلال، والذي زاد من تشرذمها بعد تغلغله في الجزائر، فعمل على بث الفتنة بينها، وللأسف نجح في سياسته هذه حتى جعل من المشايخ أنفسهم يوشي بعضهم ببعض؛ مما زاد من عدم ثقتهم.

إن موقف التجانية المهادن للاحتلال يرجعه البعض إلى حداثة نشأتها وقلة أتباعها شمالا مما أدى إلى خسارتها وإضعافها من طرف الأتراك، ويضاف إلى ذلك البعد الجغرافي لمقر التجانية وأتباعها[1]، وقد يكون السبب الرئيس في خسارتها أمام الأتراك أولا ولجوئها إلى مهادنة الاستعمار ثانيا هورفضها التعاون مع الطرق الصوفية الأخرى كالدرقاوية (أثناء الحكم التركي)، وكذا رفضها دعوة الامير عبد القادر لجهاد المحتل الفرنسي؛ والسبب في ذلك هو الإبقاء على مكاسبهم المادية وحب الزعامة.

* عن ثوبان مولى رسول الله (ﷺ) قال قال رسول الله (ﷺ)" يوشك أن تداعى عليكم الأمم من كل أفق كما تداعى الأكلة على قصعتها قال قلنا يا رسول الله أمن قلة بنا يومئذ قال أنتم يومئذ كثير ولكن تكونون غثاء كغثاء السيل ينتزع الله المهابة من قلوب عدوكم ويجعل في قلوبكم الوهن قال قلنا وما الوهن قال حب الحياة وكراهية الموت". رواه أبي داود في سننه 4/ 111 ورواه الإمام أحمد في مسنده 5/ 278.

* ما عدا المخلصين الذين وقفوا في وجه المحتل؛ خاصة خلال القرن التاسع عشر، الذين تحدثنا عنهم في المبحث الأول، من هذا الفصل.

[1] دركوش أحمد، مرجع سابق، ص85.

➢ المبحث الثالث: سياسة سلطة الاحتلال تجاه الطرق الصوفية

منذ الأيام الأولى للاحتلال عرف الاستعمار مدى التقارب بين المسائل العقائدية والقضايا السياسية، وأدرك أن الأولى ترتبط بالأخيرة ارتباطا وثيقا، لذا راح يبحث في علاقة الجماعات الشعبية بالطرق الصوفية، من أجل التعرف على مدى تأثير زعماء الطرق على تابعيهم، لكي يسهّل مهمة سلطة الاحتلال في إحكام قبضتها على المجتمع الجزائري[1]، وفي هذه السبيل جندت الإدارة الاستعمارية جيشا من الخبراء، فيهم علماء النفس والأنثروبولوجيا، والأديان، واللغات إلخ... وعرف أولئك دور الطرق في مواجهة المستعمر فعملوا بكل الوسائل والأساليب على تحييدها وتدجينها، فأرهبوا بعضها واشتروا ذمم أخرى بتولية الوظائف، وفرقوا الطرق بعضها عن بعض، فما إن حل القرن العشرين حتى خضعت أغلب الطرق وأصبحت ضائعة في اللعبة الاستعمارية، واختفت مفاهيم كثيرة من قاموس هذه الطرق، كالجهاد، وأصبحت أدوات في يد الاستعمار لتنويم الشعب الجزائري وتأييد سياسة الاستعمار.[2]

المطلب الأول: الوسائل المستخدمة في سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي

استخدمت إدارة الاحتلال الفرنسي مجموعة من الوسائل تجاه الطرق الصوفية حتى تتعرف على بنائها الداخلي، وعلاقتها بالمجتمع المحيط بها وبالسلطة التي تحكمه من أجل استخدام أنجع الأساليب تجاهها لاحتوائها وتدجينها.

---

[1] ادوارد دونوفو، الإخوان، المصدر السابق، ص 23.

[2] سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 18.

أولا: المونوغرافيات[1] والانثروبولوجيا الاستعمارية والقضية الطرقية

1-التعرف على واقع الطرق الصوفية:

لم يكن بإمكان المحتل الفرنسي فرض هيمنته على الطرق الصوفية وتدجينها لولا الدراسات والبحوث حول منوغرافيات الطرق الصوفية الموجودة على أرض الوطن؛ مما جعل هذا الأخير يسخر العلوم الاجتماعية والأنتربولوجية لدراسة هذه الطرق [2]بهدف التعرف عليها للتمكن منها؛ فيثبطها عن الجهاد والمقاومة، ويجعلها أداة طيعة في مصالحه واتساع نفوذه، وقد تعددت الدراسات الكولونيالية حول التصوف الطرقي، وممارساته في الجزائر وتدرجت حسب تغلغه واتساعه، فنجد:

أ/النظرة التخويفية: دراسة النقيب ادوارد دونوفو(E.De Neveu) سنة 1845م بعنوان الإخوان (Khouan)؛ وهي دراسة ميدانية للزوايا والطرق الصوفية؛ والموجهة للحاكم العام، والتي كان الغرض منها التعرف على الطرق المنتشرة في الجزائر بمسحها مسحا إحصائيا (شيوخها، مقدميها، مريديها...)، وعلاقات كل طريقة داخليا وخارجيا، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تمكين سلطة الاحتلال من التعرف على مجال الطوائف الدينية وردود أفعالها تجاه الاحتلال الفرنسي؛ فقد أشار إلى الدور الذي قام به الأمير عبد القادر في محاولة لتكوين وطن عربي ذا سيادة؛ مهملا في ذلك دوره الديني مفسرا مقاومته من خلال الطابع العربي؛ لأن الأمير لم يضع يده في يد أحمد باي (بايلك قسنطينة) في طرد الفرنسيين،

---

[1] مونوغرافيات: جمع مونوغلرافيا (Monographie) وهي كلمة يونانية مكونة من شقين مونو(Mono) : وتعني أحادي غرافي (Graphie) : تعني الصورة، ويمكن تعريف المونوغرافيا بأنها وثيقة تهدف إلى تحديد وتشخيص الحالة الراهنة للجماعة؛ وتشمل جمع المعطيات الكمية والكيفية الصحيحة والمرتبطة بالإدارة ومكوناتها وبمختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لهذه الجماعة والمتضمنة لخصوصيات الأنشطة وتوثيق هذه المعطيات ليسهل الولوج إليها والبناء عليها وتحديد نقاط الضعف والقوة وبالتالي رسم الأهداف والنتائج والأنشطة وما يرتبط بذلك. ينظر: https //www.tamansourt.ma بتاريخ 2018/09/11 على الساعة 07:41.

[2] Charles Brosselard les confréries musulmanes, R.P
Louis Petit -les Aissaoua à Tlemcen,
E.De Neveu. les Khouane, les order religieux chez les musulmanes, en Algérie,
Edmond douté - l'Islam algérien en 1900, , Louis Rinn ,Marabouts et Khouans

وفسّر استسلامه بالضعف؛ فلم يشر إلى الأسباب الحقيقية وراء هذا الضعف[1]، وبين هذا المؤلف النظرة التخويفية التي كانت تسيطر على المحتلين الفرنسيين، من خلال تضخيم عدد الطريقة الرحمانية؛ مما يجعلنا نشك في حقيقة هذه الأرقام، واقترح حلولا لكيفية التعامل مع هذه الطرق؛ لإحكام السيطرة عليها، وبسط نفوذها وتحقيق مشاريعها، على المستويين الداخلي والخارجي[*]، وهو ما جاء في قوله: "إن الغرض من التعريف بالطرق الصوفية، هو الكشف عن الجماعات التي تثير يقظتنا؛ فكل فرقة هي بمثابة قوة محركة، من يعرف توجيهها تكون مثل السلاح الفتاك الذي يمكننا من تحقيق مشاريعنا الاستعمارية"[2]، وأشار إلى إمكانية إزاحة "التعصب الديني"-كما وصفه-عن طريق التعليم، في قوله: "من بين الآفات التي يجب على فرنسا محاربتها هي تلك المتعلقة بالجهل المرعب...لكن إزاء أمة بربرية لا ينفع الكلام والدروس العقيمة، نتمنى أن يصبح تعليم الأطفال المسلمين الهدف الدائم...إن التعليم يدمر الأحكام المسبقة...ويطيح بدون شك هذه المعتقدات اللامعقولة..."[3]، وتبعا لهذه التوصيات زادت المكاتب العربية في رصد تحركات هذه الطرق ومراقبتها وإرسال تقارير على كل ما يحدث على مستواها، مثل تقرير المكتب العربي في باتنة سنة 1851م، حول الطرق الصوفية المتواجدة في إقليم الأوراس (أولاد جلال، الزيبان، خنقة سيدي ناجي، باتنة، بريكة، عين التوتة...)، فكانت هذه الدراسة الطرقية فاتحة لدراسات طرقية أخرى وهوما قام به لوي رين (Louis Rinn).

ب/رؤية التّعقل وفرض منطق الحكمة بدل القوة: دراسة لويس رين (Louis Rinn) سنة 1884م، تحت عنوان المرابطون والإخوان (Marabouts et Khouans)، والتي استفاد فيها من التقارير والدراسات السابقة؛ وتحدث عن أهم الطرق الصوفية وأدوارها السياسية، بحكم

[1] من بينها الدور الذي لعبه ليون روش في ذلك إضافة إلى عدم الاجتماع القبائل حوله ناهيك عن التشتت والتعصب الطرقي المحيط به

[*] فعلا ستساهم سياسة الإدارة الفرسية تجاه هذه الطرق، في القضاء على مقاومة هذه الطرق، واستخدام علاقاتها خارج التراب الجزائري، في تسهيل الحماية على كل من تونس1882م، ثم المغرب سنة 1912م.

[2] دونوفو، المصدر السابق، ص 106.

[3] De Neveu. Khouane, les order religieux chez les musulmanes, p 45.

وظيفته والتقارير التي تصله؛ استطاع التركيز على الجانب الإحصائي لهذه الطرق (تعداد مريديها ومقدميها وتحديد توزيعها الجغرافي..) وتقدير مواردها؛ الذي رأى بأن التدقيق فيها صعب؛ لعدم وجود جباية قانونية مضبوطة، وبين قوة الطريقة التجانية وامكاناتها المالية والاقتصادية خاصة في ظل انفتاحها على افريقيا جنوب الصحراء مشيرا إلى التدفق المالي التي حظيت به تماسين؛ مما جعله يبين التشتت الذي تعاني منه هذه الطرق، مركزا على الدور الذي ينبغي لإدارة الاحتلال القيام به والغرض منه، مقيما مسار العلاقات الفرنسية الطرقية، وتبيين مدى نجاعة السياسة الاستعمارية تجاه هذه الطرق وتصحيح بعضها (الزيادة من فروعها، نسج الخلافات بينها...).

هذه الدراسة أعطت نوعا من النصائح الضرورية لإضفاء أسلوب التعقل لاحتواء ومصادقة الخصوم بدلا من أسلوب العنف، وقد تناولت دراسة أخرى هذه الطرق وهي في آخر مراحل قوتها تتمثل في دراسة كلٌّ من أوكتاف دوبون (Octave Depont)* واكزافي كوبولاني (Xavier Coppolani)**.

إن هذه الدراسات النظرية تبيّن استراتيجية مواصلة التخطيط؛ فأعطت لإدارة الاحتلال الفرنسي الخطوط العريضة الضرورية التي تناسبت مع وجوده كواقع بداية الاحتلال وما يجب عليه استخدامه من أسلوب اللين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لاحتواء زعماء هذه الطرق؛ وبالتالي تعطيل المقاومة، ثم دراسة أواخر القرن التاسع عشر تبين الحالة التي آلت إليها هذه الطرق موضحة الاستراتيجية الجديدة التي تبقي على مصالح فرنسا وتزيد من نفوذها غربا وجنوبا؛ وذلك من خلال ضرب الطرق فيما بينها، وضرورة إنشاء طرق جديدة تساير مصالحها من جهة وتجهز بها على الطرق القديمة؛ مثل العليوية بغرب الجزائر (مستغانم)، وللأسف هذا ما وقع؛ فاحتلت فرنسا

*أوكتاف دوبون (Octave Depont) فهوعسكري ورئيس بلدية مختلطة.

**اكزافي كوبولاني (Xavier Coppolani) فهوعسكري ونائب رئيس بلدية مختلطة.

مناطق جديدة كحمايتها على المغرب الأقصى (1912) غربا، وعملت على ربط علاقات تجارية وسياسية مع السودان الشرقي والغربي لنشر أفكارها الحضارية.

فرغم أن الكتاب يعتبر مصدرا لدراسة الطرق الصوفية للمعلومات والإحصاءات التي يوردها كاتباه عن العسكريين والإداريين، لكن لا تخلو هذه الكتابات الكولونيالية من اللاموضوعية في هذه الإحصاءات، لتوجيه السلطة إلى سن قوانين لزيادة التضييق تجاه هذه الطرق وتدجينها، فهي موجّهة لإدارة الاحتلال وتحت رعايتها، من خلال ما جاء في واجهة الكتاب "نشر تحت رعاية جول كامبون (Jules Cambon) الحاكم العام للجزائر" والإهداء الموجه له، لتحقيق أهداف توسعية واضحة*، فجاء تضخيم بعض الأرقام الإحصائية، التي نشك في حقيقتها؛ خاصة في الجدول الذي يتناول موارد الطرق الصوفية ومداخيلها، وفيه انتقاص للدين الإسلامي وإلصاقه بالخرافات وبالإبقاء على الوثنية ومقارنته بالمسيحية.

اعتمدا المؤلفيْن(دوبون وكوبولاني) على مراجع عربية قليلة في بحث يتعلق بالفترة الإسلامية من الجاهلية حتى سنة 1897م. كما أن الطرق المعادية توصف بعدة أوصاف شنيعة؛ لأنها تعادي الاحتلال ولم تسلم في أراضي البلدان الإسلامية كالسنوسية. وإن تعداد مريدي الطرق الصوفية ليس حقيقيا فلا توجد وثائق الانخراط وإنما هي تقريبية وأحيانا تضخيمية؛ بإعتبار أن المريدين يمثلون قاعدة الطرق فيتم من خلال ذلك التحكم في الطريقة من خلال التحكم في مريديها والتضييق عليهم (افقارهم...) لمنع مصادر نفوذ هذه الطرق. وذكرا تهويلا من ممتلكات هذه الطرق، وهو ما أهل الطرق الصوفية القيام بأدوار سياسية داخليا وخارجيا؛ فوصفاها على أنها دولة داخل الدولة فلا بد من تقليل هذا النفوذ. دراسة الدين الإسلامي بمختلف أطيافه فالإسلام واحد ومتعدد. مقارنة الأديان بين

---

* وهوما قام اكزافي كوبولاني في موريتانيا (1903)، والذي لقي مصرعه (12ماي 1905) على يد سيدي مولاي ولد الزين أحد مريدي الطريقة الغظفية، لم يكمل بسط النفوذ الفرنسي على كل أرجاء موريتانيا ينظر:
Commandant Frèrejean ،**Mauritanie 1903-1911 – Mémoire de randonnées et guerre au pays des Beïdanes -**, Présenté et annoté ،Désiré-Vuillemin Geneviève, Karthala, Paris, 1995, p 215.

الإسلام والمسيحية خاصة ما تعلق الأمر بأماكن العبادة والمسؤولين عنها؛ مستنتجين التشابه بين نظام الدير والزاوية والطقوس الموجودة داخل أسوارهما.

لكنهما طمسا العديد من الحقائق كروح التضامن بين الثوّار والطرق في ثورة المقراني والشيخ الحداد والتجاهل الواضح لدور الزاوية في حفظ اللّسان العربي والدّين رغم ما التصق به من شوائب، فالغرض من الكتاب:

- ايديولوجي موجه لسلطة الاحتلال لإمكانية التوسع الاستعماري غربا وجنوبا، وهو ما حصل فعلا بالسيطرة على موريتانيا، ثم المغرب الأقصى وكان لها نصيب من التدخل الإيطالي في ليبيا.
- تقديم معطيات احصائية ميدانية للسلطة من أجل التخطيط لسياسة هذه الطرق، وكيفية نسج علاقات صداقة معهم؛ خاصة وأن الطرق لها تفريعاتها خارج الجزائر.
- إمكانية التوسع ومد النفوذ الفرنسي في الصحراء من خلال الرحلات الاستكشافية للصحراء الجزائرية والتوجه من خلالها شرقا وغربا (رحلة الحشايشي، والغزوالموريتاني لكوبلاني).
- هذا الكتاب موجه بالدرجة الأولى للحكومة الفرنسية لمعالجة القضايا الطرقية المطروحة، كما أنه موجه للشعب الفرنسي حتى يطمئن على أبنائه المستوطنين وغيرهم في الجزائر الفرنسية التابعة لباريس.
- ضرب ماضي الاسلام في الجزائر(الفتوحات ونشرها للاسلام بحدّ السيف...)، وجعله محطّ إستهزاء في الحاضر.
- الموضوعية غائبة في الكثير القضايا المطروحة كمسألة الدين التي نرى فيها هجوما على الإسلام ووصفه بالمتخلف والرجعي لا المظلوم كما أنهما لم يراعيا في هذا الكتاب شخصية المسلم المطموسة بل وصفوها بالبربرية الجاهلة ولم ينصفوا هذا الشعب في أن السلطة هي التي تسبّبت في تجهيله وتفقيره وتسذيجه.

- بيّنت هذه الدراسة الانثروبولوجية مساهمة في فهم الطرق الصوفية ومعرفة بناءها الداخلي وجعلتها تتخطى هذه الطرق وتسيطر على نفوذها المحقّق في الجزائر، والدور المناط بالسلطة في المحافظة على هذه المكتسبات وكيفية زيادة النفوذ، واستراتيجية توسعه في المنطقة.

التركيز على حماية مصالح فرنسا ونفوذها بضرب الطرق فيما بينها ولو استدعى ذلك انشاء طرق جديدة: كتاب لدبون وكوبولاني Octave Depont، Xavier Coppolan حول الطرق الدينية الاسلامية (Les confréries religieuses musulmanes) والذي ألّف نهاية القرن التاسع عشر (1897)، ويعتبر الأهم لدقته وتركيزه وتفصيله–تضمن 567 صفحة– في جزئيات وعلاقات كل طريقة مع أتباعها من جهة، وعلاقتها بالإدارة من جهة أخرى؛ ولأنه كان بأمر من السلطة الحاكمة في الجزائر؛ حتى تنتقي أمثل سياسة للإبقاء على هذه الطرق مدجَّنة، متطلّعة لاستخدامها في توسّع مستعمرتها خارج الجزائر.

نُسبت إلى الطرقية –حقا أو باطلا– كل حركات التمرد، وجميع الثورات والانتفاضات المحلية من طرف العسكريين مثل دونوفو وهانوتو"Hanoteau" الذين حملوا هذه النظرة التخويفية؛ لعدم معرفتهم بأسرار هذه الطرق؛ التي وصفت بالجمعيات السرية، وأن الفكرة القائلة بأن الطرقيين كانوا عائقًا في عدم تحقيق الإدماج الذي يريده القادة الفرنسيين "...هؤلاء المبشرين المتوسلين الفقراء كانوا ألدّ أعدائنا والحاجز الأكبر الذي حال دون انصهار الجنسين" كانت شائعة في الكتابات الرسمية ولدى أكثر الضباط تعاطفا مع العرب.[1]

إن هذه الدراسات النظرية تبين **استراتيجية مواصلة التخطيط**؛ حيث أعطت لإدارة الاحتلال الفرنسي الخطوط العريضة الضرورية التي تناسبت مع وجوده كواقع بداية الاحتلال وما يجب عليه استخدامه من أسلوب اللين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لاحتواء زعماء هذه الطرق؛ وبالتالي تعطيل المقاومة، ثم دراسة أواخر القرن التاسع عشر تبين الحالة التي آلت إليها هذه الطرق موضحة الاستراتيجية الجديدة التي تبقي

---

[1] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 553.

على مصالح فرنسا وتزيد من نفوذها غربا وجنوبا؛ وذلك من خلال ضرب الطرق بعضها ببعض، وضرورة إنشاء طرق جديدة تساير مصالحها من جهة، وتجهز بها على الطرق القديمة؛ مثل العليوية بغرب الجزائر (مستغانم) من جهة أخرى، وللأسف هذا ما وقع؛ فاحتلت فرنسا مناطق جديدة كحمايتها المغرب الأقصى (1912) غربا، وربط علاقات تجارية وسياسية مع السودان الشرقي والغربي لنشر أفكاره الحضارية.

نستنتج مما سبق أن الدراسات الانثروبوليجية المتعلقة بالطرق الدينية ساهمت مساهمة كبيرة في فهم بنية هذه الطرق، ومكوناتها ومواردها وكيفية تحكمها الداخلي، وعلاقاتها الخارجية؛ مما جعل إدارة الاحتلال تحكم السيطرة عليها وتضع استراتيجية واضحة لتدجينها وجعلها تابعة لتحقيق مصالحها ونفوذها؛ مما يؤكد الدور الذي تلعبه العلوم الإنسانية في تحليل الثقافة الدينية للشعب الجزائري المسلم وبنية العقل البشري وسلوكياته ومدى استخدامها في سياسته القائمة على أسلوبي العنف والعنف السلمي المسموم.

2-المكاتب العربية*:

ساهمت هذه المراكز في معرفة كل صغيرة وكبيرة عن هذه الأقاليم المتواجدة فيها، والتي طبق فيها الحكم العسكري؛ لأن ساكنيها مسلمون جزائريون، الذين أخضعوا لسياسة المعمرين، واستغلوهم أبشع الاستغلال، من خلال القوانين الاستثنائية التي تعرف بالاندجينا (Les indégenes)؛ والتي أقل ما يقال عنها أنها عنصرية، قيدت الجزائري في

*المكاتب العربية: تم إنشاءها بعد قرار 22أكتوبر 1834م، في المناطق العسكرية(يندر فيها المعمرون) يترأسها ضابط عسكري، يعينه في هذا الجهازعسكريون وجزائريون أطباء ومترجمين وجابيو الضرائب وقضاة وحراس المكتب، ورغم أن المكاتب جعلت لتقييد الاهالي الجزائريين وإحكام السيطرة عليهم، فقد تم وصف وإحصاء ودراسة الوضعية الإقتصادية والحياة الاجتماعية (العادات والتقاليد واللباس المحلي والأكلات الشعبية...) هذه المناطق مما يجعلها مصدرا للحياة الاجتماعية، هذه الفئة التي لم تحظ بدراسات في السابق(الجزائر العثمانية)، كما يعرفها دوماس بأنه"المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة...وتهيئة السبل لإستطاننا ولتجارتنا عن طريق إستتباب الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية...". ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص169.

تنقله، فلا يكون إلا برخصة من المكتب، وفي حياته فهو مسخر للمعمّر، إضافة إلى العديد من العقوبات التي إن قام بها فرد تحمّلت مسؤوليتها الجماعة، لكن رغم سلبياتها توجد فيها إيجابيات؛ متمثلة في الدراسات الجغرافية والسوسيولوجية والاقتصادية، ودراسة الجماعات والطرق الدينية، التي وإن لم تكن بريئة الهدف غير أنها تركت صورة واقعية إحصائية للقرى والمداشر، التي تمكن أصحابها من معرفة إمكاناتهم المادية، وانتاجهم الثقافي إبان فترة الاحتلال، ألم يتأثر هؤلاء الضباط وكذا المعمرون باحتكاكهم بالمسلمين وبموروثهم الثقافي الجزائري (اللباس، العادات والتقاليد...)؟

أ/الإحصاء الدقيق لأتباعها: خلال شهر أفريل 1849م سجّل مكتب قسنطينة إحصائيات دقيقة لإخوان الطرق الصوفية المنتشرة فيها:

العدد الاجمالي يقدر بـ 6450 موزّعين كما يلي:

- الطريقة الرحمانية بـ3000 مريدا.
- الطريقة الطيبية 1200 مريدا.
- الطريقة التيجانية 600 مريدا.

هؤلاء كانوا متابعين باستمرار من قبل عناصر سرية مخابراتية تابعة للمكاتب العربية.[1]

3-الجوسسة (ليون روش -أنموذجا-) :

إعتنق ليون روش الإسلام والتحق بالأمير عبد القادر-عقب معاهدة تافنة-، ووصف شخصيته وصفا دقيقا وراقب أحواله الاقتصادية والعسكرية والسياسية وكيفية التنظيم الاداري التي أقامها في دولته، وأرسل تقاريره هذه في سرية باسم صديق له، كما راسل دوماس، ومن المهام الخطيرة التي قام بها أيضا هي الفتنة التي أحدثها بين الأمير والتجاني وأنشب الحرب بين الطرفين[2]

[1] F80 507.Rapport fait du ministre de la guerre d avril 184970 نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص .

[2] يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832-1847)، ط1، دار هومة، 2014، ص ص 34-35.

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى محاصرة الأمير عبد القادر للزاوية التجانية في جوان 1838م الجوالمتوتر في الأغواط بين الحاج عيسى وشيخ الزاوية التجانية؛ حيث استسلم هذا الأخير إلى الأمير، وبين له أن سكان الأغواط معه ماعدا شيخ التجانية، الذي لا يرغب في الاستسلام ولا الاعتراف بسلطتكم؛ فلا بد من تحطيم نفوذه الذي يشكل خطرا على دولة الأمير.[1]

وكذلك الرسائل التي وقعت في يد الأمير والتي تبين تنفير الشيخ من الأمير وموالاته للاستعمار منها ما جاء في قوله للحاكم العام: "... أن اشْغِلْ الحاج الأمير عبد القادر من الجهة البحرية، وأنا أكفيك أمره من الجهة البرية..."[2] لعل هذا يعود إلى الاحتلال نفسه الذي روج أن مقاومة الأمير كانت باسم الطريقة القادرية، وأن الأمير سيكون سلطانا على الجهة التي اعترفت له بها فرنسا ومن بينها الأغواط وهذا ما لم يقبله شيخ الزاوية لأنه يعتبر نفسه السلطان الحقيقي، فلا يرغمه كائنا من كان بدفع الضريبة.

إن الفتنة التى أوقعها ليون روش بينهما؛ لأنه قرأ تلك الرسائل –بحكم أنه أمين سر الأمير–وعلم بعداء الشيخ للأمير وموالاته لفرنسا؛ فلم تكن وساطته لصالح الأخوة الفرقاء؛ من أجل الاعتراف بسلطة الأمير ودعوتهم للانضمام في صفوفه، بل ألب شيخ الزاوية، وحذّره من حصار الأمير وخدعه بإضعاف قواته وهزيمته من طرف الفرنسيين بعدما خلا لهم الجو، والكلام نفسه شحن به الأمير حتى يشتد الصراع بين الطرفين ويكون الرابح الأكبر هي فرنسا بتطاحن الفريقين.[3]

4–الفتاوى:

تقربت الإدارة الفرنسية من الأئمة والمفتين لمنحهم الضوء الأخضر في الأعمال التي يقومون بها من أجل فرض سيطرتهم على كامل البلاد من جهة ولتثبيط المقاومة المسلحة من جهة أخرى؛ وهوما فعل في اجتياح البليدة وما جاورها بداية الاحتلال،

---

[1] أليكس بيلمار، الأمير عبد القادر حياته السياسية والعسكرية، تر: بشير عليه، دار ألف، دتا، ص ص 153-154.

[2] Georges.Yver. ABDELKADER et le Maroc en 1838.R.A.N°60. (1909) PP 93-111.

[3] نفسه.

وكذلك الفتوى التي طاف بها الجاسوس الفرنسي مع الموالين له من الطرق الصوفية، والتي مفادها عدم حمل السلاح في ظل وجود حكومة "فرنسية" تحترم الدين الإسلامي وتقيم مشاعره.

المطلب الثاني: أساليب إدارة الاحتلال في إخضاع شيوخ الطرقية

ارتكزت هذه السياسة على ثنائية الإغراء والاحتواء من جهة وعلى الحصار والتضييق من جهة ثانية، رامية إلى إخضاعها وفرض التبعية لها، بل واستخدامه كأداة لضرب أي وعي وطني[1] أو إصلاحي؛ لأن سلطة الاحتلال ليس في صالحها قيام فكر تحرري وطني؛ بل تهدف إلى سياسة الجهل والإيمان بالأمر الواقع

أولا: <u>أسلوب الاحتواء</u>

أبقت إدارة الاحتلال على الزعامات المحلية التي يشترط فيها قوة الشخصية والتأثير على المحيط القبلي أو العرشي[2]، وبالتالي حيّدت الطبقة الإقطاعية للمعمرين، التي لم تمس أموالها، بل صاروا يتقاسمون مع الملاك الأوربيين، الأراضي التي انتزعت من إخوانهم الفلاحين، [3]

1-التقرّب من شيوخ الزوايا: وكان ذلك بـ:

- منح **<u>الأوسمة والشارات وإقامة احتفالات:</u>** وذلك عن طريق التقرب إليهم بالهدايا والزيارات والرحلات الترفيهية؛[4]فتقام إحتفالات وزيارات في المناسبات الدينية والوطنية-بالنسبة للفرنسيين- مثل مئوية الاحتلال؛ تقدم فيها الأوسمة والشارات لهؤلاء عرفانا بالخدمات المبذولة تجاه سلطة الإحتلال، فهم يحققون

---

[1] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 92.

[2] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-2015، ص 85.

[3] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص 61.

[4] ادموند دوتي، الصلحاء، ص 138.

انتصارات داخل أهاليهم لصالح السلطة لكبح المقاومة وببث روح الإنهزام والإنكسار للسادة الفرنسيين في أتباعهم، وحتى في الأتراح عند تأبين الموتى من الشيوخ، فنذكر على سبيل المثال ما حدث بالجامع الجديد من مدينة الجزائر، حدث إحتفال عظيم أقامه مفتي الحنفية محمد بوقندورة وأعضاء دائرة الدين الإسلامي تعظيما لمقام الأستاذ المرحوم السيد أحمد(حفيد القطب الشيخ أحمد التجاني مؤسس الطريقة)، بحضور وفد فرنسي رفيع المستوى من حكام مدنيين وعسكريين، على رأسهم الحاكم العام الذي قال في خضم ذلك:"...وقد حضرنا هذا الجمع الحافل مشاركة لكم في الأسف العظيم الذي اعتراكم بنعي الفاضل الشيخ أحمد بن محمد قطب الطريقة التجانية، هذه الطريقة لم ينقطع إخلاصها الأتم نحو فرنسا...".[1]

2-<u>الإعفاء الضريبي ومن تأدية الخدمة العسكرية:</u> كانت العديد من الزوايا تحظى بامتياز الإعفاء الضريبي حتى ينصاع المشائخ إلى سلطة الاحتلال وبالتالي يخضعون أتباعهم ويجرونهم إلى قبول المحتل وسياسته، ومن الأمثلة على ذلك الطريقة الرحمانية التي أرادت السلطة الفرنسية تجريدها (الزوايا وطلبتها) منها بعد تمرد مقدمها سي علي بن محجوب عليهم "...من الامتيازات التي كانوا يحظون بها، من مثل الإعفاء من الضريبة، ومع ذلك لم ينل المستعمر مقابل هذا الإعفاء أي شيء"[2] الذي حرض أتباعه ضد الفرنسيين وحكومتهم، ويمنع مريديه من حراثة الأراضي وزراعتها حتى لا يستفيد منها الكفار.[3]

[1] عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص ص252-257وينظر كذلك إحسان إلهي ظهير (1941–1987)، دراسات في التصوف، ط1، دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع، 2005، ص121.

[2] 20KK60.Rapport du 23/02/1851(N59).

[3] Loc.cit.

3-عرض الوظائف والمناصب ذات المكانة الاجتماعية على شيوخ الزوايا، فبعد سقوط قسنطينة سنة 1837/10/13*، لم يكون الأمير علاقة مع أهم زعماء الأسر القسنطينية واسعة النفوذ آنذاك، حتى يستتب له أمر توحيد المنطقة؛ فرغم الولاء الذي أعطاه أحمد المقراني للأمير عبد القادر، لم يعينه خليفة على مجانة، بل عين-خصمه- محمد عبد السلام؛ والسبب هوأن أحمد المقراني كان صديقا لخصمه الحاج أحمد باي[1]؛ مما جعل أحمد المقراني يشعر بالاستياء والعزلة؛ ويفكر في تسليم نفسه للمحتل الفرنسي.

وكرد فعل على ذلك التعيين؛ عينت فرنسا هني بن يلس خليفة لها على مجانة، وبعد قتله، جاءت المناسبة لتعيين أحمد المقراني، واستجاب لنداء المارشال "فالي" الذي عينه خليفة على مجانة في 1838/10/24؛ حتى تفرض فرنسا وجودها في المنطقة وتحاصر الأمير عبد القادر وأعوانه، مما يبين استراتيجية إدارة الاحتلال، فمن جهة تخضع المنطقة لنفوذها ويتم استخلاص الضرائب لها محافظة على الموروث التركي في الإبقاء على الزعامات المحلية الموجودة، ومن جهة أخرى تأليب أحمد المقراني على غريمه محمد بن عبد السلام؛ لأن كليهما كان خليفة على مجانة؛ فتستفيد من حالة التجزئة والتفرقة، وبالتالي تتحين فرنسا فرصة نقض معاهدة تافنة التي أبرمتها مع الأمير، ثم القضاء عليه فتفرض هيمنتها وتبسط نفوذها[2]

4- تسهيل نشاط الطرق الموالية إن الطرق الموالية لا تجد مشكلة في استمرار نشاطها الديني؛ فالمنتمون إليها موظفون لدى إدارة الاحتلال الفرنسي من أئمة ومفتين..._ولا تتعرض لأزمات اقتصادية؛ لأن مواردها مستمرة فلا يمنع زائروها (توفر خص الزيارة) ولا تقيد حركة أتباعها؛ ووافقت الإدارة على تأسيس جمعية ناطقة بإسمهم تعرف بجمعية السنة.[3]وما انفك تأثيرهم يضعف بالرغم من عطف إدارة فرنسا على الطرقية[1]

* ورد التاريخ 13 أكتوبر 1873م وهو خطأ مطبعي. ينظر، صالح فركوس، المرجع السابق، ص 332.
[1] نفسه.
[2] نفسه، ص ص 334-335.
[3]. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 . 1954)، ج4، مرجع سابق، ص . ص 34 . 328.

وتهدف هذه السياسة إلى تحييد هذه الطرق وكسب صداقتها، وهو ما دعى إليه بيجو"Bugeaud" منذ البداية في منشور له بتاريخ 17 سبتمبر 1844، وذلك بضم أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في صفوف النظم الدينية وأوصى بعدم التردد في دعوة بعضهم إلى المشاركة في السلطة"[2]، مما يدل على مكانة هؤلاء بالنسبة للمجتمع؛ فهم يحظون باحترام وتقدير الأتباع، وإن تطبيق الأسلوب العنيف سيؤدي إلى ثوران العامة عليهم؛ فرأى بيجو اعتماد سياسة التقرب من هؤلاء؛ وذلك باحترامهم، وبذل الحماية لهم ، وإمدادهم بالإنعامات والتوسيع لهم في ذلك[3]، ولم تتوقف هذه السياسة عند الجنرال بيجو، بل تبعه كل حكام الجزائر؛ "واستمدت معونتهم كل حكومة قامت في تلك البلاد".[4]

فكان التقارب متبادلا من الطرفين من خلال عدة قنوات كتبادل الزيارات والمصاهرة وحضور الحفلات الرسمية وغيرها، والأغرب من ذلك قبول عضوية كتابيين في بعض الطرق، وهوما أشار إليه دوتي قائلا: "... فمع بقائهم أحيانا متعصبين ضدنا، نراهم أحيانا أخرى يختلطون بنا لضروريات مصلحتهم فنقابلهم في صالوناتنا حيث يحضرون حفلاتنا الرسمية، ويجلسون في مقاهينا على أرصفة شوارعنا الباريسية لاستهلاك بعض المشروبات "المشبوهة"... فقد تزوّج شيخ زاوية عين ماضي بالآنسة أوريلي بيكار... أما مولاي عبد السلام شيخ الطريقة الطيبية فقد تزوج بمدرّسة أنجليزية، وفي هذه الأيام الأخيرة طلب سيدي حمزة شيخ أولاد سيدي الشيخ يد الآنسة فيري ابنة

---

[1] ش.أ.جوليان، إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، تر: منجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونسية للنشر وش.و.ن.ت–الجزائر، 1396هـ/1976، ص 26.

[2] ش.ر.أجرون، ج1، دار الرائد للكتاب، 2007، ص 551.

[3] الشهاب، "ما يقولون عنا"، ج7، مج 14، صدر في 17شعبان1357هـ 11أكتوبر 1938م، ص ص 67-69. وهو مقال معرب مأخوذ من جريدة الشعب (Le Populaire) الفرنسية الصادرة في 22 يونيو(جوان) 1938، "الجامعة الإسلامية"، لصاحبه جورج وجنير.

[4] نفسه، ص68.

المسؤول على مراقبة الخطوط الحديدية، ولم يظهر البتة أن هذه التحالفات قد مسّت من هيبة هذه الشخصيات القوية".[1]

وقد قبلت الطريقة التجانية أعدادا من غير المسلمين، كأعضاء أحرار وشرفيين في الطريقة؛ لتقديمهم خدمات شخصية لها[2]، وقد خص "روا" الزاوية التجانية بتماسين بمقدار 3000 فرنك كتعويض عن ضريبة القانون التي تدفعها الزاوية سنويا عن نخيلها بمنطقة الجريد التونسي.[3]

5-الصداقة والتعاون لتوسيع النفوذ:

استدرج الاحتلال الفرنسي بعض الطرق واستغلّ عداوتها للحكم التركي، وتأليبها ضد الطرق المعادية لها وهو ما فعل بالتيجانية التي ارتمت في أحضان الإدارة الاستعمارية ضد الأمير عبد القادر.

كما قامت بجعل بعض شيوخ الطرق الصوفية **قيادا لبعض المناطق** مثل الذي فعله الجنرال بيرتزان عندما أعطى الحاج محي الدين لقب آغا وكلّفه بتهدئة الأوضاع وبمهمة الوسائط بين العرب والفرنسيين، كما ساندت بعض الشخصيات وتأليبها على أخرى مثلما فعل **بأحمد سالم** في الأغواط الذي ساندته للقضاء على الأمير عبد القادر أثناء محاصرته لعين ماضي (1841م).

تعاونت إدارة الاحتلال مع بعض الطرق في استكشاف الصحراء؛ فقد أعان الطريقة القادرية المستكشف الفرنسي "دي موريس" (le miorque de mores) في 1896/06/19؛ وذلك بطلب شيخ الطريقة بنفطة من بعض مريديه الخروج للبحث عن جثة الرحالة الفرنسي في التراب الليبي (بين الوطاية وغدامس) فحملت إلى قبلّي.[4]

---

[1] E.doutte.pp81-86 نص ترجمته لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 93 .

[2] A.M.A.E.FBob516-arch.1/1.direction politique.rapport n087-1882.

نقلا عن: لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص93.

[3] AG.T.D-97-8-

[4] التليلي العجيلي، دور بعض الطرق في مساعدة الفرنسيين عى استكشاف الصحراء، المجلة المغاربية، ع53-54، ص157.

ثانيا: سياسة الحصار

تصدى الاحتلال الفرنسي لمقاومة الطرق بقوة الجيش والسلاح، وسعى إلى تشتيت وحدة صفوفها وعرقلة النشاط الديني والتربوي والثقافي التي تقوم به زواياها؛ فحارب شيوخها؛ لأنهم رفضوا مناصبه المعروضة*؛ وشكلوا خطرا على وجود أتباعها، فعمل على نفيهم وتشريدهم ومراقبتهم، وشدّد الرقابة على مريديهم (مانعا الزيارات الفردية والجماعية)، وصادرت ممتلكاتهم؛ التي تعتبر روافد دخلها؛ التي كانت تخصص لنشاطها الديني والثقافي والاجتماعي.[1]

1-مراقبة شيوخ الطرق:

إن التخوف الذي وصل إلى الإدارة الفرنسية من قبل كتّابها وجواسيسها، حيث وصف ني نابليون "Ney Napoléon" تأثير قادة الطرق الصوفية على أتباعهم بـ "الجماهير العمياء المتعصبة" (influence sur les masses aveugles et fanatiques)[2] ، وكذلك من قبل المعمرين الذين لا يستثنون أحدا منهم جعلها لا تثق في هذه الطرق-والتي كان أصحابها محل إذعان مطلق- وجعلتها محل مراقبة رجال الشرطة؛ وأصبح كل شيخ محل شبهة[3]، راقبت سلطة الاحتلال الفرنسي الزوايا والمزارات، وكل من ينتمي إليها، وكان ذلك عن طريق المكاتب العربية، فقد "أعطيت تعليمات دقيقة للمكاتب العربية تهدف إلى تكثيف الحراسة على كل زعماء الطرق الصوفية؛ وتوقيف كل محاول لإثارة الجماهير الشعبية"[4] وتعلق الأمر بمن يدير هذه الزوايا من شيوخ ومقاديم، فتكتب تقارير حول تنقلهم أو خطاباتهم...، فكانوا محل مراقبة شديدة من طرف الضباط ونورد بعض

* لأن قبول هذه الوظائف يدل على تقبل هذا الكيان؛ وما ينجر عنها من تحقيق مصالحه.

[1] يحي بوعزيز، الدور السياسي والديني للطرق الصوفية بالجزائر، ص 208.

[2] Ney Napoléon, Un danger européen, les sociétés secrètes musulmanes, imprimerie E.Arrault et Cie, Tours, 1890, p 5

[3] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص ص 274-275.

[4] A.O.M.2H11. le 02/01/1852.

المناشير الصادرة في حق شيوخ الزوايا؛ حتى يتم تحديد غايات تلك التنقلات والغرض منها كمنشوري:

أ/منشور 1850/03/02 الصادر من الحاكم العام إلى المكاتب العربية يدعوهم فيها إلى تشديد الحراسة على تنقلات هؤلاء الإخوان الذين يسعون إلى عزل الجماهير عن السلطة الفرنسية[1]

ب/المنشور المؤرخ في 1921/08/24*: تنقل شيوخ الطرق الصوفية لا يكون إلا برخصة[2] وهو ما جاء في هذا المنشور؛ الذي ينص على الاستئذان للشيوخ لتنقلهم بين الجزائر وتونس والعكس[3] ومنشور آخر مؤرخ في 1934/11/01م[4] في الصدد نفسه.

ومن بين المشائخ الذي ورد ذكرهم في هذه التقارير ما يلي:

أ/مولاي محمد: الذي كان تابعا للطريقة الرحمانية، كان يحرض الأهالي على الجهاد، وكانت له اتصالات بالأمير عبد القادر (1846-1848)، أوقفته سلطة الاحتلال سنة 1857 بعد ثورة القبائل.[5]

ب/مولاي الشقفة: من عائلة بني إيدير بدائرة جيجل ينتمي إلى الطريقة الدرقاوية، جاء في تقرير ضباط دائرة جيجل سنة 1848؛ الذي لم يخف عداءه الكبير للاستعمار فكان- دوما- محل مراقبة من طرفهم، بل كان هدفهم هو العمل على عزله، وإنهاء تأثيره على سكان المنطقة.[6]

---

[1] 30KK45. Circulaire du 2/03/1850(N012).

*ينظر: مرسوم مراقبة تنقل شيوخ الطرق الصوفية 1921/08/24(بين الجزائر وتونس) في الملحق رقم 20، ص ص384-385.

[2] ش.ر.أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2،ص 78.

[3] A.G.T.D182-3

[4] Ibid.

[5] F80 493 Cercle de Sétif. Rapport de la 2eme quinzaine de juin1846 et F80 510 Cercle de Sétif et de Constantine. Rapport de la 2eme quinzaine d avril 1847

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 56.

[6] F80 510 Cercle de Djijel. Rapport de la 2eme quinzaine de mai 1848 et F80 495 Rapport de la 1eme quinzaine de juin1848 .نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 58.

ج/المقدم سي محمد الصغير: جاء في تقرير مكتب القالة شهر فيفري 1850 ضرورة إحكام الحراسة على هذا المقدم "الرحمانية"؛ لكثرة أتباعه، ولحضوره ومكانته بزاوية عبد الرحمان بجرجرة.[1]

د/المرابط سي صدوق بلحاج: أمر الملازم الأول سيروكا (Séroka) –رئيس مكتب مدينة بسكرة– في تقرير له في 1853/01/17م، أن "الرجل الذي ينبغي أن تظل أعيننا متجهة نحوه هو المرابط سي صدوق بلحاج من أولاد أيوب بن مقدم من الطريقة الرحمانية...ذلك أن سي صدوق بلحاج لا ينتظر سوى الفرصة السانحة من أجل جرِّ الجماهير الأهلية للحرب المقدسة...".[2]

هـ/الشريف بوبغلة: ينتمي إلى الطريقة الطيبية، راقبا تحركاته كل من النقيبين بونفالي "Bonvalet" ودارجان "Dargant"، كما لاحظ مكتب بسكرة أن نشاطه الثوري تنامى في المنطقة وأتباعه في تزايد...وشملت ثورته دائرتي برج بوعريريج وبوسعادة".[3]

و/محمد السنوسي: نعلم أن الطريقة السنوسية جزائرية المؤسس ليبية المنشأ، امتد تأثيرها إلى قسنطينة؛ وأعطيت تعليمات صارمة لمراقبة تحركات هذا المجاهد الثوري، ومراقبة الحدود التونسية (الجنوب الشرقي)؛ لأنها في اعتقادهم سبب المشاكل[4]؛ لإمكانية الفرار نحو الشرق، وجلب السلاح.

ز/الشيخ أحمد بن مولاي محمد: من مقدمي الطريقة الرحمانية، أعلن الثورة بالقبائل الشرقية (زواوة) يوم 1861/03/18، التي كان تأثيرها خارج الحدود الجزائرية وبالضبط في

---

[1] F80 498 Cercle de Calle. Rapport du février 1850

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 58.

[2] A.O.M.1H6.Résumé de la situation du sercle de Biskra au point du vue de la politique.de l administration .Biskra le17/01/1853.

3 F80 499 Cercle de Sétif. Rapport de mai 1851.et 40KK8 Rapport de18-28/11/1851.N0192et 198

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 59.

[4] 10KK32.Biskra le 30/3-11/04/1855.

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 58.

الشرق (طرابلس الغرب، تونس)، والتواصل مع الطريقة السنوسية، واستمرت حتى اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864.[1]

ح/الشيخ الحداد: ينتمي إلى الطريقة الرحمانية، كان مراقبة شديدة من قبل ضباط المكاتب العربية، كما كان له دور مهم في ثورة المقراني عام 1871.

ط/الشيخ محمد التجاني: رغم أن التيجانية أظهرت ولاءها من 1840، غير أن شيخها "محمد التجاني" اتهم باستهداف الفرنسيين والإطاحة بسلطة فرنسا فألقي عليه القبض سنة 1870، لكن قد يكون هذا الاعتقال لإبعاده وحمايته من مناوئيه؛ خاصة إذا علمنا أن ظرفية الجزائر في الداخل، لا تسمح ببقائه لنشوب مقاومة بقيادة الشيخين المقراني والحداد، فحتى لا يشكل حلفا مع هؤلاء الثوار وحتى لا يلومه أتباعه في سياسته المهادنة للاحتلال، التي قد تعرضه للخطر وتهدد حياته، ففي ظل هذه الظرفية الحرجة التي تعيشها فرنسا مع بروسيا الألمانية كانت تطمح إلى عدم قيام أي مقاومة ضدها فما بالك باجتماع هذه المقاومة، والدليل أنه جد في إظهار حبه لفرنسا وتزوج بأورليي بيكار الفرنسية بعدما شمله العفوسنة 1872م، وألقي عليه القبض كذلك في مقاومة بوعمامة 1880–1881م؛ مما يدل على تخوف فرنسا من إمكانية تعاون أتباعه مع هذه الثورات، ولحمايته من جهة أخرى، وأخلي سبيله بوساطة الحاكم العام؛ مما يبين أن الاعتقال مفتعل وهو ما يؤكده ش.ر.أجرون في قوله: "... إن التجاني يعامل كأنه وحش ولكنه في الحقيقة ليس كذلك إطلاقا".[2]

ي/الشيخ محمد القليعي: هو محمد بن علّال بن سيدي مبارك (زاوية القليعة) ضيقت سلطة الاحتلال على شيوخ الطرق الصوفية ووضعوا تحت المراقبة الدائمة والملاحقات القضائية والمتابعات القمعية لترهيب أتباعه كما فعل بالشيخ محمد بن علّال بن سيدي

---

[1] A.M.G. H181.année 1864.

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 61.

[2] ش.ر.أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 275.

مبارك (زاوية القليعة)، الذي كان قائدا في جيش الأمير عبد القادر واستشهد في معركة الشرق وقطع رأسه وأرسلت إلى مريديه وأتباعه لمنعهم من مواصلة الجهاد.[1]

2-التحكم في الخطاب الديني واستخدامه في الجوسسة:

تدخلت سلطة الاحتلال الفرنسي في الخطاب الديني والترويج لسياسة الأمر الواقع مما جعل الشعب الجزائري في مرحلة اللاوعي بالعدووالصديق فأصبح منوما رهين ما تمليه علية سلطة الاحتلال مستكينا لقوانينها ولا يبدي أي مقاومة تجاه ظلمها المتصاعد[2]،

إن العلاقة التي وطدتها الإدارة الاستعمارية مع الزعامات المحلية جعلت هذه الأخيرة تساهم في المشروع الاحتلالي وتزيد من توغله ونفوذه؛ فلم تعد الزوايا ملاجئ للثوار؛ بل صارت تراقب تحركات هؤلاء المقاومين والثوار وتوشي بهم للمحتل ليسارع في اعتقالهم، فتحوّلت هذه الطرق من أداة نصرة للحق إلى أداة هيمنة نفسية ضد المجتمع الجزائري لصالح السلطة الاستعمارية[3]، من أجل حماية مصالحها ونفوذها الدنيوي.

3-تفقير الزوايا والمساس بمصادر تمويلها وتموينها:

قبل أن نتحدث عن سياسة فرنسا تجاه مصادر التمويل والتموين[*]، لابد من توضيحهما

فمن أجل تقليص نفوذ الطرق عمل الاحتلال على:

أ/**وضع يدها على الأحباس** التابعة للزوايا والأضرحة وضمها إلى أملاك الدولة كغيرها من الأوقاف.[4]

لم تكن مهمة سلطة الاحتلال مراقبة الزعامات المحلية (مشايخ الطرق)، بل والمراكز التي يسيرونها والمتمثلة في الزوايا، فهي أداة تواصل سريعة[5]تجري فيها الكثير

---

[1] رشيد بكاي، سلطة الخطاب الصوفي في الجزائر(1832-1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 207.

[2] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، دار المعرفة 2010، ص 257.

[3] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 121.

[*] أشرنا إلى أنواع الموارد المالية والعقارية في المبحث السابق.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 286.

[5] دونوفو، الإخوان، ص 15.

من الأسرار والغموض؛ والتي جعلت من السلطات المحلية تحاول معرفة طبيعة العلاقات التي تجري فيها بين الشيخ والإخوان التابعين لطريقة معينة، والتي رآها الفرنسيون أنها مصدر التعصب لتشبعها بعقيدة دينية متحمسة للجهاد؛ والتي تحرض على طرد الكافر وعدم الانصياع له[1]، مما أدى إلى انزعاج السلطات الفرنسية "... فالمال سلاح خطير في نظر الفرنسيين، ولا يمكنهم التغاضي على من يجمعه لاستعماله ضدهم"[2] فالمال نفوذ عند هؤلاء الذي قد يتحول إلى ثورة، فتعرضت إلى مراقبة محكمة من قبل المكاتب العربية؛ فالقائد الأعلى لقسمة عنابة العقيد تورفيل "Tourville" طلب مراقبة الشخصيات المعروفة؛ لكثرة الزيارات التي تحظى بها من الأتباع وحتى الغرباء[3] وهوما جاء في منشور صادر عن الحاكم العام بتاريخ 1847/11/27م، بضرورة جمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها؛ ودراسة المسألة الطرقية، دراسة عميقة ومتأنية[4] إلى عدة إجراءات كإلغاء حرمتها ومنع الزيارات فيها والتدخل في ممتلكاتها وأوقافها.

ب/التضييق على الزيارات ومنعها:

تعتبر الزيارات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الطرق الصوفية؛ فهي تكرس الولاء الروحي للشيخ[5]، وتهدف إلى تحقيق التضامن الأخوي بين أتباع الطريقة وملتقى يجمعهم، وتجمع فيه الأموال والممتلكات المختلفة من هبات وأحباس (عقارات، نخيل...)، وهوالهدف الرئيس الذي يبقي على استمرار المؤسسة الطرقية ويعبر عن قوتها ونفوذها، ففي بادئ الأمر فرضت الترخيص للقيام بالزيارة من طرف السلطة الفرنسية، ويدخل في

---

1 صالح فركوس، المرجع السابق، ص 66.

2 أبو القاسم سعد الله، نفسه.

3 20KK32.Rapport du 26/08/1851) N407.

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 67.

4 Ikk7.circulaire du 27/11/1847(N025).

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 66-67.

5 لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص 97.

هذا مراقبة "البراح"* كل من يعلن عن تاريخ الزيارة في الأسواق دون أخذ الإذن من السلطة الفرنسية

ج/التدخل التدريجي في الزيارات: حيث بُدء بوضع شروط للقيام بها، فلا تكون إلا بعد أخذ رخصة من سلطة الاحتلال؛ فيطلب الشيخ من المكتب العربي التابع له الترخيص بالزيارة، وهذا التدخل أضعف من مكانة وهيبة القائمين على الزوايا من شيوخ ومقدمين لها، والشيء نفسه يقوم به المريدون بشكل فردي أو جماعي، بداية الأمر كانت الرخصة سهلة المنال، لكن أصبح أخذها معقدا؛ حتى يتم تقليلها وتخفيض عددها، فخضعت لعدة إجراءات تتعلق بالزائر والمزور (هويته، علاقته بالطريقة، تاريخ الطريقة، نوع الزيارة...)، والتنقل البحثي للتحقق من المعلومات مما ينجر عنه الانتظار وإمكانية القبول يتحكم فيها الولاة والجنرالات، ثم منعت هذه الزيارت؛ فالحاكم العام ألبير قريفي "A.Grevy" سنة 1880م، سحب رخصة الزيارة، ورأى أنها باب للتسول وطلب الصدقات، وهذا الإجراء ليس حبا في المريد ورفع الاستغلال المسلط عليه من قبل زعماء الطرق؛ بل يتعلق الأمر بالجانب السياسي؛ فمنحت رخص –رغم ندرتها[1]– استثنائيا لأصدقاء فرنسا، وكذا لمن ترجوا منها خدمة مصالحها، فشيخ الطيبية منحت له الرخصة لجمع الصدقات في الجهة الغربية بأمر من الوزير الفرنسي في المغرب الأقصى؛ لتسهيل الاحتلال الفرنسي مستقبلا، أما الشيخ أحمد التجاني فقد وقفت السلطة معه بعد عدم انتخابه شيخا للزاوية وسمحت له بجمع الزيارات من الجهة الغربية في كثير من الزوايا؛ لكن هذا المنع لم يؤثر على هذه الزوايا؛ لإخلاص مريديهم الذين حافظوا على عطاياهم المالية والعينية ووصلت إلى شيوخهم سرا وبمسميات أخرى، فلم تعجز الطرق الصوفية كما اعتقد المحتل.[2]

* وظيفة سائدة في المجتمع المغاربي للإعلان عن أمر حكومي أوطرقي–حسب السلطة التابع لها– للإعلان عن أمر يهم المجتمع.

[1] L.Rinn. op.cite. p60.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 285.

د/مراقبة جمع التبرعات:

حث النقيب كوزان (Cousin) –رئيس مكتب قالمة– في تقرير له في مارس 1850، على مراقبة تحركات ثلاثة مقدمين من الطريقة الرحمانية، الذين كانوا يقومون بجمع التبرعات المعتادة.[1]

والهدف من هذا التضييق هوتحجيم العلاقة الروحية بين المريد وشيخه وتصوير الشيخ على أنه مقيد وتابع لسلطة أعلى (الاحتلال)، والتقليل من نفوذ المؤسسات الطرقية بالتقليل من الصدقات؛ والتي اعتبرتها السلطة منافسة لجباية الضرائب المفروضة على الأهالي.

ه/إلغاء حرمة الزاوية:

للزاوية حرمة تحصين الفار إليها والمستجير بها سواء أكان ظالما أو مظلوما؛ فإذا دخل في حرم الزاوية فلا يستطيع أحد مسّه أو القاء القبض عليه إلا إذا كان خارجها والشيخ هوالذي يتدخل في قضية اللاجئ إليه (صلحا أو حلا...)، لكن السلطة الفرنسية تدخلت في إلغاء هذه الوظيفة الاجتماعية، من خلال قانون 1884/02/06 الذي يلغي الحرمة ويأمر بسجن المتحصن بالزاوية وإبلاغ السلطة الفرنسية بذلك، وكان هذا الاجراء يهدف إلى الحد من سلطة الطرق الصوفية وافتكاك جزء من صلاحياتها من جهة [2]، ويهدف إلى خنق أي مقاومة أو تحرك ضد الاحتلال الفرنسي أو سياسته من جهة أخرى.

يمكننا القول أن هذه المراقبة المركزة على نشاط هذه المؤسسات الدينية وكذا تغيير المحيط المتواجدة فيه، أدى إلى تثبيط نفوذها واختراقها داخليا، بل جعل منها وسيلة للإخضاع وتهيئة الأتباع وإقناعهم بضرورة الإتباع والقبول بسياسة الأمر الواقع، وتحولت من مصدر للثوار إلى مراقب لتحركاتهم وواشيا بهم.

---

[1] F80 498 Cercle de Guelma. Rapport de mars 1850.

نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 71.

[2] لطيفة الأخضر، المرجع السابق، ص ص 96-97.

3-تأجيج الصراع بين الطرق وتشتيت الطريقة الواحدة

تفطن المحتل الفرنسي إلى قوة الطرق الصوفية داخليا ووحدة صفوفها فعمد إلى تفتيتها وتمزيقها إلى فروع مصغرة؛ ففي سنة 1897 جزئت الطريقة الرحمانية إلى خمسة وعشرين فرعا لا يعترف أحدها بالآخر، أما الطريقة الدرقاوية فتفرعت إلى ثمانية فروع والقادرية إلى ستة فروع، والتيجانية إلى فرعين وثالثهما في فاس بالمغرب[1]

عملت سلطة الاحتلال الفرنسي على زيادة التشتيت والتفرقة بين الطرق الصوفية المختلفة والتفرقة ضد الطرق الأخرى؛ التي تبث في الأتباع؛ فلا حوار مع منتمٍ لطريقة أخرى، ولا تزاوج، ولا معاملات، فساد الشقاق...، وبثوا الفرقة حتى في الطريقة الواحدة، وذلك من خلال إيهام كل طريقة بأن الطريقة الأخرى تنافسها وتريد أخذ مكانها...، وأوحوا إلى كل مقدم بأن المقدمين الاخرين ينافسونه على الزعامة والمال والجاه.[2]

فبثوا الخلاف بين التيجانية والقادرية منذ حصار الأمير عبد القادر لعين ماضي؛ مما تسبّب في انتصار الفرنسيين الذين ساهموا في تغذية الصراع والعصبية الطرقية بينهما وهذا ما قاله الحاكم العام واصفا والد أحمد التجاني (حفيد المؤسس) أثناء حضوره حفل رثاء هذا الأخير قائلا: "ففي سنة 1838م كان والد المأسوف عليه رأى سقوط مدينة وخراب زاويته وقطع نخيله أحسن له من الانضمام إلى أكبر أعدائنا (الأمير عبد القادر) ومع انتهاء الأمر به إلى هذه الحالة السيئة لم يزل مجتنبا ملاقاته ومسالمته"[3]، وتجاهل أن هزيمة الأمير، الذي أراد أن يضم التجانيين-مستغلا نفورها من الحكم التركي- إليه محاربا المحتلين الفرنسيين المسيحيين كانت جراء حروبه مع بني جلدته التي أضعفته*.

والأسلوب الذي عزلت به الإدارة الفرنسية التجانية عن القادرية استخدمته مع الطرق الأخرى مشيرة إلى أن أصوله مغربية كالطيبية والزيانية وبأنها ستفتك منها نفوذها

[1] Octave Depont ‹Xavier Coppolani ‹les confrèries religieuses musulmanes. P123

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص 236.

[3] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ص 255.

* هناك أسباب أخرى أدت إلى هذه الهزيمة كالدور الذي لعبه ليون روش الذي كان محطّ ثقة الأمير عند إسلامه نفاقا.

في غرب الجزائر، بل وحتى زاويتها الموجودة في فاس وصفوها بالعميلة للسلطان المغربي.*

المطلب الثالث: أثر الطرق الصوفية على المجتمع الجزائري

إن الطرق والزوايا كانت مركزا للتعليم والتثقيف والوعظ والإرشاد وكانت هذه الزوايا رباطا للجهاد قديما وإنشاء القادة العسكريين حيث حاربوا الاحتلال بشدة من خلال المقاومات المسلّحة طيلة القرن التاسع عشر كمقاومة الحداد والمقراني وقبلها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ.

درس المستعمر هذه الطرق وعرف أهميتها بالنسبة إلى الجزائري، فتقرّب من مشايخها واستغلهم وقهرهم عسكريا وأغرقهم بالأموال حتى يبث من خلالهم الأفكار التى يحتاجها من معتقدات فاسدة، النظر إلى الإستعمار على أنه المنقذ وأن وجوده قضاء وقدر (ينبغي التسليم به).

أما أسباب هذا التقارب فهي:

- حاجة فرنسا إلى عملها في الصحراء.
- الوقوف ضد سياسة الجامعة الإسلامية التى تسعى إلى تحقيق الوحدة.
- كسر شوكة العداء الذي تكنه الطرق الصوفية للتسلّط الفرنسي المسيحي. [1]

إن المقاومة العنيفة للطرقيين ضد الاحتلال الفرنسي في بادئ الأمر (القرن التاسع عشر)، واستكانتهم (بداية القرن العشرين)، تبيِّن الدور الخطير الذي لعبته إدارة الاحتلال في الطرقيين، ورغم تدجين هذه الطرق غير أن لها جوانب مضيئة إبان الاحتلال.

* رغم أن مولاي سليمان كان له الفضل في نشر الطريقة التجانية فآوى السيد أحمد التجاني حين طرده الأتراك (أثناء صراعه مع السلطة) وقرب التجانية إليه وأغدق عليها الأموال والعقارات، وأذاع صيتها في الجزائر وفي الدول المجاورة عن طريق التجار والقناصل؛ لحاجة في نفسه تكمن في أن التجاني جزائري لا يطمح ولن يطمح في الملك المغربي فجعل التجانية درعا ضد الطرق المغربية الأخرى، ويستغلها في الاستقرار الأمر له ولتقوية نفوذه.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. ج4، المرجع السابق، المرجع السابق،، ص 320.

أولا: الأثر الإيجابي: ويتجلّى في:

ـ نشر الثقافة الدينية والقِيَمية مركزا للتعليم والتثقيف الوعظ الإرشاد.

–وقوفها ضد الفرنسة واستمرارها في تعليم اللغة العربية، من خلال تحفيظ القرآن الكريم.

–الحفاظ على العادات والتقاليد الجزائرية التي تؤكد استمرارية المجتمع الجزائري، وعدم انحلاله في المجتمع الأوربي.

ثانيا:الأثر السلبي: ويتجلّى في:

1–على المستوى الديني:

- **تشويه صورة الاسلام:** أعان الاحتلال الفرنسي على استمرارية طقوس هذه الطرق، وصوّر ما تقوم به على أنَّه الإسلام الحقيقي فقد "كان رجال الإعلام الفرنسي يصوّرون حلقات الذكر التى يقيمها أصحاب الطرق على أنها شعائر الإسلام وأن هؤلاء المشايخ هم رجال الإسلام وحماته، على الرغم من أن بعض مشايخ الزوايا كان يترنَّح من شدّة السكر في شوارع العاصمة".[1]

"وهكذا تحوّل الإسلام في الجزائر بفعل الطرقيين إلى صورة باهتة من التعاليم والهدايات تخذر شعبا وتسلمه لنوم عميق لا يعود يحس معه بآلامه...ويتعسّف الإستعمار في حقه وصار الشعب رغم إسلامه الوراثي الشكلي يدين بالوثنية التى ينصبها في الزوايا لالتماس البركات والاقتناء الحرز ذات الخوارق والمعجزات".[2]، فانتشرت في الدين الإسلامي الخرافات والبدع.

- شجعت الطرق الصوفية ونشرت الإسلام التقليدي "الطرقي" حتى لا تنهار مصالحها عندما يتجدّد دين الشعب ويستفيق من غفلته الفكرية والروحية، فأصبح الدين مظهرا أما الجوهر فهو أجوف فلا تمنح الصدقات والعطايا للفقراء بل للزيارة

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 60.

[2] محمد ناصر، مرجع سابق، ص92.

ولا يكون إطعام الطعام للمحتاجين بل يكون لأصحاب الزوايا (الوعدات)، ولا يكون الحج إلى بيت الله الحرام (بل يكون لضريح سيدي فلان).

2-على مستوى المجتمع الجزائري

- ساهمت هذه الطرق في تشتيت المجتمع الجزائري، فلكل طريقة أتباع، تربطهم علاقات شبه ضعيفة مع أتباع الطرق الأخرى أو تكون منعدمة مما أدى إلى الفرقة والتنافر رغم أن عنصري التجمع موجودة في الاسلام (الكتاب والسنة).
- علاقة تعاون الاحتلال الفرنسي مع الطرق الصوفية، أدّت إلى نفور الأتباع تدريجيا من هذه الطرق، وهو ما يفسّر تراجع وزنها وقوتها الاقتصادية خاصة في الربع الأول من القرن العشرين، ويتحوّلون إلى الحراك الإصلاحي حديث النشأة. فالاستعمار أدرك نفسية زعماء الطرق فدعم هذه الطرق وكوّن مهابته على مشايخها بل أعفاهم من الضرائب وزودهم بالأموال لإقامة حفلاتهم ومزاراتهم إما عن طريق الإغراء بالأموال أو عن طريق القهر العسكري، فغذى فيهم روح التفسخ الديني والانحلال الخلقي [1] ارتداد المثقف الجزائري من صورة الإسلام المشوّه إلى الإلحاد، بسبب ما يلاحظه واقعا لدى الطرقيين ويطابقه بما تلقّاه في المدارس أو قراءته على الإسلام المشوّه الساذج الذي صوّره المستشرقون فيخرج من الإسلام إلى اللادين "الإلحاد" أو يعتنق المسيحية.

3-كسر شوكة العداء الذي تكنه الطرق الصوفية للتسلط الفرنسي المسيحي.[2] ومن مظاهر ذلك:

- التعاون مع الاحتلال بدل مقاومته، فنشر مسألة الاحتلال على أنه قضاء أصيبت به الجزائر مسألة لابد أن يؤمن بها الشعب الجزائري "الاحتلال جابو ربي يديه

---

[1] الخطيب، مرجع سابق، ص 60.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 -1954) ج4، المرجع السابق، ص 320.

ربي" مكتوب على الجزائريين، فساهمت في تثبيط المقاومة من جهة وتغلغل الاحتلال ليس في أرض الجزائر فحسب بل في المغرب العربي ككل.

- كان الأتباع ضحية المشائخ الفاسدين، الذين يعبئونهم لنصرة الفرنسيين وخدمتهم، والتصدّي لإخوانهم، لا لشيء إلا لأنهم ليسوا إخوانهم في الطريقة، أوتكلموا – صدقا–على شيخهم وفق ما نصّ عليه الشارع الحكيم.
- أطالوا عمر الاحتلال الفرنسي، الذي نجح في اختراقهم–لهمّهم الدنيوي–فوالوه واتّبعوا أجندته، بمعية أتباعهم، حتى صار الاحتلال صديقاً والمصلح عدوا.

4–العوامل التي أدت إلى ضعف الطرق الصوفية والزوايا:

*السياسة الاستعمارية القائمة على دراستها (لمعرفة كيفية التعامل معها) ثم التقرب منها وضرب بعضها ببعض (فرق تسد) وصولا إلى تدجينها حتى نفر الناس منها.

*هجرة الساكنة من الأرياف إلى المدن وإلى فرنسا نفسها عقب الحرب العالمية الأولى.

*مساهمة الفكر الإصلاحي بداية القرن العشرين، في توعية الأمة الجزائرية وشنّه لحرب شعواء على انحرافات الطرق الصوفية.

*التأييد المطلق لفرنسا خاصة مع نشوب الحرب العالمية الأولى؛ ووقوفها ضد الدولة العثمانية وهوماجعلها تخسر الكثير من أتباعها.

خلاصة:

ورث الشعب الجزائري عن النظام التركي المنهزم (سنة 1830م)، مجتمعا ريفيا ينتمي أغلب أفراده إلى طرق صوفية بدافع قبليٍّ أو ديني، وحاولت هذه الطرق التصدّي للاحتلال الفرنسي–ما عدا بعض الطرق التي كان موقفها سلبيا من المقاومة– بمقاومة مسلّحة، والتي اتصفت بالشمول والتزامن، وللأسف تناقصت حدّة هذه المقاومة إلى أن سكنت بدايات القرن العشرين، مما يبين ضعفها وتدجينها من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي.

فاستخدمت سلطة الاحتلال شتى الوسائل والأساليب لاختراق صفوفها هذه الطرق واحتواء مشايخها ومقدميها، وتجزئة الطريقة الواحدة إلى عدة طرق، بل استحدث طرقا جديدة (العليوية)، لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها وتوسيع نفوذها، ورغم التدجين الحاصل لهذه الطرق، ورغم ما قيل عن تراجع المستوى التعليمي في زواياها، إلّا أنّها تصدّت لسياسة الإدماج والفرنسة بحفظ الدين "التقليدي" واللسان العربي.

ومن أجل إصلاح ما حلّ بهذه المؤسسات التقليدية من تبعية وتعاون مع سلطة الاحتلال وانحراف عن منابع الدين الإسلامي، برزت بداية الربع الثاني من القرن العشرين حركة إصلاحية تسعى لتحرير هوية الشعب الجزائري من التسلّط الاستعماري ومعاونيه، وهذا ما نودّ معرفته وتحليل محتواه في الفصل الموالي.

❖ **الفصل الرابع: الإسلام الإصلاحي وسلطة الاحتلال الفرنسي.**

- **تمهيـــــــــــد.**
- **المبحث الأول:** الحركة الإصلاحية(النشأة، الغايات، الوسائل).
- **المبحث الثاني:** موقف الحركة الإصلاحية من الاحتلال وأعوانه.
- **المبحث الثالث:** التضييق على نشاط جمعية العلماء.

❖ **تمهيد:**

في وقت استسلم فيه الشعب الجزائري لقدره تحت وطأة الاحتلال الفرنسي وأعوانه، وانتشر الفساد الديني، حتى صار الحق باطلا والباطل حقاً، وأصاب الأمة وهنٌ حقيقيٌ، برزت شخصيات تحمل الفكر الإصلاحي وانتفضت –من خلال دعاتها لإصلاح هذا الوضع –ضد سلطة الاحتلال ومن يسانده، فجاء هذا الفصل موسوما ب"الإسلام الإصلاحي وسياسة الاحتلال الفرنسي"، باحثا ومشرحا لهذه القضية.

سنتحدث في المبحث الأول منه عن مفاهيم ومرتكزات الفكر الإصلاحي، وعن عوامل بروزه في الجزائر، متسائلين عن الخصوصية الجزائرية في الحراك الإصلاحي العربي، مبيِّنين أهم روّاده، متقصِّين غاياته وأهم الوسائل التي جنّدها في سبيل تحقيقها.

إن تحقيق هذه الأهداف لم يكن يسير المنال لوقوف عدة أعداء في سبيله، لذلك سنوضِّح في المبحث الثاني"موقف الحركة الإصلاحية من الاحتلال ومعاونيه"، متخذين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مثالا عن الحركة الإصلاحية في الجزائر، فسنبدأ بالاحتلال الفرنسي الذي حاول خنق الجمعية والقضاء عليها في المهد، بل سلّط عليها أتباعه الطرقيين، وحرّض عليها أصوات السلك الديني، مما جرّى عن هذه السياسة انعكاسات خطيرة، غير أنّها لم تثن العلماء في متابعة المسار.

وفي المبحث الثالث سنورد ترسانة القوانين التي سنّتها إدارة الاحتلال لسدِّ فِيهِ دعوة العلماء وكبح نشاطها، مركزين على ثلاثة منها، مبتدئين بمنشور ميشال(1933) مرورا بقانون رينيه (1935) وختماً بقانون شوطان (1938)، التي كُرّست لإبعاد الجمعية عن الواجهة الدينية والثقافية والسياسية، سنشبر إلى الانعكاسات الخطيرة لهذه القرارات على الشعب الجزائري، وردود فعله تجاه الجمعية؛ حيث زاد من الالتفاف حول الجمعية عكس ما كان يصبو إليه المحتل، وجعلها تواصل نشاطها الدعوي؛ حتى يتحرّر من الاحتلال ومعاونيه، وينال حريته الدينية ويتشبّع بهويته الحقيقية.

➢ المبحث الأول: الحركة الإصلاحية (النشأة، الغايات، الوسائل)

إذا كانت الثورات الشعبية ضد الحكم الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر قد نظّمت ونُفّذت من طرف بعض الطرق، فإن المنحرفة منها أصبحت بعد حين من الدهر أداة طيِّعة في يد إدارة الاحتلال الفرنسي، حتى صار المحتل يعتبر رجال الطرق الممثّل الحقيقي للإسلام المتسامح بالمقارنة مع طائفة العلماء؛ رغم أنّهم يمثلون الإسلام المنحرف المقدس للأولياء ونسبوا اليهم خوارق العادات[1]، فظهر فكرُ إصلاحيٌ يحمل همَّ هذا الواقع المر، بقيادة واعية تميّزت بميزة العلم محاولة نشر الإسلام الصحيح في أوساط الشعب الجزائري، بمختلف الوسائل التعليمية والتوعوية مستغلّة في ذلك دُور العبادة والمدارس والمنابر الإعلامية، الأمر الذي يجعلنا نصبوا إلى أن نجيب في هذا المبحث عن أهم العوامل التي أدّت إلى نشأة الفكر الإصلاحي الجزائري، وغاياته.

المطلب الأول: مفهوم الإسلام الإصلاحي وأهم مرتكزاته

قبل أن نتطرّق إلى العوامل المؤدية إلى ظهور الفكر الإصلاحي، نعرّج إلى فكِّ الغموض على مفهوم الإصلاح الديني

أولا: مفهوم الإصلاح الديني

يعدّ الدين أسُّ الحياة ومدارها؛ لأنّ الدّين هو المنظّم لكلّ المجالات، وهو المسطرة التي يقاس عليها الفساد والصّلاح، فالدّين من هذا المنظور يعدّ مرجعا لمختلف شؤون الإنسان الاجتماعية والتربوية والقانونية، وانطلاقا من مركزية الدين في عملية الإصلاح راح مفكّروا الإسلام وعلماؤه يجيبون على سؤال طالما أرَّقهم منذ أن أحسُّوا بالخلل والفارق الحضاري بينهم وبين غيرهم من أتباع الأديان الأخرى، فاستقرَّ رأي أغلبهم بأنّ دين الإسلام دين عزّة وكرامة، ودين حضارة وقوّة، كان به المسلمون أقوياء، ولما تركوه أو وهنت علائقهم به ضعفوا وصاروا فريسةً سهلةً للجهل والتخلّف، فطمع بهم أعداؤهم، لهذا قام هؤلاء العلماء والمفكرون بالبحث عن أصل الدّاء لوصف الدواء، فرأوا أن الخلل

[1] عبد الكريم بوصفصاف المرجع السابق، ص 173.

والمرض يكمنان في علاقة المسلم بدينه، هذه العلاقة التي مسّها الفساد والتغيير حتى صارت في كثير من الأحيان بعيدة عن الدين، وحياتهم بعيدة عن تصورات الإسلام والمسلمين الأولين، لذلك وجّهوا جهودهم إلى محاولة تقويم تلك العلاقة (علاقة المسلم بدينه)، وذلك بالنظر إلى المفهوم الصحيح للإسلام، إسلام النصِّ (القرآن والسنة)، وإسلام السلف الصّالح (أي فهمهم للإسلام النصّي وسنَّة رسول الله (ﷺ) وتطبيقها)، وهذه العملية عرفت في الأدبيات المعاصرة بـ "الإصلاح الديني".

1-معنى الإصلاح:

ففيما يتعلّق بالفكر الإسلامي فإنّ هذا المفهوم منتشر جدا في الثقافة الإسلامية الحديثة، ويجد مكانة جيدة في النص القرآني[1]، ومن الاستعمالات القرآنية المختلفة التي يمكن إحصاؤها للفظ "أصلح" ما يفيد معنى الصُّلح وما يفيد القيام بعمل صالح، أما المصلحون فهم بهذا المعنى، من يقومون بعمل الصُّلح، وبإصلاح أحوال الناس.[2]

وحتى نستوضح دلالة (الإصلاح) بالنسبة إلى اللّغات الأوروبية، وكما هوالحال بالنسبة إلى كل ترجمات القرآن. فقد وقع الاختيار على كلمة (Réforme)، كما أن اشتقاقات فعل أصلح تؤيّد صحة هذا الاختيار. وهكذا فنعْت (صالح) (الجمع: صالحون)، يعني التّصرف كإنسانٍ فاضلٍ،[3] ومنه قوله تعالى: الآية[4] ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ

[1] وردت مادة الصلاح والإصلاح في القرآن الكريم في نحو مائة وسبعين (170) آية، ينظر: عبد الرحمن شيبان، المصدر السابق، ص 148.

[2] محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 11. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج 1، ط 2، دار الجيل، بيروت. لبنان، 2001، ص ص 230-231. وينظر أيضا:

- Encyclopédie de l'islam (ISLAH). Maison neuve et Larousse. Paris. 1978. T4. P 147.

[3] سعيد بن سعيد، والسيد ولد أباه، عوائق التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2006، ص44.

[4] الآية كاملة تبدأ من قوله تعالى:﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ النمل 19.

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ (النمل: 19) وكون الإنسان مصلحاً (الجمع: مصلحون)، هوالتوجه نحوالكمال الأخلاقي تجاه الآخر والدعوة للإسلام تصديقا لقوله تعالى الآية[1] ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ (القصص: 19)، ومن هذه النصوص أيضا، قوله تعالى: الآية[2]﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ (هود: 88)؛ فالإصلاح الذي تعنيه هذه الآية، هو الإصلاح العام؛ أي ليس لي من المقاصد الخاصة بي وحدي شيء بحسب استطاعتي.[3]

من هنا، فالإصلاح الذي يدعو إليه القرآن يتضاد والفساد، ويجب أن يُفهم من الفساد كل أنواع الابتعاد عن الطريق المستقيم الذي بيَّنه الدين، إذ المصلح هوالإنسان الذي تدفعه الرغبة في متابعة سبيل الأنبياء الذين كانوا أساسا من المصلحين. وبذلك فالمصلح يتبنّى ركنا إسلاميا آخر، هو"الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر"4، وحتى الأحاديث النبوية ساهمت في ذلك التعميم، شأن الحديث الشهير الذي يرويه أبو هريرة (رضي الله عنه): "إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدّد للأمّة أمر دينها"5، وغيره من الأحاديث.[6]

---

[1] الآية كاملة تبدأ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ (القصص: 19).

[2] الآية كاملة تبدأ من قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ (هود: 88).

[3] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، المرجع السابق، ص 268.

[4] سعيد بن سعيد، وولد أباه، المرجع السابق، ص 44.

[5] رواه أبوداود، سنن أبي داود، كتاب الملاحم، حديث رقم: 4291.

[6] Ali Merad, Op.Cit, P 51.

فالإصلاح بهذا المعنى، هو دعوى لوضع الإسلام الاجتماعي في مستوى الإسلام المعياري؛ أي ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع إسلاميا. ولكن يمكن القول إنّ هذه الدعوى لم تنقطع طوال التاريخ الإسلامي، ما دام الإسلامان الاجتماعي والمعياري لم يتطابقا في وقت من الأوقات*، فالفارق إذا بين الإسلامين الاجتماعي والمعياري واقع مستمر[1]؛ لذلك استمرّت الدعوة الإصلاحية، التي تسعى إلى تحويل الإسلام التقليدي إلى الإسلام المثالي.[2]

ولتحقيق الهدف الإصلاحي كان أقرب خيار أمام العلماء الجزائريين هو النهل من معين المدرسة السلفية، مدرسته(ﷺ)، وما سار عليه صحابته(ﷺ).

2-معنى الدين:

أ/لغة: الدين بالكسر، العادة والشأن. ودانه بالكسر، أذله واستعبده فدان، وفي الحديث قال رسول الله (ﷺ): "الكيّس من دان نفسه، وعمل لما بعد الموت". والدّين أيضا، الجزاء والمكافاه يقال دانه يدينه دينا؛ أي جازاه يقال كما تدين تدان؛ أي كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت، وقوله تعالى﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴿٥٣﴾﴾(الصافات:53) ؛ أي لمجزيون، محاسِبون، ومنه الديّان في صفة الله تعالى.والمدِين العبد. والمدِينة الأمَة كأنهما أذلّهما العمل. ودانه ملكه.[3]

ب/إصطلاحا:

عرَّف أهل الإصطلاح من أصحاب المعاجم وكتب التعريفات العربيه الدين بتعريفات متنوعه تركز في مجملها، على أن الدين رسالة من الله تعالى إلى البشريه

---

* ما عدا الجيل الأول من المسلمين؛ المتمثل في صحابة الرسول (ﷺ) والتابعين وتابع التابعين؛ لقوله (ﷺ) "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم".

[1] علي أومليل، "الإصلاحية والدولة الوطنية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص ص 13-14.

[2] نفسه، ص 16.

[3] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح(مادة دين)، تحق: محمد حسني عبد الرحمان ورمضان عبد المطلب، تقديم عبد الستار الحلوجي، ط1، دار الأندلس الجديد، مصر، 2009، ص 136.

بواسطه الرسول (ﷺ)، يدعوهم فيها إلى الإيمان بوحدانيته ومعرفه قدرته، وهيمنته على الوجود وعظمته اللامتناهيه وتنبههم إلى العلامات الداله على وجوده في الظواهر الكونيه، وتدعوهم إلى ما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة، وقد توزعت هذه المعاني السابقة للدين بين التعريفات المعجمية الثلاثه الآتيه عند المسلمين[1]:

- الدين وضع إلهيٌ يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول(ﷺ).
- وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات.
- دين الله المرضي الذي لا لبس فيه، ولا حجاب عليه، ولا عِوج له، هو اطِّلاعه تعالى عبده على قيُّومته الظاهرة بكلِّ بادٍ وفي كل بادٍ وعلى كل بادٍ، وأظهر من كل بادٍ، وعظمته الخفيّة التي لا يشير إليها اسمٌ ولا يحوزها رسمٌ، وهي مدادٌ كل مدادٍ.[2]

ثانيا: ركائز العمل الإصلاحي

بدأ العمل الإصلاحي بالغاية النظرية إلى التشبُّث بالعقيدة الصحيحة ونبذ كل ما يشوبها ومن أهم أسُسِها:

1-التوحيد: الذي يهدف إلى تنقية العقيدة من الشوائب التي علقت بها ومن صوره:

- دعاء غير الله؛ أودعاء أحد مع الله، كدعاء الأولياء.
- الاستغاثة بغير الله من المخلوقين، من الموتى وخاصة عند قبورهم.
- زيارة القبور التي يرجى من خلالها طلب الحوائج والشفاعة من أصحابها؛ فلا تهدف إلى الوعظ بالآخرة.
- التوسل بغير العمل الصالح، كالتوسل بالنبي (ﷺ).
- الحلف والاستعاذة بغير الله وأسمائه وصفاته.

[1] محمد عثمان الخشت، مدخل إلى فلسفة الدين، ط1، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط–المملكة المغربية–، 2016م، ص ص 19-20.

[2] نفسه.

2- الاجتهاد*: وهو الركيزة الأساسية في دعوة الإصلاح الشّاملة، قصد التأثير في النّاس وحثِّهم على التغيير بالعودة بالدين والمجتمع إلى الأصل، فهو لا يعني العودة إلى الأصول فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى التشوُّف إلى المعاصرة، والتطلُّع إلى توظيف قيم العصر في نسيج الفكر والمجتمع. ولا يتعلَّق الأمر في هذه الدعوى بالمثقّف العصري الناحي منطق التمرد على مدونته التقليدية، وإنّما هو يتصل بموقف المثقف السلفي "الفقيه" الذي لا يبرح موقع الإسلام في ممارسة فعل النظر العقلي في نوازل الحياة المعاصرة.[1]

3-التجديد**: في الفكر الديني؛ فلا يعني تغيير أُسسه أو التّصرف في أحكامه، بل يعني إعادة جدّته التي كان عليها أول أمره؛ أي في نفوس النّاس وليس في نصوصه، والمحافظة على جوهره وخصائصه.[2]

4- مفهوم البدعة: هي كل فكرة أو ممارسة قولية أو فعلية تخص الدين***، لا تتفق مع مبادئ الإسلام في عهده الأول، فالواجب التضييق عنها ومحاصرتها لقوله (ﷺ): **((من**

* أما المعنى الاصطلاحي للاجتهاد فهو كما يحدده الغزالي: «بذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة... والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحسّ من نفسه العجز عن مزيد الطلب». أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ج1، د.م.ن، د.س، ص304-306. سعد الغراب، العامل الديني والهوية التونسية، (سلسلة الموافقات)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990، ص 72.

[1] عبد الإله بلقزيز، الخطاب الإصلاحي في المغرب "التكوين والمصادر"، ط 1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997، ص 24.

** ومعنى التجديد في الدين إعادته إلى أصله كما نشأ أول مرة عن طريق تنقيته من الأدران والأباطيل التي قد تعلق به بسبب أهواء البشر على مرّ العصور، وإعادة الدين إلى أصله معناه كذلك الحكم على العصر الذي نعيشه طبقا للشريعة الإلهية بعد تنقيتها مما لصق بها من شوائب الخرافة والدجل والأباطيل التي ألحقت بالدين، كي يتحقق دوام صلاح تطبيق أحكام الدين في كل زمان ومكان. ينظر: زيلوخة بوقرة، سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر "جمعية العلماء المسلمين أنموذجا، "ماجستير في علم اجتماع الديني، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 52.

[2] نفسه.

*** فالعادات التي تخص شؤون الدنيا فلا بأس بالإبداع فيها.

أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو ردٌّ))[1]؛ وهذا ما أدى إلى الانغلاق الثقافي وعدم مسايرة التطور الاجتماعي والحضاري الذي يمكن أن يعرفه المجتمع.[2]

ثالثا: عوامل ظهور الحركة الإصلاحية بالجزائر:

من المفكرين من يرى أنّ الاستعمار لم يكن العامل الأول الأساسي في انحطاط الأمة الإسلامية، بل كان عاملا أساسيا لإيقاظها، فابن نبي يقول: "لقد منح نشاط الأوروبي إنسان ما بعد الموحدين، إلهاماً جديدا لقيمته الاجتماعية حين نَسف وضْعه الاجتماعي الذي كان يعيش فيه راضيا بالدّون، وحين سلبه وسائله التي يتبطّل لها هادئ البال حالماً، فإنسان أوربا قد قام ـ دونما قصد ـ بدور الديناميت الذي نسف معسكر الصمت والتأمل والأحلام وبذلك شعر إنسان ما بعد الموحدين...، بهزّة انتفض بعدها مستيقظا ليجد نفسه أمام ضرورتين ملحتين... بأن يحافظ على الحدِّ الأدنى من كرامته وهو ملزم أيضا بأن يضمن لنفسه الحدَّ الأدنى من الحياة في مجتمع قاس...لقد وجد المسلم أن عليه البحث عن أسلوب في المعيشة يتفق وشرائط الحياة الجدية في المجالين الخلقي والاجتماعي "[3]؛أي فقدان فعالية الدين في الحياة الاجتماعية أدى إلى انحطاط المسلمين.

عندما تمّ تحطيم البُنى الاجتماعية؛ بتفكيك بناها العقارية والتنظيمية، والقضاء على المقاومة في الريف الجزائري، لجأ المجتمع الجزائري إلى تكييف نضاله لمواجهة

---

[1] الحديث النبوي عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة (رضي الله عنها) رواه البخاري ومسلمٌ، وفي روايةٍ لمسلمٍ: (من عمل عملًا ليس عليه أمرنا، فهو ردٌّ). ينظر: الحافظ بن رجب، الأربعين النووية(للامام يحي بن شرف الدين النووي) وتتمتها، تقد عمر عبد الجبار، د.ن، د.س، ص7.

[2] يونس الوكيلي، "الجسد وأمراضه قراءة انثرويولوجية في المهمل من أشكال الدعوة الوهابية بالمغرب"، ط1، المسألة الدينية ومسارات التحول السياسية والاجتماعية في الدول المغاربية، أعمال الملتقى المغاربي للباحثين الشباب في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أيام 16-18 أكتوبر 2015، مركز نما لبحوث والدراسات، بيروت–لبنان–، 2017، ص 70.

[3] مالك بن نبي، مشكلات الحضارة (وجهة العالم الإسلامي)، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر بدمشق–سوريا–، 2002، ص47.

الوضع الجديد، بالاغتراف من المعين الديني، وإعطاء الشرعية للعمل الإصلاحي وحتى العمل السياسي فيما بعد.[1]

لم تكن الحركة الإصلاحية وليدة فترة الاحتلال الفرنسي، بل كانت قبل ذلك؛ أي أواخر العهد العثماني، ولم تكن في شكل نوادي وجمعيات، وانّما كانت في شكل فردي من خلال الكتب والمنشورات، فقد تصدى عالم جليل لكثرة أدعياء العلم والولاية في عصره، ونقد بهذا الكلام محمد بن عبد الكريم الفكون؛ في مخطوطه منشور الهداية فيمنْ ادعى العلم والولاية.*

هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور الفكر الإصلاحي الجزائري، والذي لن يكون إلا في شخصية جزائرية رفضت سياسة المحتل رغبة في التعلم والكتابة الصحفية متأثرة بالتيار الإصلاحي المشرقي ونوجزها فيما يلي:

1-التأثر بالفكر الإصلاحي المشرقي العربي الوافد:

لا ينحصر التيار الإصلاحي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بل يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، من تقبل للفكر الإصلاحي المشرقي.

ارتبط الفكر الإصلاحي بالمدافع عن الإسلام والإمام المجدد ابن تيمية (661هـ ـ 728هـ/1263ـ 1320م) من خلال دعوته إلى الرجوع للأصول الدينية الصحيحة (الكتاب والسنة) ونبذ الخرافات والبدع التى شوّهت الدين، كما دعا إلى فتح باب الجهاد.[2]

وسار على نهجه محمد بن عبد الوهاب** (1703ـ 1792م) ودعا إلى الرجوع إلى الإسلام والنهوض به وإصلاح أحوال المسلمين ونبذ ما علق به من وثنية وشرك؛أي

[1] حسن رمعون، "الاستعمار، الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني والسياسي"، تر: محمد داود، مجلة إنسانيات، ع 31، 2006، ص 16.

* حققه الأستاذ أبو القاسم سعد الله.

[2] محمد عمارة، مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية، ط2، مكتبة الشروق القاهرة، 2007 م، ص 16.

** محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م): ينتمي محمد بن عبد الوهاب إلى أسرة آل مشرف التميمية النسب. ولد في بلدة العيينة بنجد، عاش في بيئة جغرافية منغلقة، كأنها محدودة الأفق، وفي هذه البيئة التي احتضنت العديد من علماء المذهب الحنبلي أخذ بن عبد الوهاب دروسه الأولى في هذا المذهب، وعلى يد هؤلاء العلماء تعرف على فكر «ابن تيمية "، كما كانت

إصلاح العقيدة، وتكونت على اثر هذه الدعوات حركة سلفية في الشمال الإفريقي ممثلة في السنوسية وزعيمها محمد بن علي السنوسي والمهدية في السودان الذي تزعمها (محمد بن عبد الله) ورفاعة الطهطاوي في مصر وخير الدين في تونس.

كان جمال الدين الأفغاني*، يرى أن الأمة الإسلامية لا تصل إلى التحضر والمدنية إلا بالحركة الدينية فيقول: " إن حركتنا الدينية هي اهتمامنا بقلع ما رسخ من عقول العوامل والخواص من فهم بعض العقائدي الدينية والنصوص الشريعة في غير وجهها المناسب "[1]، ويرى أنّ الجهل هو أكبر عامل أدى إلى ضعف المسلمين فهو مفتاح كل استبداد واستعمار ويقول عن الدين: "الدين قوام الأمم، وبه فلاحها... إذا لم يؤسس نهوضنا على قواعد ديننا فلا خير لنا فيه...فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس... والقلوب مطمئنة إليه..." ولا يتناسب إصلاح الدين لوحده لإخراج الأمة من ورطتها في نظره بل يتماشى مع الإصلاح السياسي، فكان يرى في بقاء السلطة الاستعمارية كل المصائب.

له رحلات علمية في مدن إسلامية كثيرة، كالمدينة المنورة، والبصرة، وبغداد، وكردستان، وأصفهان، قم...، وقبل أن يعلن عن مذهبه الإصلاحي رجع إلى بلدته العيينة، التي كانت تعجّ بالبدع والخرافات، ومنها أخذ يدعوإلى التغيير والإصلاح، الأمر الذي أدى ببعض ممن لم يكن يرتضي دعوته إلى أن يدبر له المؤامرات حتى تم إبعاده إلى مدينة الدرعية، وفي هذه المدينة ظهر مذهبه مدعوما بنفوذ أسرة آل سعود، الشيء الذي اقلق العثمانيين في شبه الجزيرة العربية وفي بلاد الشام، مما جعلهم يكلفون محمد علي باشا والي مصر للقضاء على الوهابيين، فكانت بين حروب عديدة ما بين 1811-1818م واستمرت خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وانجر عن هذا التحالف الوهابي-السعودي ظهور الدولة السعودية، كما أدى إلى استمرار المذهب الوهابي الذي قام على أساس محاربة البدع والخرافات والدعوة على التوحيد. ينظر ترجمته في: محمد الحجوي، الوهابيون...، **الصراط**، مصدر سابق، ص 3.

* جمال الدين الأفغاني (1839-1897): من رواد النهضة والإصلاح في العالم الإسلامي. ولد في أفغانستان (أسد آباد). درس في كابل مبادئ العربية وعلوم الدين. أكسبته رحلاته في دول أسيا وأوروبا. ومصر مراسا سياسيا ومعرفة بأحوال العالم الإسلامي. دعا إلى الوحدة الإسلامية. التي كان يرعاها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني. أنشأ مع محمد عبده المصري مجلة العروة الوثقى. في باريس لنشر دعواهم الإصلاحية، توفي 1897. أنظر ترجمته في: جمال الدين الأفغاني. ومحمد عبده: العروة الوثقى. تق: مصطفى عبد الرازق. ط 2، دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. 1980. ص ص 17-29.

[1] طهاري، المرجع السابق، ص 12.

كما كان لزيارة محمد عبده* للجزائر عام 1905م، الأثر الواضح في إنتشار الفكر الإصلاحي لدى العديد من إعلام الجزائر المجاوي وابن سماية...ووصول صدى المنار وتتبّع آثارها وأخبارها، مما تجلّت لدى حركة الشبان الجزائريين والأمير خالد.**

ب/وجود طبقة من المتعلمين والعلماء:

توجد شخصيات نالت العلم من الحواضر الإسلامية فهاجروا وتلقوا العلوم شرقا وغربا في جامعات عربية كالحجاز والزيتونة يدعون بالشبان الجزائريين، نسبة إلى ما يجري في تركيا؛ فكانت عبارة الشاب التركي تدل على تركيا الفتية (التي شكلها مدحت باشا سنة 1868م) والتي انتقلت إلى تونس ثم إلى الجزائر والتي حملها شبان جزائريون يتكلمون في المجال السياسي محاولين إصلاح أحوال وأوضاع ومشاكل الجزائريين، ومن مميزاتهم:

- أنّهم يمثلون شريحة متعلمة ومثقّفة متكوّنة ومتخرجة من المدارس الفرنسية؛ من هذه الفئة، التي ستطالب وفق الثقافة المتحصّلة عليها، وتودُّ الحصول على مكانة في المحتمع، فصاروا معلمين ومترجمين في التعليم والقضاء والإدارة.
- رأوا أنهم الأجدر بالمطالب السياسية من غيرهم.

---

* محمد عبده (1849-1905م): ولد في دلتا مصر. رفع راية الدعوة على الإصلاح مبكرا اتصل جمال الدين الأفغاني ولازمه منذ 1871 إلى وفاة هذا الأخير. اهتم بقضايا التجديد الديني. وإصلاح المؤسسات الدينية كالأزهر. تولى منصب الإفتاء عام 1899. تولى تحرير عدة صحف منها العروة الوثقى. الوقائع المصرية. له كتاب رسالة التوحيد... كان لزيارته للجزائر سنة 1903، أكبر الأثر في حركتها الإصلاحية. توفي سنة 1905. ينظر ترجمته في: نفسه. وأحمد صاري، المرجع السابق. ص ص 22-24.

** الأمير خالد بن الهاشمي (1875-1936م): حفيد الأمير عبد القادر. بدأ دراسته الابتدائية والثانوية بدمشق ثم انتقل مع والده إلى الجزائر وبها واصل دراسته. ثم التحق بثانوية "لوي لوغران". بباريس في فرنسا. وبعدها انخرط في المدرسة العسكرية "سان سير»التي تخرج منها برتبة ملازم وانضبط في السلك العسكري الفرنسي حتى بلغ رتبة قبطان. وبعدها تعرض لظروف دعته للاستقالة من الجيش الفرنسي. وأن يخوض المعركة السياسية والوقوف مع الأهالي المسلمين للمطالبة بالحقوق السياسية. وعند نهاية الحرب الكونية الأولى تزعم حركة النخبة الجزائرية. ونظرا لكثافة نشاطه السياسي أبعدته السلطات الاستعمارية في الجزائر إلى فرنسا سنة 1923. ومنها انتقل ليستقر بمدينة الإسكندرية بمصر. ينظر: ترجمته في: زهير إحدادن، المرجع السابق. ص. ص 6-7.

- شعورهم بالضيم فهم يرون أنفسهم أكفأ من أبناء المستوطنين، في حين يعاملون بدرجة أقل منهم؛ فهم رعايا في بلدهم.
- استخدموا عدة وسائل لتسمع صوتهم والتعبير عن مطالبهم لدى الأهالي وسلطة الاحتلال منها تكوين الجمعيات (كالراشدية بالعاصمة عام 1902، الأخوية بمعسكر) والنوادي (نادي صالح باي بقسنطينة 1907، الشبان الجزائريين بتلمسان، الترقي بعنابة)، وإنشاء الصحف (المصباح[1]، الهلال[2]، الإسلام[3]، المسلم[4]، كوكب شمال افريقيا 1907، العلم الجزائري[5]، الراشدي[6]، الحق الوهراني 1911م) وإلقاء المحاضرات وعقد الندوات، وتوقيع العرائض[7].

ج/ظهور الصحافة وانتشارها: تأخّرت الكتابة الصِحفية في الجزائر؛ بسبب الاحتلال الفرنسي الذي أحكم قبضته على الميدان التعليمي فانتشر البؤس والجهل في أوساط الجزائريين، وقرّب منه الزوايا المنحرفة المسيطرة على عقول العامة، وعمل على قطع سبل التواصل الثقافي والحضاري بين الجزائر والعالم الإسلامي[8]، فكانت بدايتها "المحتشمة"المعبّرة على الوجود الجزائري، والمتمثلة في صحيفة المغرب التي صدرت عام 1903م بلسان عربي ذات اتجاه قومي إسلامي، وجريدة الجزائر التي أسسها عمر راسم*

---

[1] أنشأها الإخوة فكار بناحية وهران عام 1904.

[2] أنشأت بالعاصمة عام 1906.

[3] أنشأت بقسنطينة 1909م، ثم في الجزائر1914م وتعتبر الناطق الرسمي باسم الحركة، كانت تصدر بانتظام

[4] أنشأت بقسنطينة عام 1909م.

[5] وهو ما يطلق عليه l'étendard algérien بعنابة 1910.

[6] le Rachidi بجيجل.

[7] صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910-1939)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 124-125.

[8] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 63.

* عمر راسم (1300-1379هـ/1883-1959م): خطاط كبير، وصحفي مميز، أشتهر بمقدرته على رسم المنمنمات، وهو من رجال الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ولد سنة 1883 في مدينة الجزائر، أنشأ جريدة الجزائر في 10/17/ 1908، وجريدة ذو الفقار في 1913/10/25م، كما ترأس تحرير القسم العربي لجريدة الحق الوهراني... التي تصدى فيها لقانون التجنيد الإجباري ضمن الجيش الفرنسي، وكان من أشد المعارضين له. وكان اسمه المستعار"أبو منصور الصنهاجي"،

عام 1908م، والتي كانت تسعى لتوعية الجزائريين وتعليمهم وإطلاعهم ما يدور في الخارج، وجريدة الفاروق التي أسسها عمر بن قدور* عام 1913م الذي يعد من المدرسة الإصلاجية المتأثرة بمحمد عبده، فاستعملها لمقاومة البدع والخرافات وكان شعارها التالي:

قلمي لساني ثلاثة بفؤادي*ديني ووجداني وحب بلادي**[1]

وجريدة الحق الوهراني التي صدرت عام 1911م، وكذلك الصحيفة التي تصدت لقضية التجنيد الاجباري وهي جريدة الراشدي، كما تأثرت بالفكر العربي الإسلامي المشرقي والمغربي التي تسربت إليها من الخارج عن طريق الحجاج والجارتين تونس والمغرب– الذي لم تكن حمايته إلا في سنة 1912– وباريس كمجلة العروة الوثقى** (مارس 1884م) والتي أسسها كلٌّ من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والتي تدعو إلى نهضة العرب المسلمين، وتطرقت إلى خطر الاحتلال في الوطن العربي الإسلامي، وجراء محاربتها للاحتلال أوقفت عن الصدور(أكتوبر 1884)، فخلفتها المنار الأسبوعية، ذات الفكر الإصلاحي الديني والتي أسسها الشيخ محمد رشيد رضا(1898).***

وهذا ما أثار عليه سخط السلطات الاستعمارية وتم سجنه وتعذيبه(خلال الحرب العالمية الأولى).وخلال الثورة التحريرية تم سجنه من طرف المحتلين الفرنسيين، حيث عذب. توفي سنة 1959م، من آثاره: تفسير القرآن الكريم، وتراجم علماء الجزائر، ومقالات كثيرة؛ معجم أعلام الجزائر، ومقالات كثيرة؛ ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص 322.

* عمر بن قدور(1305–1351هـ/1886–1932م): هو عمر بن قدور الجزائري، صحفي وكاتب وشاعر، من رواد الصحافة الإصلاحية العربية الوطنية في الجزائر، عرف باتجاهه السلفي الإصلاحي، من أهل مدينة الجزائر، وبها نشأ وتعلم، أنشأ جريدة "الفاروق"في 1913/02/28م إهتم للشأن الاسلامي والعربي العالميين؛ وهو ما جعل سلطة الاحتلال تقوم بمصادرة جريدة الفاروق، ونفي إلى الأغواط، وفي عام 1920 حوّل جريدة الفاروق إلى مجلة، صدر عددها الأول في 1920/10/8، ثم اعتزل الصحافة، من آثاره الإبداء والإعادة في مسلة سائق السعادة "في التصوف.ينظر: نفسه، ص323.

[1] عمار طالبي،المرجع السابق، ص 55.

** العروة الوثقى رغم أنها أصدرت 18 عددا فقط؛ بداية من 1884/03/13م حتى 1884/10/16م في باريس، إلا أنها تركت أثرا طيبا على الجزائريين الذين كانوا يتهافتون على اقتنائها.

*** توقفت عن الصدور سنة 1935 بوفاة مؤسسها، بعد أن صدر منها خلال 37سنة أربعة وثلاثون مجلدا وجزءان من المجلد (1935).

وفي أواخر القرن التاسع عشر صدرت جريدة المنتخب عام 1883م وكانت صوتا للأهالي ضد القوانين الجائرة (قانون الأهالي)، وتسلط المستوطنين وجريدة الحق في عنابة 1894 كما صدرت جريدة النصيحة في الجزائر العاصمة سنة 1899م والتي كتب فيها كلٌّ من عبد القادر المجاوي والمكي بن باديس*، وجريدة المبشر** سنة 1894م بالعربية كما أنهما تأثرا بالتيار الإصلاحي المشرقي.

وقد أثارت هذه الصحف العديد من المشاكل والقضايا التي عانى منها الجزائريون كالهجرة والتمييز بين العرب والبربر، كما ساهمت في دعم حق الجزائريين في تقرير مصيرهم[1]، وكان لبعض منها الشجاعة في إثارة القضية الوطنية، فهذه جريدة "الحق" سنة 1911، طالبت بحق الجزائريين بأن يشاركوا في إدارة شؤون بلادهم وطالبت المسلمين بأن

---

* الشاذلي المكي (1913-1988م). ولد الشاذلي المكي بخنقة سيدي ناجي (ولاية بسكرة) في 1913/5/15، وبها تعلم مباد القراءة والكتابة، وفي أواخر العشرينيات انتقل إلى تبسة لمواصلة دراسته بمدرسة الشيخ العربي التبسي، ثم التحق بجامع الزيتونة خلال الموسم الدراسي 1933-1934، وهناك ترأس "**جمعية الطلبة الجزائريين**" منذ سنة 1935 إلى غاية حلها عشية الحرب العالمية الثانية. أثناء الحرب العالمية الثانية قبض عليه ونقل إلى محتشد جنان بوزروق (بالنعامة)، وفي مطلع 1943 أفرج عنه فعاد إلى تبسة ليستأنف نضاله ضمن حركة "بيان الشعب الجزائري". وفي ربيع 1945 كان الشاذلي المكي أحد قياديي "اتحادية أحباب البيان والحرية»بقسنطينة، وممثلا للاتحادية في نفس الوقت لدى قيادة الحركة بالعاصمة، بهذه الصفة كان له تأثير بارز في أحداث الثامن من ماي. ومثل حزب الشعب بالقاهرة من 1945-1952، حيث انسحب من هذا الحزب مؤقتا إلى غاية اندلاع الثورة، وذلك بعد تعيين محمد خيضر بدلا عنه، وأثناء الثورة تقرب من مصالي الحاج ما أدى إلى سجنه هناك في مصر بعد مؤتمر باندونغ إلى غاية سنة 1959، بعد الاستقلال تولى عدة مناصب بوزارة التربية والشؤون الدينية بالعاصمة. توفي المكي بعد أن أحيل على التقاعد في 1988/9/2 ودفن بالعاصمة. أنظر ترجمته في: محمد عباس، نداء الحق، المرجع السابق، ص9.

**جريدة المبشر: أصدرها المحتلون سنة 1847م، باللسانين العربي (ثالث صحيفة ناطقة بالعربية في العالم وأول صحيفة عربية في المنطقة المغاربية) والفرنسي، اتصفت بالركاكة اللغوية والميل للعامية طمسا للسان العربي الفصيح، فجعلتها اللسان الرسمي للولاية العامة، واستمرت في الصدور حتى عام 1927م؛ حيث أستبدلت بالجريدة الرسمية، يشرف على تحريرها مدير مصالح الشؤون الإسلامية بالجزائر، من أبرز محرريها محمود كحول، تنشر كل ما يتعلق بالبلاغات والنصوص القانونية والقضائية، تهدف إلى تبرير السياسة الاستعمارية بالجزائر، وتشيد بمآثر فرنسا. ينظر: مفدي زكرياء، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتحق: أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003، ص ص 34،43.

[1] نور سلمان، المرجع السابق، ص 168.

يكونوا: « شعباً واحداً وأمةً واحدةً »، ونددت بسياسة الاندماج: « فلنترك هذا الخيال ولنبق عمّا نحن عليه ولنترك ما لا يمكننا أن نكون...».[1]

وكان التجنيد الإجباري 1912، فرصة أمام الصحافة لمواجهة السلطة الاستعمارية، فإذا كانت صحافة الشبيبة الجزائرية الراغبة بالاندماج قد رحبت بهذا القانون مقابل التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، فإن الصحافة المحافظة أطلقت هجمة عنيفة ضده فها هي جريدة الحق أخذت تشجِّع الشبان التلمسانيين الذين قاطعوا فحص التجنيد وتفضح محاولات التخويف، ولم تكتف بهذا بل فتحت صفحاتها للشعب فامتلأت بالعرائض المندّدة بهذا القرار الجائر[2]، وهكذا كانت الصحافة الجزائرية الفتية – على الرغم من تجربتها القصيرة– الممثل والمعبر عن طموحات الجزائريين[3].

د/ دور الجمعيات والنوادي الثقافية في بعث الحركة الوطنية: لقد أدرك الجزائريون ما للجمعيات والنوادي الثقافية من دور خطير في بعث الروح النهضوية والحياة السياسية، فقاموا بإنشاء جمعيات خاصة بهم على غرار الجمعيات الثقافية والعلمية التونسية كالخلدونية (1896)، والصادقية (1905)...[4] ويمكن الإشارة إلى أشهر تلك الجمعيات والنوادي التي أسسها هؤلاء الشبان على نحو:

- **الجمعية الرّاشدية:** أسّسها جزائريون من خريجي المدارس الفرنسية سنة 1894، بتأييد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، استطاعت أن تنشئ لها فروعا في أنحاء مختلفة من الجزائر محققة بعض الإنتشار، كان هدف الجمعية هو مساعدة الشباب الجزائري، على العمل والتفكير، والعيش عيشة حديثة، ومن الوسائل التي ارتكزت عليها لتبليغ رسالتها، إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب ونشر

---

1 الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 47.

2 عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص 71.

3 أديب مروه، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961، ص 223. وينظر أيضا: فضيل دليو، الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب، **المستقبل العربي**، ع 255، س 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2000، ص 48.

4 Ch.R.Ageron, Les Algériens Musulmans et la France 1871–1919, T 2, Op.Cit, p 1033.

الثقافية الإسلامية للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائر[1]، وقد كانت هذه الجمعية معتدلة في طرحها لقضاياها المختلفة، فقد كانت تراعي الوجود الفرنسي والعربي والإسلامي، إلا أنها لم تتجاهل الوجود الإسلامي الذي تناولته في إطار علمي، وعنيت بعديد الموضوعات التي تعتبر من قبيل التمهيد للتوعية القومية والوطنية كالأخوة والتضامن والحضارة العربية قبل الإسلام، وموقف الإسلام من التقدم والتشريع الإسلامي في الجزائر، وموضوعات أخرى تحاول إيقاظ الروح القومية وتقوية شعور الاعتزاز بالشخصية.[2]

- **نادي صالح باي:** تأسس بقسنطينة سنة 1907 تيمنا بشخصية أحد بايات قسنطينة من طرف السيد "عريب" (Arib)، نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة آنذاك وكانت الرئاسة الشرفية لهذا النادي للحاكم العام شارل جونار (Charles Jonnard) تقديرا له على الجهود التي كان يقوم بها في سبيل العمل على إنشاء المرافق الثقافية والاجتماعية، وقد اهتم أعضاء هذا النادي بالدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، كما كان هذا النادي عبارة عن ملتقى فكري تلقى فيه المحاضرات والدروس الرامية إلى بعث نهضة فكرية وعلمية.[3]
- **الجمعية التوفيقية:** أسست سنة 1908، وأعيد تنظيمها عام 1911، استقطبت هذه الجمعية أعدادا كبيرة من النخبة المتفرنسة، وصل إلى مائتين خلال سنة واحدة، وقد ترأسها "ابن التهامي" كان الهدف من هذه الجمعية تثقيف الجزائريين وتطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية.[4]

وبالجملة فقد كان لهذه النوادي والجمعيات الثقافية مساهمة فعّالة في يقظة الجزائر بداية القرن العشرين، فقد مهدت لظهور حركة سياسية، بفضل دورها التوعوي والتثقيفي

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 29.

[2] نور سلمان، المرجع السابق، ص 157- 159.

[3] أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 111.

[4] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 25.

والتعليمي... غير أن ذلك النشاط لم يستغل من طرف أغلب تلك النوادي في التصدي للسياسة الاستعمارية، بل كانت في أغلبها تحاول كسب ود الإدارة الاستعمارية التي كانت تعمل في فلكها.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الفضل في ازدهار الجمعيات الثقافية والصحافة يعود إلى شخص الوالي العام السيد شارل جونار، الذي تولّى أمر الجزائر مع إطلالة القرن العشرين، وكانت سياسته التي امتدت إلى عشرين سنة بداية لتراجع سياسة البطش التي عاشتها الجزائر المستعمرة طيلة السبعين سنة التي سبقت عهده، فقد كان هذا الوالي متسامحاً في كل شيء ما عدا ما يمسَّ بالسيادة الفرنسية[2]؛ لذلك عُدّ عهده بداية النهضة الجزائرية التي أكسبت الجزائريين وسائل نضالٍ لم يكن لهم بها سابق مراس، ومن ثم يمكن اعتبارها تمهيدا لظهور الحركة الوطنية.

المطلب الثاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين-أنموذجا-

أولا: عوامل التأسيس

رغم وجود علماء من الجيل الأول مثل صالح بن مهنا* (ت 1907م) عبد القادر مجاوي (1848-1913م)، وعبد الحليم بن سماية (1866-1933)، ومحمد بن الخوجة

---

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1969)، المرجع السابق، ص ص 163- 164.

[2] صالح خرفي، المدخل إلى الأدب العربي الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 16.

* صالح بن مُهَنَّا(1271-1328هـ/1854-1910م): هوصالح بن مُهَنَّا القسنطيني، عالم سلفي؛ من رواد الحركة الإصلاحية الذين حاربوا البدع، ولد في قرية العشرة (كركرة) من نواحي القل، ونشأ بقسنطينة وتعلّم بها وبتونس والأزهر، وعند عودته اشتغل بالتدريس في قسنطينة، ومن مؤلفاته "تنبيه المغترين في الرد على إخوان الشياطين" ردّ فيها على رسالة"ضوء الشمس" لأحمد بن دادا التي مدح فيها الأشراف، وقد أثار كتاب ابن مُهَنّا ردود مختلفة، منها رد أبي عيسى المهدي بن محمد العمراني الوزاني برسالة سمّاها "السيف المسلول باليد اليمنى، في الرد على ابن مهنا" مما جعل ابن مهنا يرد عليه برسالة سمّاها" الفتح الرباني في الرد على المهدي المغربي الوزاني".توفي بقسنطينة(1910م). ينظر:عادل نويهض، المرجع السابق، ص428.

(1865–1915)*، غير أن جمعية العلماء لم تتأسس إلا عام 1931، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن العوامل الحقيقية التي أدت إلى ظهورها؟

إن هذه العوامل يصنّفها أحمد الخطيب إلى صنفين إيجابية وأخرى سلبية كما يلي:

1–العوامل الإيجابية؛ وهي ستة:

- ✓ أرض الجزائر الطيبة التى تقل الشعب الجزائري، الذي بقي محافظا على دينه رغم تضافر الأعداد (معمرين، مبشرين) طك
- ✓ وجود الجيل الأول الذي تحدثنا عنه سابقا الذي يعتبر نواة الحركة الإصلاحية خاصة إذا علمنا أن محمد ابن الخوجة الشديد التأثر بمحمد عبده والذي كان يكاتبه باستمرار مما أدى إلى طرده من منصب الإمامة بأحد مساجد العاصمة سنة 1895 ولم يكترث لذلك بل له كتابات في منح حقوق المرأة "الاكتراث في حقوق الإناث "[1]وحث على الإجتهاد ورفض الجمود والتقليد وكان من ضمن من استقبل محمد عبده في تونس عام 1903 وفي الجزائر بعد قدومه إليها عام 1905 مع ابن سماية ولقدوم محمد عبده دور في تحريك وتنشيط الحركة الإصلاحية والمتمثلة في إلغاء الخطب وكذا نشر صحيفة التى كان يكتبها مع رئيس تحريرها محمد رشيد رضا والمتمثلة في المنار.
- ✓ دور الصحافة الجزائرية، التى تأثرت بالفكر الإصلاحي المشرقي على غرار جريدة "الفاروق" لصاحبها عمر قدور والذي كان يضمن بعض مقالات "المنار "فيها،

* بن الخوجة محمد (1281–1333هـ/1865–1915م): هومحمد بن مصطفى بن محمد بن باكير بن الخوجة،ولد بالجزائر العاصمة. عمل محررا بجريدة المبشر التي أصدرها المحتلون سنة 1847، ومدرسا للغة العربية بمسجد السفير بالجزائر، كان يعدُّ أكثر الجزائريين تقربا من الشيخ محمد عبده، وأشدهم تأثرا بأفكاره الإصلاحية. فكان يكاتبه باستمرار، لهذا السبب طرد من وظيفته كمدرس في أحد مساجد العاصمة عام 1895. اهتم بالحياة الاجتماعية والأخلاقية. له عدة كتب أهمها: "الاكتراث في حقوق الإناث"، الذي طبع سنة 1895، وكتاب "اللباب في أحكام الزينة واللباس والاحتجاب»الذي طبع في الجزائر أيضا سنة 1907، كما حقق كتاب "الجواهر الحسان «للشيخ عبد الرحمان الثعالبي. ينظر ترجمته في: نفسه، ص ص181–182.أحمد الخطيب: المرجع السابق. ص92. وأنظر أيضا: خدوسي رابح وآخرون: المرجع السابق. ص 165.

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 91–92

وجريدتي (الجزائر، ذو الفقار) لعمر راسم، والأمير خالد (الإقدام) والشيخ عبد الحميد بن باديس (المنتقد والشهاب) أما محمد سعيد الزاهري (الجزائر) والطيب العقبى (صدى الصحراء ثم الإصلاح) أما أبو اليقضان فله (وادي ميزاب، ميزاب).

- ✓ الثورة التعليمية التى استمرت نتائجها والتى قادها الشيخ عبد الحميد بن باديس عن طريق التعليم الحر منذ عام 1913م.
- ✓ عودة الطلبة الجزائريين من البلدان العربية مثل البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي؛مما شجع الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى العمل المشترك معهم ثم إنشاء الجمعية من خلالهم.[1]
- ✓ يتعلق بالحرب الكونية وإفرازاتها في الجانب الاجتماعي السياسي وأثرت على حق الإنسان الجزائري، الذي يتمتع بحقوق السياسية والاجتماعية وتلاشي ظاهرة تمجيد المال لدى الأوساط الشعبية.

2- العوامل السلبية: أهمها ما يلي:

- ✓ الطرق الصوفية وما أنتجته من انحرافات في العقيدة وظهور البدع التى ألصقت بالدين الحنيف فلابد من تشكيل هيئة لمحاربة هذه الانحرافات والبدع.
- ✓ محاولة القضاء على الهوية الوطنية من أبناء الوطن والمتمثلة في الطبقة المثقفة بالثقافة الفرنسية التى آثرت التجنيس لنيل الحقوق السياسية والشعور بالمواطنة الفرنسية ولوعلى حساب الدين الإسلامي.
- ✓ سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه الدين الإسلامي والمقيد لإقامته (رغم وجود مرسوم 1905، 1907 لفصل الدين عن الدولة)؛ الذي لم يعط إعتبارا للحرية الدينية الإسلامية (استرجاع أملاك الأوقاف، التضييق على المساجد، التمييز عن الديانات الأخرى).[2]

[1] أحمد الخطيب ص ص 92 -93.

[2] نفسه، ص 94.

ثانيا: المؤسِّس الحقيقي للجمعية:

قبل أن نتحدث عن تأسيس الجمعية في 1931/5/5 بمقر نادي الترقِّي بالجزائر العاصمة، نتساءل من صاحب فكرة التأسيس؟! أي من هو المؤسس الحقيقي للجمعية؟! فهناك أعضاء من الجمعية ينسبون التأسيس إليهم أو إلى أشخاص آخرين.

يرى بعض الدارسين، أن المؤسس الحقيقي للجمعية: هو عمر اسماعيل

1- عمر إسماعيل: يرجع جاك كاري تأسيس الجمعية إلى عمر إسماعيل قائلا: "أسست جمعية علماء المسلمين الجزائريين في مايو 1931م بنادي الترقي في مدينة الجزائر وذلك بمبادرة من قبائلي ثري هو عمر إسماعيل تحت توجيه ونصائح الكاتب الدستوري أحمد توفيق المدني القاطن بمدينة الجزائر ".[1]

ويذهب معظم الكتاب الفرنسيين على غرار ديبارمي"DES PARMET"* إلى القول "بأن عمر إسماعيل هو أول من فكّر في إنشاء جمعية العلماء"[2]. ويؤكد ش.ر.أجرون ذلك في قوله: "...تعود مبادرة التأسيس إلى أحد أثرياء منطقة الجزائر القبائلي الأصل عمار إسماعيل الذي جعل الجمعية متفتِّحة على جميع علماء الدين..."[3]

حسب أحمد الخطيب فإن ديبارمي، ومن نسب تأسيس الجمعية إلى عمر إسماعيل، يهدفون إلى لفت نظر الإدارة الفرنسية، وتحذيرها من النشاط الإصلاحي بالجزائر، وتأُثره بالإصلاح الشرفي.[4]

هل ذكر اسمه على أساس ثرائه؟! وما منح من دعم مادي لهذا التأسيس؟!

---

[1] جاك كاري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تعريب: عبد الرزاق قسوم، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2015 ، ص 57.

*ديبارمي(DES PARMET)(1863-1942):أستاذ التعليم الثانوي بالجزائر، من كتاباته علماء الجزائر، أنشودة الجزائر أثناء الحرب الكبرى. ينظر: نجيب العقيقي، المستشرقون،ج1، ص230.

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 104.

[3] ش. ر. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص 523.

[4] أحمد الخطيب، نفسه.

هنا يشير توفيق المدني إلى "أن تسمية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعود للعاصمي وأن جائزة الألف فرنك قدّمها عمر إسماعيل..."[1]

ويؤكد كلامه من خلال ما جاء في كتاب الباحث علي دبوز "نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة" قائلا: "إن إخراج الفكرة للوجود كان عن طريق جريدة "الشهاب "موجهة لدعوة من لجنة الأربعة موقعة من قبل عمر إسماعيل إلى خمسة وثمانين عالما حيث لبى الدعوة 84 منهم ".[2]

لكن معظم أعضاء الجمعية يفنِّدون كلام أحمد توفيق المدني وينسبون الفكرة للرجل الأول في الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس.

2 -عبد الحميد ابن باديس:

من خلال أهم مصادر الجمعية سجل مؤتمر الجمعية كما يقول البشير الإبراهيمي "زارني الأخ الأستاذ عبد الحميد بن باديس –وأنا بمدينة سطيف...–... في سنة 1924 وأخبرني في أول جلسة، أنه عقد العزم على تأسيس جمعية (الإخاء العلمي)... بجمع شمل العلماء والطلبة...".[3]غير أن هذه الدعوة في تأسيس "الإخاء العلمي" لم يكتب لها النجاح كما يقول الإبراهيمي "...لكن حوادث عطّلت المشروع"[4]. فما هي يا ترى هذه الحوادث التى كانت سببا في عدم بروز جمعية الإخاء العلمي منذ 1924؟.

لقد بيّنها أحمد حماني بقوله: "عدم تجاوب علماء قسنطينة وعمالها وهم من موظفي الإدارة الذين يخشون معارضة الإدارة –رغم تجسيدهم الفكرة".[5]

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 104.

[2] نفسه.

[3] سجل مؤتمر الجمعية، ص 52.

[4] نفسه.

[5] أحمد الخطيب، نفسه، ص 97.

ويــؤكد هذا الكـــلام رجـل آخـــر من رجـــــال الجمعيــة، وهو محمد خير الدين في مذكراته مستندا إلى ثلاثة حقائق فالأولى التى قررناها سابقا من خلال سجل الجمعية.[1]

وأما الثانية: فتتمثل فيما ورد في الشهاب في العدد الثالث حيث دعا الشيخ عبد الحميد بن باديس جميع المصلحين إلى هذه الجمعية قائلا: "إننا نرغب من كل من يستحسن هذا الاقتراح ويلبي الدعوة من أهل العلم أو محبي الإصلاح أن يكاتبنا مبينا رأيه...حتى إذا ما رأينا استحسانا وقبولا كافيا شرعنا في التأسيس والله ولي التوفيق".[2]

وأما الثالثة: فتتمثل فيما أورده الشيخ المولود الحافظي*، في العدد نفسه من جريدة الشهاب.

ثالثا: كيفيية إنشاء الجمعية:

بغرض توسيع دائرة النقاش حول الجمعية وسبر درجة ومستوى تجاوب علماء الجزائر مع فكرة التأسيس السابقة الذكر، نشرت جريدة «الشهاب» نداء دعت فيه العلماء إلى ربط الاتصال ببعضهم البعض، بهدف الوقوف على مختلف الآراء حول تأسيس «حزب ديني» أو«جمعية دينية»، تتولى الدفاع عن الإسلام وبعث الثقافة العربية. فتجاوب العلماء مع النداء، من مختلف مناطق الجزائر، بصورة عكست حرقتهم على العمل من أجل إعادة بعث الثقافة العربية الإسلامية وتعميق أثر العقيدة الإسلامية لدى الجزائريين، فكرا وسلوكا، باعتباره المقوم الرئيس للاستمرار في الزمان والمكان.

---

[1] محمد خير الدين: مذكرات ج1، ص 88.

[2] نفسه.

*الحافظي مولود (1880-1948): ولد في بوقاعة بسطيف، التحق بالأزهر عام 1902، حيث تحصل على شهادة العالمية وعاد إلى الجزائر سنة 1922، كرس وقته للتعليم بمسقط رأسه، كما برز في مجال الصحافة حيث كتب في عديد الصحف الجزائرية والعربية، حرر صحيفة " الإخلاص" لسان حال جمعية علماء السنة سنة 1932، توفي في 1948/2/3، ترك عديد المخطوطات أشهرها: مثلث الربع المجيب في الفلك وعلم الهيئة... ينظر ترجمته في: شترة، الطلبة الجزائريون...، ج 3، المرجع السابق، ص28.

ونحاول تحليل النداء الموجه من قبل الشيخ عبد الحميد بن باديس؛ والذي صدر في العدد الثالث لجريدة الشهاب يوم 26 نوفمبر 1925م، والذي جاء فيه" أيها السادة الأدباء المؤيدون للإصلاح، المتواجدون في مناطق متفرقة مختلفة في الجزائر هلموا، اتحدوا وتعاونوا وأسسوا حزبا وثيقا؛ من أجل تنقية الدين من الشوائب والبدع التي لحقت به من السذج والجاهلين، وذلك بالرجوع إلى المصادر القرآنية وأحاديث الرسول (ﷺ)، وتقاليد القرون الثلاثة الأولى، نحن نتمنى أن يقبل كل شخص هذا الاقتراح وأن يلبى نداء العلماء ومؤيدي الإصلاح الذين يؤيدون هذه الصحيفة وأن يغادروا أفكارهم القديمة، وإذا حصلنا على شهادة استحسان وقبول من عدد كاف سنشرع في تكوين الحزب والله الموفق"[1]، إن هذا النداء موجه للعلماء والادباء الذين يشترط فيهم ما يلي:

- العلم
- تأييد الفكر الإصلاحي
- أن يكونوا جزائريين
- تأييد التوجه الإصلاحي لصحيفة الشهاب؛ مغادرين أفكارهم القديمة.

يتبين من خلال هذه الشروط أن الدعوة موجهة لعامة العلماء الجزائريين؛ الذين يحملون راية الصلاح والإصلاح وفق ما جاء به مصدري الإسلام (الكتاب والسنة)، فمن البداية كانت الدعوة واضحة لاحتواء أصحاب الطرق الصوفية الذين سيلبون الدعوة، وسيكونون موجودين أثناء التأسيس؛ إذن الدعوة عامة لمختلف أطياف الدين الإسلامي، فلن ينكر أحدهم دعوة الإصلاح ولن يتردد أحدهم في تطهير ما لصق بالدين الإسلامي من انحراف، لكن كل حسب وجهة نظره للبدعة. والغاية الظاهرة من وراء هذا النداء هي تأسيس جمعية دينية محضة؛ تهدف إلى تنقية الدين من الشوائب التي لحقت به، من الجهلة وأصحاب الفكر الساذج، وتعود بالدين إلى منابعه الصافية التي يحملها الكتاب والسنة النبوية الشريفة، وما وجد عليه القرون الثلاثة الأولى، أما الغاية التي نستشفها من

[1] الشهاب، ع 3، 26 نوفمبر 1925م.

هذا النداء هي محاولة الشيخ ابن باديس وضع هدنة للحرب بينة وبين الطرقيين؛ التي أعلنها هو وأصحابه في السابق؛ والذين قالوا بأن الطرقيين أشد من الاحتلال الفرنسي؛ بل تجب محاربتهم أولا ثم التصدي للاحتلال الفرنسي، والطرقيون الذين يعتبرون أنفسهم السادة في أرض الجزائر منذ العهد العثماني وما قبله، فوصفوا دعاة الفكر الإصلاحي المحدثين؛ والحاملين للفكر المشرقي بالوهابيين* والعبداويين**.

المطلب الثالث: غايات الجمعية الإصلاحية ووسائلها

أولا: الغايات

في خطاب له أمام أعضاء الجمعية تحدث الشيخ عبد الحميد بن باديس عن هدفيْ الجمعية المتعلقيْن بالذات الجزائرية وهما الدين الإسلامي واللغة العربية؛ قائلا: "إن جمعيتكم هذه أسست لغايتين شريفتين لهما في قلب كل عربي مسلم بهذا الوطن مكانة لا تساويها مكانة وهما **إحياء مجد الدين الإسلامي** و**إحياء مجد اللغة العربية**"[1]، شارحا بالتفصيل المقصود بإحياء أركان الدين الإسلامي؛ من عقيدة وعبادة ومعاملة وخلق، والتي ذكر بأنها اختلت، وبين كيفية سعي الجمعية لاتزانها وتقويمها تقويما صحيحا، وبين علة الاهتمام بها؛ فبدونها لا يتحقق فهم الدين الصحيح، كما أن اللسان العربي اختل من خلال الفرنسة؛ حيث درجت العربية وامتزجت بالفرنسية.[2]

ورد ذكر هدفي الجمعية الرئيسيين في مقال للشيخ بن باديس صدر عن جريدة الصراط نجمله في لفظتي: التعليم الذي يقهر الجهل، فهو نور قلب المرء، والتذكير الذي يذهب الغفلة وينزع غشاوة القلب لقوله: "إن الذي يبقي لنا في المسلمين الرجاء، ويفسح لنا الأمل ويبعثنا

---

*حركة سلفية كلاسيكية تنسب إلى محمد عبد الوهاب (عرّفنا شخصيته في ص 286)، وردّ الشيخ عبد الحميد بن باديس في السنة بمقال عن هذا الاتهام. ينظر: عبد الحميد بن باديس، عبداويون ثم وهابيون ثم ماذا؟، جريدة السنة النبوية، ع3، 1933/04/24، ص ص 1-8.

** نسبة إلى محمد عبده(عرّفنا شخصيته في ص287). ينظر: نفسه.

[1] محمد البشير الابراهيمي، "الجمعية دعوتها وغايتها"، جريدة الشريعة، ع4، يوم الاثنين 15 ربيع الثاني 1352 هـ/ 1933/08/07، ص1.

[2] نفسه.

عن العمل هو أن ما عليه أكثرنا ليس عن زهد في الإسلام و...، وإنما عن **جهل** طال عليه الأمد و**غفلة** توالت على الحقب؛ وللجهل دواؤه الشافي وهو **التعليم** وللغفلة علاجها النافع وهو **التذكير** وما أسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلا لهما، ولا أنشأت صحيفتها إلا لنشرهما والقيام بهما".[1]

ثانيا: الوسائل استعانت الجمعية بعدة وسائل لتحقيق غايتها منها

1-المدارس الحرة*:

لقد ركزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على التعليم؛ وهو السلاح المفضل لها، لبعث الهوية الوطنية في النشئ؛ الذي ستجعله يحافظ على ذاته اللغوية والدينية والوطنية، من خلال الشعار الذي رفعته "العربية لغتي والإسلام ديني والجزائر وطني"، فأولت أهمية بالغة في تعليم اللغة العربية"، وأنشأت المدارس الحرة بدء بالشرق ثم انتشرت لتشمل جميع جهات الوطن**.

ويختلف التعليم في هذه المدارس عن التعليم التقليدي التي قصدت إدارة الاحتلال تخليفها الموجود في المسيد والكتاتيب في مكان ومنهج وبرنامج التدريس الذي يرغب فيه طالب العلم بأسلوب لا يركّز على الحفظ فحسب بل يتعداه إلى الفهم والتحليل والتفسير،

---

[1] عبد الحميد بن باديس، "أيها المسلمون احفظوا الإسلام على أنفسكم إذا كنتم مسلمين"جريدة الصراط، ع4، 19 جمادي الثانية 1352هـ/ 9 أكتوبر 1933. قَالَ تَعَالَى:﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾ الأنعام: 104.

* المدرسة الحرة: هي تلك المؤسسات التعليمية التي نشأت منذ أوائل القرن العشرين(ق 20م)، ثم انطلقت انطلاقة كبيرة منذ 1920م على يد أفراد أو جماعات لنشر التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، ويدخل في هذه المدارس تلك التي قامت في المدن والأرياف والتي كانت تحفظ القرآن الكريم في الأساس أوالتي أضافت إليها مواد أخرى وأصبحت تطلق على نفسها اسم المدارس العصرية الحديثة، فالجزائري لم يتخل عن المدرسة خلال القرن ال19، فبعد استيلاء الفرنسيين على الأوقاف وهدم أماكن العبادة والتعليم في المدن واصل الناس تعليم القرآن في المسيدات أوالكتاتيب، وكانت هذه المؤسسات على ضعفها وتدهورها حرة لا تمولها الإدارة الفرنسية ولكنها تراقبها سياسيا ينظر: سعد الله، تاريخ الجزائر...، ج 3، المرجع السابق، ص ص238-239.

** لا يوجد مكان في الجزائر لم يُنشأ فيه العلماء مؤسسة بطريقة أو بأخرى. ينظر: سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 399.

لأن الذين أشرفوا عنه قدموا بتجربة المغرب والمشرق، أو التي قرأوا عنها في الصحف، ولم يقفوا عندها بل حاولوا تطويرها وهو ما فعله ابن باديس[1].

ومن أهم المدارس الحرة، ما يلي:

أ-المدرسة الصديقية: أسس الإصلاحيون أول مدرسة قرآنية عصرية حرة في تبسة عام 1913م وكان صاحب المشروع السيد" عباس بن حمانة"، أخذت اسمها من اسم الجمعية التابعة لها" الصديقية"، اعتمدت في تعليمها برنامجا حديثا يهتم بالتربية الإسلامية وبالقرآن والأخلاق والتاريخ الإسلامي بما في ذلك تاريخ وجغرافية الجزائر، كما اشتمل على مواد أخرى ك: الرياضيات، الرياضة البدنية، واللغة الفرنسية. ونصّ البرنامج على أن تكون مدة الدراسة ثماني(8 سنوات)، لكن الإدارة الفرنسية أغلقت المدرسة بعد شهور من فتحها.[2]

ب-مدرسة الفلاح: عقب الحرب العالمية الأولى ظهرت في مدينة الجزائر عدة محاولات لإنشاء المدرسة القرآنية العصرية-كما كانت تسمى- ويعتبر الشيخ" مصطفى حافظ "أول من فعل ذلك بعد تجربة" ابن حمانة "وسميت بمدرسة" الفلاح"، وكان حافظاً متأثراً بما رآه في مصر من إنشاء المدرسة العربية الإسلامية على أنقاض الكتاتيب.

ج-مدرسة السلام: وهي مدرسة أخرى ظهرت في العاصمة مدرسة"السلام "الحرة التي تأسست سنة 1930 وكانت معدة لتعليم البنين والبنات ومتخصصة في التعليم العربي الإسلامي والمبادئ الدينية.

د- مدرسة الشبيبة الإسلامية: كان ظهورها سنة 1927م على يد جمعية تحمل الاسم نفسه فهي مدرسة للتعليم العربي الحر ظهرت في العاصمة هي مدرسة" الشبيبة

---

[1] رابح تركي، مرجع سابق،ص 168.

[2] خالد قيس، الشيخ العربي التبسي الرئيس الثالث لجمعية العلماء المسلمين، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة،2011، ص ص98- 99.

الإسلامية "وترجع أهميتها إلى نتائجها وطول مدتها واندماجها في أحد مراحلها في الحركة الإصلاحية.[1]

وبالعموم كان للجمعية 181 مدرسة (1955)، منها 58 مدرسة حقيقية*، بها 11 ألف تلميذ، يتدارسون القرآن الكريم ومبادئ الحساب والتاريخ والجغرافيا، وتفتح أبوابها"المدارس الإصلاحية" للتلاميذ المدارس العمومية خارج أوقات دراستهم، ويقول جاك بيرك عن المدارس العلمائية وعن محتواها التعليمي "بأن هذه المؤسسات تعمل خارج القانون، وهذا التعليم في عمومه متعصب ومعاد لفرنسا"[2]، فتدرس طيلة أيام الأسبوع ما عدا الجمعة؛ وإذا ما قوبل بالمدارس الفرنسية (272 يوم مقابل 157 للمدارس الفرنسية)، كما أن الجمعية تعمل على ايواء الطلبة (تبلغ كلفة الواحد 45000 سنويا) [3]، يواصل الطلبة النجباء دراستهم إما في الزيتونة، أو في الشرق الأوسط؛ الذي ارتفع من عدد 30 تلميذا (1950) إلى 150 (1955م).

2-المنابر الإعلامية (الصحافة): فقد علمت أن فكر الجمعية الإصلاحي لن ينتشر في صفوف الجزائريين، إلا عن طريق مجلّاتها؛ فقبل التأسس كانت صحيفة "المنتقد" وشعارها "انتقد ولا تعتقد"ثم الشهاب ثم البصائر، وصدر العدد الأول في 1935/12/27؛ اتخذت من قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾ الأنعام: 104. لحرية الصحافة.[4]

3-النوادي: وأنشأت الجمعية النوادي الأدبية، أشهرها نادي الترقي بالعاصمة[5]

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر...،ج3، مرجع سابق 247-249.

* سمَّاها جاك كاري بهذا الاسم للتعليم الابتدائي لما يحتويه من تعليم قاعدي أساسي للنهوض بالنشأ، نهوضا حقيقيا. ينظر: جاك كاري، المصدر السابق، ص65.

[2] جاك كاري، المصدر السابق، ص 65.

[3] نفسه، ص 66.

[4] نفسه.

[5]سعد الله، تاريخ الجزائر...،ج3، مرجع سابق 247-249

4-المساجد: عن طريقة حرية التعليم الحر والوعظ، ومحاربة الطرقية والزوايا الدينية[1].

➢ **المبحث الثاني: موقف الحركة الإصلاحية من الاحتلال وأعوانه**

كان للحركة الاصلاحية الجزائرية منذ نشأتها ردة فعل على ما تقوم به إدارة الاحتلال الفرنسي، من تسلّط على رقاب المسلمين الجزائريين في شتى مناحي الحياة وخاصة الدينية منها؛ مستغلة الاتجاهات الدينية وموظفو السلك الديني.

المطلب الأول: موقف الحركة الإصلاحية من إدارة الاحتلال الفرنسي

أولا: موقفهم من مسألة التجنيس

1-بدايات الادماج والتجنيس:

يعتبر قانون سيناتوس كونسيلت الثاني الصادر في 1865/07/14م، من العوامل التي أدت إلى بداية تجنيس الجزائريين، فبموجبه أصبح بإمكان كل جزائري مسلم أن يتقلد مناصب مدنية أو عسكرية شريطة التخلي عن أحواله الشخصية؛ بطلب التجنس؛ أي يبدل بالشريعة الإسلامية القانون المدني الفرنسي، حتى يرتقي من رعية مضطهد إلى مواطن محترم[2]، فاختار 371 جزائري الجنسية من تاريخ صدور هذا القانون حتى عشر سنوات 1865-1875، نعلم أنه في سنة 1870/10/24م صدر قانون كريميو*؛ الذي منح الجنسية لليهود الجزائريين بصفة جماعية.

ومن الدوافع التي ساهمت في جعل الجزائري يسارع إلى التجنس بالجنسية الفرنسية هو الواقع المزري، الذي مر به الشعب الجزائري، من قوانين استثنائية قاسية، وقوانين زاجرة؛ التي لعبت دورا ضاغطا، في دفع بعض الجزائريين إلى التخلي عن

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر...،ج3، مرجع سابق 247-249

[2] ناصر، المقالة الصحفية، ج1، ص 361.

*نسبة إلى **كريميو أدولف (A.Crémieux)**: اليهودي كان عضوا في لجنة الدفاع الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثالثة. اغتنم فرصة وجوده في هذه اللجنة. فأستصدر قانونا يقضي بأن اليهود الساكنين في مناطق الحكم المدنية يُعَدُّون فرنسيين لهم نفس الحقوق والواجبات مع المواطنين الفرنسيين وقد بلغ عدد اليهود الذين شملهم هذا القانون (الذي أصبح يسمى باسمه)، حوالي ثلاثين ألفا، ينظر: محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، ج 1، المرجع السابق. ص 397.

أحوالهم الشخصية، واللجوء إل الجنسية الفرنسية؛ لأن ظاهرة "التجنس" قلّت بعد صدور قانون 1919م، الذي خفّف من حدة قانون الأهالي.[1]

2-معارضة التجنيس جملة وتفصيلا:

أفتى الشيخ الطيب العقبي بحرمة التجنيس في شمال إفريقيا؛ لعلمه بأنه لا يوجد استثناء لصالح المتجنس المسلم؛ أي قوانين تخص دينه الإسلامي، قائلا: "التجنيس بمعناه المعروف في شمال افريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه"[2]، وأجمع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على إخراج المتجنس بغير الجنسية الإسلامية، من دائرة الإسلام والمسلمين؛ فبمجرد تجنسه؛ فقد رفض أحكام الشرع الإسلامي، وقبل قوانين الوضعية لذلك البلد، التي ستطبق على حياته، مما يجعله مرتدا كما قال ابن باديس: " التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عدّ مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالاجماع"[3] وهو ما كتبه العربي التبسي في مقال له بعنوان: "التجنيس كفر وارتداد"[4].

إذن اقترن التجنيس بالردة، لكن مَن يُمعن النظر يدرك أن قانون 1865م يهدف إلى تحقيق مشروع الاحتلال الفرنسي؛ أي تفكيك المجتمع الأهلي إلى أفراد عزل، مهيئين ماديا ونفسيا للانضمام كأفراد إلى المجتمع الأوربي الجديد، لكن ألم يطبق المسلمون هذا الحكم على أهل الذمة؟! لكن الحكم مختلف فالذمي في الحكم الإسلامي يتمتع بكل الحقوق وعليه كل الواجبات ماعدا الدفاع فهو معفي منه؛ باعتباره غير مسلم، شرط دفع جزاء ذلك مبلغا من المال سنويا، ولا تجب "الجزية"على كل ذمي فالصغير والشيخ والأنثى معفيون من دفعها؛ لأنه لا يجب في حقهم القتال، لكن النظام الاستعماري يمارس الحيف والظلم والميز واللامساواة، فهو يعتبر أنه يتكرم على السكان الأصليين، لكن في حقيقة

---

[1] أحمد الخطيب، حزب الشعب، ج1، ص 29.

[2] البصائر ع22، س1، 1936/06/05م، ص 2.

[3] البصائر ع 95، 03 جانفي 1938. ص2.

[4] البصائر ع 72، جويلية 1937، ص 8.

الأمر أنّه يجردهم من دينهم، أو يمهلهم حتى ينقرضوا في هدوء وسكينة بعد أن يكون قد نزع منهم دواعي الحياة.[1]

ثانيا: الرد على مشروع بلوم فيوليت*

ويتمثل في المطالب التي رفعتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في المؤتمر الإسلامي في1936/06/07؛ الذي نشطته بجمع أطياف الحركة الوطنية، وهذه المطالب كانت بمثابة الرد على مشروع بلوم –فيوليت وتتمثل في:

- تطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة الذي بقي حبرا على ورق منذ 1905م.
- إرجاع أوقاف المسلمين الجزائريين للاستفادة منها؛ والتي يضمنها قانون الفصل.
- إلغاء القوانين الاستثنائية التي تحد من حرية وحقوق المسلمين الجزائريين.
- ضرورة تعليم اللغة العربية وضمان حرية الرأي.[2]

ثالثا: رفض إرسال برقية تأييد لفرنسا سنة 1937م

إنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الوحيدة من بين مجموع الجمعيات والطرق الصوفية التي لم تبعث برسالة تأييد لفرنسا في حربها على الألمان–في حالة وقوعها–رغم محاولة بعض أعضائها، على رأسهم الطيب العقبي إرسال برقية مساندة؛ حتى تُكْفَى الجمعية شر المراقبة والملاحقة في المساجد للخطابات والدروس، والمواعظ، والمدارس الحرة، لكن ابن باديس قرر –الذي يفرض رأيه على الأعضاء–في 23 سبتمبر 1937م، عقد جمعية وطرح قضية التأييد من عدمه فيها؛ وهو ما أدى إلى إجماع (12عضو مقابل 4 أعضاء) بعدم الإرسال دون حساب رئيس الجمعية الذي خطب فيهم قائلا: "أنه لو كان

---

[1] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج3، ص ص 315-316.

* يعود هذا المشروع إلى سنة 30 ديسمبر 1930م، ولكن نظرا للظرفية الداخلية والخارجية التي مرت بها فرنسا والأحداث العالمية لم ير هذا المشروع النور واقعا ولم يطبق رغم وصول الجبهة الشعبية لسدة الحكم عام 1936، للمزيد ينظر:خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت(إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعية وسلطة اللوبي الجزائري1936-1938م)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–جوان2014، ص ص 112-152.

[2] نفسه.

الاتفاق بإرسال برقية التأييد فلن تروني معكم أبدا"، وخرج للعامة مصرحا بأنه لن يداهن فرنسا ولن يوليها مهما كان الأمر؛ ومن بين انعكاسات هذا الوضع هو اقالة العقبي من إدارة جريدة البصائر؛ ضمانا بعدم نشر ما من شأنه مداهنة المحتل، وهو ما جعله ينشئ جريدة الإصلاح*.

إن كل العراقيل التي واجهت الجمعية كان لسلطة الاحتلال ضِلع فيها، قد يكون هذا-في نظر المتلقي-تحامل على سلطة الاحتلال، لكن الوقائع المدبرة والشقاق الحاصل بين الاهالي المسلمين بإثارة الفتنة بينهم، وكذا إخماد كل محاولة بعث للشخصية الجزائرية، بالحد من نشاط هاته الجمعية وضرب علمائها فتمثلت مظاهر الصراع كالاتي:

رابعا: حول مسألة التعليم

لقد ضيّقت سلطة الاحتلال الفرنسي على اللغة والتعليم العربيين، بعد هدم العقار الديني؛ فالمساجد والكتاتيب دُمّرت وحُوّلت، والتي سلمت منهما توقفت نتيجة الاستيلاء ومصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية الرافد الذي يغذي التعليم، فتوقفت تلك المعاهد وأحيل الطلبة إلى الجهل والأساتذة والمعلمين إلى الهجرة؛ وعمدت قوات الاحتلال إلى الفتك بخزائن المخطوطات ونهب المكتبات الجزائرية؛ وهو ما حدث لمكتبة الامير عبد القادر التي خربها جنود الدوق دومال "Duc D'Aumale" مما أحزَّ في نفسه.[1]

استمرت فرنسا في تجهيل أبناء الشعب الجزائري، فبعد ما ضربت روافده الأساسية المتمثلة في الأوقاف بشتى أنواعها وما انعكس عنها من تهجير للعلماء والهجرة الاضطرارية للتعليم، حاولت القضاء على تعليمها العربي الإسلامي، بنشر المدرسة الفرنسية التي ساهمت -رغم إعراض أبناء الجزائريين عنها-في تكوين فئة من المؤمنين بالفكر الغربي، فأصبح أبناء الجزائر من خلال هذه السياسة منقسمين إلى ثلاث

*جريدة الإصلاح أصدرها الشيخ الطيب العقبي-بعد استقالته من إدارة الجمعية- في 28 ديسمبر 1939م والتي استمرت إلى العدد 73 الصادر في 1948/03/03م.ينظر: محمد الطاهر فضلاء، الطيب العقبي رائدا لحركة الإصلاح الديني في الجزائر، 2007، ص88.

[1] رابح تركي، ابن باديس والشخصية الجزائرية، **مجلة الأصالة**، ع2، س 1، ماي 1971، ص 65.

مجموعات: مجموعة رافضة تعليم أبنائها في المدارس الفرنسية؛ وفضلت ابقاء أبنائهم جهلة على الذهاب إلى الكافر.

ومجموعة من العائلات الميسورة التي درست أبناءها، مما جعلهم يتشبعون بالفكر والثقافة الغربية؛ ومن سلبياتها أن المواد المدرسة تهدم الروحانيات في نفوس الناشئة، وتجردهم من الدين والأخلاق والوطنية[1]؛ وللأسف فقد تخرجوا من المدارس الفرنسية حاملي الشهادات في شتى المجالات؛ الذين سيمثل معظمهم الاتجاه الادماجي.

ومجموعة حاولت الحفاظ على هويتها من خلال تدريس أبنائها لدى الزوايا، التي ضعف مستواها؛ بسبب طرقهم التقليدية في القاء الدروس ونظرتهم التربوية الخاطئة في الحد من حرية التلميذ وضعف مستوى المشرفين عليها؛ بتدريسهم لبعض المواد التي يجهلونها ويتخبطون فيها خبط عشواء[2]، ورغم كل ذلك فإنه أفاد في الحفاظ على اللغة العربية؛ حتى ولو لم يساهم على تطورها.[3]

من خلال المجموعات الآنفة الذكر يتبين أن سلطة الاحتلال حاولت طمس لغة الجزائريين وضرب دينهم والتشكيك في تاريخ وطنهم (تمجيد الرومانيين على حساب الحضارة الإسلامية)، فالجمعية أرادت الاهتمام بالتعليم لإحياء وإعادة بعث ماتم طمسه من طرف الاحتلال وفق منهج سديد، مما يجعله يكون جيلا يعتز بذاته وثقافته.

1-مطالبة الإدارة العامة بحقها في تعليم الجزائريين:

طالبت جمعيّة العلماء المُسلمين الجزائريين إدارة الاحتلال بحقها في التعليم المسجدي من خلال إرسال المجلس الإداري، برقية للوالي العام ووزير الدّاخليّة ورئيس الوُزراء ورئيس مجلس النّوّاب ورئيس مجلس الشّيوخ الذي انعقد في آخر رجب 1352هـ/نوفمبر 1933م، تحتوي على مطلبين يطالبون فيهما الإدارة برفع قرارين؛ فالأول ناشدت الإدارة رفع قرار عامل عمالة الجزائر الذي اعتبروه مسّا بحُرّيتهم الدّينيّة، وبما أنها

[1] محمد ناصر، أبو اليقضان وجهاد الكلمة، المرجع السابق، ص 48.

[2] نفسه.

[3] عبد الله الركيبي، المرجع السابق، ص 30.

"الجمعية" تضطلع بالوعظ والإرشاد وأنّ القيام بهذه المُهمّة لا يكون إلاّ في المساجد، فإنّ جمعيّة العلماء المُسلمين الجزائريين تطلُب بكلّ إلحاح وبكلّ احترام "فتح المساجد في وُجوه الوُعّاظ والمُرشدين بدون إلجائهم إلى طلب إذن خاص"[1]، أما المطلب الثاني فنوهت بواجب فرنسا تجاه تعليم الجزائريين(الفرنسي والعربي)؛ وتطرقت لوضعية فرنسا وصعوبة قيامها بالتعليمين معا، كما دافعت عن التعليم العربي؛ وعن حق الجزائريين في تعلّم لسانهم "العربي" حتى يتسنى لهم تعلّم وفهم دينهم الإسلامي، فإن الجمعية تطالب الحكومة ب " ترك الحرية التامة للمسلمين الجزائريين في فتح الكتاتيب القرآنية والمكاتب العربية الحرة وأن تقف ازاء القائمين بهذه المشاريع موقف المؤيد المساعد".[2]

وهو ما أغلق سلطة الاحتلال وراحت تكيد لهذا النشاط، من خلال التهديد والوعيد والزجر والتغريم للقائمين عليه، واستصدار القانون المشؤوم 1938/03/08م الذي عمل على ترهيب معلمي القرآن ومواد فهمه وفقه الدين الإسلامي، هؤلاء الذين يعرفون الأمة دينها ولغتها وتاريخها، فيلاحقون ويسجنون وتغلق مدارسهم "الحرة"، التي يعلِّمون فيها أبناء الجزائر، بينما المدارس الفرنسية والتابعة للمنصرين، تبقى مستمرة لتنصير أبناء وبنات المسلمين؛ في القبائل والصحاري والأرياف، بل يمدونهم بالقوة والمال.

المطلب الثاني: موقف الإصلاحيين من الطرقيين

تميز الوضع الديني للجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين بالتأزّم النّاجم عن الصراع بين القوى التقليدية وأنصار التجديد الثقافي والفكر الإصلاحي[3]، الذي تخلّله توافق مؤقت ومحدود، والذي له عدة أسباب، فارتأينا تقسيم مواقف الإصلاحيين إلى ثلاث

---

[1] عبد الحميد بن باديس، "مقررات المجلس الإداري لجمعيّة العلماء المُسلمين الجزائريين"، جريدة الصراط، ع 11، الاثنين 09 شعبان 1352هـ/27-11-1933، ص 8.

[2] نفسه.

[3] علي مراد، الحركة الإسلامية في الجزائر من 1925إلى 1940(بحث في التاريخ الديني والاجتماعي)، تر: محمد يحياتن، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص 61.

مراحل؛ على أساس تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ والتي تعبر عن مبادئهم وأهدافهم، فاستخدموا مختلف الوسائل دون التخلّي عنها.

أولا- قبل تأسيس الجمعية:

منذ بدايات ظهور الفكر الإصلاحي في ثلاثينات القرن العشرون، لم تتوان عن محاربة البدع والخرافات التي رأت أن المسؤول عنها الطرق الصوفية، بل جعلت محاربتها من الأولويات؛ لأنهم الأخطر -حسب الجمعية- قبل محاربة الاحتلال الفرنسي؛ وهذا ما وصفهم به البشير الابراهيمي قائلا: "...ولقد تفرّسنا فيهم فصحّت الفراسة، وبلوناهم فصدق الابتلاء، وجرّبناهم فكشفت التجربة على أنهم لا يعرفون الأمة إلا في مواقف الاستعباد وابتزاز الأموال، فإذا مسّها الضر وتنكر لها الدهر تنكروا لها وتجاهلوها، وإن علاقتهم بالأمة علاقة السيد بعبده والمالك لمملوكه لا علاقة المسلم بأخيه المسلم، يحب له ما يحب لنفسه، وأنهم مطايا الاستعمار الذلل وأيديه الباطشة؛ بل القنطرة التي هوّنت عليه العبور، وأنهم كانوا ولا زالوا على خلاف ما وصف الله به عباده المؤمنين أعزة على الأمة أذلة على المستعمرين والحكام المستبدين، وأن ليس في صحائفهم السوداء موقف يعز الإسلام أو يرفع المسلمين"[1]، وما يمكن قوله هو أن الصراع الإصلاحي الطرقي اشتد كلما اتجهنا غربا؛ ففي انطلاقة الدعوة الإصلاحية من الشرق كانت الغلبة للشيخ ابن باديس- لنشاطه التعليمي والوعظي- رغم المضايقات التي وجدها من المفتي ابن الموهوب؛ الذي منعه من متابعة دروس الوعظ في الجامع الكبير، لكن تصاعدت ردود الفعل تجاه دعاة الإصلاح في الوسط والغرب والتي نورد مظاهرها في طريقتي التجانية والعليوية.

1- موقفهم من الطريقة التجانية:

يرون بأن الطريقة التجانية خرجت في دعوتها عن الدين الإسلامي؛ حيث زعم مؤسسها الشيخ أحمد التجاني (1150هـ) بأن النبي (ﷺ) علّمها لصاحب الطريقة (الشيخ

[1] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص297.

أحمد التجاني) يقظة لا مناما وأمره بتلاوة صلاة الفاتح*، ويدّعي الشيخ التجاني أن قراءة صلاة "الفاتح" مرة واحدة تعدل من القرآن الكريم ست مرات[1]، فيرد ابن باديس هذا الكلام "إن صلاة الفاتح من كلام المخلوق، ومن اعتقد أن كلام المخلوق أفضل من كلام الخالق، فقد كفر"[2] وأن صاحب الطريقة هو أفضل وخاتم الأولياء، وكل من انتسب إلى طريقته يدخل الجنة دون حساب أو عقاب بل "تقلدت المدام أوريلي بيكار"Aurélie-Tidjany" (زوجة السيدين)** وسام الشرف؛ لأنها أيّم رئيسي الطريقة التيجانية الموالية لفرنسا؛ تلك الطريقة التي جندت لفرنسا زمن الحرب جيوشا متطوعين، وهي المرأة التي أعطت للاستعمار مئات الهكتارات من الأراضي، وأدارت أعمال رئيسي الطريقة ومن جاء بعدهم إدارة عادت بالنفع الجسيم على الدولة".[3]

2- موقفهم من الطريقة العليوية:

هي أول من اصطدم بابن باديس من الصوفية ومشايخها "الطريقة العليوية" وشيخها أحمد بن عليوة المستغانمي، وذلك لغايات دينية وسياسية.

فأما الدينية: فتتمثل في تطهير المجتمع الجزائري من دعاة مبادئ الباطنية الحلول ووحدة الوجود.[4]

* صلاة الفاتح هي: "اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطك المستقيم وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم"ينظر: علي حرازم (ابن حرزهم)، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 32-33. وكذلك ينظر: علي حرازم (ابن حرزهم)، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني، تحق: محمد الراضي كنون الادريسي الحسني، ط1، دار الأمان للنشر والتوزيع-الرباط-المغرب، 2012، ص 8.

[1] نفسه، ص ص 55-65.

[2] الشهاب، ج7، م14(سبتمبر 1938)، ص 49.

** تلقب بزوجة السيدين، لأنها تزوجت أولا أحمد التجاني وبعد وفاته تزوجت أخوه سيدي البشير، للمزيد ينظر: إحسان إلهي ظهير(1941-1987)، دراسات في التصوف، ط1، دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع، 2005، ص273.

[3] أحمد حماني، المصدر السابق، ص 286.

[4] نفسه.

وأما السياسية: فتتمثل في اتصالها بالاحتلال الفرنسي والتحالف معه والتعاون بينهما على العمل المنسق للنجاح المزدوج، والقول أورده الشيخ أحمد حماني "واليوم بعد الإياب من الجولة التي جعلناها بقصد دراسة أحوال القطر الجزائري، يجب علينا أن نثني على همة الزعيم الديني الكبير محب التقدم وصديق فرنسا الشيخ سيدي أحمد بن عليوة المستغانمي"[1]، وأشادوا بتسامحه مع الديانات الأخرى وبعلمه وبكثرة أتباعه.[2]

فعندما نشر الشيخ ابن عليوة ديوانه المطبوع سنة 1920م في تونس؛ الذي جاء في الكثير من أقواله وأشعاره إيذاء للرسول (ﷺ) من تهديد ووعيد وأنه سيحاكمه إلى الله وينتصر عليه؛ وتحجّج بأنه قالها في لحظة سكرة من سكراته لما رأى الرسول (ﷺ)، لكنه لم يرفعها من ديوانه ولم يوقف ديوانه من التسويق.

عندما سُئل الشيخ عبد الحميد بن باديس عن حكم من يتفوَّه بهذا وهل يصحُّ عدم التأدب مع الرسول (ﷺ)، فكتب جوابه في الرد على صاحب الرسالة في شهر ذي الحجة 1340هـ (1922م) بعنوان "جواب سؤال عن سوء مقال"، ولم ينشره إلا بعد أن أرسل هذا الرد إلى كبار العلماء، الذين اطلعوا ووافقوا على ما جاء فيه، وضللوا من فاه بمثل هذا الكلام؛ ومن هؤلاء العلماء في الجزائر: الشيخ شعيب بن علي التلمساني، والشيخ المولود بن الموهوب القسنطيني، أما من تونس: الشيخ محمد النخلي، والشيخ بلحسن النجار، والشيخ الطاهر بن عاشور، والشيخ محمد الصادق النيفر، ومن المغرب: الشيخ العابد بن أحمد بن سودة، والشيخ محمد بن العربي، والشيخ عبد القادر بن محمد بن عبد القادر، كما قرضتها بعض الصحف كمجلة الفتح بالقاهرة.[3]

رغم اشتداد الصراع بين الطرفين والتراشق الصحفي والواقعي، غير أن ظرفية الاحتلال عملت على خلق جو التقارب الإصلاحي الطرقي؛ مما أدى إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي ضمت الفريقين أثناء عام التوافق (ماي 1931– ماي 1932)

[1] أحمد حماني، المصدر السابق، ص 286.

[2] نفسه، ص ص 286–287

[3] نفسه، ص 63.

ثانيا: أثناء التأسيس (مرحلة التوافق):

اضطر دعاة الفكر الإصلاحي إلى أسلوب المهادنة والاحتواء؛ أو ما سماه بعض الباحثين بالتوافق المصلحي الإصلاحي الطرقي[1]؛ الذي كان مؤقتا ومحدودا[2]، فرضته ظرفية التأسيس؛ والمتمثلة أساسا في الجو الاستفزازي الذي صاحب الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي"Centenaire"، وحدث تقارب بينهما لمواجهة الاستفزازات والرد عنها مما جعل الطرقيين يُلبُّون الدعوة الموجهة لفقهاء الوطن الجزائري عامة–رغم ان النداء صادر عن جريدة الشهاب*–فهي لا تحمل اسم أي إصلاحي؛ يقول الابراهيمي: "دعوْنا فقهاء الوطن كلّهم (مالكيين إباضيين، مصلحين، طرقيين)؛ وكانت الدعوة التي وجّهناها إليهم صادرة باسم الأمة كلها ليس فيها اسمي ولا اسم ابن باديس؛ لأن أولئك الفقهاء كانوا يخافوننا لما سبق من الحملات الصادقة على جمودهم ووصفنا إياهم بأنهم بلاء على الأمة وعلى الدين...وأنهم مطايا الاستعمار..." وهذا التوافق مرده إلى:

- تخوف الإصلاحيين من السلطات الفرنسية؛ التي قد تعرقل التأسيس.
- إدراك الشيخ عبد الحميد ابن باديس صعوبة التأسيس بنخبة قليلة من الإصلاحيين، فهم بحاجة إلى عدد كافي ليتحقق لهم ذلك.
- وضع هدنة مؤقتة للصراع الطرقي الإصلاحي، فلو كان النداء للإصلاحيين خالصا، لاتَّهَمَ الطرقيون ذلك، ولزادت حدّة الصراع؛ باعتبارها حركة خارجية عبداوية وهابية مشرقية لا جزائرية.
- ضم المناوئين لها من الوظيف الديني الرسمي (خريجو المدارس الحكومية الإسلامية) وكذا الأئمة المشرفين على التعليم في الزوايا.

---

[1] نور الدين بولحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية، ج1، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة–الجزائر–، 2015، ص 130.

[2] نفسه.

* أشرنا إل النداء في المطلب الأول (التأسيس) الشهاب في عددها الثالث، الصادر 26نوفمبر 1925؛ وهذا النداء لم يكن الوحيد فقد تبعته مراسلات خاصة لشخصيات دينية إصلاحية وطرقية مشهود لها بالعلم؛ تبين عزم دعاة الإصلاح على هذا التأسيس، وإيصاله إلى أكبر شريحة من أهل العلم. ينظر أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 101.

كما سلك الإصلاحيون عدة سبل لاحتواء الطرق الصوفية؛ والوصول إلى غايتهم عن طريق أعضائها؛ الذين اختلفت معاملاتهم، حيث كان منهم:

- المتسامح مع هذه الطرق، المنضوى تحت طريقة من الطرق سواء أكان ذلك ايمانا منه، أو تقية فهو مندس تحت غطائها حتى توفر له الحماية.
- النشاط الوعظي المجانب للطرق الصوفية
- المواجهة الصحافية؛ التي كانت لبعض العلماء؛ الذين كانوا يرون الطرقية سبب تخلف الوضع.[1]

ومهما تكن استراتيجية الإصلاحيين، ومناورتهم لإقامة الحجة أمام الشعب الجزائري على الطرقيين، الذين استجابوا للنداء، ولبوا الدعوة واجتمعوا بنادي الترقي مدة أربعة أيام، فإن هذا التوافق لم يدم طويلا (سنة العسل)؛ لعدم وجود نية صادقة لإقامة حزب ديني –توافقي– محض؛للاختلاف الحاصل بين الفريقين.

لكن الشيء الذي يبقى يختلج في صدر المتتبع لهذا التأسيس يطرح مجموعة من التساؤلات من بينها: لماذا كانت القيادة في يد الإصلاحيين فقط؟ فهل للاختلاف الطرقي عامل في جعل أصحاب الفكر الإصلاحي يتفوقون على الطرقيين؟ أم كان التسليم للأعلم من الحضر وبالتالي كان الانتصار لأصحاب الفكر الإصلاحي؟ أم هي استراتيجية الطرقيين للانسلاخ وتأسيس جمعية لوحدهم؛ فَلِمَ قبل الطرقيون الدعوة إذن؟

أما الابراهيمي فأجابنا قائلا أن التفوق كان لصالح الإصلاحيين الناشطين داخل المؤتمر والمتفوقين علميا فقد انتخب ابن باديس رغم عدم حضوره وأنتخب الأعضاء الذين كانوا من نفس المشرب والفكر، والشيء الذي ساعدهم في ذلك هو عدم توحُّد الطرقيين الذين لم يكن لهم مؤيد فكل طريقة تمثل نفسها وهو ما أثر على الاعتراف بآخرين خارج الطريقة حتى ولو كانوا أعداء، ونرجح هذا السبب الذي جعل من علماء الإصلاح ينتقون بعضهم بعضا خاصة في القيادة أما الانخراط فحدثت فيه مؤامرة أخرى.

---

[1] نور الدين بولحية، المرجع السابق، ص ص 136-137.

ثالثا: بعد التأسيس (تجدد الصراع)

تجدد الخلاف بين الإصلاحيين والطرقيين، بخروج الآخرين من الجمعية وتأسيسهم "جمعية علماء السنة" في 1932/09/15م*، والتي ستحمل فيما بعد اسم "إتحاد الزوايا والطرق الصوفية"؛ الذي كان بإيعاز من مساعدي إدارة الشؤون الأهلية وعلى رأسهم (Millo)، حتى تكون ضد النشاط الإصلاحي للجمعية فترأسها السيد قاسمي مصطفى (شيخ الطريقة الرحمانية بزاوية الهامل) والشيخ محمد التجاني من تماسين؛ حيث سهلت لها الإدارة القيام بنشاطها المضاد للإصلاحيين في مجالي نشر اللغة العربية ودعواتها، لكن ضعف المرابطين وتفكك رابطهم الاجتماعي أدى إلى استغناء السلطة عنهم لكثرة نفقاتهم وقلة نشاطهم تجاه تفوق الفريق الإصلاحي[1]، وهنا نستحضر قول الشاعر في رثاء رثاء المرابطين إذ يقول

لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ونارا لو نفخت فيها لأضاءت ولكن أنت تنفخ في الرمادي[2]

وتفاديا لمثل هذا السيناريو غير مرغوب فيه من طرف الإصلاحيين، تمّ التأكيد على أحقِّية الأعضاء الفاعلين من العلماء والطلبة دون غيرهم في الترشح والتصويت، فكانوا

---

* بمناسبة تجديد اللجنة المديرة للجمعية، قررت المجموعة الطرقية منافسة التيار باديسي في الاستيلاء على إدارة جمعية العلماء، ولتحقيق هذا المأرب اهتدى بعض الطرقيين إلى حيلة مؤداها استدعاء أغلبية من أنصار المرابطين للجمعية العامة يوم الانتخاب، بهدف ضمان انتصار العناصر غير الإصلاحية، وقد فضح الزّاهري ما فعله الطرقيون يوم الانتخاب هذا، فقد أوضح حيلهم، التي حاولوا من خلالها جاهدين، حتى تكون الانتخابات في صالحهم.ينظر: الزّاهري، يوم 23 ماي 1933، **الشريعة**، ع 3، س 1، 1933/7/31، ص ص 4- 5.

وقع هذا يوم 1932/5/23، حيث حاول الطرقيون أن يكيدوا للعلماء لأجل أن يستحوذوا على الجمعية، وكانت حيلتهم في هذا الأمر هي محاولة تكثير أنصارهم من الطرقيين، عن طريق توزيع وصولات زائفة تثبت عضوية صاحبها، وهوإجراء كان معمولا به في الجمعية، لكن هذه الوصولات كانت تمنح إلى غير العلماء ولا الطلبة ناهيك عن كونها مزورة، وهو ما ينافي ما نصعليه القانون الأساسي لهذه الجمعية، من أن يكون العضوفيها إما عالما أوطالب علم.

[1] عبد الكرم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 177.

[2] أبيات للشاعر عمرو بن معدي كرب بن ربيعة الزبيدي(525، 642م)، تقال فيمن لا فائدة ترجى من نصحه.ينظر: https://www.qssas.com/story/10376 تاريخ الزيارة 2019/05/25 على الساعة: 10:30.

أقلية في المجموعة الطرقية وأكثرية في الإصلاحيين، بذلك تحققت الغلبة للأخيرين في هذا الانتخاب، وتكونت منهم الإدارة الجديدة.[1]

لم يتجرّع الطرقيون مرارة الهزيمة ووجدوا أن الجمعية قد خرجت من أيديهم، فأجمعوا أمرهم على تأسيس جمعية جديدة خاصة بهم تكون منافسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتعبّر عن توجّههم الديني، فأسّسوا جمعية علماء السنة الجزائريين في 1932/9/15، وأصدروا جريدة خاصة بهم أسموها "الإخلاص"[*] لتكون المعبر عن أفكارهم ولتستغل في الدعاية ضدّ خصومهم من الإصلاحيين.[2]

ولم تبلغ "**جمعية علماء السنة**" الحوْل، حتى أصبحت القطيعة بينها وبين دعاة الإصلاح تامة. وفي شهر ماي من سنة 1933 أطلق بعض الطرقيين من الذين صحّت ضمائرهم (كان على رأسهم مولود الحافظي) مبادرة صلح، تدعو إلى التصالح بين الجمعيتين ونبذ الفرقة بين الأشقاء، وترك المشاحنة في الإصلاح.[3]

ورغم المقصد النبيل لهذه المبادرة التي صدرت من طرف شخصية عالمة ومعتدلة، وهي شخصية مولود الحافظي، إلا أنها فيما يبدو قد رُفضت من طرف جمعية العلماء المسلمين، وقد يكون السبب في ذلك أنها جاءت متأخرة نوعا ما، في وقت وصل فيه الصراع والتنابز بين الجمعيتين مداه وأصبح من العسير إصلاحه. مع أننا لم نجد تصريحا مباشرا بهذا الرفض عبر بيان للجمعية أو ردّ لرئيسها ابن باديس، إلا أننا نعتبر ما كتبه الزّاهري بهذه المناسبة تعبيرا عن رأي الجمعية، لأنه قد ورد في صحيفة تعتبر

---

[1] عبد الكرم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 177.

[*] جريدة الإخلاص جريدة ناطقة باسم جمعية علماء السنة، أسست بتاريخ 1932/9/15، وكانت تحت إشراف عمر بن إسماعيل» و"المولود الحافظي"، بمساعدة "محمد العاصمي"، اتجهت مقالاتها ضد الشيخ عبد الحميد بن باديس، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأنصاره، ينظر: إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931- 1944، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 35.

[2] Ali Merad, Op.Cit, p 129- 130.

[3] مولود الحافظي، دعاء من جمعية علماء السنة للصلح والتوفيق بينها وبين جمعية العلماء المسلمين، **الإخلاص**، ع 18، س 1، 1933/5/2، ص1.

لسان حال جمعية العلماء، وهي صحيفة "السنة"،[1] زيادة على هذا أن الردّ صدر عن عضو في المجلس الإداري للجمعية.

لقد رأى الزّاهري في هذه المبادرة بأنها "مهزلة"، واعتبر "جمعية علماء السنة" جمعية "ضرار" لا هم للمنتسبين إليها إلا الكيد لجمعية العلماء وللدعوى الإصلاحية. كما عدد أسبابا جعلت من الصلح أمراً بعيد التحقيق، ومن هذه الأسباب:

- محاربة الفكرة الإصلاحية، التي ترمي إلى الدين الصحيح والفضيلة والخلق الكريم.
- التعرض للأعراض والاعتداء على الحرمات البريئة (يقصد أعضاء جمعية العلماء).
- أن أعضاء جمعية علماء السنة ما هم إلا "آلات مسخرة" من طرف الاستعمار الفرنسي.
- حمّلهم مسؤولية ما عملته الإدارة الفرنسية بشأن غلق المدارس والكتاتيب القرآنية، والتحريض على منع العلماء من الدعوة في المساجد.[2]

وبمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء الطرق في الجزائر العاصمة خلال نوفمبر 1933، انتقد الزّاهري القرارات المنبثقة عنه. والمتمثلة في احتكار لفظ العالم الذي حصرته في ذلك الشخص المتحصل على "إجازة" من إحدى الزوايا دون غيره. وهذا ما اعتبره إحداثا لـ"كهنوت" شبه كهنوت الملل غير الإسلامية في الجزائر. كما خرج هذا المؤتمر بتوصية من أجل التعاون مع السلطة الاستعمارية على إنشاء "الإسلام الجزائري"، المراد منه أن يكون للجزائر إسلام يختلف عن الدين الإسلامي في سائر بلاد المسلمين، واعتبر هذا كله – إن تحقق – من أعظم البلايا.[3]

وهكذا انطلقت مهاترات ومشاحنات بين الإصلاحيين والطرقيين، حول مسائل خلافية في العقيدة والفقه، كقراءة القرآن على الأموات، والتوسل بالنبي ﷺ، وزيارة القبور وما يتبعها من ولائم (الزردة) التي كان يقيمها أتباع الطرق الصوفية... دارت مناقشات حول

[1] محمد السعيد الزاهري، "مهزلة" الصلح!!، **السنة**، ع 1، س 1، 1933/7/19، ص ص 4- 5.
[2] نفسه.
[3] محمد السعيد الزاهري، مؤتمر رؤساء الطرق الإسلامية الجزائرية، **الصراط**، ع 11، س 1، 1933/11/27، ص 3.

هذه المسائل، لكنها لم تقف عند حدّ النقاش الفكري الفقهي، بل تعدّاه إلى السباب والمهاترات بين الفريقين، وكانت صحف مثل "الجحيم"، و"المرصاد"، و"السنة"، والصراط"، و"الشريعة" من جانب المصلحين. و"الإخلاص"، والبلاغ"، والمعيار"، والرشاد" من جانب الطرقيين. ميدانا خصبا لهذه الخصومة.[1]

الواضح أن جمعية علماء السنة ولدت "خديج" وماتت في عمر الزهور. مما جعل الاستعمار الفرنسي يعيد تكرار هذه التجربة مع الطرقيين تحت مسميات أخرى، مثل" اتحاد الزوايا والطرق (1934)، والجمعية الطرقية الدينية الإسلامية، في قسنطينة (1937)، ومؤتمر الزوايا والطرق، في وهران (1938)، ومن خلالها حاول الفرنسيون بعث ما أطلق عليه "الإسلام الجزائري" وهو الإسلام الذي ترضى عنه فرنسا الاستعمارية، وخلق معارضة ضد الحركة الوطنية الناشئة.[2]

المطلب الثالث: مظاهر الخلاف الإصلاحي الطرقي

أولا: نقد عقائد الطرقية

- بدعة الطرق: يعتبر الإصلاحيون أن الطرق لا أصل لها في الإسلام الصحيح؛ فهي"بدعة لم يعرفها السلف ومبناها كلها على الغلو في الشيخ، والتحيز لاتباع الشيخ، وخدمة دار الشيخ وأولاده، إلى ما هنالك من الاستغلال، ومن تجميد للعقول وإماتة للهمم وقتل للشعور"[3]؛ مما أدى إلى "إحداث وثنية في الإسلام"[4]، لهذا انتقد علماء الجزائر "الإسلام الطرقي"، ووضعوه في خانة التبديع والضلال والابتعاد عن سنة الرسول(ﷺ) فالزّاهري يرى بأن الطرقية" أصلها بدعة وضلال"، والطرقيون مهما كانوا على سنة ثابتة وبررة أخيارا فإنّهم « ماداموا طرقيين فهم مبتدعون من هذه

[1] عبد الرحمان بن العقون، الكفاح السياسي، المرجع السابق، ص ص 171- 172.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، المرجع السابق، ص ص 331- 338

[3] الشهاب، ج4، م13(1937/06/11)، ص 178.

[4] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 351.

الناحية، فالشرط الأساسي للمؤمن السني أن لا يؤمن بخرافة ولا طريق... ».[1] لأن هذه الطرق في اعتقاد الإصلاحيين هي من المحدثات التي لم تكن موجودة في عهد رسول(ﷺ)، ولا عهد خلفائه الراشدين"[2]، ولو كان في استحداث الطرق زيادة في الثواب وتقوية للإيمان لكان جديراً بهؤلاء أن تكون لكل منهم طريقته(أبو بكر، عمر بن الخطاب...) وأين هي زواياهم إن كنتم تزعمون أنهم كانوا أصحاب طرق وزوايا.[3]

- الشيخ: فالشيخ في عقيدتهم عارف بالله؛ لديه علم الحقيقة، حتى ولو كان جاهلا فيقول:"فالقوم عارفون بالله، وإن لم يدخلوا كُتّابا، ولم يقرأوا كتابا...".[4]
- التوسُّل: لقول ابن باديس: " إحذر كل متريْبِط يريد أن يقف بينك وبين ربك، ويسيطر على عقلك وقلبك وجسمك ومالك بقوة يزعم التصرف بها في الكون"[5]؛ لأن النفع والضرَّ بالله؛ فهو الذي يعطي وهو الذي يمنع، وهو الذي يبسط الرزق أو يقدره (يضيِّقه).

ثانيا: نقد التنظيم الهيكلي للطريقة

شبّه الإصلاحيون التنظيم الهيكلي الهرمي التي تقوم عليه هذه الطرق بالكهنوت غير الموجودة في الكتاب والسنة، يترأسه الشيخ ومن يوظفهم من أتباعه للقيام بمهام دينية ودنيوية؛ الذين يشترط فيهم الخضوع والخنوع–ليس لله–للشيخ الذي يلقب بعديد الألقاب.[6]

---

[1] محمد السعيد الزاهري، في مجلس حجاج، **الشريعة**، ع 5، س 1، 1933/8/14. ص ص 4-5.نقلا عن أحمد بالعجال، الشيخ محمد السعيد الزاهري فكره وآراؤه السياسية (1900-1956م)، أطروحة دكتوراه علوم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة (2) عبد الحميد مهري، 2018/10/10، ص184.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] محمد البشير الابراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار الكتب، الجزائر، 1982، ص 36.

[5] الشهاب، ع 49 (1926/08/23).

[6] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 184.

ثالثا: نقد النزعة الاستغلالية للطرق

استغل مشايخ الطرق انقياد المريدين تجاههم وفرضوا عليهم واجبات مالية وعينية كالزيارات والعطايا وحتى المعونة والجهد العضلي "تويزة" لا يكون لأفراد القبيلة أو الحي بل يكون في أرض (مزرعة، دكان...) الشيخ وحق الشيخ أولى من حق الزوجة والأولاد وحتى من الوالدين.[1]

وفي إطار مهمتهم الإصلاحية؛ لتوعية الأمة الجزائرية بخطر مشايخ الطرق الذين استغلوا الأتباع في تحقيق نفوذهم نقد الإصلاحيون؛ منع العلماء زيارات الأضرحة، وحرموا الطقوس المصاحبة للدفن بقصائد البردة "للبوصيري"، فحذر بن كابو، أحد مشايخ الطرقية من خطر العلماء "الذين جاؤوا ليشوهوا الإسلام بإدخالهم تعديلات على القرآن والسنة".[2]

استغلوا جهل الأمة، وخاصة الأنثى؛ فقد رفضوا دعوة العلماء لتعليم الفتاة؛ ورأوا أنها عورة*، فلا مكان لها في المجتمع إلا في بيت أبيها أو مسكن الزوجية، واكتفوا بتعليمها بعض آيات القرآن حتى تستطيع تأدية صلاتها المفروضة وفقط.[3]

رابعا: نقد المظاهر الاجتماعية الناشئة عن الطرق

لم تعد الأخوة التي حث عليها الدين الإسلامي والشارع الكريم في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ الآية[4](الحجرات: 10)، موجودة بل أصبحت

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 185.

[2] من خطاب شيخ الطريقة التجانية في مدينة سيدي بلعباس، الحاج بلقاسم بن كابو، بتاريخ 1935/08/25 في رده على النشاط الإصلاحي نقلا عن: محمد القورصو، تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة وهران(1931-1935) رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، مخطوطة، 1977، ص ص 114-115.

* لم تختلف نظرة السلفيين المتشددين حول هذه المسألة فرفضوا الاختلاط؛ بحجة الفساد وأن صوت المرأة عورة، فمنعوا تدريسها إلا في شروط شرعية.

[3] من خطاب شيخ الطريقة التيجانية في مدينة سيدي بلعباس، الحاج بلقاسم بن كابو، بتاريخ 1935/08/25 في رده على النشاط الإصلاحي نقلا عن: محمد القورصو، نفسه.

[4] الآية كاملة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ الحجرات: 10.

منقسمة إلى أخوة في الطريقة؛ فلا مصادقة ولا مصاهرة ولا مؤازرة، ولا اجتماع في المسجد- الذي يدعوا إلى عبادة الله وحده- إلا لمن يكون أخا في الطريقة نفسها*؛ ممّا أدّى إلى انتشار التعصب للطريقة، وانتشار العداوة للطرق المخالفة؛ فالتجاني يبغض القادري...، وأصبحت أخوة الطريقة "تفرض عليهم أن يبغضوا كل من لم يتصل معهم بحبل الشيخ... ولا يجتمعوا معه حتى في العبادات الشرعية"[1] فأدى إلى تشرذم المسلمين الجزائريين؛ وأدى إلى وهم الأمة الجزائرية.

المطلب الرابع: موقف الإصلاحيين من موظفي السلك الديني

كان لموظفي السلك الديني دورٌ هامٌ-لصالح إدارة الاحتلال- في تكميم أفواه الخطاب الإصلاحي منذ بداياته؛ بحكم علاقتهم المتميزة مع إدارة الاحتلال الفرنسي؛ فهذا المفتي ابن الموهوب القسنطيني، منع ابن باديس من متابعة دروس الوعظ في الجامع الكبير.[2]

هناك عدة تغيرات طرأت على وظيفة الشأن الديني تتمثل في:

- السلطة الحاكمة فهي لا تدين بالدين الإسلامي، فكيف ستكون الخطب في سياسة الولاء والبراء للسلطان.
- تقييد أداء الوظيفة الدينية؛ ففي السابق كان المفتي والامام والقاضي يمتثلون لأوامر ونواهي الشارع الحكيم وما تمليه عليهم نصوص الدين الإسلامي والاجتهاد في النوازل الفقهية، أما في ظل الحكومة المسيحية فتغير محتوى هذه الوظائف التي أصبحت ترضي مصالح الحكومة، والتي بدورها أصبحت تستغل هؤلاء لتمرير ما تريد باسم الدين الإسلامي.

---

* للأسف هذا ما يحصل اليوم في أمتنا حول خلافات شرعية في الفروع، فترى "المسلم" يسير المسافات تاركا عدة مساجد-حوله- للصلاة والاقتداء بمن يجمعه في المذهب أو النحلة.

[1] عمر الفوتي، المصدر السابق، ص ص321-323.

[2] عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، ط1، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص 115. وينظر: أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 179.

- التحكم في أرزاق الموظفين الدينيين.
- المراقبة والتفتيش المستمرين للموظفين الحكوميين من أئمة ومدرسين.[1]

أولا: الإصلاحيون وموظفوا الشأن الديني:

لقد حجب إنتشار الأفكار الإصلاحية في الجزائر العديد من الأعوان الرسميين القيمين على الشأن الديني (مفتين، أئمة)[2]؛ فقد استطاع الإصلاحيون استمالة العامة من خلال خطابهم الديني الذي لا يرجون من خلاله إلا الأجر الأخروي، عكس موظفي السلك الديني الذين كانوا محل انتقاد من قبل دعاة الفكر الإصلاحي، في مسألة الأجر "المادي" على الصلوات الخمس التي يؤديها الإمام "الرسمي" في ربع ساعة (15 دقيقة)؛ فالجانب الفقهي يحرم أخذ الأجرة على الصلاة "إن أداء الصلاة الشرعية واجب ديني ومن ثم فإن إسداء الأجر لهذا الواجب أمر محرم؛ لأن الامام خليفة رسول الله (ﷺ) الذي لم يكن يتقاضى عن أدائها شيئا، فالإمام لا يسأل الناس أو من يحكمه الأجر على واجب شرعي أوكله إيّاه الشارع الحكيم*[3]، فكيف إذا تعلّق الأمر بحكومة غير مسلمة "كفرنسا"، فهي (الامامة) مهمة تكليفية تشريفية تخص المسلم الفقيه الحافظ لكتاب الله أو ما تيسر منه، وتنتقى على أساس شرعي وليس على أسٍّ سياسي، فهي مجانية[4].

---

[1] ينظر : تقرير عن التعليم الذي يقوم به المدرّسون بمدينة الجزائر سنة 1907 م ومثالا عن هؤلاء المدرسين "عبد الحميد بن سماية" في الملحق رقم21، ص ص386-387.

[2] علي مراد، المرجع السابق، ص 188.

* بيّن أحد المفتين بأن إمامة التطوع –في شهر رمضان– بغرض سؤال الناس لا تجوز؛ والأحاديث الدالة على المنع من ذلك مثل: حديث أبي بن كعب قال: علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إن أخذتها أخذت قوساً من نار فرددتها" رواه ابن ماجه، ومثل ما رواه أحمد والترمذي عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم: "اقرؤوا القرآن وأسألوا الله به، فإن من بعدكم قوما يقرؤون القرآن يسألون به الناس." أما ما يؤخذ من الأموال العامة على الإمامة أو نحوها فلا بأس به، لأنه ليس بعوض بل رزق يستعان به على الطاعة، ولا يخرجه ذلك عن كونه قربة، ولا يقدح في الإخلاص، وإلا لما استحقت الغنائم وأسلاب المقتولين. فالحاصل أن من حبس نفسه حبساً كليا أو جزئيا للإمامة أو غيرها من الأمور العامة، فلا حرج عليه. ينظر:إسلام ويب، حكم أخذ الأجرة على الإمامة(فتاوى6565)، نشرت 2001/01/8 https://www.islamweb.net/ar/fatwa/6565 /2018/05/18على الساعة 18:30.

[4] علي مراد، المرجع السابق، ص 188.

1- مظاهر الصراع

حدثت العديد من النزاعات والفتن بين الإصلاحيين وموظفي السلك الديني وانتقلت من الحرب الكلامية في منابر الخطب والمجلات والصحف إلى سفك الدم، في أوج ذروتها، والتي عملت الإدارة على نسجها وتغذيتها؛ فمن النعوت والأوصاف التي لقب بها الاصطلاحيون موظفي الشأن الديني أنهم "أذناب الإدارة"[1].

2-الإدارة الفرنسية وإثارة الفتنة بين الإصلاحيين وموظفي السلك الديني:

تمتع "الكهنوت الإسلامي" (الموظفون الدينيون) بحماية إدارة الاحتلال؛ لأنهم تقلدوا دور المستشارين للإدارة في كل ما يتعلق بالشأن الإسلامي؛ فهم الممثل الشرعي للإسلام الجزائري، ولأنهم يمثلون الفئة المضادة للحركة الإصلاحية، لكن النشاط المتصاعد للحركة الإصلاحية؛ التي فرضت وجودها كقوة ثقافية وسياسية، جعل الإكليروس الديني يتوجّس خيفة من التقارب الإصلاحي الفرنسي(إرسال أعضاء الجمعية لباريس بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936)، ولتحقيق أهدافها عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى إثارة الفتنة بين الطرفين[2].

أثارت الإدارة الفرنسية الفتنة بين الإصلاحيين وموظفي الشأن الديني؛ مما أدى إلى اغتيال مفتي المالكية الشيخ محمود كحول (ابن دالي) سنة 1936؛ فقد نسبت إليه الإدارة الفرنسية برقية موجهة إلى السلطات الفرنسية ضد شرعية وفد المؤتمر الإسلامي؛ خاصة أعضاء الجمعية؛ فاتهم الشيخ الطيب العقبي بالتحريض على اغتياله؛ لتحقيق غايتها في[3]:

*ضرب وحدة المؤتمر الإسلامي.

*زعزعة الرأي العام الوطني.

*ضرب نشاط الجمعية التي يقوده الفاعلون من أعضائها.

---

[1] جاك كاري، المصدر السابق، ص 54.

[2] علي مراد، المرجع السابق، ص ص 193-194.

[3] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 4، ص 383.

أ-تأييد فرنسا ضد الخلافة الإسلامية في الحرب العالمية الأولى(1914-1918)

أيّد موظفوا السلك الديني إدارة الاحتلال الفرنسي في تشجيع التجنيد في صفوف الجيوش الفرنسية، والتعبئة لدفع الجزائريين(أبناء وآباء) لقبول التجنيد؛ من خلال خطبهم وفتاويهم، وضرورة تعزيز قوة الأمة الفرنسية الذي يعتبر الجزائريون-حسبهم-جزءا منها وبالتالي هيئوا الأسباب الشرعية لشباب الجزائر؛ بعدما تم تشويه الدولة العثمانية رغم أنها تدين بالدين الإسلامي، وكانت خطبهم ضد الأتراك ووصفها بالخيانة بتحالفها مع ألمانيا.

ب-الاحتفال بمئوية الاحتلال(1930): لبى رجال الدين الرسميين دعوات الاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي؛ فمن بين الحاضرين على منصة الرئيس حمدان حمود[1]؛ وهو نفسه الذي أفتى بعدم استخدام المسجد لأغراض سياسية بعد لجوء بعض المتظاهرين-من حزب الشعب- إليه سنة 1937.[2]

ج-ضرب التضامن الوطني خلال المؤتمر الإسلامي(1936-1937): ورغم أن البرقية-الموجهة للسلطة الفرنسية- نسبت للشيخ محمود كحول؛ غير أنها تعبر على لسان حال رجال الدين الرسميين؛ الذين يُضمرون الكراهية؛ فكانوا ينظرون إلى العلماء العاملين الإصلاحيين كعدوٍّ يهدد مناصبهم ويكشف عوراتهم تجاه الشعب الجزائري؛ لذلك شككوا في شرعية وفد المؤتمر الإسلامي، وأنه لا يمثلهم، فهم خانوا أمانة الدين الوعظية الإرشادية؛ في عدم تبليغه للمسلمين، وانبطحوا للإدارة الاستعمارية مطبقين أوامرها بالحرف الواحد.

د/ الدعاء بالنصر لفرنسا في الحرب العالمية الثانية(1939-1945): اغتنم موظفوا السلك الديني مناسبة الاسراء والمعراج؛ لعقد اجتماعهم لتوعية المصلين بضرورة الوقوف

[1] من خريجي مدرسة الجزائر الرسمية.

[2] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 4، ص 385.

مع فرنسا في حربها ضد قوات المحور وخاصة ألمانيا النازية والدعاء بالنصر للأمة الفرنسية.[1]

ثانيا:ردود فعل موظفي السلك الديني على الإصلاحيين

وصف رجال الدين الرسميين الخطاب الإصلاحي بالمتطاول؛ الذي من شأنه حرمانهم من المناصب التي يتمتعون بها؛ لذلك لجأ هؤلاء إلى إدارة الاحتلال لتأليبهم على دعاة الإصلاح، والتضييق عليهم فأجمعوا أمرهم وقادوا حربا ضد هؤلاء المصلحين[2]، فما هي حججهم وهل كان دعاؤهم ظاهرا للعيان(كتابة إعلامية أو خطاب)؟

كان رجال الدين ينتظمون سرا، لا يواجهون الإصلاحيين مواجهة علانية؛ وذلك يعود لضعف مستواهم العلمي من جهة –كما أشار إلى ذلك جاك بيرك، ومستواهم اللغوي الخطابي من جهة أخرى؛ فكانوا يفضلون الكواليس عن مواقفهم العلانية.[3]

وتتمثل حجتيْ الموظفين الرسميين في ضرب الإصلاحيين كما يلي:

- أنهم خصوم الإدارة الفرنسية؛ وبالتالي فقد حرصوا على التنديد بالحرية الانفصالية لابن باديس، لكن هذا إدعاء باطل؛ لأن الجمعية تظهر ولاءها في الكثير من المحطات الإعلامية والبرقيات والمراسلات، ولو كانوا انفصاليين حقيقة لأدرجتهم الإدارة في عداد المتشددين.[4]
- وصفوا التيار الإصلاحي بالتبعية للحركة الوهابية المشرقية[5]؛ وأنهم أذنابها ساعين لنشرها في أوساط الشعب الجزائري، ووصفوهم كذلك بالتعصب وبأنهم أعداء

---

[1] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، المرجع السابق، ص 385.

[2] علي مراد، المرجع السابق، ص 189.

[3] نفسه، ص 191.

[4] نفسه.

[5] رد إبن باديس عن هذا الإتهام في مقال له في جريدة السنة النبوية، ينظر:عبد الحميد بن باديس، عبداويون ثم وهابيون ثم ماذا؟، جريدة السنة النبوية، ع3، 1933/04/24، ص ص 1-8.

للمذهب المالكي؛ لكن هذا الادعاء الذي حاول إبعاد المقبلين على الفكر الإصلاحي، لم يجد الحجة المذهبية الصلبة المفتقر إلى الاقناع.[1]

ثالثا: إنعكاسات الصراع الإصلاحي والوظيف الرسمي على الرأي العام الجزائري

نظر الشعب الجزائري إلى الموظفين الرسميين الموالين لفرنسا نظرة احتقار وانتقاص لأنهم عجزوا عن تمثيل الدين الإسلامي الحقيقي فهم مرتزقة يأخذون أموالهم من السلطة التي اضطهدت شعبهم، وكل خطبهم وخطاباتهم لصالح المستدمر الفرنسي وحظروا في منصة الاحتفال بمئوية الاحتلال؛ ويصف علي مراد الجماهير الحاضرة التي نظرت بحقد إلى هؤلاء قائلا:"وفي مئوية الاحتلال وجدنا لعنات الشعب توجه إليهم من العيون والقلوب"[2] فهم يلبون أوامر الإدارة ويستنون بسنتها، ويتلقون منها الهدايا والتكريمات للأدوار التي يقومون بها ضد شعبهم.

ومما زاد سخط الشعب عليهم، هو موقفهم المعارض للتيار الإصلاحي؛ الذي زاد من شهرته في الجزائر شرقا وغربا شمالا وجنوبا في كل ما تقول وتأمر، وتوجه الرأي العام –الذي وعى بالصديق من العدو– من الفكر العقيم إلى الخطاب الإصلاحي؛ فهجرت المساجد الرسمية، وأصبحت المساجد الحرة–التابعة للعلماء–ممتلئة بالمصلين، فتخلى الجزائري عن الاستماع إلى الخطب التقليدية التي أكل عليها الدهر وشرب؛ التي لا تمت للواقع بصلة؛ بل تشيد بدور الإدارة الفرنسية، متجها إلى المساجد الحرة التي يعالج فيها الخطيب واقعه المعاش، ويعظ المتلقي بما يجب عليه تجاه دينه ووطنه، مما جلب للمصلحين ودّ الجماهير، رغم المنع الذي لاقوه من أعدائهم الأئمة المأجورين.[3]

---

[1] نفسه..

[2]علي مراد، المرجع السابق، ص 189.

[3] نفسه.

➢ المبحث الثالث: التضييق على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المطلب الأول: التضييق على العلماء "مرسوم ميشال 1933"

إن الإدارة الحكومية التي وافقت على تأسيس الجمعية عام 1931، لم تحاول التعرّض لنشاط العلماء منذ البداية، آملةً في تمكين الطرقيين من السيطرة عليها، ولكن هؤلاء "الطرقيين "كانوا غير قادرين على مجابهة التيار الإصلاحي المتصاعد المتسلح بالعلم والايمان والخطابة والقدرة على الاقناع، وبالتالي آل مسعاهم إلى الفشل؛ لذلك راحت تسنّ القوانين للتضييق على نشاطهم.

أولا:ظرفية صدور المنشور

كان الوضع السائد المحيط بالقرار يتمثل في:

- ✓ موافقة إدارة الاحتلال على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ لأنها كانت تضم طرقيين، وفي اعتقادها أنهم سيتمكنون من السيطرة عليها، حتى تكون أداة طيعة في أيديهم يديرونها كيفما شاءوا لتحقيق مصالحهم.
- ✓ خروج الطرقيين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين –بعد فشلهم من السيطرة عليها– وتأسيس جمعية علماء السنة في 1932/09/15، وبالتالي تجدد الصراع الطرقي الإصلاحي.
- ✓ قيام موظفي السلك الديني(المفتين والأيمة وأعوانهم) بالدور المخابراتي في مراقبة المساجد الرسمية العاملين فيها.

ثانيا: **أسباب صدور المنشور**[1]هناك أسباب عدة تتمثل في:

- النشاط الإصلاحي المتزايد في شتى المجالات الإعلامية والتعليمية والوعظية؛ فالخطاب الإصلاحي المسجدي (خاصة بعد صلاتيْ العصر والمغرب) القائم على بساطة الألفاظ وقوة الأسلوب، والقدرة على الاقناع بالدليل القرآني والسنة النبوية؛ مما أدى إلى استقطاب العديد من الجزائريين، واتسعت شعبيتهم.

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 187-188.

- انزعاج الإدارة من نشاط الإصلاحيين في المجال الديني والتعليمي، والرغبة في إيقافه.
- ضعف الخطاب الطرقي في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة؛ لأساليبه التقليدية وتأثير الفكر الإصلاحي –المتصاعد– على أتباعه.
- تغذية إدارة الاحتلال للصراع المتجدد بين الإصلاحيين والطرقيين؛ خاصة بعد 1932م (مرحلة الانشقاق).
- استنجاد الطرقيين بإدارة الاحتلال الفرنسي لايقاف النشاط المتزايد للإصلاحيين؛ حفاظا على مريديهم ونفوذهم.
- الالتماس الذي تقدم به أحد رجال الطرق الصوفية ضد نشاط العلماء الوعظي في المساجد، مدعيا إستغلال المساجد في النشاط الإعلامي والعمل السياسي المشكل خطرا على مصلحة فرنسا.[1]
- تقرير أوغسطين برك"Augustin Berque"* فقد طلبت إدارة الاحتلال الفرنسي؛ ممثلة في إدارة شؤون الأهالي، من كبير الموظفين المعربين المتخصص بدراسة السياسة الإسلامية إلى أوغسطين برك "Augustin Berque" إكتتاب تقرير** سنة 1932م، حول المتغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الجزائرية؛ خاصة ما

[1]Assemblée Financières; 1932; n⁰ 04. A.F.mars 1933. P 151; a novembre 1937, p 524

نقلا عن علي مراد، المرجع السابق، ص 177.

* أوغسطين برك "Augustin Berque" ولد في الجزائر، وهو ابن بيطري جيش افريقيا الذي توفي في الهند الصينية، درس في وهران، ووظف كمساعد إداري في البلدية المختلطة لموليير بالونشريس، ثم عين إداري في بلدية فرندة بعدما نشر دراسة تاريخية إجتماعية وسياسية حول الحركات الطرقية في الجزائر "سنة 1917"، استدعاه مدير شؤون الأهالي دومنيك لوسياني "Dominique Luciani" وكلفه بالمثقفين الجزائريين؛ لأن الأمور بعد الحرب ستتغير، وأنجز تقريره سنة 1932 في 330 صفحة وسماه الوهابية الجديدة. ينظر: جاك كاري، المصدر السابق، ص ص 27- 29.

** التقرير جاء في 330 صفحة.

تعلق بالحركة الإصلاحية وامتدادها إلى العاصمة، وعلاقتها بالحراك المشرقي الإسلامي، الذي أطلق عليه اسم "الوهابية الجديدة".*

- الالتماس الطرقي: تقدم أحد رؤساء الطرق الصوفية المدعوعلي مبارك بن علال** في أكتوبر 1932 بالالتماس إلى سلطة الاحتلال جاء فيه: "راجعني بعض الأشراف والعلماء بشأن بعض المحاضرين في المساجد، الذين يصحبون معهم صحافيين، ويستغلون الدعوة الدينية لكي يثيروا مناقشات سياسية في المساجد التي تشرف عليها الدولة"[1] مطالبا بغلق المساجد في وجه العلماء، استغلت إدارة الاحتلال هذا الالتماس الطرقي.

رأت الإدارة بعد أن وصلها هذا التقرير أن استخدام الوسائل الاغرائية مع الجمعية غير عملي وبدون جدوى وبالتالي لجأت إلى التضييق وتكريس سياسة قمعية على نشاطات الجمعية –بايعاز من الطرقية–، فتدخلت للتضييق على نشاط الجمعية بإصدار دار عمالة قسنطينة préfecture d'Alger –والذي كان بعد شهرين من التقرير– في شكل منشور يعرف بتعميمَيْ ميشال "Michel"[2] في 17 فيفري 1933م[3]، الذي أقام حالة حصار حقيقية على الإسلام الإصلاحي.[4]

* أطلق ابن باديس في مقال له في مجلة عبداويون... حول مصطلح الوهابي؛ والذي نفى نسبته إلى محمد ابن عبد الوهاب؛ وأنه لا يعرفه ولم يقتن كتابا له، هناك مستغلون لسلوك ابن باديس ومحاربته للانحرافات الصوفية واعتباره وهابيا، من اجل إدخال الفكر الوهابي التكفيري في الجزائر، على الرغم من أن الصورة الحقيقية المعتدلة لابن باديس المتسامح مع الطرقية، حتى بعد حادثة السطو عليه (الزيارات، اللقاءات الأخوية، فلم يكن إلا شخصية صوفية مالكية معتدلة. ينظر: عبد الحميد بن باديس، عبداويون ثم وهابيون ثم ماذا؟، جريدة السنة النبوية، ع3، 1933/04/24، ص ص 1-8.

** كان يشغل نائب مالي عن مدينة القليعة.

[1] علي مراد، المرجع السابق، ص 150.

[2] مارسيل ميشال (Marcel Michel) (1872-1949م): سياسي فرنسي وسيناتور، عمل على حصار الجمعية الإصلاحية من خلال بنود منشوره الصادر في 1933/02/17م.

[3] جاء في تعميمين رسميين (circulaire Michel) صدر الأول كان في 16 فيفري (شباط) 1933، والثاني في 18 منه، ينظر: أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 189.

[4] جاك كاري، المصدر السابق، ص 29.

ثالثا:محتوى المنشور

يحتوي المنشور على تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والإدارة الفرنسية في شتى النواحي[1]، يركز على نقطتين رئيسيتين تتعلقان بأعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ الذي اتهمهم "بالسعي لتهديد المصالح الفرنسية"[2]:

- ✓ حظر المساجد الرسمية(الممولة من طرف الدولة) على العلماء؛ أي المنع من الخطابة(اعتلاء المنابر أو إلقاء الدروس أو أخذ الكلمة) في المساجد الرسمية.[3]
- ✓ فرض رقابة على مختلف القائمين بالدعاية الإصلاحية؛ من محاضرين، ومعلمي المدارس الحرة، وصحافيين، وخاصة النشطين منهم؛ كالطيب العقبي، الذي دبرت مؤامرة ضده سنة 1936م.
- ✓ نبه القرار على ضرورة مراقبة نشاط الجمعية، التي ذكر بأنها على علاقة مع الحزب الدستوري التونسي؛ فهي تسعى"لهدف سياسي وضرب الفرنسية".[4]

رابعا:انعكاساته على الشعب الجزائري

امتد مفعول المنع الذي جاء به قرار ميشال ليشمل كافة مناطق الوطن، مما أدى إلى انعكاسات سلبية نوردها في ما يلي[5]:

- وقف دروس الوعظ نهائيا في المساجد الرسمية؛ ومنع من خلاله الارشاد والتوجيه بها.
- إغلاق العديد من مدارس جمعية العلماء؛ خاصة في عمالة وهران (مركز ثقل الطرقيين).

---

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 21.

[2] ش.أ. جوليان، المصدر السابق ص 105.

[3] علي مراد، المرجع السابق، ص 177.

[4] André Nouschi: La naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), les éditions de Minouit, Paris, France. 1962. P 69.

نقلا عن عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 155.

[5] علي مراد، نفسه. وأحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 190. وعبد الكريم بوصفصاف، نفسه، ص261.

- حل كل هيئة إدارية ترفض الانصياع إلى هذه الأوامر بما فيه إقالة الموظفين الدينيين.*
- رفض الطلبات المقدمة بفتح مدارس إصلاحية جديدة.
- تقييد حرية تنقل بعض أعضاء الجمعية، خاصة الناشطين منهم؛ كالطيب العقبي.
- اعتقال أعضاء جمعية العلماء المتمردين وغير الممتثلين لهذا القرار (الاستمرار في الوعظ داخل المساجد دون ترخيص).وحتى تلاميذ ابن باديس منهم مفدي زكريا، وعمر دردور لتحديهم سلطات الحكومة في هذا الأمر.[1]
- حل اللجنة الدينية التي يترأسها محمد بن صيام؛ الذي رفض التوقيع على هذا القرار البريفي ميشال.
- الاجهاز على الدعاية الإصلاحية المكتوبة (صحافة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).
- سعي كتلة النواب والأعيان لدى الوالي العام لرفع القرار البريفي، لكن واجههم بالرفض بحجة وجود مساندين يلحون على إبقاء هذا القرار؛ لضمان الهدوء والسكينة في المساجد.
- جعل هذا المنشور كل خصوم الجمعية في حالة تأهب قصوى لتدمير هذه القوة الصاعدة، فلم يدخر الطرقيون من جهة والممثلون ب"جمعية علماء

* هنا نقف عند إزدواجية السياسة الفرنسية في مجال تطبيق القوانين فقانون فصل الدين عن الحكومة الذي أعلن عنه سنة 1905م، وتقرر تطبيقه في 1907م، فالإدارة الفرنسية لم تطبقه لما فيه من انعكاسات سلبية عليها وعلى تدخلها في شؤون الدين» الإسلام الجزائري"؛ الذي ترفض التخلي عن التحكم فيها، وما ينجر عن تطبيقه من استرجاع للأملاك الوقفية والذي ستؤثر سلبا على المستوطنين وتعيد الثراء والاستغناء للمسلمين –أو ما يعد الاستقلال– عن الاحتلال الفرنسي، فإن الإدارة حلّت بموجب هذا القانون عدة هيئات؛ أي أن الإدارة تطبق هذا القانون لتحقيق مصالحها وضرب الإسلام الإصلاحي في حين ترفض تطبيقه في حالة خدمته للمسلمين.

[1] أندري ديرليك، المصدر السابق، ص 187.

السنة"؛ أي جهد في صراعهم مع العلماء؛ فرموهم بالوهابيين والعبداويين[1]، وشككوا في صلاحهم وإصلاحهم. وكذلك فعل موظفوا السلك الديني الرسمي، من جهة ثانية؛ الذين يعتبرون أذناب إدارة الاحتلال، الذين استغلوا تحركاتهم وخطاباتهم في المساجد الرسمية والتي تهدف إلى تعبئة وتأليب جماهير المصلين، على الجمعية والأفكار"الاطلاحية"[2] المشرقية التي تحملها، والطرف الثالث المدير لنار الفتنة بين الاخوة الفرقاء؛ هو إدارة الاحتلال الفرنسي؛ التي جسدت فكرة التفرقة "فرق تسد"، حتى يبقى الجو معكرا لأعضاء الجمعية ويسد أبواب نشاطها ويصد المتلقين لأفكارها.

خامسا: رد فعل جمعية العلماء على المنشور

قابلت الجمعية هذا الاجراء التعسفي بالسخط والاحتجاج في مختلف الوسائل وعلى جميع المستويات

1-**<u>الإعلامي:</u>**

احتجت مجلة الشهاب (شهر مارس 1933)[3] على هذا القرار الذي سمته"قرار من بريفي عمالة الجزائر"[4]، والذي تضمن إعداد القرار من طرف البريفي ميشال (Michel)[*]، والذي قدمه لرئيس اللجنة الدينية بالجزائر "محمد بن صيام" للتوقيع عليه، لكن هذا الأخير لم يوافق على ما جاء فيه ولم يسمح له دينه الإسلامي بالتوقيع ورأى أن المساجد لا يوجد فيها التشويش والتهويل الذي جاء في القرار، ووضح أن وظيفة المسجد تربوية تعليمية

[1] رد ابن باديس عن هذا الاتهام في مقال له في **<u>جريدة السنة</u>** في عددها الثالث بعنوان "عبداويون ثم وهابيون ثم ماذا؟"،ع3، 1933/03/24، ص ص1-8.

[2] قد يكون وصف المعادي أكثر من ذلك حتى يضمن البقاء في وظيفته ولا ينقطع رزقه!!.

[3] احتجت الشهاب على هذه الإجراءات غير المسبوقة من طرف فرنسا في الجزائر، في عدد فيفري 1934، ص 179، وعدد أفريل 1934، ص 221.

[4] عمار طالبي، المصدر السابق، ص 188.

[*] فرناند جول ميشال (Fernand jules Michel) موظف فرنسي كان يشغل منصب الأمين العام لعمالة الجزائر ومكلف في الوقت نفسه برئاسة مديرية شؤون الأهالي، وأصدر مرسوما –في حقه–يعينه «رئيسا للمجلس الاستشاري الإسلامي؛ مما أدى إلى استفزاز المشاعر الدينية للعلماء وأنصارهم، ينظر: عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 190.

ووعظية فلا يجوز بأي حال منع العلماء من استغلالها، حتى لا تعطّل المساجد عن ذكر الله ويحرم الناس من العلم والتربية الدينييْن، لكن ميشال وقعه بنفسه.

فاحتجت جمعية العلماء قائلة "...إننا نضم صوتنا إلى صوت الصحافة العربية والفرنسية التي استنكرت هذا القرار وعدته تعديا على الحقوق الدينية العامة للمسلمين في المساجد" وطلبت من المسلمين الهدوء والسكينة.[1]

كما أوردت مجلة الشهاب إبطال الجمعية الدينية التي كان لها النظر في المساجد بعمالة الجزائر؛ وهي التي يرأسها ابن صيام الذي امتنع من تنفيذ القرار.[2]

2-إرسال البرقيات والرسائل:

قامت الجمعية بارسال العديد من البرقيات إلى الحاكم العام ووزير الداخلية ورئيس الوزراء الفرنسي ورئيس مجلس النواب ومجلس الشيوخ، تتضمن أهداف الجمعية الارشادية والوعظية واللتان لا تكونان إلا في المسجد، وبأن هذا القرار أدى إلى التعدي على الحرية الدينية للمسلمين، مطالبة بعدم اللجوء إلى طلب الإذن في ذلك.[3]

3-تحويل قاعات التدريس إلى مساجد وبناء مساجد حرة:

واصلت الجمعية تقديم دروسها الوعظية الارشادية بتحويل العديد من قاعات المدارس إلى مساجد" تحولت قاعات التدريس إلى مساجد إصلاحية في كل من مدن تلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس..."[4] وكذا بناء مساجد جديدة عن طريق اكتتاب المصلحين، والتبرعات الخيرية للساكنة المتعاطفة مع هذا النشاط، وكانت ترمي بذلك إلى:

- ✓ استمرار الدور الإصلاحي، خاصة بعد استقطاب العديد من الجزائريين بمختلف فئاتهم.
- ✓ ثني الناس عن الصلاة خلف الأئمة المأجورين.

---

[1] عمار طالبي، المصدر نفسه، ص 188.

[2] الشهاب، ج4، م9، غرة ذي القعدة 1351هـ/مارس 1933م، ص ص 188-189.

[3] جريدة الصراط، س1، ع11، 1933/11/27م، ص 8.

[4] أحمد الخطيب، ص 190.

- ✓ الاستنجاد بالنواب في المجالس المحلية وكل القوى الممثلة للرأي العام للوقوف إلى جانبها
- ✓ مقابلة الوزير الفرنسي رينيه (Regnier) سنة 1935م، لكن نتيجة الالحاح في مطالبه بإطلاق يدها في المساجد وزيادة نشاطها أسفر على إصدار أمرية مارس 1935م.

المطلب الثاني: قانون رينيي(REGNIER)* 1935م

أولا: ظرفية صدوره

صدر مرسوم مارسيل ريني(Marcel régnier)؛ الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في ظل ظروف تميزت بعالم ما بعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية وإنتشار المد الشيوعي وتولّي الزعامات الفردية السلطة في بلدان أوربية(ألماني، ايطاليا)، والصراع السياسي في فرنسا وهو ما جعل ريني يزور الجزائر ربيع 1933م؛ بغرض الاطلاع على حالة الشعب الجزائري–الذي عرف المجاعة وانتهاك حقوقه–[1] هادفا إلى استقراره عن طريق الأسلوب الفرنسي (الوعود، اللجان، القوانين الرادعة...).

خلال هذه الزيارة كان نشاط الجمعية يتزايد رغم التضييق الذي مورس على نشاطها (قرار ميشال 1933)؛ ويبين البشير الابراهيمي استمرار نشاط الجمعية رغم الموانع وأحكام الإدارة الفرنسية حتى سنة 1935 قائلا: "...سعت الجمعية بما استطاعت من أسباب أن توسع دائرة الأمكنة بإحداث مكاتب حرة...وأثمرت أعمالها إثمارا نافعا، ولولا موانع الأحكام الإدارية الجائرة في غلق بعض المكاتب والتضييق في إعطاء الرخص وإيصاد المساجد في وجوه الوعاظ لكانت النتيجة اليوم بما تغتبط به الجمعية..."[2]

---

* مارسيل ريني(Marcel régnier) هو وزير الداخلية الفرنسي قام بزيارة للجزائر في مارس 1935، بعد اطلاعه على الأوضاع أصدر قرار 30 مارس 1935 رفض من خلاله إجراء إصلاحات بل أصدر عقوبات ضد من يخالف الإجراءات والقوانين الفرنسية. ينظر: رضا الجزائري، "الإصلاحات والمشاريع السياسية الفرنسية بين (1919–1939)"، مقال منشور في منتديات ستار تايمز، يوم 2010/02/03، تاريخ الزيارة 2018/02/02، على الساعة 18:30.

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص 102.

[2] سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، 2009، ص ص 61–62.

قابل أعضاء جمعية العلماء وزير الداخلية في محاولة منهم رفع هذه الأحكام والقيود المفروضة على نشاطاتها وعلى ناشطيها، مطالبة بأداء وظيفتها التي تأسست من أجلها؛فمن حق الجزائريين التعلّم وإدراك تعاليم دينهم الإسلامي، وما يسجل في هذه المقابلة هو مدى الثقة التي وضعها أعضاء الجمعية في وزير الداخلية (م.ريني)؛ وعلى رأسهم الشيخ ابن باديس إذ يقول في هذا الشأن: "...وقد أبدت ما لها من أمل يوم قابل رجالها وزير فرنسا م. ريني، وسمعت منه ما قوّى ذلك الأمل... إلا أنه لم يتحقق شيء منه فالمساجد ما تزال موصدة الأبواب في وجوه الوعّاظ والمرشدين... غير أننا لا نقطع حبل الرجاء ما دام على رأس الإدارة رجل عامل خبير يقدر العلم وأهله..."[1]، إذن يتضح من هذا الخطاب اللين والمبادرة التي تميزت بها الجمعية؛ فهي تندد بسياسة إدارة الاحتلال الفرنسي وتثق فيها من أجل رفع هذه القوانين، وهي تتعاون مع العدو من أجل تحقيق هدفها؛ فهي استراتيجية مشروعة في سعيها لتحقيق أهدافها، وهو ما عابه عليها العديد من الباحثين[2]؛ لما له تأثير على مبادئها وهو ما سيكون عليه فعلا في نشاطها السياسي* المستقبلي.

لكن قرار ريني خيب آمال أعضاء الجمعية، وضرب بثقتهم عرض الحائط؛ فقد جاء ليعزز ترسانة القوانين المكملة للقرارات السابقة (ميشال 1933) متخذا إجراءات وتدابير مشددة ل "قمع الغضب والمظاهرات ضد السياسة الفرنسية".[3]

ثانيا:محتواه

يحتوي قانون ريني على ثلاث مواد؛ جاء في مادته الأولى: "كل شخص سواء كان من المستعمرات (الفرنسية) أو من المحميات، أومن الأجانب المقيمين في الجزائر، يثير

---

[1] سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص 79.

[2] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص27.

* رغم أن الجمعية في القانون الأساسي نفت العمل السياسي عن نشاطها؛ غير أنه كان لها نشاط أكثر من الأحزاب السياسية نفسها(المؤتمر الإسلامي1936...) للمزيد في هذا الموضوع ينظر: محمد البشير الابراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، ص ص42-52.

[3] علي مراد، المصدر السابق، ص 216.

الشغب، في أي مكان وبأية وسيلة، ضد السيادة الفرنسية بإحداث الفوضى أو المظاهرات، أو يقوم بمقاومة ايجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة، ستسلط عليه عقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين سجنا، وبين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك غرامة"[1]، مضيقا الخناق على النشاط الثقافي والسياسي المعادي للسلطة الفرنسية، ويضر بمصلحتها في بلدان المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

"إن الدعاية المعادية لفرنسا سواء بطريق الصحافة أو الخطابة قد توسّعت كثيرا في هذه الشهور الأخيرة بإفريقيا الشمالية"[2]؛ ويقصِد هذا الخطاب-بالأخص- ضرب النشاط المتصاعد للجمعية الذي توسع في القطر الجزائري، رغم القيود المفروضة عليها؛ أي شل الحراك الإعلامي والثقافي الذي من شأنه توعية الأهلي، وإثارته؛ مما يشكل تهديدا على سلطة الاحتلال الفرنسي ووجودها في الجزائر.[3]

إذن جاء هذا المرسوم مكمّلا لقانون 1904م، الذي بقي ساري المفعول حيث يمنع أي معلم عربي أن يتعاطى مهنته إلا برخصة تحدد نشاطه وفق شروط منها:

- تعليم القرآن دون تفسير آياته خاصة التي تدعو منها للتحرر من الظلم والاستعباد.
- استبعاد تدريس أي تاريخ محلي أو عربي إسلامي والأدب العربي بجميع فنونه.[4]

لقد كانت الغاية من ذلك هي غلق الأبواب في أوجه دعاة التعليم العربي الإسلامي حتى لا يتمكنوا من تعليم لغتهم ومحاربة العقيدة والثقافة العربية الإسلامية.

ثالثا: ردود فعل الإصلاحيين

أدركت الجمعية بعد هذه القرارات أنها المقصودة؛ لما تشكله من خطر على السلطة الفرنسية، نتيجة إعادة بعث الهوية وإحياء الذات العربية الإسلامية الجزائرية، في وسط أبناء الشعب الجزائري كبارا وصغارا ذكورا وإناثا، فلم يثبط قرار ريني من عزيمة

[1] سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص27.
[2] النجاح، ع 1690، (1935/04/07).
[3] عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 156.
[4] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص 132.

العلماء؛ وكتب ابن باديس مؤكدا على احترام هذه الأمرية مبينا أنها لا تكيد للمسلم الجزائري شيئا وسيبقى مستمرا في نشاطه الإصلاحي طالبا لحقوقه، قائلا: "فنحن نستطيع أن نؤكد بأن هذا الأمر إن وقع تنفيذه بعدل وإنصاف لا يستطيع أن يمس أي مسلم جزائري، فالمسلم الجزائري طالب حق وطالب إصلاح في دائرة الهدوء التام والسكينة المطلقة..."[1] من خلال هذا الخطاب يتبين أن الجمعية ستحترم هذه الهدنة وستستغلها في تصعيد نشاطها وصلابة موقفها الإصلاحي والوطني، فقد أبانت نبرتها وملامحها السياسية فقد دعت أطياف الحركة الوطنية إلى المؤتمر الإسلامي وكان كلٌّ من ابن باديس والإبراهيمي والعقبي من بين أعضاء وفد المؤتمر الذي سافر إلى باريس.[2]

المطلب الثالث:قرار شوطان 1938/03/08

أولا:ظرفية صدوره

صدر هذا القرار في ظروف إحتدم فيها تنافس القوى الأوربية وسيادة منطق القوة فانتشر التحالف والتكتل، وفرنسا لم تكن معزولة عن ذلك بل كانت أول المتحالفين ضد القوة النازية الصاعدة على حدودها الشرقية(ألمانيا)، هذا الجو المشحون في أوربا مع النشاط المتزايد للعلماء في الجزائر وفرنسا ساهم في دفع شوطان لاتخاذ قرار تضييق الخناق على التعليم العربي، وإيجاد مبررات لذلك، فشكل هذا القرار(1938/03/8) خطورة على المجتمع الجزائري وخاصة على العلماء.[3]

فقد أتهمت المدارس الحرة والقرآنية بتحولها من الاشتغال بالتعليم والوعظ إلى أماكن للاجتماعات السياسية الداخلية، والدعاية المغرضة لصالح قوى أجنبية خارجية،وهو ما جاء على لسان أحد النواب في صحيفة وهران الجمهورية (Oran républicain)، في

---

[1] الشهاب، ماي 1935، ص 126.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، ص 156.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945) "دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 161.

تحليل مبررات وأهداف هذا القرار، أنه لم يأت لضرب التعليم العربي بقدر ما هو تنظيم لهذا التعليم وما لحقه من أضرار؛ التي تهدد الأمن العام.[1]

ثانيا: محتواه

في 8 مارس 1938م صدر قرار شوطان(CHAUTON)، والذي اعتبر قمة في محاربة نشاطات الهيئات القائمة على التعليم العربي الحر، فقد نص على إغلاق المدارس العربية الحرة التي لا تتمتع بالرخصة ومنع المعلمين من ممارسة نشاطهم التعليمي إلا بعد الحصول على رخصة، كما اشترطت إدارة الاحتلال بموجب هذا القرار معرفة المعلمين الأحرار للغة الفرنسية، وحدد القرار شروط أخرى للحصول على الرخصة هي: كفاءة المعلم العلمية ولياقته البدنية بالإضافة إلى صلاحية المقر المعد للتعليم وتوفير الشروط الصحية الملائمة لذلك.[2]

فتحديد شرطي كفاءة المعلم وملائمة مكان التعلّم ضروريان، وهما في الواقع في مصلحة التعليم العربي الحر لكن الخطر يكمن في المعايير الإنتقائية التي ستفرضها إدارة الإحتلال لنيل الرخصة، والنية مبيتة في إقصاء العلماء أن إدارة الاحتلال كانت تحاول استخدامه كستار لإخفاء نيتها في عرقلة نشر التعليم العربي الحر الذي أصبح ينافس المدارس الفرنسية ويهدد السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ويؤكد لنا هذا تلك النية السيئة لإدارة الاحتلال من وراء هذه الشروط والإجراءات حيث تجعل من الرخصة وسيلة يصرف بها الطالبين لها، وحتى الذي يحصل عليها فبمجرد أن يخرج على الشروط تنزع منه.[3]

[1] C.A.O.M, **5/53.51**, Le point de vue de l’administration…, Oran républicain, de 21/ 04/ 193.

[2] جمال مخلوفي، مرجع سابق، ص 116.

[3] رابح تركي، مرجع سابق، ص172.

وعلى غرار ذلك تم إغلاق العديد من المدارس، لكن أخطر ما ورد في قرار شوطان هو اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر وذلك لخنق اللغة العربية وتهميشها.[1]

ثالثا إنعكاسات القانون وردود فعل العلماء:

1- غلق المدارس الحرة:

ازدادت عملية غلق المدارس الحرة التي شنتها السلطات الفرنسية خاصة بعد مرسوم شوطان 1938م، وكان المتضرر الأول من هذه الحملة، المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين والتي تم غلقها، فتجنب أصحاب المدارس الحرة عضوية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ خوفا من انتقام الإدارة الفرنسية على مشروعهم[2]، ففي الغرب على سبيل المثال تم غلق مدرسة الشيخ الزروقي بالظهرة بالشلف، ومدرسة الخلدونية بالأصنام، ومدرسة التربية والتعليم بغليزان.[3]

كما سحبت إدارة الاحتلال الفرنسي رخص من عديد المدارس، ليس بحجة عدم ملائمة مقر التعليم الصحية.. وغيرها كما ورد في نص القرار، ولكن غُلقت لسبب رئيسي وهي أنها تعلّم المسلمين لغتهم ودينهم؛ مما ينجرّ عن ذلك التخلّي عن الفرنسة والانجذاب وترسيخ الهوية الإسلامية للجزائريين، وهذا الأمر يغيظ المحتل الفرنسي، ويصرِّح أحد الكتّاب الفرنسيين بهذه النية المبيّتة، عندما زار الجزائر عام 1954م، مصرّحا بالسبب الحقيقي وراء تراجع التعليم العربي الإسلامي قائلا:" "لقد خرجنا بحقيقة لا غبار عليها، وهي أن الدولة الفرنسية تعمل على قتل اللغة العربية وتحطيم الدين الإسلامي وتجهيل الأمة".[4]

[1] أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920-1954)، مذكرة دكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة وهران-1-، قسم التاريخ وعلم الآثار،2017، ص 184.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...،ج3، مرجع سابق،ص 258.

[3] جمال مخلوفي، مرجع سابق، ص121.

[4] رابح تركي، مرجع سابق، ص176.

2-ملاحقة المعلمين وصمودهم لتبليغ الرسالة

قابل المعلمون تلك الضغوط بروح من التحدي والصمود، يقول البشير الإبراهيمي في ذلك قائلا: "بدأت دعوة المعلمين إلى المحاكم ونحن نقدر أنها ستعمم... وأن الأحكام ستكون بالغرامة والسجن، ولكننا سندخل هذه المحاكم برؤوس مرفوعة... وسنتلقى الأحكام بنفوس مطمئنة... وحسبنا شرفا أن يكون ذلك في سبيل ديننا ولغتنا وحسبنا فخرا أن تكون التهمة فتح مدرسة بدون رخصة".[1]

أطلق هذا القانون يد البوليس الفرنسي في إستمرار وزيادة ملاحقة المعلمين الأحرار (منذ منشور ميشال 1933) وتقديمهم للمحاكمة؛ بدعوى مخالفة القوانين(فتح مدرسة بدون رخصة)، بالسجن والتغريم، سياسة ثابتة لدى الاحتلال، اعتبر المعلمون أنفسهم مجندين في معركة قومية من أجل المحافظة على اللغة العربية والثقافة الإسلامية والدين والتاريخ، وصار هؤلاء المعلمون يؤدون مهمتهم سواء حصلوا على الرخصة أولم يحصلوا عليها.[2]

ويقول ابن باديس بهذا الصدد:" قد فهمنا . والله . ما يراد بنا، وإننا لنعلن لخصوم الإسلام والعربية، إننا عقدنا على المقاومة المشروعة عزمنا، وسنمضي . بعون الله . في تعليم ديننا ولغتنا، رغم كل ما يصيبنا، ولن يصدنا عن ذلك شيء، فنكون قد شاركنا في قتلها بأيدينا، وإننا على يقين من أن العاقبة . وإن طال البلاء لنا، وأن النصر سيكون حليفنا، لأننا قد عزمنا إيمانا، وشاهدنا عيانا، أن الإسلام والعربية قضى الله بخلودهما، ولو اجتمع الخصوم كلهم على محاربتهما"[3].وردت شكوى أحد المعلمين الأحرار قائلا: "في هذا الوقت وقت التقدم والنهوض، وفي هذا العصر... يساق المعلم الحر ويحاكم مع أصحاب الإجرام"[4]، ونجد أن هذه الاهانة للمعلمين قد بدأت حتى قبل قرار شوطان،حيث

---

[1] رابح تركي، مرجع سابق، ص176.

[2] نفسه، ص173.

[3] البصائر، ع 107، في 7 محرم 1357هـ/ 1938/04/08م.

[4] جمال مخلوفي، مرجع سابق، ص119.

يعود إلى مرسوم ميشال 1933، فقد كتب ابن باديس آنذاك في جريدة الصراط السوي مقالا تحت عنوان" بعد عشرين سنة في التعليم نسأل هل عندك رخصة".[1]

ويقول ابن باديس:"...سأبذل كل جهدي في مقاومة ذلك القرار الجائر لاقيا ما لقيت من عنتٍ وبلاءٍ، واعتقادي الجازم هو أنّكم لا تقصرون عنّي غيرة، على دينكم، ولغتكم، وعزيمة في حرمتها، والدفاع عنهما"[2]. لقوله الآية[3] تَعَالَىٰ:﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾(آل عمران:146)، ويضيف في هذا الصدد قائلا: " لقد فهمت الأمة من المعلمون المقصودون؟، فهم معلمو القرآن والإسلام، ولغة القرآن والإسلام، لأنهم هم الذين عرفت الأمة كلها ما يلقون من معارضة ومناهضة، وما يجدون من مقاومة ومحكمة، بينما غيرهم من معلمي اللغات والأديان، والمـــــــروجون للنصرانية في السهول والصحاري والجبال بين أبناء وبنات الإسلام في أمن وأمان، بل في تأييد بالقوة والمال، وهم الذين إذا طلبوا الرخص بكل ما يلزم للطلب أجيبوا بالسكوت والإعراض، أو أعلن لهم بالرفض من غير ما سبب من الأسباب، فهم الذين إذا طلبوا اليوم رخصة كان كما بالأمس السكوت أو الرفض جوابهم، ثم إذا أقدموا على التعليم بلا رخصة كان التغريم الثقيل والسجن الطويل جزاءهم، وإذا أحجموا واستسلموا تم لأعداء الإسلام والعربية مرادهم، وقضوا على القرآن والإسلام ولغة القرآن والإسلام قضاءهم"[4].

---

[1] جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص120.

[2] رابح تركي "الصراع بين جمعية العلماء وإدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر بين 1933 . 1939"، مجلة الثقافة، ربيع الثاني 1405هـ، يناير وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1985 العدد 85. ص. 199.

[3] الآية كاملة تبدأ بقوله تعالى﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ آل عمران:146.

[4] عمار طالبي، ابن باديس حياته وآثاره،ج1/مج2، ص244.

فالفرنسيون بقانونهم هذا تصوروا أن فرض استعمال لغتهم حق من حقوقهم في التعامل مع الجزائريين . أو الأهالي بتعبيرهم . نسوا أو تناسوا في الوقت نفسه أنهم انتهكوا حقا من حقوق الجزائريين الشرعي في وطنه، الأمر الذي جعل ابن باديس يشن حملة عنيفة سواء في الجرائد أو المدارس، وعمل على إثارة مشاعر الجزائريين وهو يقول: "لقد هز قانون 8 مارس 1938م الذي صدر لعرقلة التعليم والإسلام ولغة الإسلام بهذه البلاد، الشعب الجزائري هزة عنيفة، ورفعت الأمة بلسان نوابها وهيئاتها وعلمائها صوتها عاليا بالاحتجاج والاستنكار"[1]. ويتابع: "لقد كنّا نحسب ونودّ أننا نعود فنذكر بر الإدارة بوعدها واحترامها الأمة الجزائرية المسلمة في دينها ولغة دينها، وفي أدق شعورها، ومراعاتها ما تقتضيه مصلحة فرنسا من كسب قلوب الشعوب الواقعة في نطاق نفوذها لأيام رخائها وشدتها، فنرفع بالشكر والاغتباط، ونعرب عن شعور الأمة وعاطفتها الحقيقيين باللسان الصادق والضمير المرتاح، ولكن . للأسف . خاب الظن وخابت الوعود، وانقشعت الأماني التي هي أحلام وتضليل ...هذا هو الحال من ناحية الإدارة التي هي مؤسفة بقدر ما هي مؤلمة، أما الحال من ناحية الأمة المظلومة في حرية تعلم دينها ولغة دينها، والمصابة من ذلك في أعز عزيز عليها، فإنها مما يبعث على السرور والرضا وتمام الثقة بالأمة المسلمة في حاضرها ومستقبلها، فإنها برغم العراقيل ما تزال تبذل في التعليم بكل مناسبة، وتسعى للمطالبة والمقاومة بكل وسيلة مشروعة، وتتحمل تغريم المعلمين ويتحملون بكل ثبات وطمأنينة*.

فهذه مظاهر احتجاج جمعية العلماء على التسلّط الاحتلالي ورأت من حقها تعليم اللغة العربية لغة القرآن الكريم والتصدي لهذا التسلط الفرنسي فيما يلي:

- ✓ فرض استعمال لغتهم حق من حقوقهم في التعامل مع الجزائريين.

[1] ابن باديس، "يوم 8 مارس يوم حزن وحداد على تعليم الإسلام ولغة الإسلام"، البصائر، س4/ع159، 1939/06/10 ص1.

* استنكر العديد من العلماء قرار 1938/03/8 على غرار محمد السعيد الزاهري الذي نقلته جريدة الجمهورية بوهران في الملحق رقم 21 ص ص 388-389.

- ✓ انتهاك حق الجزائريين في تعلم لغتهم.
- ✓ ابن باديس ربط بين الإسلام واللغة العربية والتفريط في الثانية يؤدي إلى القضاء على الأولى ولا نستطيع فهم الدين إلا بلغة عربية صحيحة.
- ✓ إثارة مشاعر الجزائريين وتجنيدهم للدفاع على لغة دينهم وهويتهم ودعاهم للوقوف وراء العلماء الحقيقيين لا موظفي الزور الرسميين عن طريق الخطاب الصحفي المسجدي.
- ✓ دعوة جميع أعضاء الفروع التابعة لجمعية العلماء لعقد مؤتمر عام يجمعهم في نادي الترقي بالعاصمة حدد تاريخه يوم 27 مارس 1939، قصد البحث عن الأطر القانونية والطرق الكفيلة التي تسمح لهم بالدفاع عن التعليم العربي الحر، والمطالبة بإلغاء هذا القانون. وقد حدد في نص الاستدعاء ظروف تعليم اللغة العربية وملاحقة رجال التعليم والعقوبات المسلطة عليهم بموجب هذا القرار.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يتبيّن لنا أن الحركة الإصلاحية الجزائرية، لم تكن مشرقية بحتة رغم تأثرها بالفكر الإصلاحي المشرقي، بل جسّدت خصوصيتها الجزائرية في دعوتها للشعب الجزائري، بمختلف الوسائل المتاحة لها من دور للتعليم ووعظ مسجدي وإعلام صحفي، فكشفت عيوب المحتل الفرنسي والفساد الذي قام به في أرض الجزائر، وكشفت التعاون الحاصل بين سلطة الاحتلال وأتباعها من الطرقيين وأذنابها وأبواقها من أعضاء السلك الديني، فدخلت عالم السياسة من بابه الواسع ورفضت دعم إدارة الاحتلال في أحلك ظروفها (الحرب العالمية الثانية)، وناضلت ليعرف الشعب الجزائري عدوّه الحقيقي، وفعلا انتصرت بتوعية الشعب بمسألته الدينية وضرورة حمايتها من كيد الكائدين، فاشترك النداء الروحي بالحراك الوطني وهبّت ثورة تحريرية عام 1954م، توّجت بتحرير الدين والوطن من الاحتلال الفرنسي عام 1962م.



خـــــاتمـــة

خاتمة:

تتويجا لدراستنا حول المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830-1954)، يمكننا أن نثبت النتائج التالية:

أولاً: تميز الواقع الديني في الجزائر أواخر العهد العثماني بالآتي:

- الانتشار الواسع للمؤسسات الدينية من مساجد وزوايا وكتاتيب؛ والتي حظيت باهتمام الجزائريين، مما يؤكد تفشي روح الإسلام واقعا ملموسًا في كامل التراب الوطني.
- انتشار الثقافة الوقفية بين أفراد المجتمع الجزائري المسلم؛ فقد عرفت المؤسسة الوقفية توسعا كبيرا، مما يبين إرادة الخير والتكافل لدى الجزائريين، والتي انعكست إيجابا على ثقافة الجزائريين وتعلّمهم؛ فاختفت الأمية في أوساطهم إلّا نادرًا.
- استقلالية القضاء المسلم وفق المذهبين المالكي والحنفي؛ مما أدى إلى استقرار المجتمع الجزائري وتنظيم حياته.
- إشراف الجزائريين أنفسهم على المؤسسات الدينية(بناء وتشييد)، واستقلالية موظفيها وفق ما يمليه الشارع الحكيم، غير مقيد بسلطة وقفية تتحكم في رزقه ومنصبه.

ثانيا: هناك عدّة عوامل أدّت لاحتلال الجزائر؛ سياسية اقتصادية واجتماعية، لكن الدافع الديني كان هو العامل الأساس وراء الحملة الفرنسية على الجزائر، وتجلّت صليبية فرنسا في تجسيدها واقعا على أرض الجزائر المسلمة من خلال:

- تحضير البيان وتوزيعه باللسان العربي –كما فُعل بالمصريين في حملة نابليون 1798م- على سكان الجزائر؛ لتهدئتهم واستدراجهم دينيا لكبح المقاومة فيهم.
- تصريح الساسة والقادة الفرنسيين بصليبيتهم عقب سقوط العاصمة.

- اتفاقيـة الاستسـلام التـي حـرّرت الـداي وبطانتـه وجميـع الأتـراك؛ رغـم أنـه المتسـبب فـي إهانـة شـرفها، لأن النيـة مبيتـة فـي طمـس ديـن الجزائـريين (الإسلام) وعدم الالتزام بما جاء في الاتفاقية .

ثالثـا: نكث فرنسا لوعودها، وعدم احترامها لمعاهدة الاستسلام التي نصّت على احترام الدين الإسلامي وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، وتأكيدها لصليبيتها من خلال موقفها السلبي تجاه المؤسسات الدينية في الجزائر، ذلك أن تلك المؤسسات كانت بمثابة حجر عثرة أمام السياسة الاستعمارية الفرنسية وقد نتج عن ذلك الموقف ما يلي:

- إطلاق الساسة يد الجيش في العبث بكل ما يرمز للتوحيد، فهدّم وحوّل أغلب المساجد في المناطق التي تم احتلالها إلى كنائس أو مؤسسات فرنسية عسكرية أو مستشفيات، وحتى مقابر المسلمين لم تنج من ذلك، مما يؤكد صليبية الاحتلال.
- وضعت اليد على المؤسسات الوقفية لتحقيق عدة أهداف:

✓ ديني؛ يتم فيه تقليص العقار الديني، وطمس النشاط الديني والعلمي الذي كان يؤديه الموظفون وطلبة علم؛ مما ساهم في الهجرة الخارجية والداخلية، للتمسّك بالهوية الإسلامية.

✓ اجتماعي؛ تمثّل في بروز الطبقة الهشة في المجتمع؛ من الفقراء والمساكين، الذي كانت الأوقاف تغطي إحتياجاتهم، التي عُزل عنها ذلك التكافل الاجتماعي.

✓ اقتصادي؛ تمثّل في نزع الحصانة على الممتلكات الوقفية وإدخالها في المجال التجاري؛ تسهيلا لتوطين الجزائرمما يسمح للمستوطنين بامتلاكها من جهة، وملء الخزينة وتكوين قوة اقتصادية من جهة أخرى.

✓ سياسي؛ يتمحور في كون الاستيلاء على الوقف يضعف قوة الجزائريين، ومن شأنه أن يشكل خطرا على سلطة فرنسا في الجزائر، ومن أجل ذلك

مارست إدارة الاحتلال أساليب المصادرة والاستيلاء على الأوقاف، من خلال ترسانة قانونية مكنتها من ضم الأوقاف إلى ممتلكات الدولة.

- العدالة أحد رموز الهوية الوطنية؛ لذا هدفت سلطة الاحتلال الفرنسي لطمس المؤسسة القضائية الإسلامية وتدرّجت في نزع صلاحية القاضي المسلم وذلك بـ:
  - ✓ إلغاء المجلس الأعلى للقضاء.
  - ✓ حصر أحكام القاضي المسلم في الأحوال الشخصية فقط.
  - ✓ محاولة دمج القضاء الإسلامي وفرنسته؛ فلا تكون أحكام القاضي المسلم نهائية، فهي محل استئناف من قبل قاضي الصلح، لإخضاع الشعب الجزائري المسلم.
  - ✓ تشتيت وضرب وحدة القضاء الإسلامي(عرفي، جهوي).
  - ✓ تراجع مكانة القاضي المسلم من الحرية إلى التقييد.
- حاولت إدارة الاحتلال طمس التعليم العربي الإسلامي، وتنوعت سياستها لتحقيق تلك الغاية من خلال:
  - ✓ هدم العديد من المساجد والزوايا والكتاتيب التي أوقفها المسلمون الجزائريون لتعليم أبنائهم.
  - ✓ تراجع المستوى التعليمي لتهجير القائمين عليه وهجرة المتعلمين جراء الحروب والفرنسة.
  - ✓ سياسة التمييز العنصري، حيث الأولوية للتعليم الفرنسي من خلال دعمه بكل الوسائل على حساب التعليم العربي، وذلك بإنشاء مدارس فرنسية في الجزائر.
  - ✓ كان المستوطنون محور السياسة التعليمية، فساهموا في تجهيل الشعب وتخلفه علميا ومعرفيا للإبقاء على خدمتهم في الأرض بأجور زهيدة-رغم سن قانون إجبارية التعليم- ولم يتعلّم من

الجزائريين إلا القليل الذين تلقوا القشور؛ فحدث لهم انفصام روحي مبيّت من قبل الادارة الفرنسية.

- ✓ تخوفها من تعليم الجزائريين تعليما حقيقيا؛ فركزت على التعليم المهني؛ لجعل الجزائريين خدّامًا للمستوطنين.

رابعا: تأسّست سياسة الاحتلال الفرنسي على أسلوبين رئيسيين؛ أسلوب العنف وأسلوب الاحتواء، واستخدمتهما منذ بداية الاحتلال حتى إخراجها من الجزائر، مع كافة شرائح المجتمع، بدء بالزعامات التقليدية وخاصة شيوخ الطرق الصوفية، وقد استطاعت من خلال هذه الاستراتيجية التوغّل في كل الجزائر والسيطرة على أتباعها وتفرقة وتجزئة الطرق الصوفية وضرب بعضها ببعض.

خامسا: ناقضت فرنسا علمانيتها –التي أيقظت أوربا– ولائكيتها المعلنة سنة 1905م، فلم تطبقها في الجزائر، فهي مسيحية كاثوليكية في الجزائر، حيث لم تفصل بين الدين الإسلامي وحكومتها عام 1907م، بل طبقتها على الديانتين المسيحية واليهودية، ممّا يبيِّن عنصريتها الدينية من جهة، والإبقاء على إسلام جزائري يتوافق مع تحقيق مصالحها وأهدافها ونفوذها من جهة أخرى.

سادسا: إن قانون الفصل(1907)، أدخل جمعية العلماء المسلمين –لا إراديا–في الجانب السياسي، فصارت تنشط أكثر من اتجاهات الحركة الوطنية، من خلال إلحاحها في تجسيد فصل الدين الإسلامي عن الحكومة، وتجلّى ذلك في التحضير للمؤتمر الإسلامي عام (1936)، وكان العلماء مع الوفد المرسل إلى باريس، وفي بيان فيفري 1943م، وعنصر أساسي من بين الاتجاهات الدينية في قانون الجزائر(1947م)، وردود فعلها في الرسائل والبرقيات والخطابات بعد صدور دستور الجزائر.

سابعا: استخدمت فرنسا في تكوين "الاسلام الجزائري" الطرقيين الذين لم يدّخروا جهدا في الانصياع لأوامر ونواهي سلطة الاحتلال، من خلال شيوخها، فاخترقت حصون هذه

الطرق، بتطبيقها أسلوبيها السّالفي الذكر (التعنيف، الاحتواء)، فجرّدت وحاصرت كل معادٍ، وأغدقت الأموال والمناصب وقرّبت كل موالٍ، ويتحمّل هذه السلبيات "المريد" الذي لم يتخذ موقفا لصالح الإسلام الحقيقي ضد شيخه الذي يوالي المسيحيين، والجزء الأكبر يتحمّله "شيخ الطريقة" الذي كان همّه الوحيد الحفاظ على المكاسب الدنيوية؛ فرضي بالذلّة والوهن؛ الأمر الذي أدّى إلى تدجين هذه الطرق مع سلطة الاحتلال.

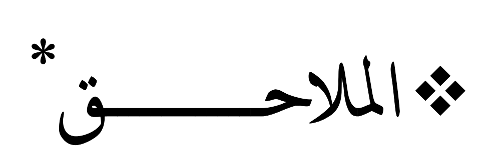
ثامنا: ظهور قوة فتية متسلّحة بالعلم والدين هالها ما آل إليه دين مجتمعها وتمزّقه وانحطاطه، فنهضت لبعث هويته من جديد وإعادة كرامته وشخصيته؛ إنّها الحركة الإصلاحية، التي ارتكزت معالمها الإصلاحيّة على قيم الإسلام الصحيح، الذي ينبذ الانحرافات والخرافات والأخلاق الفاسدة وابتزاز أموال الشعب المسلم، فجنّدت مختلف الوسائل من مدارس ومساجد ونوادي وإعلام صحفي للوقوف في وجه المخططات الإستدمارية، وقد تجسّد مشروعها الإصلاحي في:

- تأسيس مدارس للتعليم العربي الحرّ مع مطلع القرن(20م)، اختلفت عن التعليم التقليدي الذي قصدته الإدارة الفرنسية؛ من حيث المنهج والمضمون.
- التركيز على الخطاب الوعظي المسجدي، لتحقيق الفهم الصحيح للدين الإسلامي، داحضة بذلك مختلف الخرافات والبدع الملتصقة به.
- الدّفاع على شريعة الإسلام؛ مما جعلها خصما للاحتلال ومعاونيه.
- إحياء لغة القرآن الكريم التي حاول الاحتلال طمسها؛ فبقاء مقومات الأمة الروحية والفكرية، رغم ما تعرضت له من طرف الاحتلال، يعود إلى التعليم العربي الحر على اختلاف مؤسساته ووسائله ومرجعياته، وقد تمثل نجاحه في تحقيق هذه الغاية في المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي وحتى التاريخ والثقافة العربية.

تاسعا: لم تدخِّر إدارة الاحتلال الفرنسي جهدا في التضييق على هذه القوّة الصاعدة التي استطاعت استقطاب الجزائريين في أقل من عقد من الزمن(الفترة الباديسية)، فعملت(إدارة الاحتلال) على التضييق على نشاطها من خلال:

- حرمانها من الخطاب المسجدي وفق منشور ميشال (فيفري 1933)، وملاحقة العلماء، فارضة الخطاب الرسمي، مما نتج عنه توسيع دائرة نشاط الجمعية خارج المساجد الرسمية.
- التضييق على التعليم العربي والإسلامي الذي يقوم به العلماء بتشديد الرقابة على الخطاب التعليمي والصحفي من خلال قانون رينيه(1935).
- محاولة كبح نشاط جمعية العلماء التي نافست التعليميْن؛ الفرنسي والتقليدي؛ بسنّ مرسوم شوطان في 1938/03/8، الذي نتج عنه غلق المدارس الحرة وعدم منح تراخيص جديدة، وملاحقة العلماء سجنا وتغريما، والأخطر من هذا تغريب اللغة العربية، وجعلها أجنبية في الجزائر.
- أكدت مختلف القوانين التي أصدرتها إدارة الاحتلال الفرنسي لضرب وتحطيم المؤسسات الدينية، الوجه الحقيقي للاستعمار ونية فرنسا المبيتة في تعزيز ثقافتها ومواصلة عملية الغزو الروحي للمجتمع الجزائري .

عاشرا: إن إدارة الاحتلال رسّخت قيم التشرذم والتفرقة في أوساط الشعب الجزائري، فعملت–من خلال مستشرقيها– على زيادة الفرقة الجهوية واللغوية والمذهبية، قصد ضرب تماسك هذا الشعب، غير أن الإسلام الإصلاحي، ورغم تشدّده في عديد القضايا، فإنّه وحّد الجانب الروحي الصحيح للجزائريين، وساهم في توحيد الحراك الوطني مما كوّن للجزائري إتحاد الروح بالجسد، فأعلن ثورته ضد العدو الحقيقي في نوفمبر 1954م، لتحرير كل مقومات الدين الإسلامي من صليبية فرنسا عام 1962م.



❖ الملاحـــــق*

* مرتبة حسب تسلسلها في متن البحث.

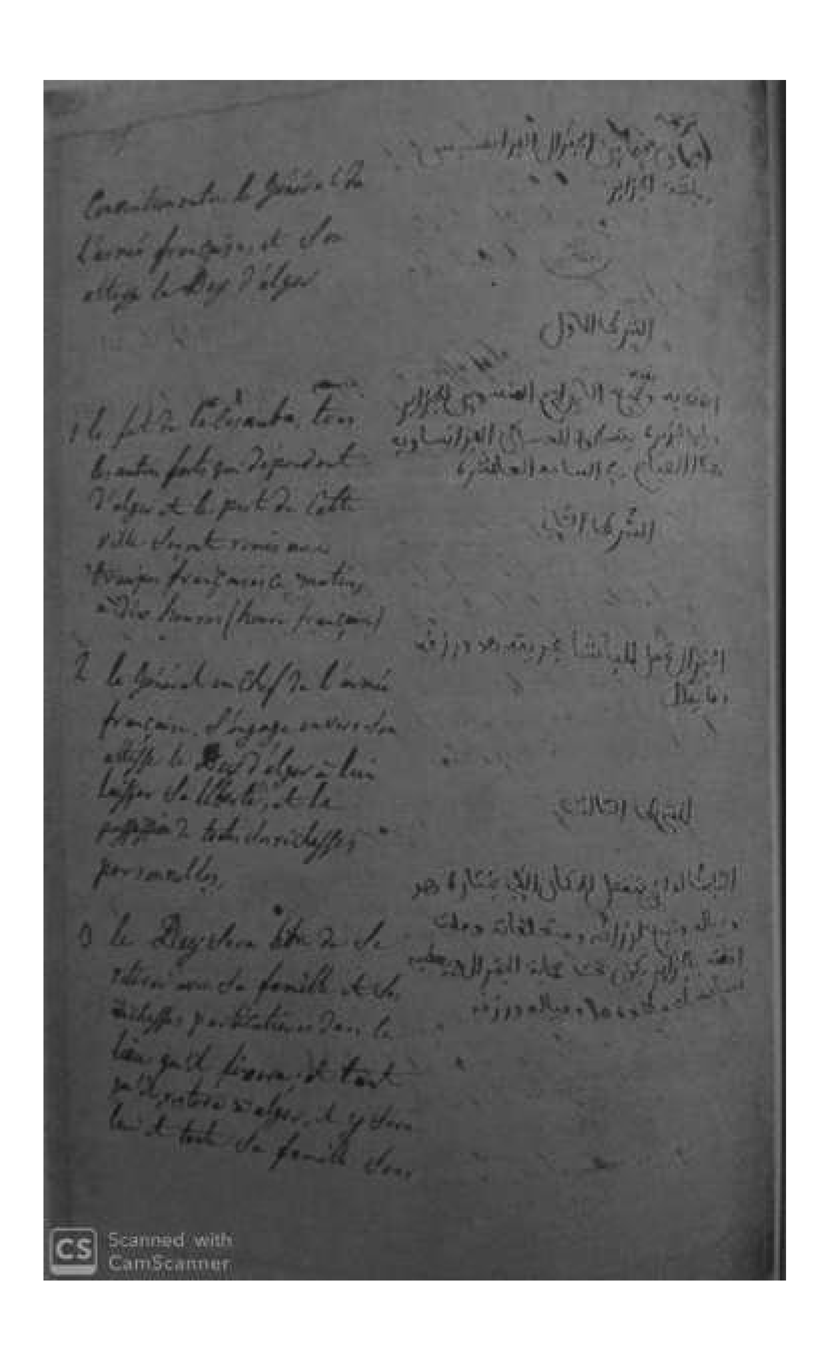
الملحق رقم 1: خريطة تبين الإرساليات التبشيرية "الأباء البيض-أنموذجا" في كل من الجزائر وتونس (1930)[1]



[1] Mission dAfrique des Péres Blansc Maison carrée 1930.

نقلا عن خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص419.

الملحق رقم 2: نص معاهدة الاستسلام بين الكونت دي بورمون والداي حسين [1].



Convention entre le Général en chef de l'armée française et Son altesse le Dey d'Alger

1 Le fort de la Casbah, tous les autres forts qui dépendent d'Alger et le port de cette ville seront remis aux troupes françaises ce matin, à dix heures (heure française)

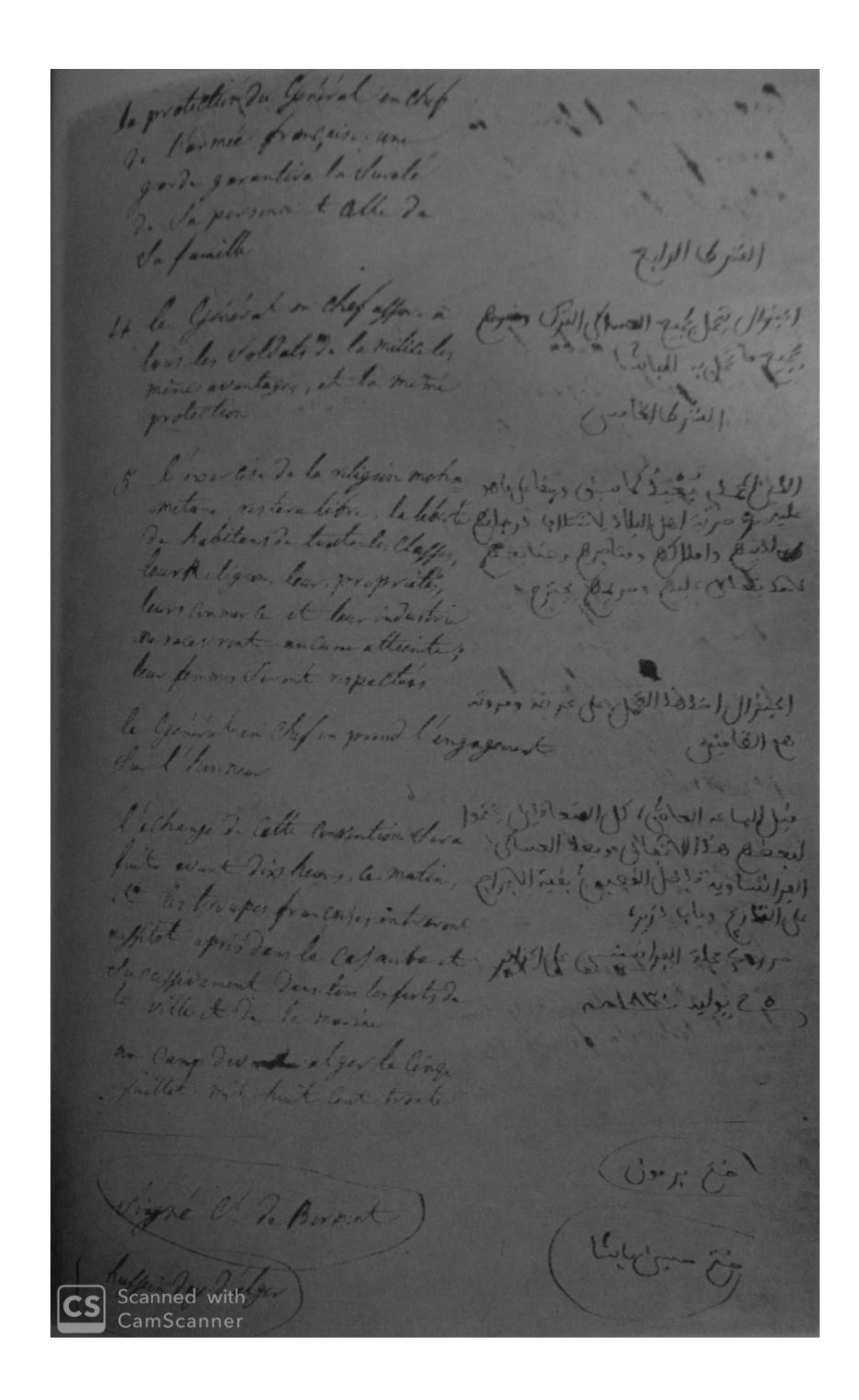
2 Le Général en chef de l'armée française s'engage envers son altesse le Dey d'Alger à lui laisser sa liberté, et la possession de toutes ses richesses personnelles.

3 Le Dey sera libre de se retirer avec sa famille et ses richesses particulières dans le lieu qu'il fixera, et tant qu'il restera à Alger, il y sera lui et toute sa famille sous

الشرط الأول

الشرط الثاني

الشرط الثالث


la protection du Général en chef de l'armée française. une garde garantira la sûreté de sa personne et celle de sa famille

الشرط الرابع

4. le Général en chef assure à tous les soldats de la milice les mêmes avantages, et la même protection

الشرط الخامس

5. l'exercice de la religion mahométane restera libre. la liberté des habitans de toutes les classes, leur religion, leur propriétés, leur commerce et leur industrie ne recevront aucune atteinte; leur femmes seront respectées

le Général en chef en prend l'engagement sur l'honneur

l'échange de cette convention sera fait avant dix heures du matin, et les troupes françaises entreront aussitôt après dans la Casbah et successivement dans tous les forts de la ville et de la marine

au Camp devant Alger le cinq juillet mil huit cent trente

Signé Cte de Bourmont

في 5 يوليو 1830

1

[1] الوثيقة مصورة من أرشيف وزارة الحربية بفانسان تحت رقم H4 نقلا عن عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1830-1900)، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص ص71-72.

.

الملحق رقم 3: نداء إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل.[1]



إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل

بسم الله الهادي المعين وبه نستعين

---

[1] G.Esquer Iconographie historiquen, T2, planche n⁰ 167.

نقلا عن عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 24.

ونورد ما جاء فيه:

هذه مناداة من صاري عسكر الحائل، أمير الجيوش الفرانسوية إلى سكان الجزائر والقبائل

بسم الله المبدئ المعيد، وبه نستعين في الإسرار والإجهار.

ساداتي القضاة والأشراف والعلماء، وأكابر المشايخ والأخيار، إقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام.

أما بعد اعلموا: هداكم الله إلى الرشد والصواب، فقد جل أمر سعادة سلطان فرانسا مخدومي، وعزة جنابه الأعلى عز نصره، قد أنعم عليَّ بتوليته أيّاي منصب صاري عسكر للمباعدة والمقاربة، ويا أعز أصدقائنا ومحبّينا: سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة، إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق أفرانسا المستحق كل الاعتبار، وأقدام على إهانته فقد سبب بجهله هذا، كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرّات، لكونه دعا عليكم الحرب من قبلنا. فإن عزة اقتدار سلطان أفرانسا– دام ملكه– نزع الله من قلبه مرحمته المعهودة، ورأفته المعروفة المشهورة، فلا بد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهوّل، وقد دنا منه القدر، المقدر عليه، وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين، أما أنتم يا شعب المغاربة، إعلموا وتأكدوا يقينا أنّي لست آتيا لأجل محاربتكم. فعليكم أن لا تزالوا آمنين، وفي أماكنكم مطمئنين، وتعملوا أشغالكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة وسرور. ثم إنّي أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضرّكم لا في مالكم ولا في عيالكم. ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم، وكل ما هو لكم، صغيرا كان أو كبيرا، يبقى على ما هو عليه ولا يتعرّض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما، فآمنوا بصدق كلامي. ثم إننا نضمن لكم أيضا، ونعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا

غير متغيّر ولا متأول. أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن وأكثر، وأنه لا يتعرّض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم. فإنّ حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم؛ وإنما قصدنا محاربة باشتكم الذي بدا وأظهر علينا العداوة والبغضاء. ومما لا يخفى عليكم تحكّمه وقبح طبعه المشؤوم. ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة، فإنّه واضح لديكم أنّه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودثارها، وتضييع أموالكم و أعماركم. ومن المعلوم أنّه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين الخاسرين المبهدلين أكثر من المسخط عليهم، فمن أعجب الأمور كيف يغيب عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته. والدليل كون أحسن العمارات و الأراضي و الخيل و السلاح و اللباس والحلي، وما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.فيا أيها أحبابنا سكان المغرب إنّه عزّ وجل ما سمح بأن يصدر من باشتكم الظالم بما فعله من أعمال الخبث و الرداء، إلا إنعاما منه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطته على كل خير، ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم و الشدة.

وإذا الحال هذه فأسرعوا، واغتنموا الفرصة و لا تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليُسر و الخلاص، و لا تغفلوا عما فيه مصلحتكم، بل استيقظوا لكي تتركوا باشتكم هذا وتتبعوا شورنا، الذي يؤول إليه خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليقته، بلى يبغي أن كل واحد من براياه يحوز ما يخصّه من وافر نعمه التي أسبغها على سكان أرضه. يا أيها أهل الصلاح إن كلامنا هذا صادر عن الحق الكامل، وإنّه مشتمل على الصلح و المودّة. وأنتم إذا شيعتم مراسلكم إلينا، حينئذ نتكلم وإياهم والمرجو من الله تعالى أن حديثنا مع بعضنا بعض يؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم. وحشمناكم بالله أنكم بعدما حققتم أن مقاصدنا و غايتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم فتشيعوا لنا صحبة مراسلكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا

المنصور من الذخائر ما بين طحين، وسمن، وزيت، وعجول، وغنم، وخيل، وشعير، ومايشبهه، وحين تصل مراسلاتكم هذه إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون و أكثر من هذا. و أما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا، إعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه و الشر إنما يكون سببه من جهتكم فلا تلوموا إلّا أنفسكم فأيقنوا أنّه ضدّ إرادتنا، فليكن عندكم محققًا أنّ عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام، ودون تعب، وإن الله يسلّطها عليكم، فالله تعالى كما أنه يأمر من يجعل لهم النصر و الظفر بالمرحمة و المسامحة على الضعفاء المظلومين، فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على العباد والبلاد، فلا بد أنكم إن تعرّضتم لنا بالعداوة و الشر هلكتم عن آخركم. هذا أيها السادة ما بدا لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم، فلا تفلوا عنه. واعلموا بأن صلاحكم إنما هو في قبوله وفسادكم في فراركم منه، وأن هلاككم لا يرده أحد منكم إن أعرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به، وايقنوا إيقانا مؤكدا أن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى، غير ممكن تغييره، لأنه مقدّر، والمقدر لا بد أن يكون، والسلام على من سمع وأطاع وبادر بالا ذعان وترك كل نزاع. في ذي الحجة عام خمسة وأربعين ومائتين وألف.هـ.*

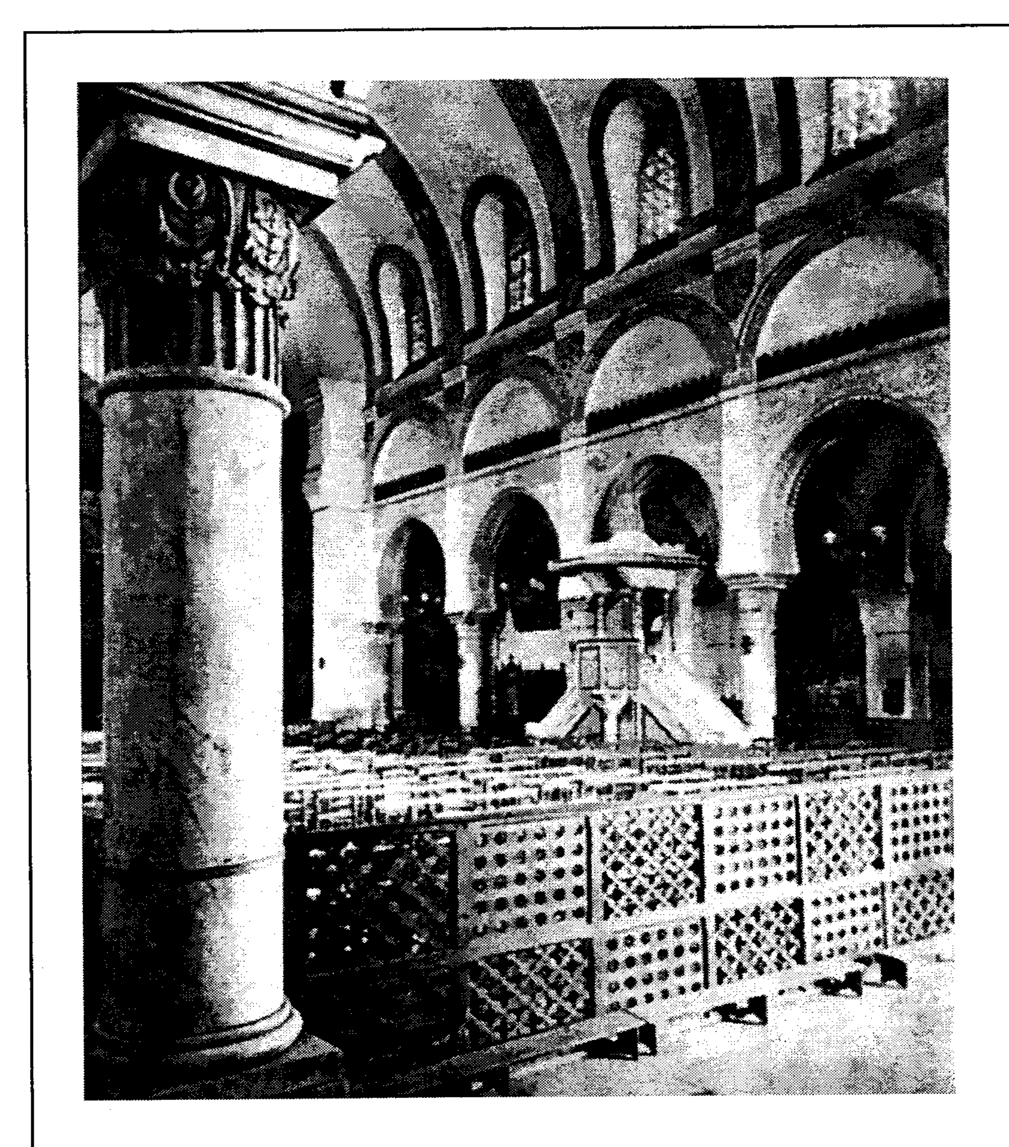
* نقلنا نص الوثيقة العربي مباشرة (بأخطائه وعامية بعض ألفاظه)وليس المعرب من النص الفرنسي. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتقديم وتعليق وفهرسة: محمد بن عبد الكريم، ط1، دار الوعي،، الجزائر،2017، ص ص341-345.

الملحق رقم 4: زوايا مدينة الجزائر ومصيرها خلال الاحتلال الفرنسي.[1]

زاوية القاضي	كان مصيرها مصير جامع القاضي ومسجد الشماعين المجاورين لها وهو الهدم.
زاوية الأشراف	استولى عليها الفرنسيون1832 وتمت مصادرتها1841 ثم هدمت.
زاوية سيدي ولي دادة	صادرتها سلطة الاحتلال 1864 ألحقت بمبنى جمعية الرحمة الكثولوكية.
زاوية الأندلس	عطّلوها سنة 1843 وتصرفوا فيها واغتصبوا أوقافها.
زاوية الشبارلية	اغتصبت أوقافها وأرضها ومسجدها وهدمت سنة 1840
زاوية سيدي أحمد بن عبد الله	اغتصبت أوقافها،والحق جزء منها إلى الشارع الذي أحدثوه والجزء الثاني جعلوه مدرسة عربية فرنسية.
زاوية سيدي عبد المولى	أهملوها سنة1840 ثم هدمت ودخلت في البيوت المجاورة لها.
زاوية سيدي عمار التنسي	احتلها الدرك 1831 حولها إلى ثكنة عسكرية إلى أن هدمت.
زاوية جامع السيدة	هدّمت مع الجامع الذي يحمل نفس الاسم منذ 1830.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، مرجع سابق،ص ص 112- 123.

الملحق رقم5: جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية.[1]

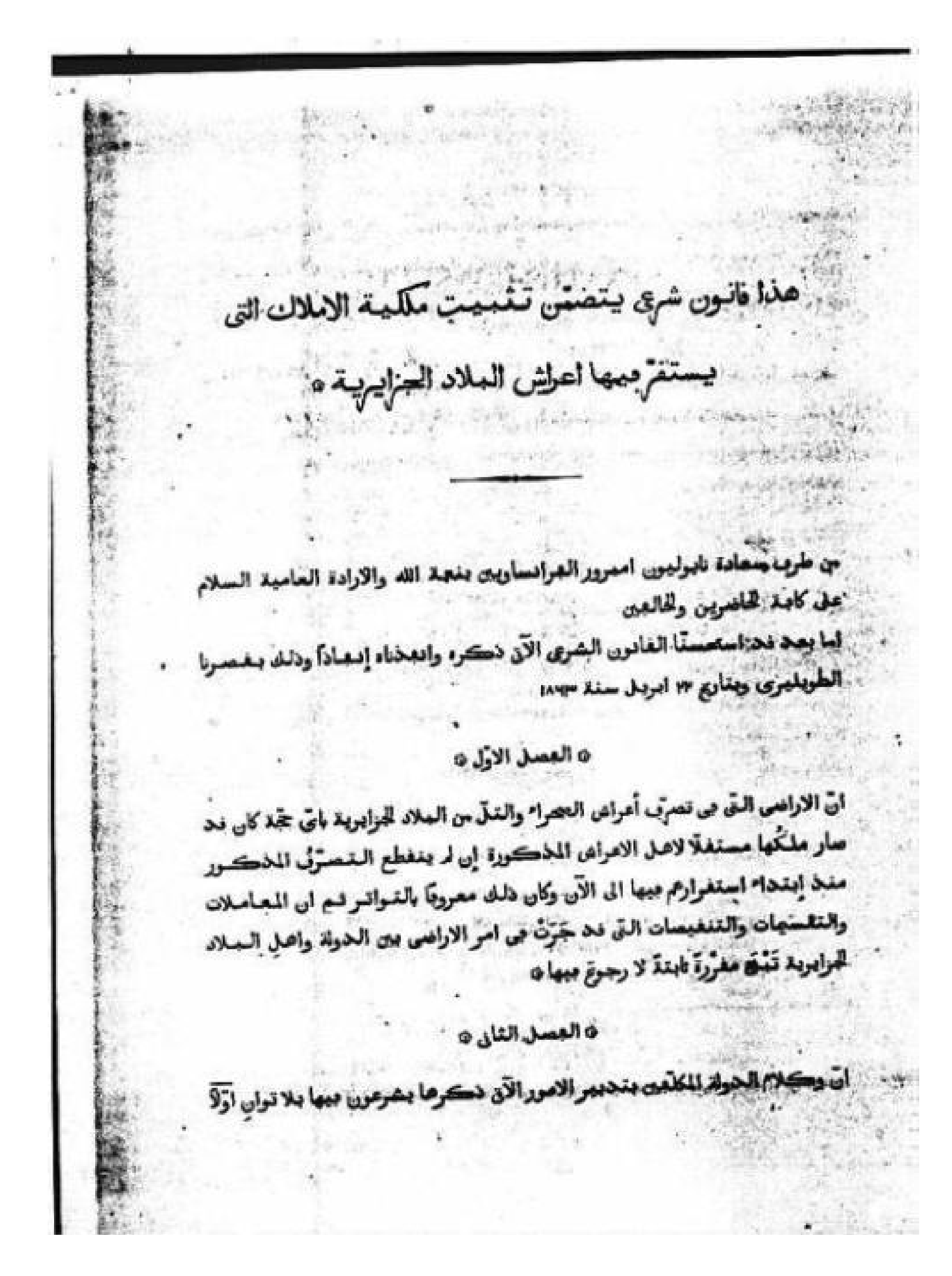


جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية

منبر الإمام صار منبرا للقسيس

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص209.

الملحق رقم 6: نسخة مترجمة للعربية من نص القانون المشيخي 22 أفريل 1863م.[1]



هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الاملاك التي يستقر فيها أعراش البلاد الجزايرية ٭

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام على كافة الحاضرين والغائبين

اما بعد فقد استحسنا القانون الشرعي الآتي ذكره وامضيناه إمضاءً وذلك بقصرنا التويليري بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

٭ الفصل الأوّل ٭

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية بأيّ وجه كان قد صار ملكُها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات والتقسيمات والتنقيصات التي قد جرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد الجزايرية تبقى مقرّرةً ثابتةً لا رجوع فيها ٭

٭ الفصل الثاني ٭

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

— 5 —

يحدّدون الاراضي التي لاعراش الصحراء والتل ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراش بلاد التلّ وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدواير التي يشتمل عليها العرشُ المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الحاصلة لكلّ دوارٍ ويُفردون أقسامَها لاهل الدوار واختصاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى فوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الّا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت والحال رابعاً يصير توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في ذلـك ٭

٭ الفصل الثالث ٭

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلُّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اوّلاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرش بين الدواير التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كله ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدواير واختصاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظرًا الى فوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ٭

٭ الفصل الرابع ٭

ان المطالب الضريبية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراش المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ٭

٭ الفصل الخامس ٭

انّ حقوقَ الدولة في أملاك البايلك وحقوقَ كل من كان مستقلّاً بملك عقاره لا تغيَّر

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الاملاك التي تضمّن الدوميين العثماني وقد ذكرت أنواعها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٦ جوان سنة ١٨٥١ كما لا تغيّر في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّر في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ○

○ الفصل السادس ○

قد نُقض وأُبطل القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٦ جوان سنة ١٨٥١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزائريّة لكنّ الاراضي التي يقسمها وكلاء الدولة بين اهل الدواير لا يجوز انتقالها لغيرهم الّا منذ يومِ صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ○

○ الفصل السابع ○

لا تغيُّرَ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة في القانون الشرعي المؤرّخ ٢٦ جوان ١٨٥١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان التغاب وجبرِ الدولةِ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ○

1

---

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص ص313-315.

ملحق رقم 7: نص قانون وارني باللغة الفرنسية.

LOI DU 26 JUILLET 1873

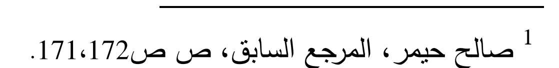
RELATIVE A L'ÉTABLISSEMENT ET A LA CONSERVATION
DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE
TITRE PREMIER
DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Art. 1.—L'établissement do la propriété Immobilière en Algérie, la conservation et latransmission contractuelle des immeubles et droits Immobiliers, quels quo soient les propriétaires, sont régis par la lot française En conséquence, sont abolis tous droits réels servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur la droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la toi française Lo droit réel de chefàa ni pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre do retrait successoral, par les parents successiblcs, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'articlo. 841 du Codo civil.

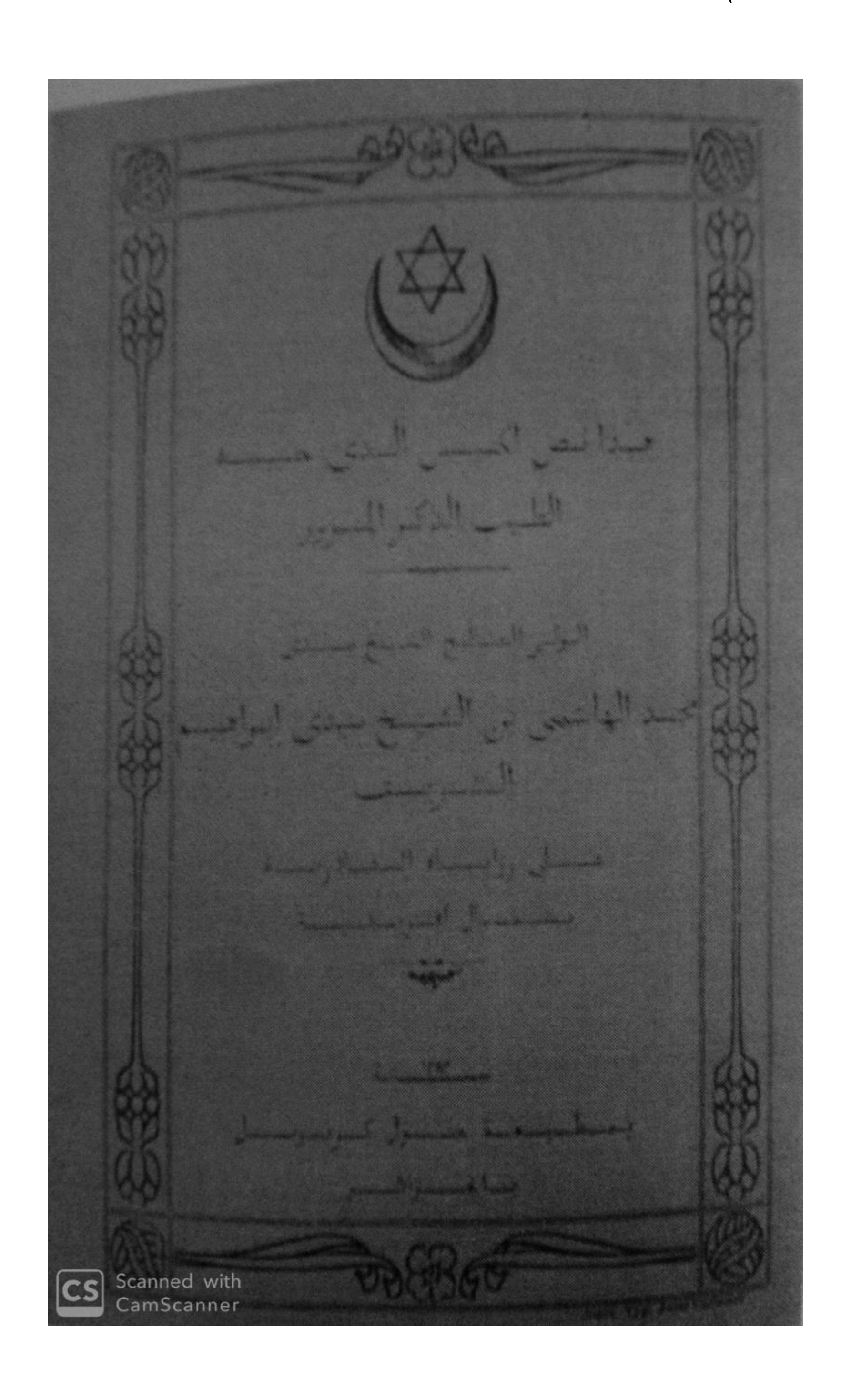
Art. 2 (1). — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières : 1' A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2 » A partir de la même époque, pour les conventions entre Musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à, l'application de l'ordonnanco du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété

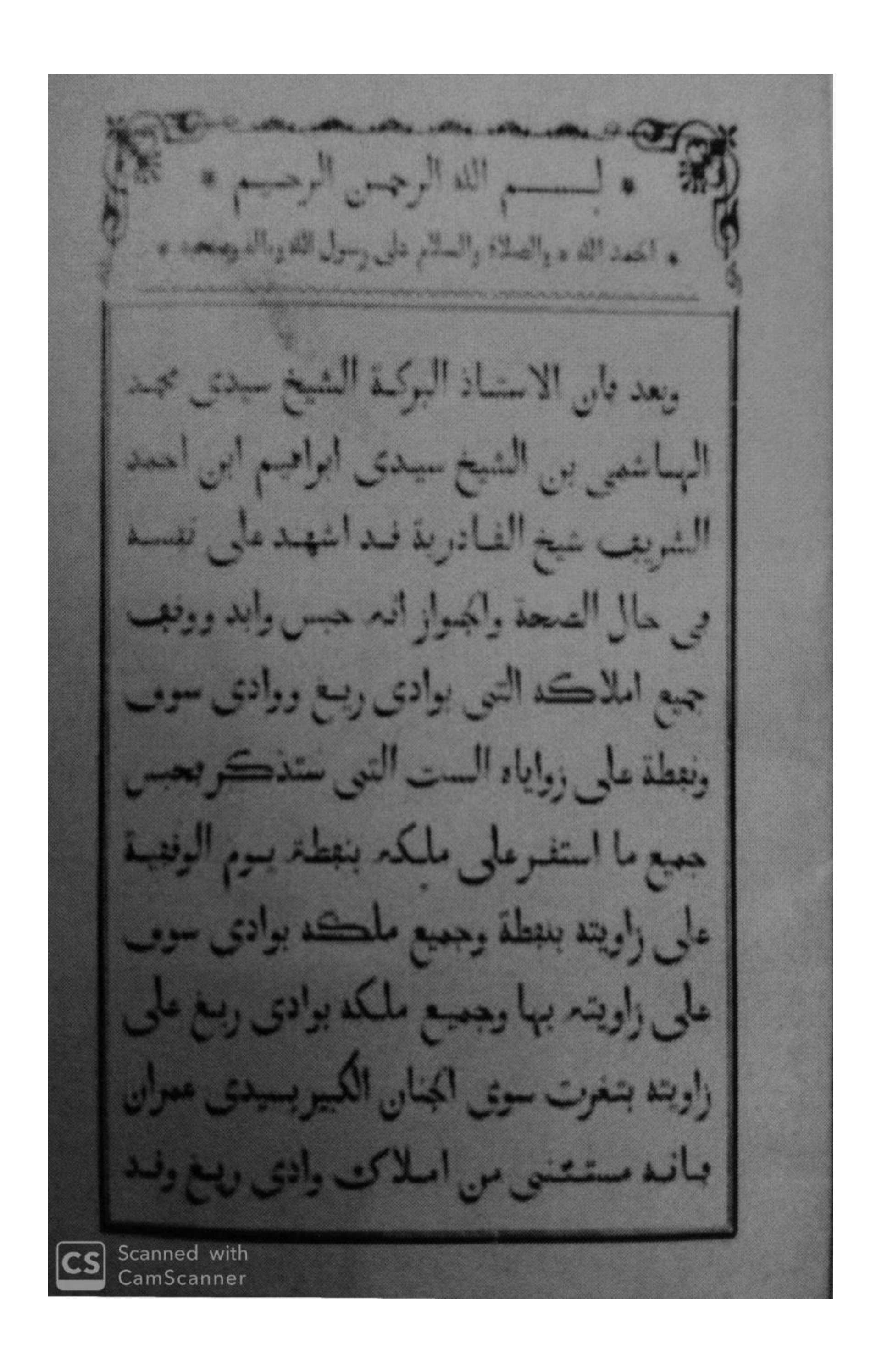
a été constituée par voie de cantonnement ; 38 Au fur et à mesure de la délivrance des titres
de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'art. 3 ci-après.
Art. 3 (1). — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée
au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatusconsulte
du 22 avril 1863, ou do la présente loi, la propriété individuelle
sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'art. 20 ci-après.
La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu que dans la mesure dos surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective ;
le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal, soit à l'Etat
comme bien vacant ou en déshérence, par application de l'art. 4 de la loi
du 16 juin 1851.
Dans tous les territoires autres que ceux mentionnés au g 2 de l'art, précédent,
lorsque l'existence de droits de propriété privée, non constatés par acto notarié ou administratif, aura été reconnue par application du titre II ci-après, des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.
Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous autres.
Art. 4. — Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'art. 815 du Code civil.
Art. 5. — L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'art. 3 aura lieu au droit fixe
de 1 franc.
La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.
Art. 6. — Il sera, en exécution de l'art. 3 do la présente loi, et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux, stipulé à l'art. 18 ciaprès, procédé administrativementà la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution partout où le sol est possédé à titre
collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.
Art. 7. — II n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux .[1]


[1] صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص171،172.

الملحق رقم 8: غلاف الحبس ونص وقف الشيخ محمد الهاشمي(الورقات الاولى والأخيرة من الحبس)[1]


هذا نص الحبس الذي حبسه
الطيب الذكر المبرور
الولي الصالح الشيخ سيدي
محمد الهاشمي بن الشيخ سيدي ابراهيم
الشريف

الورقة الأولى من نص الحبس

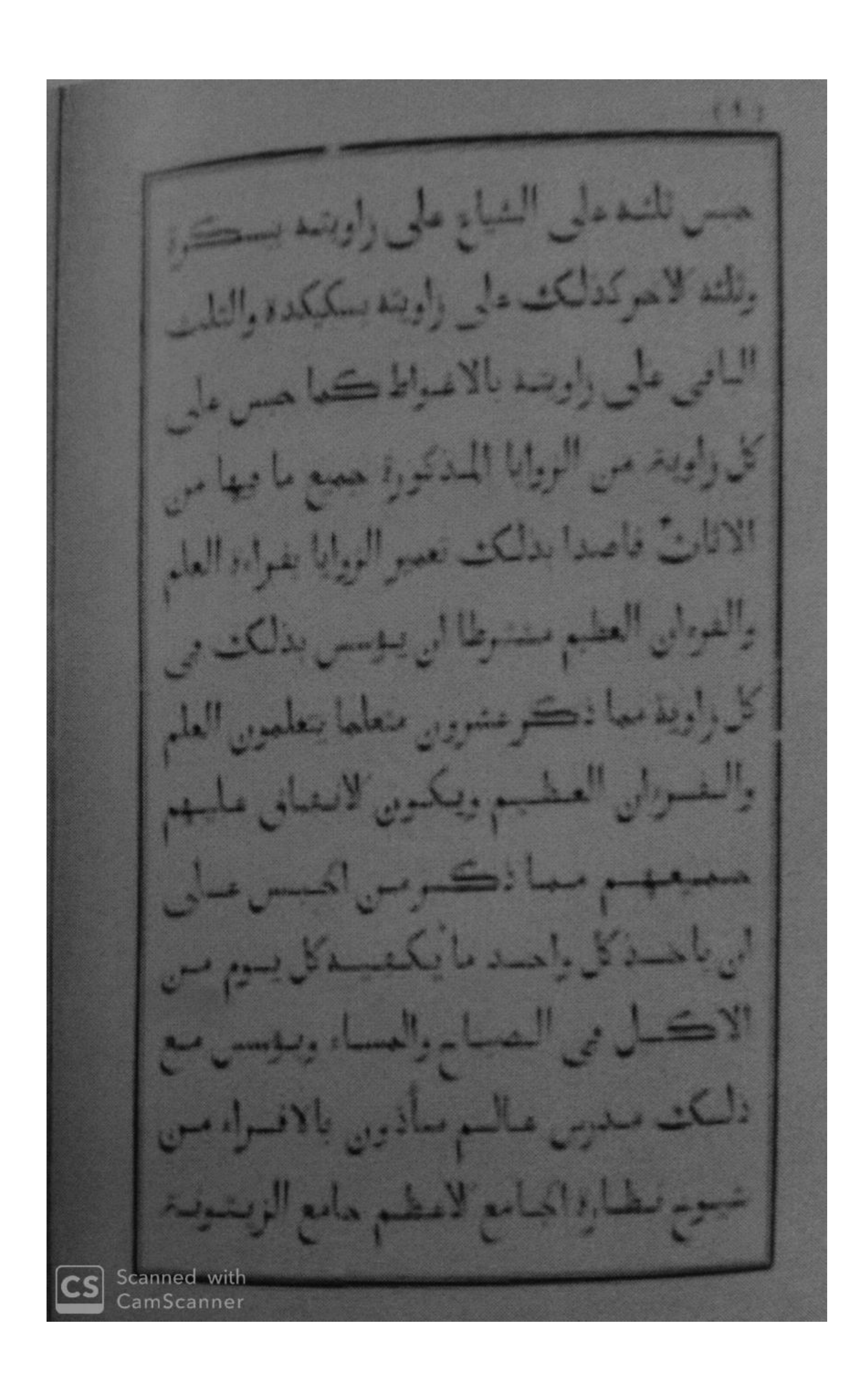


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

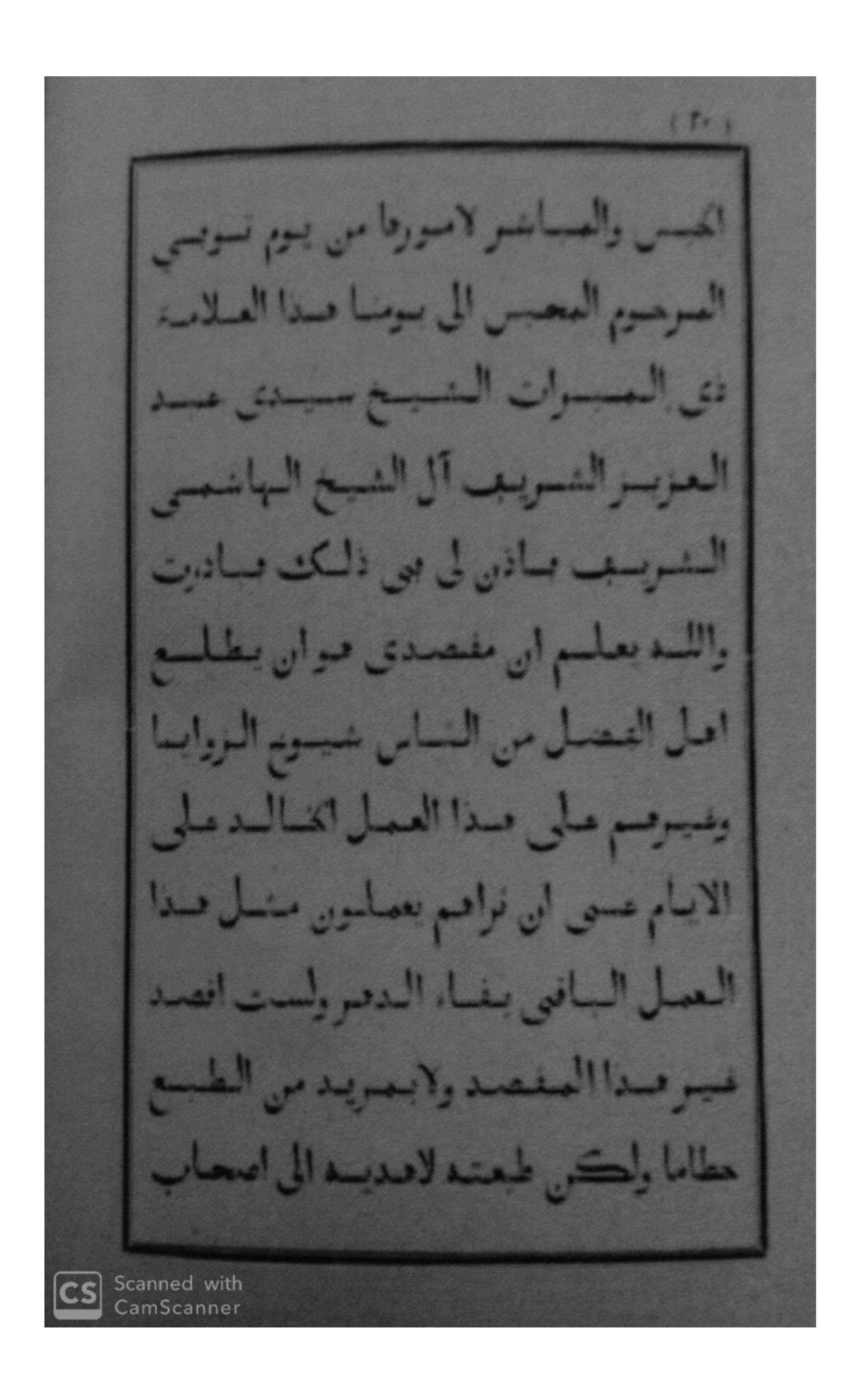
وبعد فإن الاستاذ البركة الشيخ سيدي محمد
الهاشمي بن الشيخ سيدي ابراهيم ابن احمد
الشريف شيخ القادرية قد اشهد على نفسه
في حال الصحة والجواز انه حبس وابد ووقف
جميع املاكه التي بوادي ريغ ووادي سوف
ونفطة على زواياه الست التي ستذكر بحبس
جميع ما استقر على ملكه بنفطة يوم الوقفية
على زاويته بنفطة وجميع ملكه بوادي سوف
على زاويته بها وجميع ملكه بوادي ريغ على
زاويته بتغرت سوق الجنان الكبير بسيدي عمران
وانه مستثنى من املاك وادي ريغ وقد

الورقة الثانية من نص الحبس



حبس ثلثه على الشيخ علي زاويته ببسكرة
وثلثه الآخر كذلك على زاويته بسكيكدة والثلث
الباقي على زاويته بالاغواط كما حبس على
كل زاوية من الزوايا المذكورة جميع ما فيها من
الاثاث قاصدا بذلك تعمير الزوايا بقراءة العلم
والقرآن العظيم مشترطا ان يؤسس بذلك في
كل زاوية مما ذكر عشرون متعلما يتعلمون العلم
والقرآن العظيم ويكون الانفاق عليهم
جميعهم مما ذكر من الحبس على
ان يأخذ كل واحد ما يكفيه كل يوم من
الاكل في الصباح والمساء ويؤسس مع
ذلك مدرس عالم مأذون بالاقراء من
شيوخ نظارة الجامع الاعظم جامع الزيتونة

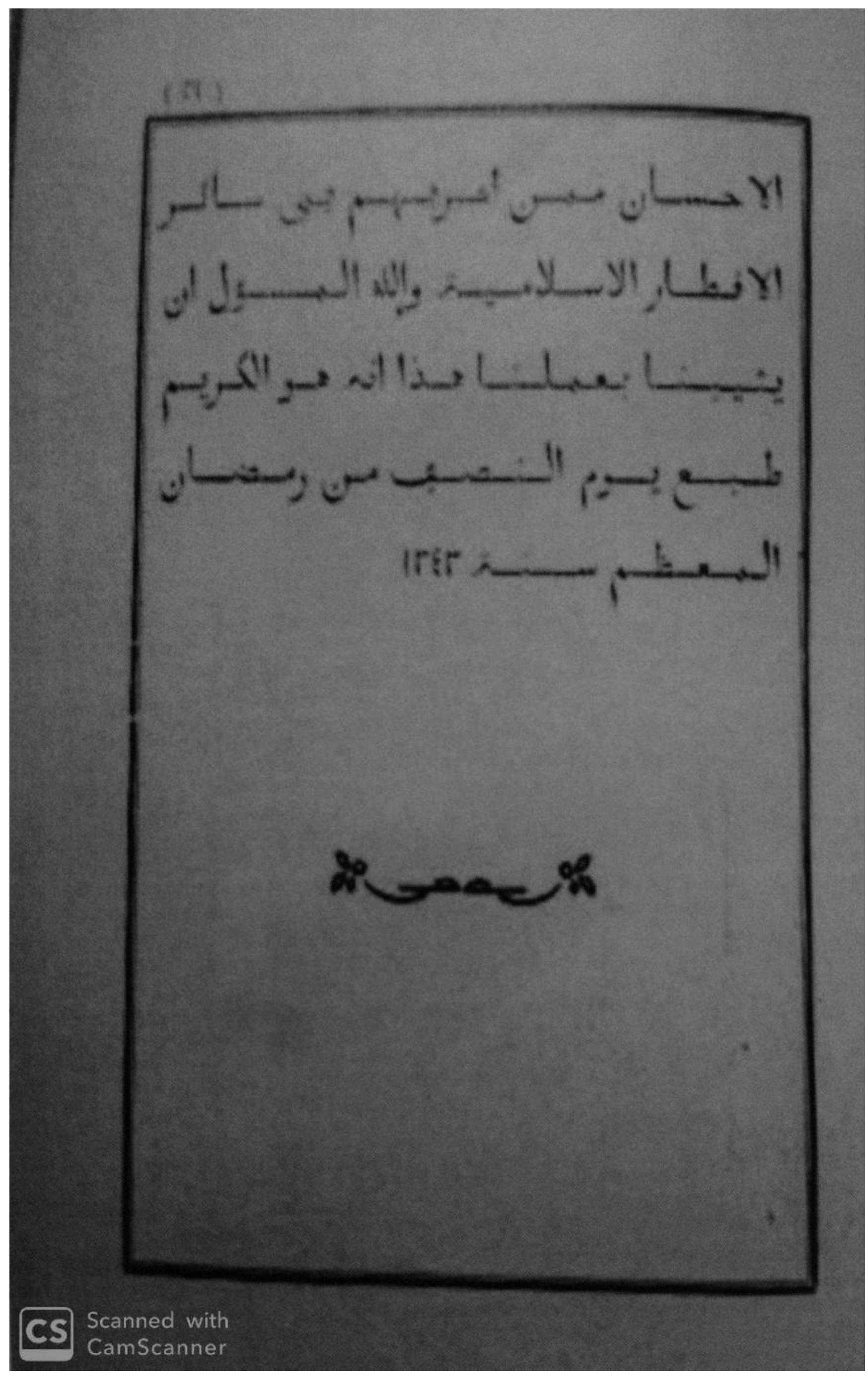
الورقة الثلاثون من نص الحبس



(٣٠)

الحبس والمباشر لامورها من يوم تحبيس
المرحوم المحبس الى يومنا هذا العلامة
ذى المبرات الشيخ سيدى عبد
العزيز الشريف آل الشيخ الهاشمى
الشريف فاذن لى فى ذلك فبادرت
والله يعلم ان مقصدى هو ان يطلع
اهل الفضل من الناس شيوخ الزوايا
وغيرهم على هذا العمل الخالد على
الايام عسى ان نراهم يعملون مثل هذا
العمل الباقى ببقاء الدهر ولست اقصد
غير هذا المقصد ولا بمريد من الطبع
حطاما ولكن طبعته لاهديه الى اصحاب


الورقة الأخيرة من الحبس


(٤١)

الاحسان ممن امريهم بني سائر
الاقطار الاسلامية والله المسول ان
يثيبنا بعملنا هذا انه هو الكريم
طبع يوم النصف من رمضان
المعظم سنة ١٣٤٣

[1]

[1] محمد الهاشمي، نص الحبس الذي حبسه الطيب الذكر الولي الصالح الشيخ سيدي محمد الهامشي بن الشيخ سيدي إبراهيم الشريف، مطبعة جول كربونال، الجزائر، 15 رمضان 1343هـ.

الملحق رقم 9 : مرسوم تأسيس المدارس الشرعية الثلاث.

مرسوم 30 سبتمبر 1850

باسم الشعب الفرنسي،

رئيس الجمهورية

نظرا لاقتراحات الحاكم للجزائر و رأي مجلس الحكومة بتاريخ 24 جانفي 1850 حول مشروع تنظيم التعليم العام للمسلمين.

نظرا لقرارات رئيس المجلس المكّلف بالسلطة التنفيذية المؤرخة في 16 أوت و 9 ديسمبر1848 التي تعتبر أنه من الضروري وضع تحت الرقابة و إدارة الحكومة كل مؤسسات التعليم العام للمسلمين و نظرا لتقهقر المدارس التي كانت تتابع ا الدراسات العليا الإسلامية والتي وحدها يمكنها تخريج مرشحين للمناصب: المفتي، القاضي، الإمام، الخوجة و غيرها من الوظائف المخصصة للأهالي في المصالح الإدارية بالجزائر.

يقرر

الفصل الأول

التعليم الابتدائي و الثانوي

المادة الأولى: التعليم الابتدائي، و التعليم الثانوي المقدمان في المدارس الإسلامية يوضعان تحت الرقابة السامية للحاكم العام و التي تمارس بواسطة الحكام في الأقاليم المدنية، و في الأقاليم العسكرية من طرف قادة المقاطعات.

لم يطرأ أي تغيير في شروط الوجود و في طرق التعليم المنتهجة حاليا.

المادة الثانية: صندوق سنوي مسجل في ميزانية الدولة سوف يخصص لمنح مكافآت للمعلمين المتميزين و التلاميذ النجباء.

الحاكم العام للجزائر سيقرر تقسيم هذه الصناديق بالنظر إلى الاقتراحات التي ستقدم له

من طرف القادة و الحكام، يقوم الحاكم العام بتقديم تقرير إلى وزير الحربية حول ذلك.

الفصل الثاني

المدارس العليا الإسلامية

المادة الثالثة: تؤسس على حساب الدولة في كل من: المدية، تلمسان، و قسنطينة، مدرسة عليا

(مدرسة) من أجل تكوين مترشحين للوظائف المرتبطة بمصالح العبادة، العدالة و التعليم العام للأهالي و المكاتب العربية.

المادة الرابعة: التعليم في المدارس العليا مجاني و يتضمن:

درس في القواعد و الأدب (النحو).

درس في القانون و الاجتهاد (فقه).

درس في الدين (التوحيد).

المادة الخامسة: فريق العمل في المدرسة يتكون من:

– مدير مكّلف في نفس الوقت بالقيام بتدريس أحد الدروس الثلاثة و الذي يتلّقى راتبا

شهريا قدره.. 2100 فرنك.

– أستاذان براتب شهري قدره .... 1500 فرنك.................. 3000 فرنك.

– وّقاف .... 600 فرنك.

المادة السادسة: مدير و أساتذة المدارس العليا الإسلامية يعينون من طرف وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام للجزائر.

الوّقاف يعين من طرف الجنرال قائد المقاطعة، تحت إشراف مدير التربية.

المادة السابعة: كل مدرسة عليا سيكون مقرها قرب أحد المساجد التي كانت بجوارها مدارس.

دعم قيمته 100 فرنك يمنح كل سنة إلى العشر تلاميذ الأوائل في كل مدرسة، كما يسمح له الإيواء في المؤسسة إذا كلن المحل يسمح بذلك.

المادة الثامنة: توضع المدارس العليا تحت رقابة الضباط العامون قادة المقاطعات. هذه الرقابة تمارس بواسطة المكاتب العربية

المادة التاسعة: تفتيش المدارس العليا كل سنة من طرف أحد الضباط الفرنسيين الملحقين

بالشؤون العربية، و من طرف أحد أساتذة كرسي اللغة العربية المعين من طرف الحاكم العام للجزائر.

المادة العاشرة: المصاريف الناتجة عن إنشاء المدارس العليا الإسلامية تتكّفل ا الميزانية الحربية.

المادة الحادية عشرة: يكلف وزير الحربية بتنفيذ هذا المرسوم.

نظر من أجل تطبيقه في الجزائر. حرر بالإيليزي: في 30 سبتمبر 1850

الجزائر في 3 أكتوبر 1850 إمضاء ل. ن. بونابارت.

الحاكم العام للجزائر وزير الحربية دوهوتبول.

إمضاء: ف. شارون[1]

[1] كمال خليل، مرجع سابق، ص ص169-171.

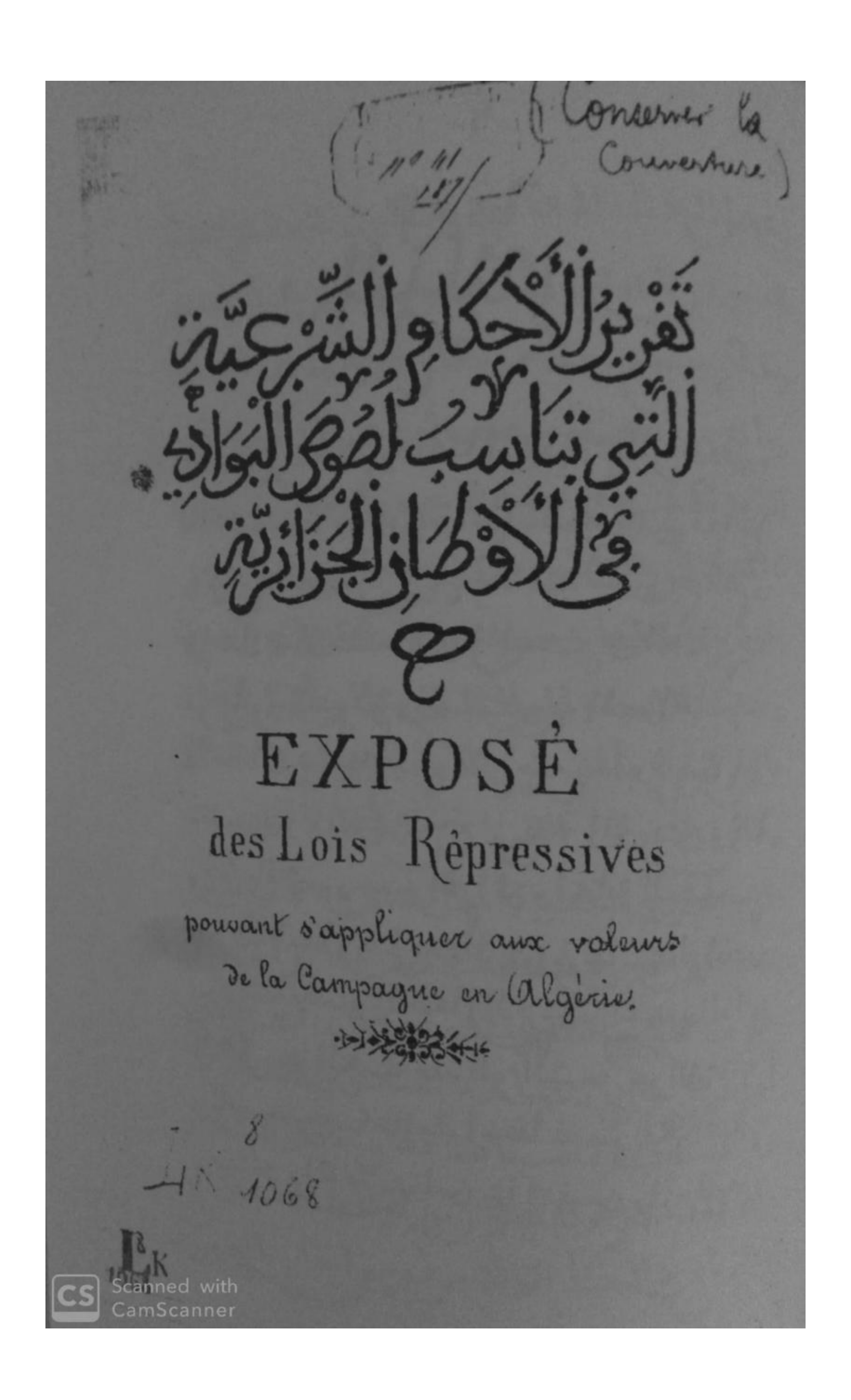
الملحق رقم10: المرسوم الامبراطوري الصادر في 1854/10/01م

LE DCRET DU 1" OCTOBRE 1854[1]

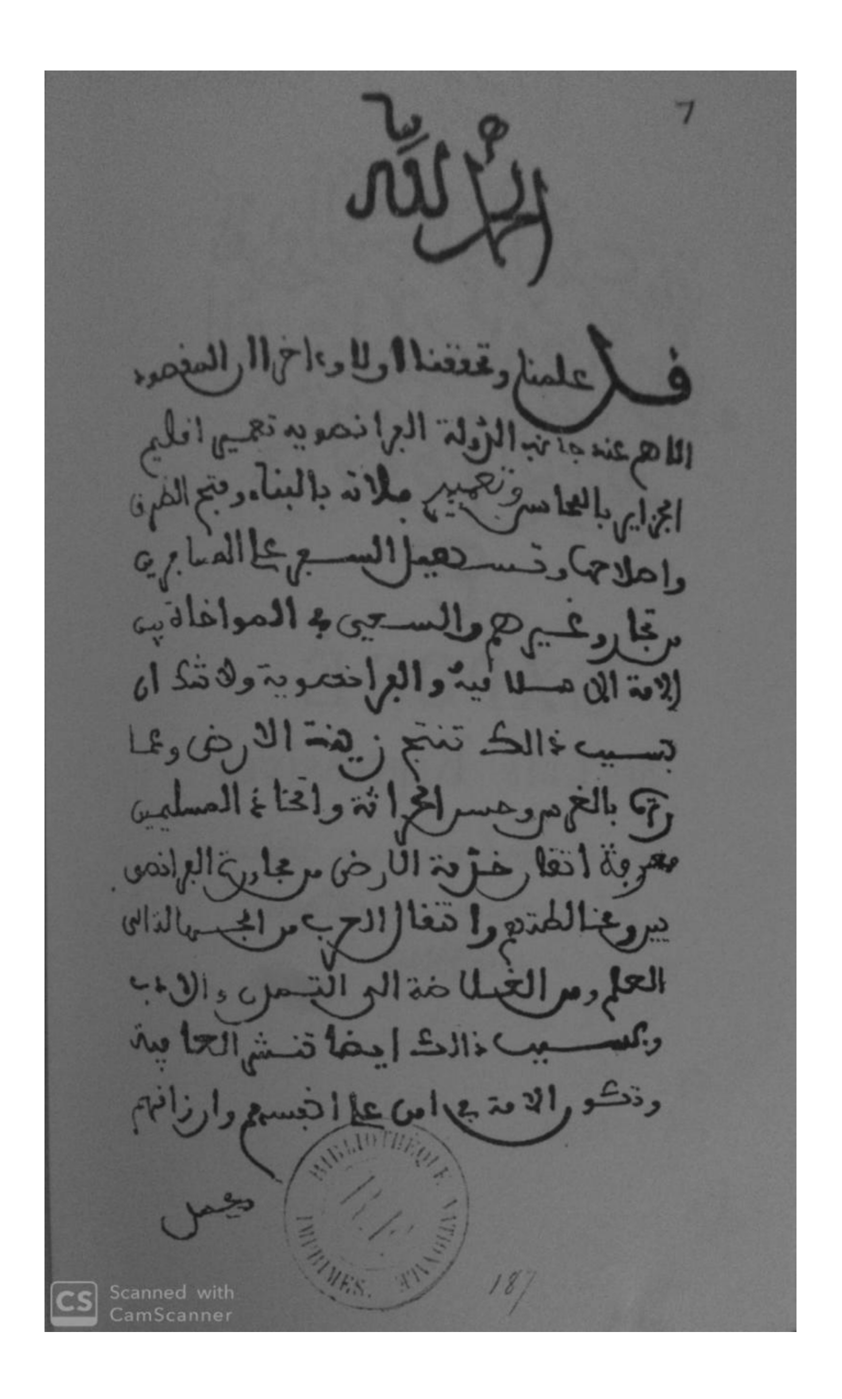
Le 1" octobre un Dcret imprial
vient refondre de fond en comble tou
tes les anciennes Ordonnances et les
anciens Arrts. Il dbute en procla
mant que la loi musulmane rgit seule
les Musulmans. Au civil le Cadi est con
serv comme juge unique. Il connat
de toutes les matires civiles et com
merciales, de toutes les questions d'
tat et de proprit. Au criminel il reste
charg seulement de punir les infrac
tions la loi musulmane non prvues
par les lois franaises. Le musulman
doit tre pieux, bon gr, mal gr : il
pourrait cesser d'tre fanatique. L'In
quisition existe pour lui . Cependant le
Cadi ne pourra prononcer la peine de
mort.

[1] E.Lourdau, La justice musulmane en ALGERIE, TTR0GBAPB1E ET LITHOGRAPHIE A. BOUYER23, rue BaB-Azoun,23.1884, ALGERIE, p85.

الملحق رقم 11: غلاف ونص تفرير المكي بن باديس حول الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الاوطان الجزائرية[1]



الورقة الأولى من التقرير

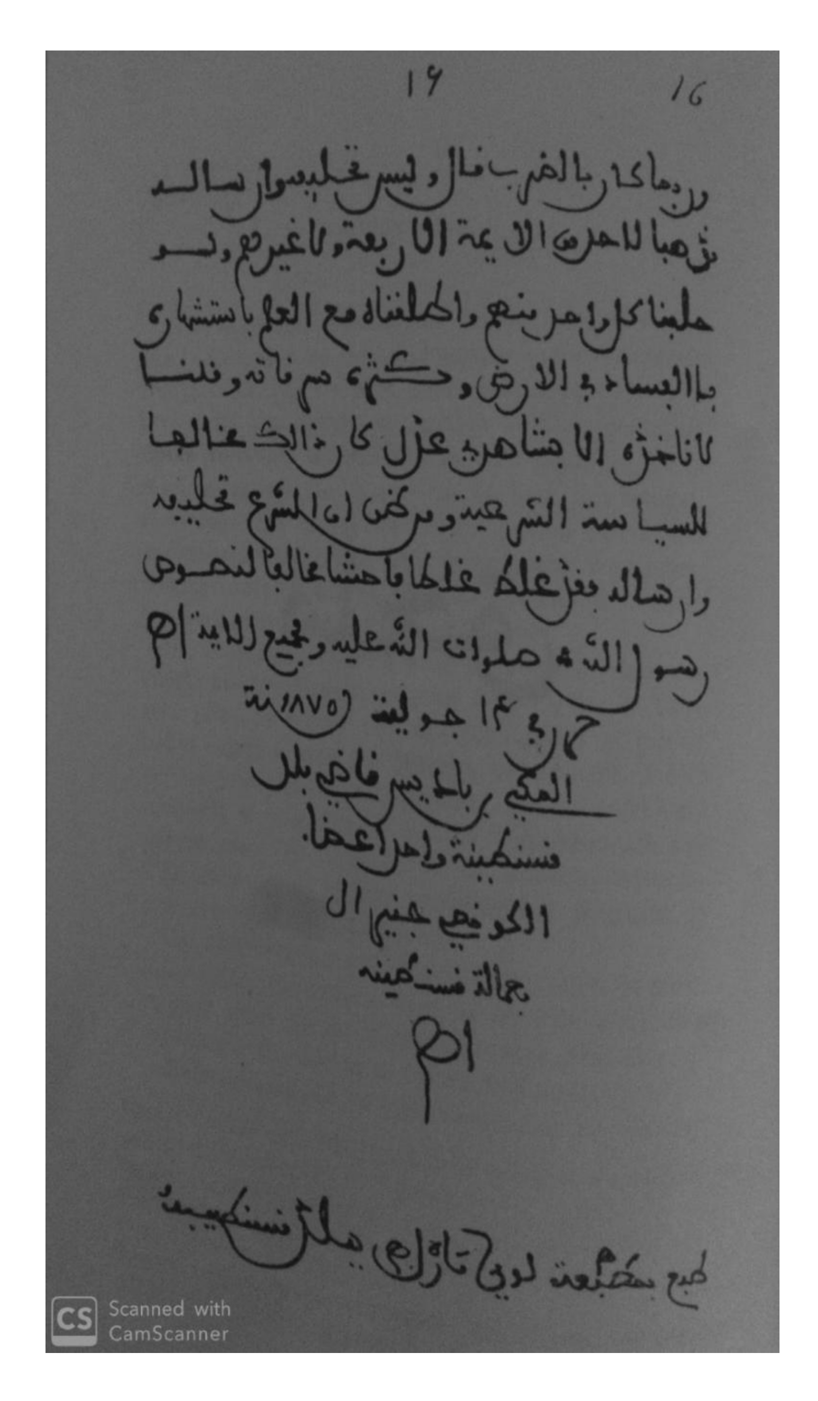


7

الحمد لله

قد علمنا وتحققنا أولا وآخرا أن المقصود
الأهم عند جانب الدولة الفرانصوية تعمير أقاليم
الجزاير بالمحاسن وتعميرها ملاكه بالبناء وفتح الطرق
وإصلاحها وتسهيل السعي على المسافرين
من تجار وغيرهم والسعي في المواخاة بين
الأمة الإسلامية والفرانصوية ولا شك أن
بسبب ذلك تنتج زينة الأرض وعما
رتها بالغرس وحسن الحراثة واتخاذ المسلمين
معرفة إتقان خدمة الأرض من مجاورة الفرانصيس
ويرجعوا عن الطمع وإشغال الحرب من الجهل إلى
العلم ومن الغلاظة إلى التمدن والأدب
وبسبب ذلك أيضا تنشأ العافية
وتذكو الأمة في أمن على أنفسهم وأرزاقهم
ويحصل

الورقة الأخيرة من التقرير



١٦ 16

ومما كان بالغرب قال وليس تقليدنا لساير
مذهبنا للاحرى الايمة الاربعة ولا غيرهم ولو
طلبنا كل واحد منهم واطلعناه مع العلم باشتهار
ما بالسماء في الارض وكثرة من فاته وقلنا
لا نأخذ الا بمشاهير عدل كان ذلك مخالفا
للسياسة الشرعية ومن كون ان المشرع تقليده
وان هذا بعض غلطه غلطا فاحشا مخالفا لنصوص
رسول الله صلوات الله عليه وجميع الايمة ام

حرر في ١٤ جويلية سنة ١٨٧٥
المكي بن باديس قاضي بلد
قسنطينة واحد اعضاء
الكونصي جنرال
بعمالة قسنطينة
ام

طبع بمطبعة لوي تارلم بمدينة قسنطينة

1

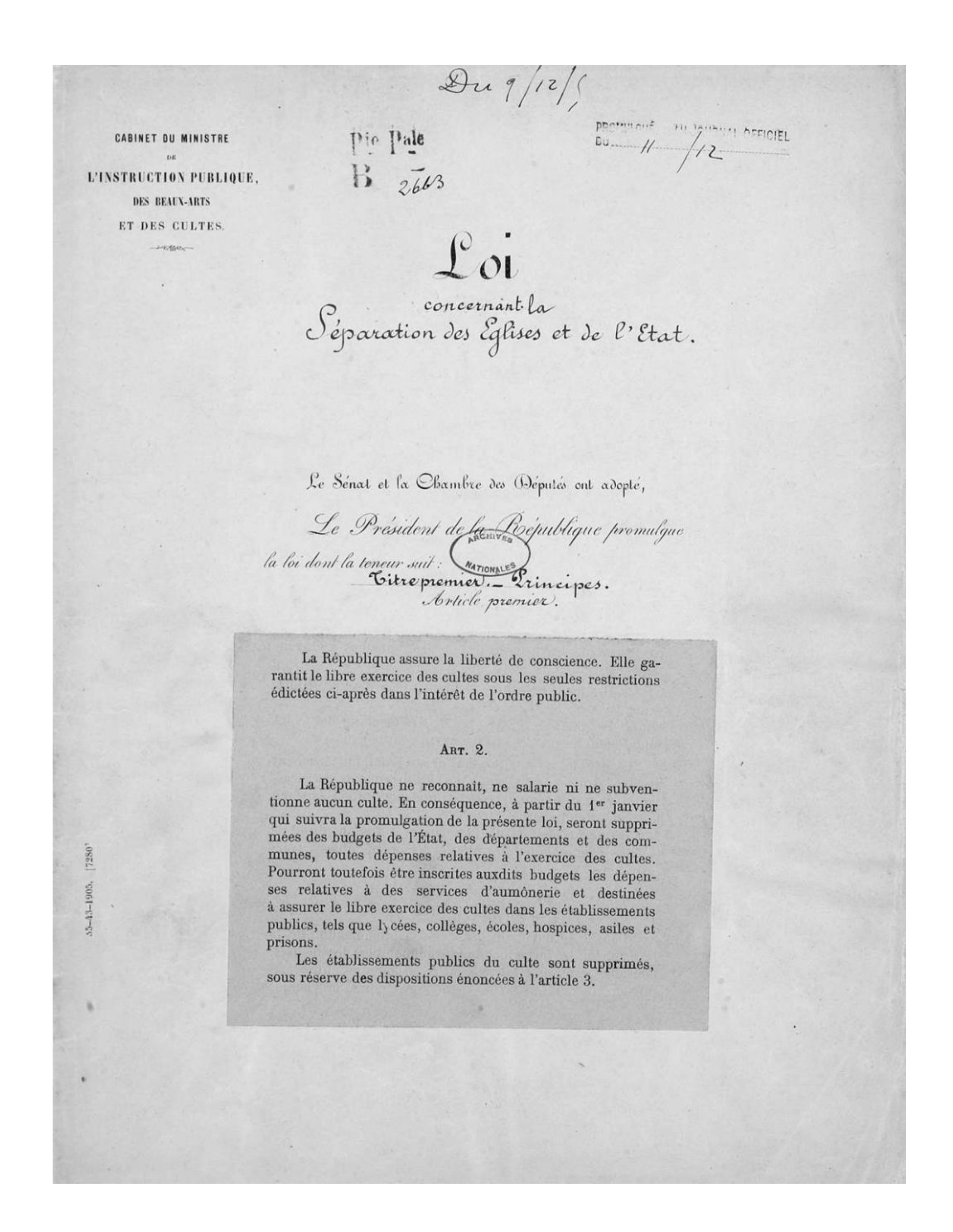
[1] ابن باديس المكي، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، وثيقة مخطوطة(1874/07/14)، رمزها:8-LK8-1068k، متاح على النت على http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/dbt6k1660

الملحق رقم 12: جدول يوضح النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر(بعد صدور قانون إجبارية التعليم).[1]

الجنسية	عدد الأطفال في سن التمدرس	عدد المسجلين	النسبة
الجزائرية	633190	24565	%3.84
الفرنسية	093531	78531	%84

[11] الطاهر زرهوني، التعليم قبل وبعد الاستعمار نقلا عن مراد بوتليليس: تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011 ماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014/03/20،ص55.

الملحق رقم 13: قانون فصل الدين عن الدولة(1905/12/9)[1]



Du 9/12/5

CABINET DU MINISTRE
DE
L'INSTRUCTION PUBLIQUE,
DES BEAUX-ARTS
ET DES CULTES.

Pie Pale
B 2663

PROMULGUÉ AU JOURNAL OFFICIEL
DU 11/12

Loi
concernant la
Séparation des Églises et de l'État.

Le Sénat et la Chambre des Députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue
la loi dont la teneur suit :
Titre premier. — Principes.
Article premier.

La République assure la liberté de conscience. Elle garantit le libre exercice des cultes sous les seules restrictions édictées ci-après dans l'intérêt de l'ordre public.

Art. 2.

La République ne reconnaît, ne salarie ni ne subventionne aucun culte. En conséquence, à partir du 1er janvier qui suivra la promulgation de la présente loi, seront supprimées des budgets de l'État, des départements et des communes, toutes dépenses relatives à l'exercice des cultes. Pourront toutefois être inscrites auxdits budgets les dépenses relatives à des services d'aumônerie et destinées à assurer le libre exercice des cultes dans les établissements publics, tels que lycées, collèges, écoles, hospices, asiles et prisons.

Les établissements publics du culte sont supprimés, sous réserve des dispositions énoncées à l'article 3.

55-43-1905. [7280]

1Loi de séparation du 9 décembre 1905 Centre historique des Archives nationalessite web.site web AE/II/2991

ما جاء في قانون الفصل[1]

LOI DU 9 DÉCEMBRE 1905 CONCERNANT LA SÉPARATION DES ÉGLISES ET DE L'ÉTAT

(Journal officiel du 11 décembre 1905)

Titre premier : Principes

Article premier

La République assure la liberté de conscience. Elle garantit le libre exercice des cultes sous les seules restrictions édictées ci-après dans l'intérêt de l'ordre public.

Article 2

La République ne reconnait, ne salarie ni ne subventionne aucun culte. En conséquence, à partir du 1[er] janvier qui suivra la promulgation de la présente loi, seront supprimées des budgets de l'État, des départements et des communes, toutes dépenses relatives à l'exercice des cultes.

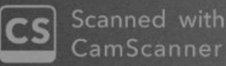
Pourront toutefois être inscrites auxdits budgets les dépenses relatives à des services d'aumônerie et destinées à assurer le libre exercice des cultes dans les établissements publics tels que lycées, collèges, écoles, hospices, asiles et prisons.

Les établissements publics du culte sont supprimés, sous réserve des dispositions énoncées à l'article 3.

Titre II : Attribution des biens, pensions

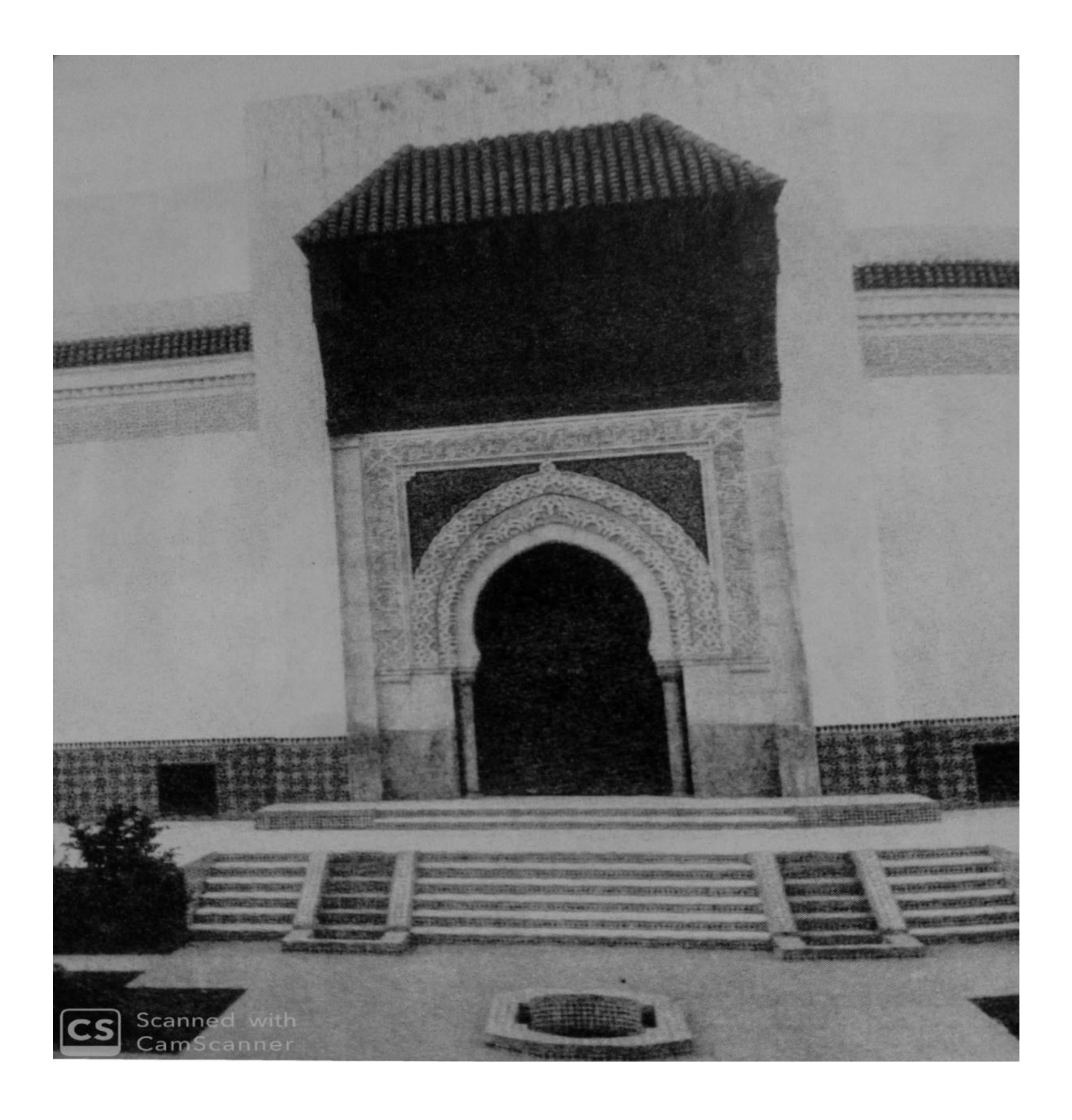
Article 3

Les établissements dont la suppression est ordonnée par l'article 2 continueront provisoirement de fonctionner, conformément aux dispositions qui les régissent actuellement, jusqu'à l'attribution de leurs biens

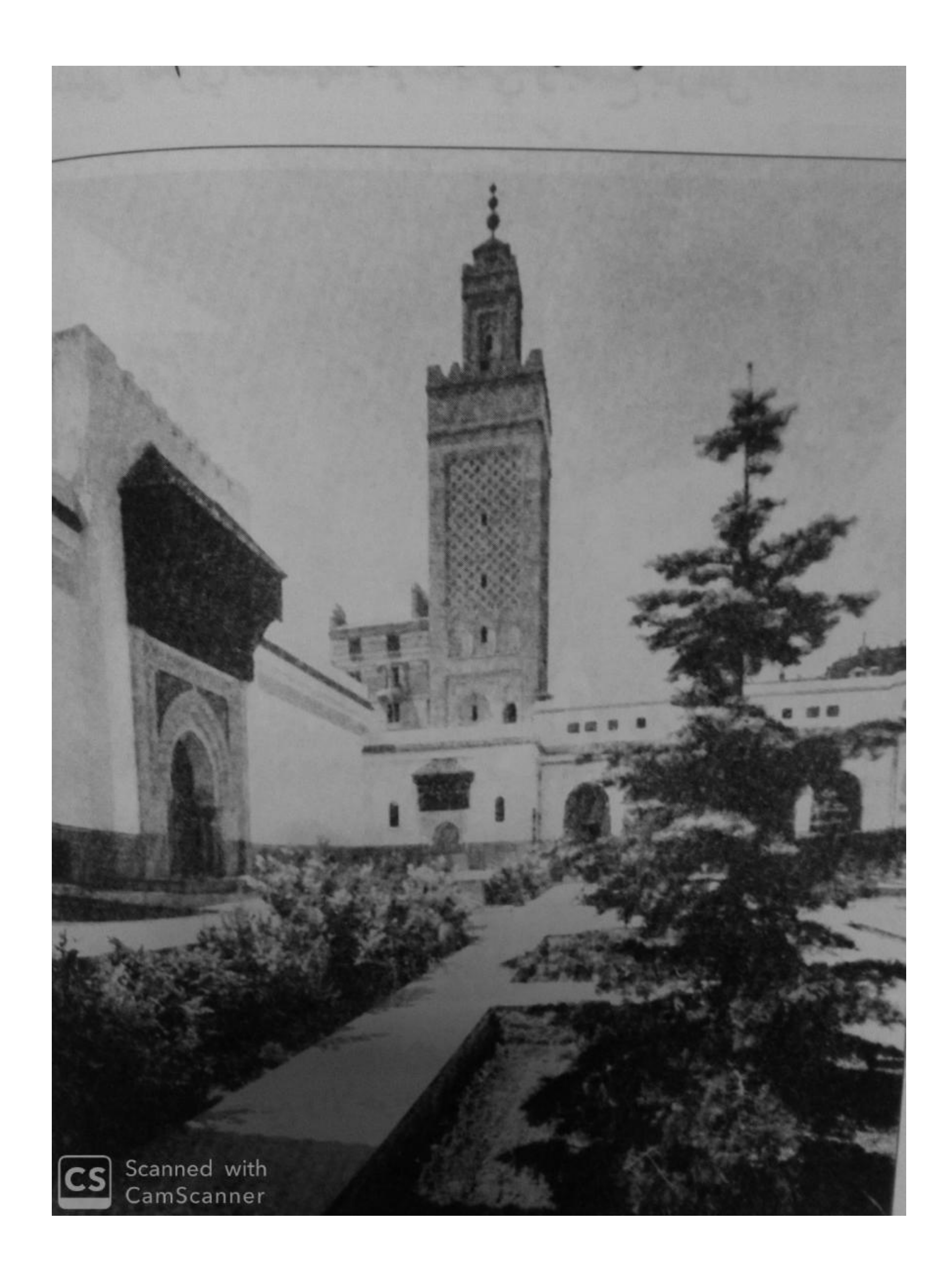


[1] Journl officiel du 11/12/1905.

الملحق رقم 14 : صور جامع باريس[1]، المنظر الخارجي للجامع



منظر الصومعة من داخل حديقة الجامع



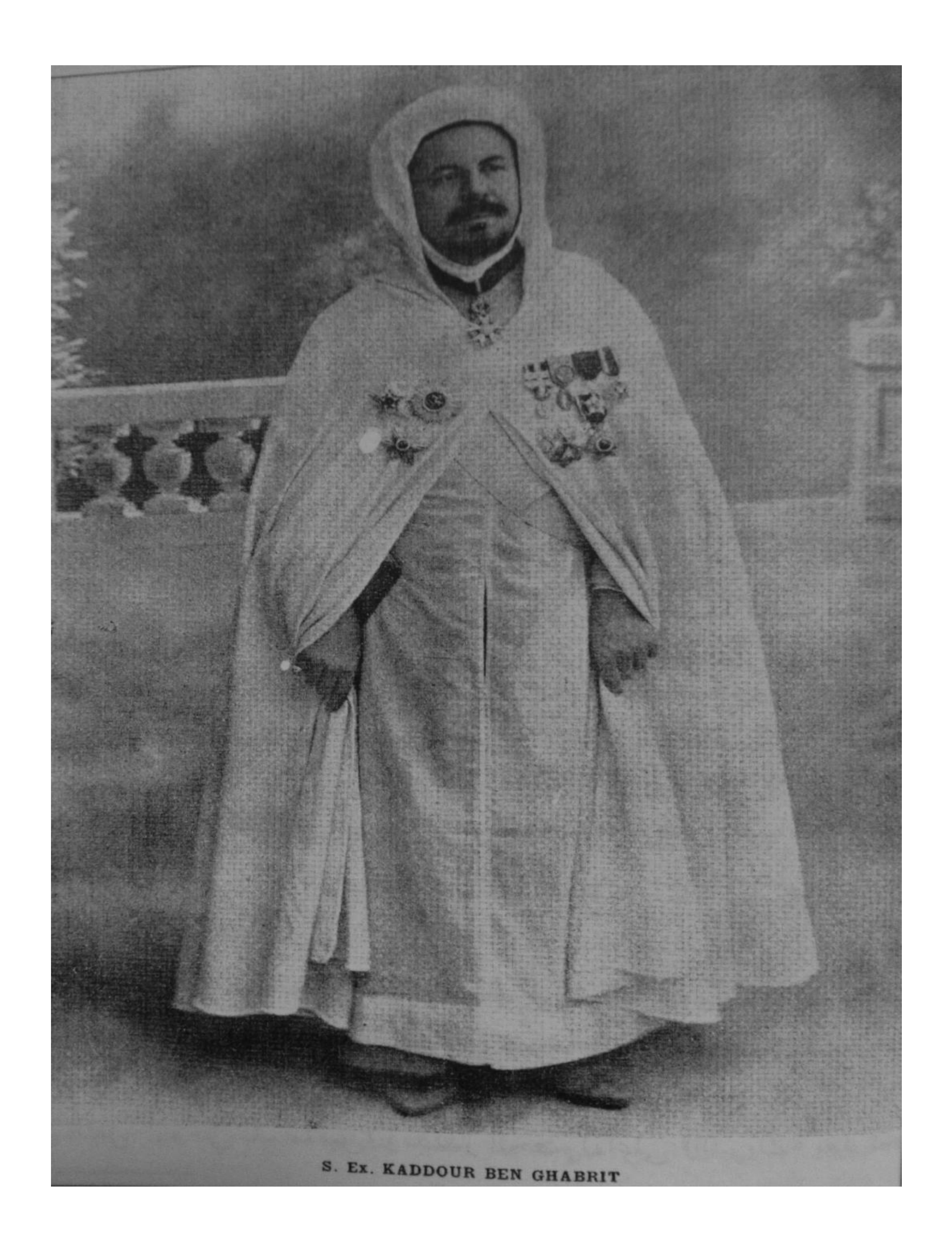
المنظر الداخلي لصحن الجامع



1

[1] التليلي العجيلي، المصدر السابق، ص ص311-326.

الملحق رقم 15 :صورة قدور بن غبريط[1]



[1] La Tunisie Iustrée n^{0}:137, du20/3/1917,p3.

نقلا عن التليلي العجيلي ، المرجع لسابق، ص 83.

الملحق رقم 16 : نداء من الحاكم العام لسكان المدية والبليدة وضواحيها[1]

عن اذن صادر عسكر حاكم مدينة الجزائر واحولها 27 ربيع الأول عـــام 1246 .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

الى اخواننا المسلمين فى البلدان والقرى من عرب وأتراك وقبايل ، لسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد اعلموا رحمكم الله أن الجلنار السر عسكر الذي ملكه الله لادنا بحكمه النافذ وتقديره السابق قد علمنا منه وتحققنا أن خروجه لى ناحيتكم لم يكن بقصد حرب ولا قتال وانما هو بقصد الاستيلاف التفرج واعانة الضعفاء وأنه يسالم من يسالمه ويحسن الى جميع من تيه بغير سلاح ويعطي ثمن كل ما يشتريه ممن يأتيه به بثمن يرضيه ، أعطانا عهدا لله وميثاقه على ذلك بايمان مغلظة بحيث لم يبق لنا شك ، ذالك قال الله تعالى : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على له » . ونصيحتنا لجميعكم هي أن تجنحوا الى ما أمر الله وصونوا ماء المسلمين ، ونحن نضمن لكم أن لا يعتريكم منه فى خروجه هذا يضركم لا فرق فى ذلك بينكم وبين من بالمدية فانه ءامن على نفسه

وأولاده وعساكره ما لم يتعرض لمكروه ، فأما من شهر السلاح وأراد الحرب منكم فوباله على نفسه ، والسر عسكر مجبور على مدافعته ومقابلته بالحرب ، والصلح خير وكل حد مقرر على دينه وأملاكه وما تحت حوزه وهذا ختمه وطابعه مقرر لما اعلمناكم به ، وهذا ماوجب اعلامكم به ، والله الموفق بتاريخ أواخر جمادي الأول عام 1246 ستة وأربعين ومائتين وألف .

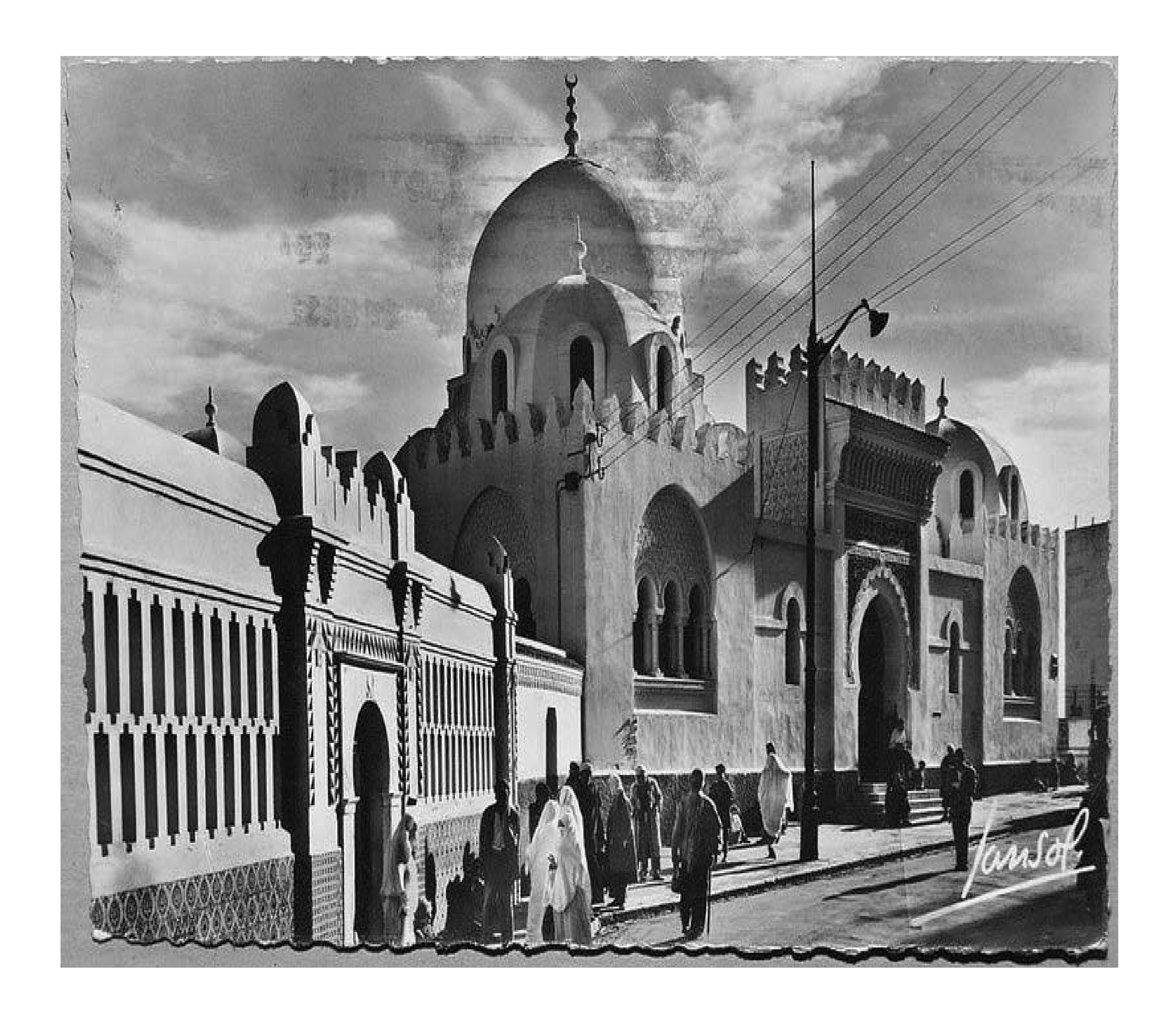
الفقير الى الله علي بن محمد المانجلاتي ، مفتي المالكية بالجزائر امنه الله .

الفقير الى الله قاضي الحنفية بالجزائر أمنه الله . لقد ساعد على ما رقم وحصل الفقير الى الله سبحـــانه لابطل عبده مصطفى بن محمد قاضي المالكية لطف الله به . وكذلك الفقير اليه محمد بن محمود مفتي الحنفية بالجزائر لطف الله به (1) .

---

[1] المكتبة الوطنية بباريس رقم Rés LK^{8}1319
نقلا عن عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، ص ص 57-58.

الملحق رقم 17: المدرسة الشرعية بالعاصمة.[1]



[1] بشير بلاح، مرجع سابق،ص 290.

الملحق رقم 18: المدرسة الشرعية بقسنطينة.[1]

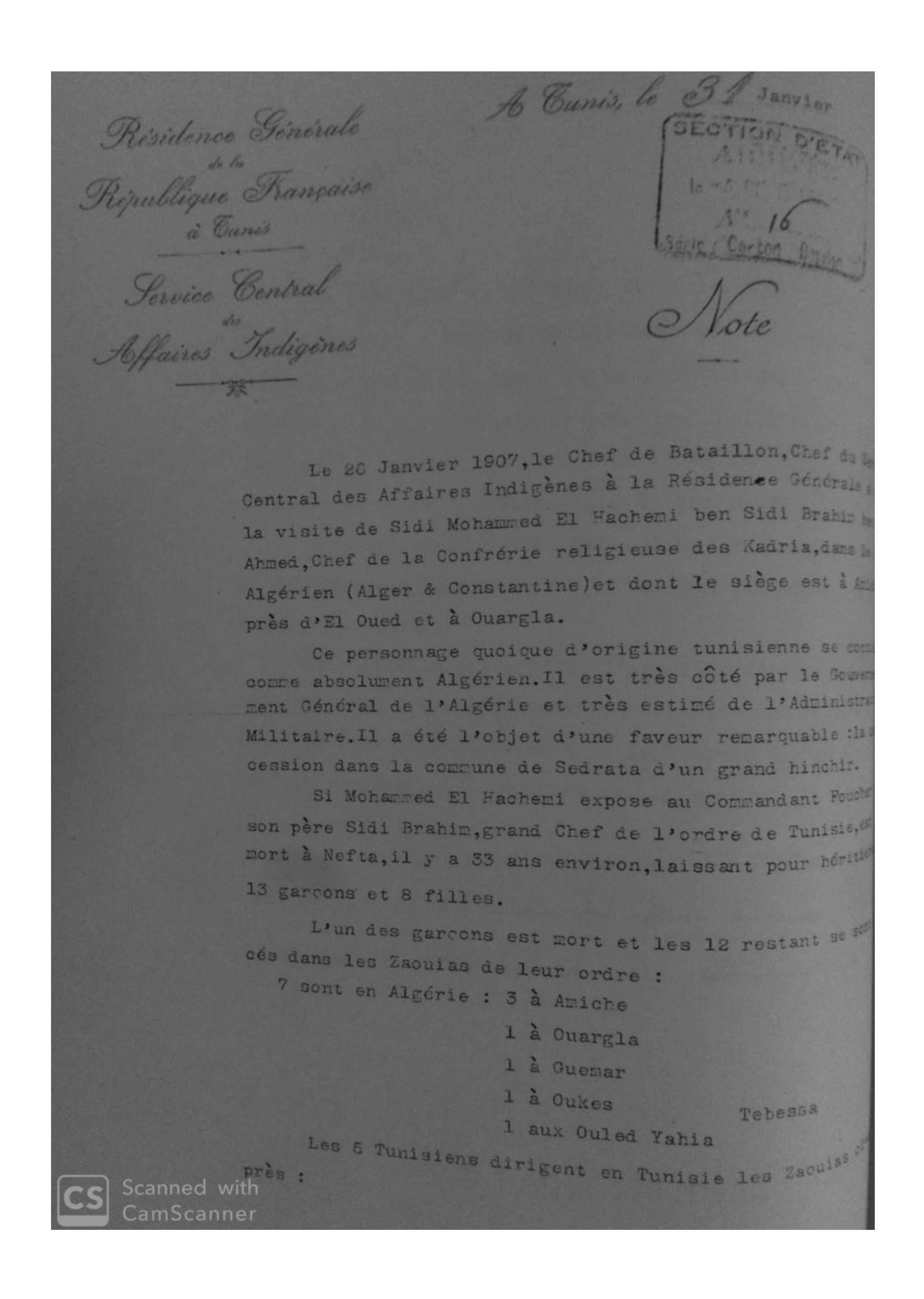


[1] كمال خليل، مرجع سابق، ص200.

الملحق رقم 19: رسالة عمر بن علي بن عثمان (شيخ زاوية طولقة) إلى أهالي وادي سوف يدعوهم فيها إلى محبة الحكومة الفرنسية.[1]

[1] A.N.T.S-D178.

الملحق رقم 20: مرسوم مراقبة تنقل شيوخ الطرق الصوفية 1921/08/24(بين الجزائر وتونس).[1]


Résidence Générale
de la
République Française
à Tunis

Service Central
des
Affaires Indigènes

A Tunis, le 31 Janvier

SECTION D'ETAT
N° 16
Série Carton Dossier

Note

Le 20 Janvier 1907, le Chef de Bataillon, Chef du [illegible]
Central des Affaires Indigènes à la Résidence Générale [illegible]
la visite de Sidi Mohammed El Hachemi ben Sidi Brahim [illegible]
Ahmed, Chef de la Confrérie religieuse des Kadria, dans le [illegible]
Algérien (Alger & Constantine) et dont le siège est à Am[illegible]
près d'El Oued et à Ouargla.

Ce personnage quoique d'origine tunisienne se con[illegible]
comme absolument Algérien. Il est très côté par le Gouvern[illegible]
ment Général de l'Algérie et très estimé de l'Administra[illegible]
Militaire. Il a été l'objet d'une faveur remarquable : la [illegible]
cession dans la commune de Sedrata d'un grand hinchir.

Si Mohammed El Hachemi expose au Commandant Fouche[illegible]
son père Sidi Brahim, grand Chef de l'ordre de Tunisie, es[illegible]
mort à Nefta, il y a 33 ans environ, laissant pour hériti[illegible]
13 garçons et 8 filles.

L'un des garçons est mort et les 12 restant se so[illegible]
cés dans les Zaouias de leur ordre :

7 sont en Algérie : 3 à Amiche
1 à Ouargla
1 à Guemar
1 à Oukes Tebessa
1 aux Ouled Yahia

Les 5 Tunisiens dirigent en Tunisie les Zaouias o[illegible]
près :

d'El Ksour (Kef)

de Gafsa,

des Nefzaoua,

de Nefta.

Le fils aîné Si Mohammed El Kébir, Chef de l'ordre [...] Kadria à Nefta a disposé, soit par ventes, soit par antich[ré]ses, d'une partie des biens de la succession de son père. [...] frère, ému de son insouciance pour les droits de ses frères plus jeunes que lui, est venu pour l'obliger à procéder [au] partage des biens immeubles laissés par le père.

Il a entretenu de ces faits M. le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien et M. le Général Commandant la Di[vi]sion d'Occupation.

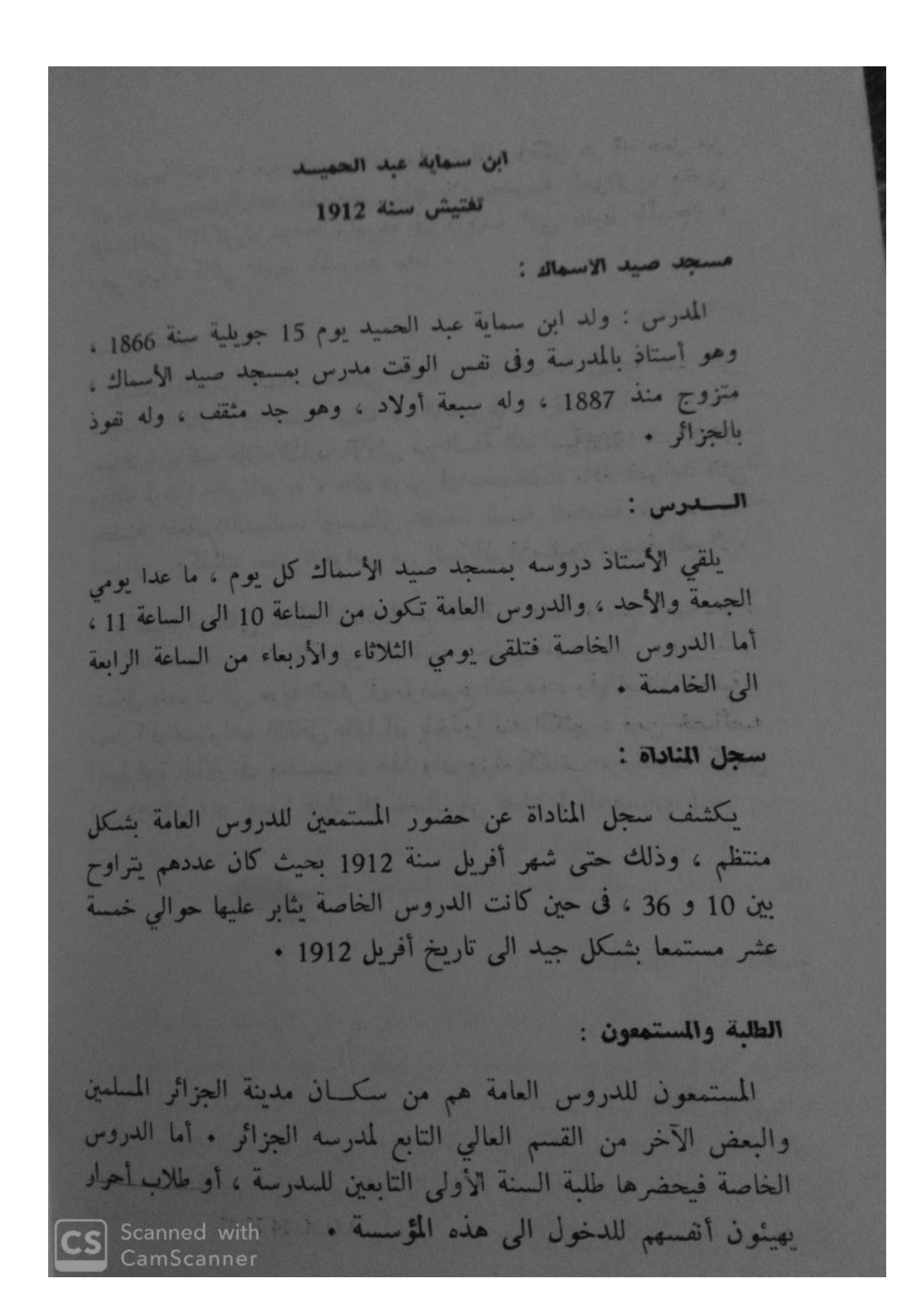
Il sollicite aujourd'hui l'appui du Service des Affai[res] Indigènes de la Résidence pour obliger son frère à [ob]tempérer à sa demande. Celui-ci a déjà constitué un avocat pour le représenter à l'Ouzara et ailleurs./.

Il a été répondu à Si Mohammed [...] Hachemi que le Service des affaires indigènes n'a[...] nullement à intervenir dans une question de cette nature.

1

1 A.N.T.S-D; c182-3.24/08/1921.

الملحق رقم 21: تقرير عن التعليم الذي يقوم به المدرّسون بمدينة الجزائر سنة 1907 م ومثالا عن هؤلاء المدرسين "عبد الحميد بن سماية"[1]



ابن سماية عبد الحميد

تفتيش سنة 1912

مسجد صيد الاسماك :

المدرس : ولد ابن سماية عبد الحميد يوم 15 جويلية سنة 1866 ، وهو أستاذ بالمدرسة وفى نفس الوقت مدرس بمسجد صيد الأسماك ، متزوج منذ 1887 ، وله سبعة أولاد ، وهو جد مثقف ، وله نفوذ بالجزائر .

الـــدرس :

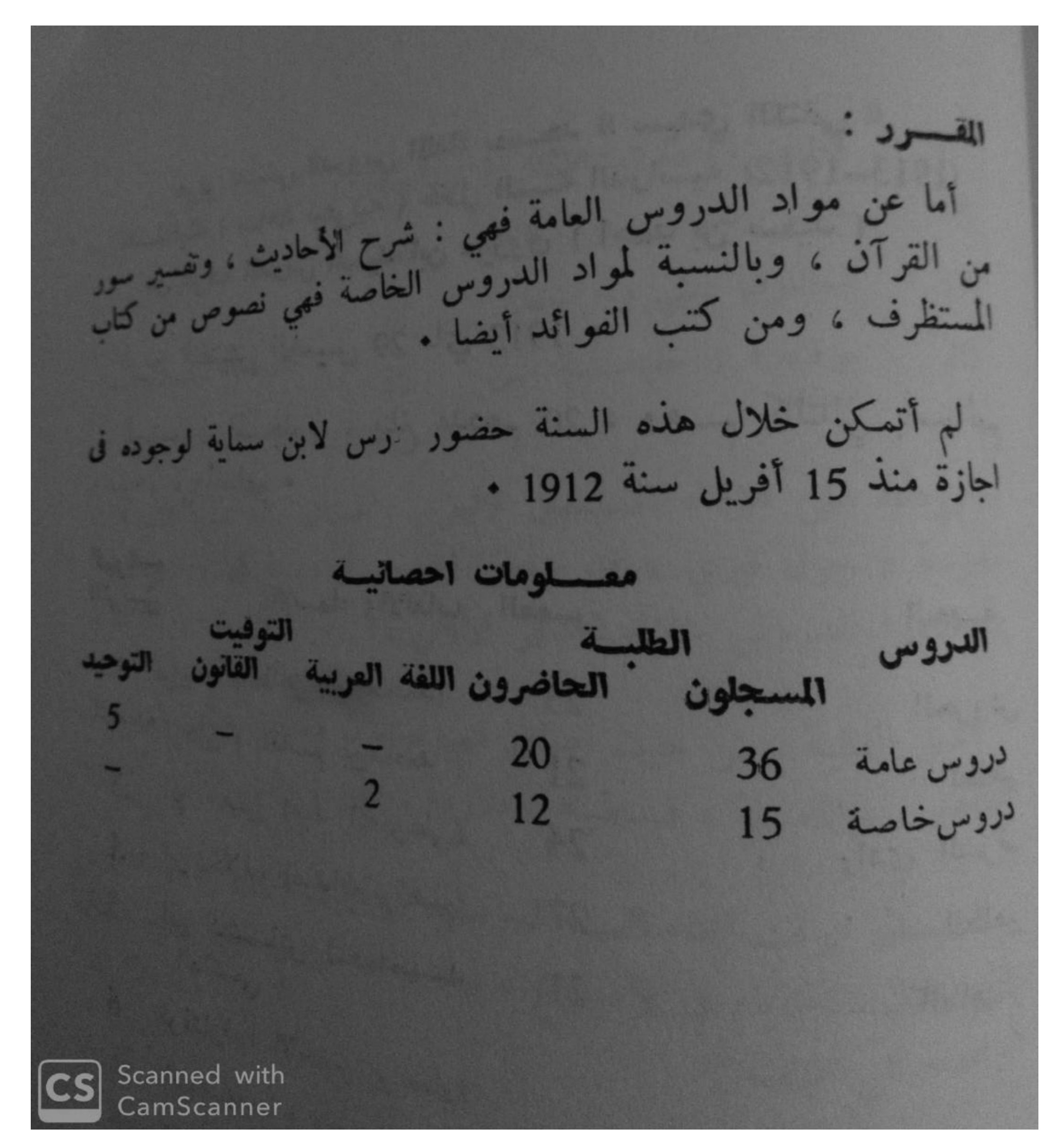
يلقي الأستاذ دروسه بمسجد صيد الأسماك كل يوم ، ما عدا يومي الجمعة والأحد ، والدروس العامة تكون من الساعة 10 الى الساعة 11 ، أما الدروس الخاصة فتلقى يومي الثلاثاء والأربعاء من الساعة الرابعة الى الخامسة .

سجل المناداة :

يكشف سجل المناداة عن حضور المستمعين للدروس العامة بشكل منتظم ، وذلك حتى شهر أفريل سنة 1912 بحيث كان عددهم يتراوح بين 10 و 36 ، فى حين كانت الدروس الخاصة يثابر عليها حوالي خمسة عشر مستمعا بشكل جيد الى تاريخ أفريل 1912 .

الطلبة والمستمعون :

المستمعون للدروس العامة هم من سكـان مدينة الجزائر المسلمين والبعض الآخر من القسم العالي التابع لمدرسه الجزائر . أما الدروس الخاصة فيحضرها طلبة السنة الأولى التابعين للمدرسة ، أو طلاب أحرار يهيئون أنفسهم للدخول الى هذه المؤسسة .



المقــرر :

أما عن مواد الدروس العامة فهي : شرح الأحاديث ، وتفسير سور من القرآن ، وبالنسبة لمواد الدروس الخاصة فهي نصوص من كتاب المستظرف ، ومن كتب الفوائد أيضا .

لم أتمكن خلال هذه السنة حضور درس لابن سماية لوجوده فى اجازة منذ 15 أفريل سنة 1912 .

معـــلومات احصائيـة

الدروس	الطلبـة المسجلون	الحاضرون	اللغة العربية	التوفيت القانون	التوحيد
دروس عامة	36	20	–	–	5
دروس خاصة	15	12	2		–

[1]

---

[1] C.A.O.M 14H 47

نقلا عن عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص ص 226-227.

الملحق رقم 22: تقرير عن التعليم العربي بعد صدور قرار شوطان (1938/03/8)

AUTOUR DU DECRET DU 8 MARS

L'enseignement de la langue arabe

Dans un précédent article, nous avons parlé de l'initiative d'un recteur, Lemaire, qui vers 1900, introduisit l'enseignement de la langue arabe dans les écoles franco-musulmanes. Mais malheureusement, avec le départ de Lemaire, l'enseignement de la langue arabe disparut du programme des écoles primaires indigènes.

Un délégué financier musulman, qui a lu notre précédent article dans cette même question, a bien voulu nous faire savoir que plusieurs élus musulmans. Sont souvent intervenus dans différentes assemblées algériennes (délégations financières ou conseils généraux) pour demander de rétablir l'enseignement de la langue arabe. Il nous a communiqué en même temps la copie imprimée (en français et en arabe) d'un cahier de revendications, présenté à la commission d'enquête sénatoriale que présidait M. violette. Dans ce cahier. Les élus musulmans demandaient que l'enseignement de l'arabe, soit étendu aux européens, afin de faciliter le rapprochement franco-arabe. Mais ces revendications ne furent pas du goût de certains fonctionnaires de l'Administration algérienne.

Il serait pourtant normal, que les Algériens apprennent la langue arabe comme les Tunisiens et les Marocains. Et cela ne grèverait le budget d'aucune dépense supplémentaire, puisque de nombreux « modères » payés par le Gouvernement général, ne font rien, faute d'élèves ou faute d'un local où enseigner. Or ces « modères » sont souvent employés chez interprète ou ailleurs, et travaillent alors pour une somme dérisoire puisqu'ils sont payés par le gouvernement, mais eu même temps ils prennent la place d'un autre qui, n'ayant que cette source de revenus ne pourrait vivre avec un salaire aussi bas.

L'enseignement de la langue arabe, rendu officiel, aurait un retentissement considérable dans tout l'Islam et servirait au mieux les intérêts de la France, ce serait la meilleure des preuves d'affection qu'elle pourrait donner aux musulmans.

Cela serait aussi très heureux pour les Algériens, puisque la diffusion de la langue arabe deviendrait officielle. Car nous sommes obligés de reconnaître que les écoles libres arabes n'ont pas rendu ce qu'en attendait. Elles vivent de dons, et comme elles sont en général pauvres, elles sont obligées de s'adresser à des « tolbas » dont la culture en arabe est toute relative. Les écoles libres sont souvent à la merci d'un élu, et si cela leur attire parfois des sympathies, cela leur fait aussi beaucoup d'ennemis. Or les sympathies se refroidissent après la période électorale, tandis que les haines subsistent amenant souvent la disparition de l'école.

Nous connaissons une école libre, qui peut être considérée comme une des meilleures d'Algérie. Elle ne paye pas de loyer, car un groupe électoral lui a acheté une

maison. Pourtant elle fut à plusieurs reprises obligée de fermer, et aujourd'hui, elle n'arrive à vivre qu'en organisent de nombreuses fêtes enfantines et des représentations théâtrales, à tel point que quelqu'un a pu dire injustement, d'ailleurs, que l'école était devenue un groupe théâtrale.

Si nous voulions compter le nombre des écoles fermées faute de ressources ; nous en trouverions bien plus que celles dont la fermeture a été ordonnée par les autorités.

Pourtant, quelques fonctionnaires qui voudraient empêcher le rapprochement franco-arabe, poussent encore les arabes à s'agiter contre le décret du 8 mars, afin que les Musulmans, s'imaginent que la liberté de l'enseignement privé permettra une large diffusion de la langue arabe.

Mais ainsi que nous venons de le démontrer, l'enseignement libre ne peut donner aucun résultat appréciable, et le décret du 8 mars n'ajoute rien aux prérogatives de l'Administration, les écoles qui ont été fermées le furent avant le 8 mars : l'école de Tlemcen fut fermée en janvier 1938, et le cercle de l'Emir Khaled fut fermé et quatre de dirigeants furent condamnés à 100 francs d'amende. Il y deux ans.

Nous sommes contre le décret du 8 mars et nous ne cesserons de réclamer énergiquement son abrogation, mais nous ne voudrions pas que les musulmans s'hypnotisent là-dessus. Ce pourquoi nous devons lutter continuellement, c'est également pour l'enseignement officiel de la langue arabe.[1]

Par M. S. ZAHIRI

[1] C.A.O.M, FR **5 I 51** P.O, Op.cit, Article d'Oran républicain, de 26 mai 1939.

بيبليوغرافية البحث

بيبليوغرافية البحث:

القرآن والتفسير وكتب الحديث:

أولا- القرآن الكريم: بالرسم العثماني، طبع مكتبة ومطبعة الشربجي للطباعة والتجليد، دمشق (سوريا)، 1416هـ.

مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي(إلكتروني)، الإصدار الثاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف القرآني، http//nashr.qurancomplex.gov.sa

ثالثا- التفسير:

2- السعدي عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح، عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط 1، مؤسسة الرسالة، 2000.

ثالثا- الحديث:

3- الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مج 4، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، (د.ت).

4- الألباني محمد نصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مج 2، ط 1، مكتبة دار المعارف، الرياض، 1992.

5- البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط1، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، 2002.

6- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داوود، تح، عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث، دمشق، 1969.

7- الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تح، محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1383هـ.

8- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تح، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1955.

المصادر:

أولا-المخطوطات

9- ابن باديس المكي، تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية، وثيقة مخطوطة(1874/07/14)، رمزها:8-LK8-1068k، متاح على النت على الرابطhttp://gallica.bnf.fr/ark:/12148/dbt6k1660110

10- بن بريهمات عمر بن حسن، النهج السوي في الفقه الفرنساوي، المطبعة الشرقية لبيير فونتان(طباعة حجرية)، الجزائر، 1325هـ/ 1908.

11- الخنقي عاشور بن محمد، منار الأشراف على فضل عصاة الأشراف ومواليهم من الأطراف، المطبعة(الحجرية) الثعالبية بالجزائر، 1914.

ثانيا-الوثائق

1-أرشيف ما وراء البحار"اكس-أون- بروفنس" (Aix-en-Provence):

12- C.A.O.M, 5[I]51 Oran, M.S. ZAHIRI, Autour du Décret du 8 Mars L'enseignement de la langue arable, Oran républicain, de 26/5/1939.

13- C.A.O.M, 15[H]13 G.G.A, Rensignement "du journal Ech-choab 27/8/1937.

14- C.A.O.M.17H52-57.Mahkama du cadi de la calle à MR le juge de paix de la calle le03/03/1929

15- C.A.O.M.22.S/1.Cdt subdivision de constantine au gouverneur général de lAlgerie. Le21/12/1847.

16- C.A.O.M.Boite.5/53. L'enseignement de la langue arabe. Oran républicain de 30/07/1937.

2-الأرشيف الوطني التونسي(Archive National de Tunisie)

19- A.N.T. D-97-8-

ثالثا-الجرائد:

20- الإخلاص، (ع 1933،18).

21- البصائر، أسبوعية، الجزائر، (ع22، ع 30،ع 72، ع 95، ع 138، ع 83، ع87، 1936/06/05، 1936/7/31، جويلية 1937، 03 جانفي 1938، 1951/01/22، 1949،1949).

22- السنة، النبوية المحمدية، أسبوعية، الجزائر، (ع 1، 1933/7/19).

23- الشريعة، النبوية المطهرة، أسبوعية، الجزائر، (ع3، ع4، ع5، 1933/7/31، 1933/08/07، 1933/8/14)

24- الشهاب، أسبوعية، ثم شهرية، قسنطينة،(11/26/ 1925، 1926/08/23، 1937/06/11، 1938/09/14)

25- الصراط، السوي، أسبوعية، الجزائر، (1933/10/9، 10/23 /1933، 27-11-1933).

26- الفتح، أسبوعية، القاهرة.

27- المغرب العربي، أسبوعية، الجزائر، (1947-1956).

28- المنتقد، أسبوعية إصلاحية، قسنطينة، (1925).

29- النجاح، أسبوعية، قسنطينة، (ع 1690، 1935/04/07).

رابعا-الكتب:

30- الإبراهيمي البشير، سجل مؤتمر الجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار الكتب، الجزائر، 1982.

31- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، تح، علي عبد الواحد وافي، ج 2، دار الفكر، بيروت، 1981.

32- ابن عذارى، البيان المغرب ج01.

33- إلهي ظهير إحسان (1941-1987)، دراسات في التصوف، ط1، دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع، 2005.

34- بن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

35- ـــــــــ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947-1956، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

36- بن نبي مالك، مذكرات شاهد للقرن، ط2، دار الفكر، دمشق، دار الفكر، الجزائر، 1984.

37- ـــــــــ، مذكرات شاهد للقرن، ط 2، دار الفكر، دمشق، دار الفكر، الجزائر، 1984.

38- بيلمار أليكس، الأمير عبد القادر حياته السياسية والعسكرية، تر: بشير عليه، دار ألف، دتا

39- جاك كاري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تعريب: عبد الرزاق قسوم، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2015.

40- جوليان ش.أ، إفريقيا الشمالية تسير، تر، المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص37

41- ـــــــــ، إفريقيا الشمالية تسير، تر، المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

42- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج 3، ط 7، ديوان المطوعات الجامعية، 1994(الرسالة)

43- ـــــــــ، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ط 7، ديوان المطوعات الجامعية، 1994.

44- حرازم علي، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أحمد التجاني، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-، ط1-1417/1997.

45- الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف،ج2.

46- حماني أحمد، الصراع بين السنة والبدعة، أو "القصة الكاملة للسطو بالإمام الرئيس عبد الحميد ابن باديس"، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة. 1984.

47- حماني أحمد، صراع البدعة والسنة "أو القصة الكاملة للسطو بالإمام الرئيس عبد الحميد بن باديس"، ج 2، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1984.

48- خرفي صالح، محمد السعيد الزّاهري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

49- خوجة حمدان بن عثمان، المــرآة، تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، دت.

50- خير الدين محمد، مذكرات الشيخ خير الدين، ج 1، مطبعة دحلب، الجزائر 1985.

51- ـــــــــــــ، مذكرات خير الدين، ج 2، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

52- ـــــــــــــ، مذكرات، ط2، ج1، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009.

53- دبوز محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 2، ط 1، المطبعة العربية، الجزائر، 1971.

54- دو نوفو ادوارد، الإخوان "دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند المسلمين في الجزائر، تر، كمال
فيلالي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

55- ديرليك أندري، عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح وزعيم القومية الجزائرية(1307-1358هـ/1889-1940م)، تقديم وتر: مازن بن صلاح مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

56- الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

57- الزواوي أبو يعلى، جماعة المسلمين، منشورات الحبر، بني مسوس-الجزائر، 2006.

58- الشهرستاني أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان-2005.

59- شيبان عبد الرحمن، حقائق وأباطيل، ط 2، دار ثالة، الجزائر، 2009.

60- الشيخ التجاني بن الشيخ الهادي بن سيدي مولود فال، طوالع السعود في حياة ومناقب غلام التجاني أبي السعود، ط1 منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية– دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 1429هـ/2008.

61- طالبي عمار، ابن باديس حياته وآثاره، ج1، ط1، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968.

62- عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها "ليل الاستعمار 1"، تر، أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، (د.ت).

63- الفاسي علال، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة، مصر، 1955.

64- ليون روش(Léon Roches)، إثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر وتقديم وتعليق، محمد خير محمود البقاعي، ط1، دار جداول للنشر، لبنان–بيروت–، ديسمبر 2011.

65- محمد الدراجي، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري (من خلال مقالات الإمام محمد البشير الابراهيمي)، ط1، عالم الأفكار، الجزائر، 2007.

66- محمد الهاشمي، نص الحبس الذي حبسه الطيب الذكر الولي الصالح الشيخ سيدي محمد الهامشي بن الشيخ سيدي إبراهيم الشريف، مطبعة جول كربونال، الجزائر، 15 رمضان 1343هـ.

67- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

68- ــــــــــــــ، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

69- مرسيي أرنست، الوقف والحبوس قواعده وأحكامه، تعر: أمينة كواتي، بن مرابط للنشر، الجزائر، 2014 مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، حمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2006.(الرسالة)

70- مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، حمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2006.

71- مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جم وتح، أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003.

72- الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د.تا.
نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المطبعة التونسية، تونس 1934م.

المراجع

أولا- الكتب:

73- الأخضر لطيفة، الإسلام الطرقي(درسة في موقعه من المجتمع ومن القضية الوطنية)، ط1، دار سراس للنشر، تونس، 1993.
74- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، مؤسسة وطنية للكتاب، ط1، الجزائر، 1983.
75- الأفغاني جمال الدين. ومحمد عبده: العروة الوثقى. تق: مصطفى عبد الرازق. ط 2، دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. 1980.
76- أومليل علي، الإصلاحية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1982.
77- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830-1871)، ط1، منشوات دحلب، الجزائر، 2007.
78- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، ط1، الجزائر، ج1، 2006.
79- بلحاج صالح، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1910-1939)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2018.
80- بلقزيز عبد الإله وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
81- بلقزيز عبد الإله، أسئلة الفكر العربي المعاصر، ط 1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 2001.

82- بلقزيز عبد الإله، الخطاب الإصلاحي في المغرب "لتكوين والمصادر"، ط 1، دار المنتخب العربي، بيروت، 1997.

83- بن ابراهيم الطيب، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، ط1، دار المنابع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

84- بن نعمان أحمد، الهوية الوطنية، دار الأمة، الجزائر، 1996.

85- ـــــــــ، فرنسا والأطروحة البربرية(الخلفيات، الاهداف، الوسائل والبدائل)، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1997.

86- ـــــــــ، التعريب بين المبدأ والتطبيق. ط1، ش.و.ن.ت، الجزائر.

87- بنسعيد سعيد، والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2006.

88- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1981.

89- بوحوش عمار، تاريخ الجزائر السياسي "من البدء ولغاية 1962"، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

90- بونابي الطاهر، التصوف في الجزائر خلال القرنين (6-7هـ/12-13م)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر، 2004م.

91- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، ط 2، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

92- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط 4، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

93- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

94- تيران ايفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة-المدارس والممارسات الطبية والدين-(1830-1880)، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة-الجزائر-2005.

95- جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر، سليم قسطون، ط 1، دار الحداثة، بيروت، 1984.

96- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1959)، دار المعرفة، القاهرة، د س.

97- الجمل شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

98- حاجي فريد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر(1837-1937)، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة –الجزائر-، 2013.

99- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار هومة، 1998م.

100- الحشاش عبد الكريم، قضاء العرف والعادة، ط1، د.نا، د.م، 1991،

101- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر 2010.

102- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر،ت لحسن زعرار، دار تالة للنشر، 2008.

103- حمدي أحمد، "جذور الخطاب الإيديولوجي الجزائري "دار القصبة الجزائر، 2001.

104- حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815 – 1830، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007.

105- ـــــــــــ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2008.

106- الحوالي سفر، العلمانية(نشأتها وتطورها وأثرها في البلدان الإسلامية)، دار الهجرة، د.م، د.تا.

107- الخالدي مصطفى وفروخ عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار العربي، ط 1، منشورات المكتبة العلمية ومط بعتها، بيروت، (لبنان)، 1953.

108- خرفي صالح، المدخل إلى الأدب العربي الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

109- الخشت محمد عثمان، مدخل إلى فلسفة الدين، ط1، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط–المملكة المغربية–، 2016.

110- الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

111- ـــــــــ، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

112- دبوز محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 2، ط 1، المطبعة العربية، الجزائر، 1971.

113- دحومان الشريف كمال الهاشمي، أشراف الجزائر(دورهم الحضاري في المجتمع الجزائري)، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013.

114- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

115- الزاهي نور الدين، المقدس والمجتمع، ط1، افريقيا الشرق، الدار البيضاء–المغرب–2011.

116- زميرلين نصيرة، التعليم الإسلامي في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي(1830–1962م)، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

117- زوزو عبد الحميد، الثقافة والتعليمان الحر والرسمي في العهد الرسمي، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

118- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

119- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

120- ـــــــــــــ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

121- ـــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

122- ـــــــــــــــــ ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
123- ـــــــــــــــــ ، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، ج 5، ط 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، 1998.
124- ـــــــــــــــــ ، الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار الآداب، بيروت، 1969.
125- ـــــــــــــــــ ، خلاصة تاريخ الجزائر "المقاومة والتحرير 1830-1962"، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
126- السعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2011.
127- ـــــــــــــــــ ، عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
128- سعيدوني ناصر الدين، الوقف و مكانته في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني السفياني الطيب، الافادة الاحمدية، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1971.
129- سلّام صادق، فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الإسلامية(1895-2005)، تر:زهيدة درويش جبور، ط1، كلمة، أبوظبي-الامارات العربية المتحدة-2012.
130- شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية في تونس 1900- 1939، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
131- الشتري محمد، التنصير في البلاد الإسلامية، دار الحبيب، الرياض، 1418هـ.
132- صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تق، أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004.
133- عبد الله بوقرن، الهوية في الفكر الجزائري الحديث، (رسالة ماجستير في الفلسفة)، جامعة قسنطينة، 1998- 1999.
134- العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939م)، منشورات كلية الآداب بمنوبة-تونس-، 1992.
135- ـــــــــــ ، المعهد الإسلامي وجامع باريس، السياسة الإسلامية لفرنسا اللائكية (1920-1939)، ط1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2016.

136- العروي عبد الله، مفهوم الحرية، ط5، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، 2012.

137- ـــــــــــــــــ ، تاريخ المغرب محاولة في التركيب، تر: ذوقان قرقوط،، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان-، 1977.

138- العسكر عبد العزيز، التنصير في الخليج العربي، ط3، الدار العربية للموسوعات، 2007.

139- العقبي صلاح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر(تاريخها ونشاطها)، ط.خ،دار البصائر، 2009.

140- عمارة محمد، مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية، ط2، مكتبة الشروق القاهرة، 2007.

141- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ (من ماقبل التاريخ إلى 1962م)، ط1، ج2.

142- عميراوي احميدة، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر، دتا.

143- عوادي عبد القادر عزام، هجرة سكان وادي سوف إلى تونس(1912-1962)، ط1، دار الالمعية، 2014،

144- عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر(1830-1962)، ط1، ج1، الزيتونة للاعلام والنشر، باتنة-الجزائر-، 1989.

145- عويمر مولود، تراث الحركة الإصلاحية الجزائرية، ج2، منشورات دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.خ (تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية)، 2011.

146- الغراب سعد، العامل الديني والهوية التونسية، (سلسلة الموافقات)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1990.

147- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، مصر، 1948م.

148- فيلالي مختار الطاهر، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار الفن القرافيكي، باتنة،، 1979.

149- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1991

150- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

151- ـــــــــ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010.

152- كميل ريسلر، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، ط1 ، أوت 2016.

153- كوران أرجمند، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827ـ1847م)، نقلة عن التركية عبد الجليل التميمي، ط2، تونس، 1974.

154- لونيسي ابراهيم، "الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام و تنصير

155- لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، دار المعرفة 2010.

156- المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية، ج02، دار الغرب الاسلامي، بيروت.

157- محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

158- محمد علي آمنة، " أوربا والإسلام...إختلاف الرؤى والمفاهيم العقائدية وانعكاساتها على الموقف الأوربي من الإسلام"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

159- مراد علي، الحركة الإسلامية في الجزائر من 1925إلى 1940(بحث في التاريخ الديني والاجتماعي)، تر: محمد يحياتن، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1999.

160- المراكشي محمد الصالح، قراءات في الفكر العربي الحديث والمعاصر (سلسلة موافقات)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992.

161- معريش محمد العربي، الاستشراق الفرنسي في المغرب والمشرق من خلال المجلة الآسيوية(1822-1872)،دكتوراه(منشورة)، إشراف: أبو القاسم سعد الله،ط1، دار الغرب الإسلامي،تونس، 2009.

162- مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832-1847)، ط1، دار هومة، 2014.

163- مولود عويمر، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1954م.

164- مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 -1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

165- ناصر محمد، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

166- ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها، من 1903 إلى 1931، ج 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

167- الناصري أبو العباس أحمد، الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، ج2، الدار البيضاء، المغرب، 1956.

168- العقيقي نجيب، المستشرقون، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، د.تا.

169- نور الدين بولحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية، ج1، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة-الجزائر-، 2015.

170- نور سلمان، الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1981.

171- الهرماسي محمد الصالح، مقارنة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2001.

172- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830-1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

ثانيا- الدراسات والرسائل الجامعية:

173- بالعجال أحمد، محمد سعيد الزاهري فكره وآراؤه السياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-2018/10/10.

174- بكاي رشيد، سلطة الخطاب الصوفي في الجزائر(1832-1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2012-2013.

175- بن عون محمد الحاكم، أخبار وأيام وادي ريغ، للشيخ محمد الطاهر بن دومة، مذكرة ماجستير في تحقيق المخطوط العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2011.

176- بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر من 1830-2011، ماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2014/03/20.

177- بودريوع صبرينة، الحياة الإجتماعية في ظل النظام الإشتراكي بالجزائر "المرحلة البومدينية نموذجاً (1978/1965)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

178- بوقرة زيلوخة، سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر "جمعية العلماء المسلمين أنموذج، "ماجستير في علم اجتماع الدين، بإشراف بلقاسم بوقرة، جامعة باتنة، 2008-2009.

179- بومزو عز الدين، الضباط الفرنسيون الاداريون في اقليم الشرق الجزائري أرنست مرسيي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة محمد منتوري -قسنطينة-، 2007-2008.

180- حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر-باتنة-2013-2014.

181- خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث(1850-1851)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث و المعاصر، إشراف:أحمد صاري، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة-2007-2008.

182- دحدي سعود، البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842-1931)، مخطوطة ماجستير، في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن يوسف بن خدة-الجزائر-2009-

183- دركوش أحمد، "مواقف الطرق الصوفية من الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتونس (1830-1914) التجانية، القادرية -أنموذجا-"، مذكرة ماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2010-2011،

184- زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 - 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-2015.

185- عمراني معاذ، أسرة الجلالبة، ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر ،قسم التاريخ والحضارة، 2002-2003،

186- قسيبة رشيد، موقف الطرق الصوفية من الاستعمار الفرنسي بوادي سوف(الطريقة القادرية أنموذجا(1962-1917)، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر02-أبو القاسم سعد الله2016-2015-.

187- القورصو محمد، تأسيس ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عمالة وهران(1931-1935) رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، مخطوطة، 1977.

188- منصوري كمال، الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف – دراسة حالة الجزائر –، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

189- نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند الزناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينات، ماجستير ،جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة، 1997.

ثالثا المقالات:

190- الإبراهيمي محمد البشير، مجلة مجمع اللغة العربية، ع21، القاهرة، 1966

191- بالعجال أحمد، "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر التعليم -أنموذجا-"، مجلة المعارف، ع19، جوان 2018، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-

192- بن عون محمد الحاكم، مسألة الوقف أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع13، جوان 2017، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-

193- بورغدة رمضان، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر1830م-1892"،مجلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ع 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009.

194- بوعبدلي المهدي، "الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي"، مجلة الاصالة، ع8 (ماى جوان)1972.

195- بوعزيز يحي، المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة اللغة العربية، ع 16.

196- بيرك أوغسطين "أسارى الألوهية..."مجلة البحر الابيض المتوسط، م 10، 1951.

197- تركي رابح، الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال. مجلة التاريخ، الجزائر، ع 11، السداسي الثاني 1981.

198- التليلي العجيلي، دور بعض الطرق في مساعدة الفرنسيين عى استكشاف الصحراء، المجلة المغاربية، ع53-54.

199- التميمي عبد الجليل، "التفكير الديني و التبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن ال19"، المجلة التاريخية المغاربية، ع1، تونس، 1974.

200- الحادك قاسم، "الزوايا والطرق الصوفية في المغرب"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع1، سبتمبر 2013، جامعة الوادي.

201- الحسني محمد الهادي، "الحركة التبشيرية في الجزائر رائده الاستعمار"، جريدة الشعب، ع5802 جوان 1982م.

202- دليو فضيل، الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب، المستقبل العربي، ع 255، س 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2000

203- رابح تركي، ابن باديس والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، ع2، س 1، ماي 1971.

204- رضوان السيد،"فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية"، مجلة المستقبل، ع 274، ديسمبر 2001.

205- لبيض سالم، الإسلام الطرقي في المغرب العربي بين الاضمحلال والتجدد، مثال "البلاد التونسية "، مجلة روافد، ع 6، جامعة منوبة، تونس، 2001.

206- العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة الأصالة، ع 90/89، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1981.

207- سرى حسن، الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ،2004.

208- الشرفي عبد المجيد، "الحركة التبشيرية في تونس"، حوليات الجامعة التونسية، ع8، أول يناير 1971.

209- شهبي عبد العزيز، سياسة الاستعمار تجاه الطرق الصوفية بالجزائر أواخر القرن ال19، مجلة اللغة العربية، ع 16.

210- عبد العالي بوعلام، " الدور الثقافي والديني للطرق الصوفية والزوايا في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 15، (2011)، قسم العلوم الاسلامية المركز الجامعي غرداية– الجزائر–.

211- العلوي مصطفى، "فصل الدين عن الدولة من منظوري علم الاجتماع ولائكية الاعتراف" (من خلال كتاب اللائكية ميشلين ميلو)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

212- المجتمع في بدايات الاحتلال"، مجلة الحوار المتوسطي، ع1، جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، ربيع الثاني 1430الموافق مارس 2009.

213- الزبيري محمد العربي، "المقاومة في الجزائر(1830–1840)"، مجلة الأصالة، عدد 29، 1979/01/30م.

214- زغيدي محمد لحسن، "محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية منها"، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز.

215- مدور خميسة، مشروع بلوم فيوليت(إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعية وسلطة اللوبي الجزائري1936–1938م)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–جوان2014.

216- مرتاض عبد المالك، "أصالة الشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، س 2، ع8، ماي- جوان 1972.
217- ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي، ع 107، س 27، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، جويلية 2007.
218- هلال عمار، العلماء في العهد العثماني، مجلة الثقافة، ع79، محرم-صفر 1402هـ.

رابعا-الملتقيات والندوات:

219- ثنيو نور الدين، "الحركة الإصلاحية الجزائرية و المسألة العلمانية"، الملتقى الدولي، مخبر العقيدة ومقارنة الأديان، جامعة الأمير عبد القادر، ماي 2011.
220- زوبير بعلي ومحمد الحاكم بن عون، "التواصل الصوفي بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3هـ-6هـ)"، مداخلة بمناسبة الملتقى الدولي الرابع حول التواصل الحضاري بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3هـ-6هـ)، يومي 11-12 فيفري 2019، بجامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-
221- عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962م)، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.
222- ملاحسو الطاهر، التوثيق في ظل الإحتلال الفرنسي (1830 -1962)، ملتقى حول القضاء إبان الثورة التحررية، جامعة الامير عبد القادر يوم 16 -17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.
223- الوكيلي يونس، "الجسد وأمراضه قراءة انثرويولوجية في المهمل من أشكال الدعوة الوهابية بالمغرب"، ط1، المسألة الدينية ومسارات التحول السياسية والاجتماعية في الدول المغاربية، أعمال الملتقى المغاربي للباحثين الشباب في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أيام 16-18 أكتوبر 2015، مركز نما لبحوث والدراسات، بيروت-لبنان-، 2017.
224- André Nouschi, la naissance du nationalisme Algérienne 1914- 1954, Les Éditions de Minuit, Paris, 1962.
225- Benjamin Stora et Zakia Daoud, Ferhat Abbas ¨une autre Algérie¨, CASBAH Ed, Alger, 1995.

226- Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie contemporaine "1830-1988", Casbah Éditions, Alger, 2004.
227- Busson jensens contrubution étude des habus biblique Algerienne.these doctorat.ALGER.1950.
228- Carret Jaques le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, imprimerie officielle,1959.
229- Carret Jaques ,Différent aspesct de I, Islam Algérien ,Imprimerie officielle ,Alger 1959
230- Ch. R. Ageron, Les Algériens Musulmans et la France 1871–1919, T 2, Publications Universitaires Françaises, Paris, 1968.
231- Ch.R Agéron, histoire de l’Algérie contemporaine(1871-1954)p2 ,paris ,1979.
232- Depont Octave et Coppolani Xavier: Les confréries religieuses musulmanes.
233- Devoulx Albert. Notes historique sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger. R.A.volume 5. année 1861.
234- Doutté_Edmond l'islam Algérienne _en_l'an_1900.
235- E.Lourdau, La justice musulmane en ALGERIE, TTR0GBAPB1E ET LITHOGRAPHIE A. BOUYER23, rue BaB-Azoun,23.1884, ALGERIE.
236- ERNEST MERCIER, LALGERIE et les questions algérienne et colonieles.paris1883.
237- Habart Michel. Histoire d'un parjure.éditions de minouit 7 rue Bernard-palissy Paris-6e.1960
Luis rinne Marabouts et Khouans.
238- Merad Ali, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, 2eme éd. les éditions El hikma, Alger, 1999.
239- Napoléon Ney, Un danger européen, les sociétés secrètes musulmanes, imprimerie E.Arrault et Cie, Tours, 1890.
240- Octave Depont ،Xavier Coppolani ،les confrèries religieuses musulmanes
241- petit Larousse en couleurs, Librairie Larousse, Paris, 1980.

المعاجم والموسوعات والتراجم:

242- ابن منظور، لسان العرب، مج 1، تح، عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، مصر، (د،ت).
243- الجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفي، التعريفات(باب القاف، فصل الضاد)، ضبط وتعليق: محمد علي أبو العباس، ط2، دار الطلائع للنشر والتوزيع، 2014.

244- الرازي محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، تحق: محمد حسني عبد الرحمان ورمضان عبد المطلب، تقديم عبد الستار الحلوجي، ط1، دار الأندلس الجديد، مصر، 2009.

245- غربال محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، مج 1، ط 2، دار الجيل، بيروت، 2001.

246- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الصحوة، المنوفية، (د.ت).

247- مصمودي فوزي، الشيخ زهير الزّاهري اللياني "صفحات من حياته ونضاله ومواقفه وآثاره"، ط 1، الجمعية الخلدونية، بسكرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

248- معجم المعاني الجامع(إلكتروني)، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar.

249- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر(من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر)،ط2،دار الوعي، الجزائر،2017.

250- هتشنسون، معجم الأفكار والأعلام، تر:خليل راشد الجيّوسي، ط1، دار الفارابي- بيروت-لبنان، 2007.

251- وجدي محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، ط3، مج3، دار المعرفة بيروت.

الشابكة العنكبوتية(الأنترنت):

252- رموز الليثي لكتابة الحروف العربية صوتيا Laithy's Transliteration SystemArabic sounds Transcription www.atinternational.org/forums/showthread.

253- لطيفي عادل، "العلمانية واللائكية والإسلام..رفعا للالتباس، .ص3؛ مقال منشور في موقع www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions2011/9/19.

254- وزارة الشؤون الدينية، وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.http://www.marw.dz .

❖ الفهـــــــــــارس

❖ فهرس الآيات:

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	179	65
آل عمران	فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ	148	332،331
المائدة	لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ	82	84، 227
المائدة	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ	51	83
الأنعام	ۗ مِن رَّبِّكُمْ	104	296
يونس	ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ	63	209
هود	قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي	88	175
طه	نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً	104	208
المؤمنون	أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ	115	143
النمل	فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ	19	.274
القصص	فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا	19	275
الحجرات	إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ	10	119
الذاريات	وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	56	.143
فاطر	ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ	43	332
الأحقاف	قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا	30	209
الطلاق	فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ	3-4	160
الانشقاق	فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	24	83

❖فهرس الأعلام:

ن

هـ

❖ فهرس البلدان والأماكن.

وهران: 106، 117، 331.

❖فهرس المراسيم والقوانين والقرارات:

تاريخ الصدور	صفته	محتواه	الصفحة
1830/07/05	إتفاقية	تسليم السلطة من العثمانيين إلى الاحتلال الفرنسي.	20، 30، 32.
1830/12/08	مرسوم (ديبرمون)	مصادرة ممتلكات موظفي الإدارة التركية بما فيها أوقاف مكة والمدينة.	.47
1834/08/10	قرار	إستئناف أحكام القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف.	.64
1835/10/25	/	مخطط عام تقدم به جيراردان لوضع الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية.	53
1839/04/13	مرسوم	إلتحاق مستخدمي التعليم العمومي بمناصبهم التعليمية في الجزائر.	.329
1842/09/26	قرار	تعيين مساعدين–جزائريين– للقضاة الفرنسيين.	.67
1846/07/11	قرار	يخص مستخدمي التعليم ويحدد اللجنة التى تشرف على امتحان المترشحين لهذه المهمة.	.229
1847/11/27	منشور	ضرورة جمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها.	.262
1848/05/11م	مرسوم	إنشاء مصلحة مراقبة دور العبادة.	.145
1848 /10/03	قرار	يدرج العقار الديني(الإسلامي) تحت إدارة أملاك الدولة.	.53
فيفري 1850	تقرير	بمراقبة مقدم الرحمانية بجرجرة.	.259

1850/03/02	منشور	يشدد الحراسة على تنقلات أتباع الطرقيين.	.258
1851/05/17	مرسوم	تصنيف أماكن العبادة(رسمية وغير رسمية).	.145
1853/01/17	أمرية الملازم الأول سيروكا	ضد المرابط سي صدوق بلحاج (لمراقبته).	138
1854/10/01	قرار (راندون)	تأسيس دوائر قضائية.	.70
1859/12/31	مرسوم	حق التقاضي لدى القضاة الفرنسيين.	.71
1865	قانون	قانون سيناتوس كونسيلت الثاني.	.326
1866 /12/13	قرار	تأسيس مجالس استشارية (فرنسية–إسلامية) لادماج القضاء الاسلامي(أحقية المسلم في التقاضي أمام قضاة الصلح).	.71
1873/07/26	قرار	نزع صلاحية حكم القاضي المسلم في قضايا العقار	79، 80.
1875/07/14	تقرير مكي ابن باديس للحكومة الفرنسية	مطالبا بتطبيق القضاء الإسلامي.	.78
29 أوت 1874	مرسوم	يتعلق بإلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل.	.80
1875/12/23	قرار	إلحاق نفقات الديانة الإسلامية بميزانية الحكومة العامة.	.145
1881/08/26	مرسوم	ينص على الصلاحيات المطلقة لتدخل الحاكم العام في شأن الدين الإسلامي.	.145

1883/02/13	مرسوم	إجبارية التعليم الفرنسي.	112، 116.
1884/02/06	قانون	إلغاء حرمة الزوايا وإبلاغ السلطة بالفارين إليها وتسليمهم للسلطة الفرنسية.	264.
1892 /10/18	مرسوم	منع فتح المدارس العربية إلا برخصة من الحكومة.	114، 116.
1905	قانون	فصل الدين عن الدولة(فرنسا وإعلانها لائكيتها دستوريا).	16، 134، 136، 137، 141، 144، 145، 154، 200، 290، 297.
1907/09/27	قانون تكميلي للفصل	تكميلي لتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة في مستعمرات فرنسا(لم يطبق على الدين الإسلامي).	16، 134، 136، 137، 144، 148، 149،148، 172، 182، 195، 196، 197، 200، 217، 282، 286، 290.
1919/02/04	قانون	الإصلاحات عقب نهاية الحرب العالمية الاولى.	327.
1921/08/24	منشور	تنقل شيوخ الطرق الصوفية لا يكون إلا برخصة.	258.
1932/09/15	تاريخ التأسيس	تأسيس جمعية علماء السنة.	303، 305، 306، 317، 318.
1932م	تقرير	إكتتاب تقرير حول المتغيرات الجديدة التي طرأت على الحركة الإصلاحية.	318.
1933/02/17	مرسوم(ميشال)	التضييق على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(خاصة في المساجد الرسمية).	330، 316.

1934/11/01	منشور	حول تنقل شيوخ الطرق الصوفية لا يكون إلا برخصة.	.258
1937	تاريخ إنعقاد	الجمعية الطرقية الدينية الإسلامية.	.308
مارس 1935	أمرية (رينيه)	التضييق على دعاة الإصلاح (الوعظ والخطاب الدينيين).	272، 323.
1938/03/8م	قانون شوطان	محاولة خنق التعليم العربي.	117، 272، 299، 331.
1938	تاريخ إنعقاد	مؤتمر الزوايا والطرق(وهران).	. 308
1947/09/20م	قانون	دستور "الجزائر.	197، 200.

❖فهرس المفاهيم والمصطلحات والجمعيات الدينية:

المفاهيم والمصطلحات والجمعيات الدينية

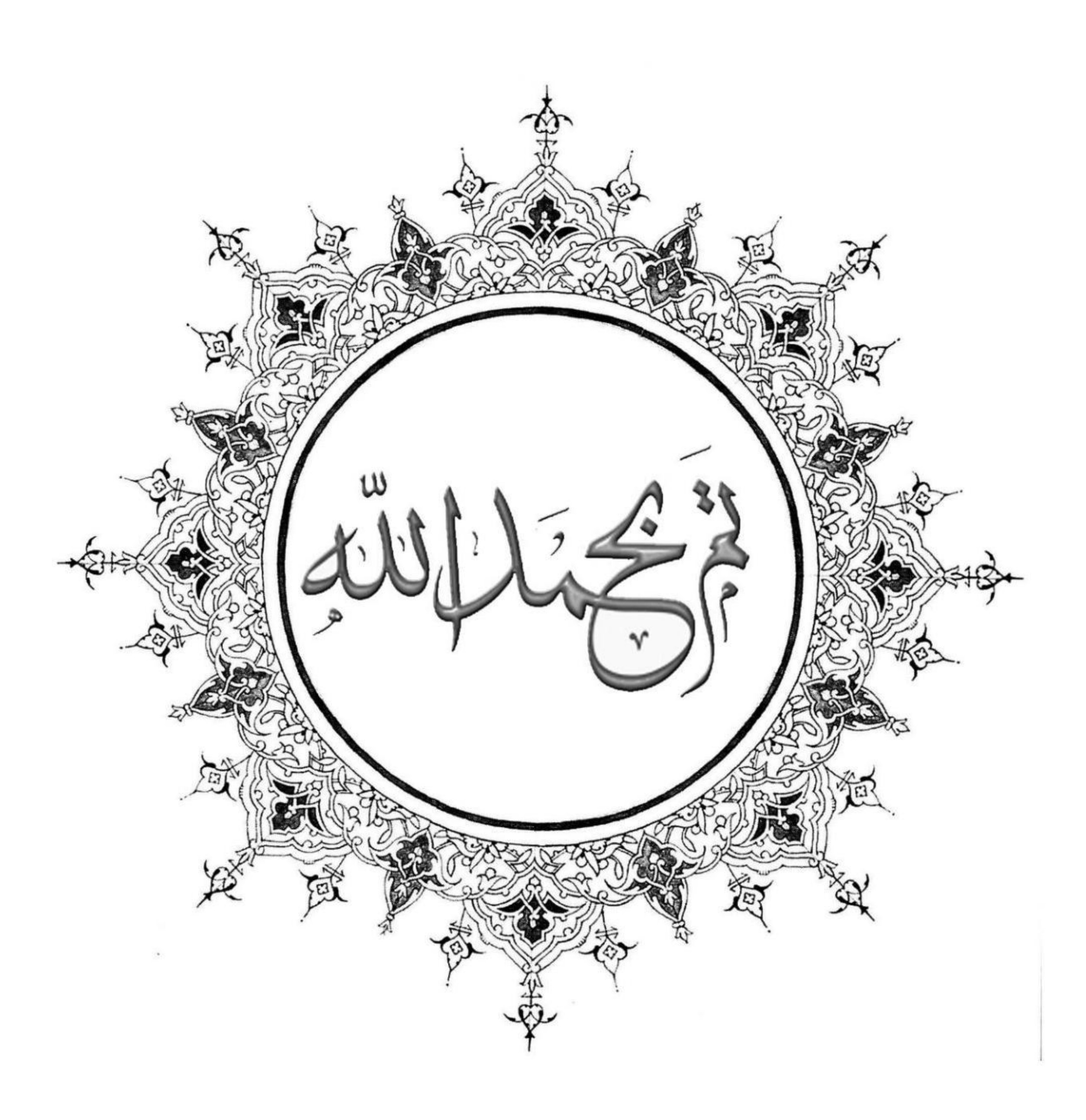
ن

هـ

و

ي

فهرس المحتويات


تم بحمد الله

ملخص البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة -1-

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية .

قسم التاريخ وعلم الآثار .

ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر

بعنوان :

المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954) .

إعداد الطالب: محمد الحاكم بن عون

بإشراف الدكتورة: جمعة بن زروال

السنة الجامعية: 2018-2019 .

ملخص:

يتناول هذا البحث الموسوم ب **المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي(1830 – 1954م)**.في الأساس طرفي صراع فرنسي صليبي ضد طرف جزائري أغلبه مسلم، فانبثق عن هذا الصراع أربعة عناصر تتمثّل في: الاحتلال، الطرقيين، موظفي السلك الديني، الإصلاحيين، متفاعلة بينها مكوّنة مشهدا دينيا تتعاقب أحداثه على الشعب الجزائري، الذي انعكست عليه هذه التفاعلات والمواقف؛ فالدين كان مستغلا وموظفا في نصّه ورجاله في خدمة الاحتلال الفرنسي وتأييد وجوده من جهة، وحاضرا لخدمة قضية التحرر من جهة أخرى.

جاءت هذه الدراسة لتسلِّط الضوء على الدوافع والأهداف الحقيقية وراء الاحتلال الفرنسي للجزائر، فجلّ الدراسات ركّزت على المسائل الاقتصادية، متحدّثة عن مسألة الديون وخيرات الجزائر، وأخرى تتحدث عن تسلط الاحتلال الفرنسي على الجانب المادّي في الجزائر، مهملة الجانب الروحي المتمثل في عقيدة أغلب الشعب الجزائري (الإسلام).

وخلصنا إلى أن الدافع الديني هو العامل الحقيقي وراء الحملة الفرنسية على الجزائر، وأن اتفاقية الاستسلام لم تكن إلا وسيلة للتوغل وتحقيق نفوذ فرنسا في كامل أرجاء الجزائر، ثم إن إدارة الاحتلال اعتمدت لتحقيق أهدافها؛ على أسلوبين رئيسيين أسلوب العنف وأسلوب الاحتواء، فناقضت فرنسا علمانيتها، وتمسّكت بتكوين إسلام جزائري طيلة فترة احتلالها للجزائر.

Résumé :

Le présent exposé intitulé « **La question religieuse en Algérie pendant la colonisation française (1830-1954)**, traite en principe du conflit opposant la France avec ses motifs religieux (croisades) à l'Algérie majoritairement musulmane. Ce conflit a donné naissance à quatre éléments : l'occupation, les adeptes de la tariqa (confrérie soufie), les fonctionnaires du corps religieux, et les réformistes. Tout cela s'est réuni pour constituer une sphère religieuse dont les interactions ont influencé le peuple algérien. De ce fait, la religion a été exploitée à des fins colonialistes et d'autre part, investie au service de la cause libératrice.

Cette étude avait pour objet de mettre au clair les véritables motifs et objectifs derrière l'occupation de l'Algérie par la France. La majorité des études antérieures a insisté sur la question économique en traitant des dettes et des richesses de l'Algérie. D'autres études ont cerné l'aspect autoritaire envers le côté matérialiste algérien, tout en négligeant le côté spirituel dans la foi musulmane du peuple algérien.

Enfin, notre travail a abouti à une idée claire : le véritable facteur de la conquête de l'Algérie par la France était le motif religieux. Ainsi, l'acte de capitulation d'Alger n'a été qu'un moyen pour l'invasion de tout le territoire algérien en s'appuyant sur deux méthodes : la violence et la politique de confinement, ce qui a montré la contradiction de la France avec son principe de laïcité en permettant aux Algériens de pratiquer leur religion.